# المحتويات



# مُقَدِّمَة

لما كانت للسنة النبوية المطهرة مكانتها التي لا تُنكر في الإسلام؛ من كونها وحيًا من رب العالمين، وكونها المصدر الثاني للتشريع، وكونها الأنموذج الحي لتطبيق تعاليم الإسلام، حرص المسلمون الأوائل على حفظها، وصيانتها، ونقلها إلى الأجيال اللاحقة نَقِيَّةً كما رُوِيَت عن صاحب الرسالة ﷺ.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الكتابة من أهم وسائل الحفظ - إن لم تكن أهمها جميعًا - لهذا اهتم الصحابة الكرام بكتابة السنة في حياة النبي ﷺ وبإذن مباشر منه ﷺ، وعلى نهجهم سار التابعون والذين من بعدهم.

ومن ثم توفر للسنة النبوية في عهدها الأَوَّل كل وسائل الحفظ المتاحة في ذلك الزمان؛ من حفظ في الصدور، وكتابة في السطور، ونحن لا نزعم أن السنة النبوية قد دُوِّنت بأسرها في ذلك العهد، ولكن وجد في ذلك العصر المبكر النواة الأولى لتدوين السنة التدوين الرسمي الذي تم في القرن الثاني الهجري، والذي لم يمنعه أن يتم في عصر الصحابة والتابعين إلا خشيتهم على القرآن الكريم الذي لم يزل غضًّا طريًّا؛ حتى لا يختلط بالسنة النبوية خاصة لدى الأعاجم حديثي العهد بالإسلام.

وكما اهتم المسلمون الأوائل بحفظ السنة عن طريق الكتابة والتدوين، اهتموا كذلك بحمايتها من الوضع، فأحاطوا السنة النبوية بسياج من التوقِّي والنقد حتى لا ينفذ إليها دخيل.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التي قام بها المسلمون لحفظ السنة النبوية وحمايتها، إلا أن خصوم الإسلام والسنة المطهرة يحاولون - بشتى الوسائل - النيل من هذا الصرح العظيم، فأخذوا يثيرون الشُّبَه والاعتراضات حول كتابة السنة بأقلام الصحابة والتابعين، ويصوبون سهامهم المسمومة لمدوني السنة التدوين الرسمي، والتشكيك في أغراضهم النبيلة، والطعن في نوايا الخلفاء والأمراء الذين شجعوا على تدوين السنة، كما حاولوا - بشتى الطرق - إيهام المسلمين أن كل ما تحت أيديهم من سنة نبوية هي مجرد افتراءات زائفة وأقوال موضوعة نسبت إلى صاحب الرسالة ﷺ؛ بهدف صرف المسلمين عنها، ومن ثم التخلي عن ركن رئيس من أركان الإسلام؛ لذا جاء هذا الجزء من هذه الموسوعة التي خصصت للدفاع عن السنة النبوية المطهرة للتصدِّي لمثل هذه الافتراءات المثارة حول تدوين السنة النبوية والوضع فيها، وقد تم تقسيم هذا الجزء بطبيعة الحال إلى محورين هما:

**الأول**: الرد على الشبهات المثارة حول تدوين السنة مثل: إنكار كتابة السنة على عهد النبي ﷺ، والادعاء أن الصحابة تحرَّجوا من تدوين الحديث وروايته لعدم شرعيته، والزعم أن تأخر تدوين السنة أدى إلى ضياعها... إلخ.

**الآخر**: الرد على الشبهات المثارة حول الوضع في السنة مثل: دعوى أن خلفاء بني أمية كانوا وراء وضع الأحاديث، والزعم أن التمسك الشديد بالسنة كان من دواعي الوضع، والزعم أن السنة من وضع الزهاد والصالحين ومسلمي أهل الكتاب... إلخ.

هذا وقد أردنا من خلال معالجة هذه الشبهات التأكيد على عدة حقائق يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- لقد بدأت كتابة السنة في حياة النبي ﷺ بأقلام الصحابة وبإذن منه ﷺ.
- أن النهي عن كتابة السنة الوارد في بعض الأحاديث كان لعلل خاصة، وقد زال هذا النهي بزوال هذه العلل، كما أن هذا النهي كان لبعض الصحابة دون الباقين.
- لقد تنوقلت السنة كتابةً بالتوازي مع تناقلها مشافهة - منذ عصر النبي ﷺ مرورًا بعصر الراشدين حتى وصلت إلى مرحلة التدوين الرسمي في القرن الثاني الهجري.
- لم يظهر الوضع في الحديث النبوي في حياة النبي ﷺ، وإنما كانت بداية ظهوره بعد اندلاع الفتنة ومقتل عثمان ﷺ وتفرق الأمة وانقسامها.
- لا أحد ينكر وجود أحاديث كثيرة موضوعة قد تسربت إلى السنة النبوية المطهرة، ولكن علماء الحديث قد نقدوها حديثًا حديثًا وميزوا بين صحيح السنة وسقيمها.
- وأخيرًا فإن ما توفر للسنة النبوية من وسائل للحفظ، واهتمام من قِبَلِ العلماء لَيَدل دلالة قاطعة على حفظ الله ﷻ لسنة نبيه ﷺ، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر).

## الشبهة الأولى

### دعوى عدم كتابة السنة في عصر النبي ﷺ لجهل العرب بالكتابة(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المتوهمين أن العرب في الجاهلية، والمسلمين في صدر الإسلام لم يكن لديهم معرفة بالكتابة والخط؛ لذا لم تُكتب السنة في عصر النبي ﷺ وأصحابه، واستدلوا على ذلك باعتماد العرب الكامل على ملكة الحفظ التي كانوا يتميزون بها. وبوصف القرآن الكريم لهم بـ "الأميين" في قوله ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ (الجمعة: ٢). رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في صحة ما كُتب من السنة في صدر الإسلام.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) كان العرب في الجاهلية يعتمدون على ملكة الحفظ، ويتميزون بقوة الذاكرة، لكن هذا لا يعني أنهم كانوا لا يعرفون الكتابة؛ إذ أثبتت النقوش الأثرية وجود بعض الكتابات التي ترجع إلى العصر الجاهلي، وكذلك كتابة المعلقات السبع على أستار الكعبة، وصحيفة المقاطعة التي أعلنتها قريش ضد النبي ﷺ في بداية الدعوة الإسلامية، كما عرفت أدوات الكتابة ومادتها عن طريق وصفها في كتب التاريخ والأدب.

٢) انتشرت الكتابة انتشارًا واسعًا في عهد النبي ﷺ وأصحابه، وثبت ذلك في بعض النقوش الأثرية أيضًا، ودل على هذا الانتشار افتداء أسرى بدر بتعليم المسلمين القراءة والكتابة، ومعاهدات النبي ﷺ ومكاتباته، كمعاهدة المدينة مع اليهود، وصلح الحديبية مع قريش، ورسائله إلى الملوك والأمراء، وساعد على هذا الانتشار حض القرآن الكريم على الكتابة، وترغيب النبي ﷺ في التعلم، وأمره بالكتابة خاصَّة؛ إذ إن دعوة الإسلام قامت على العلم.

٣) وصف القرآن الكريم للعرب بـ "الأميين" لا يعني الأمية الكتابية ولا العلمية، وإنما يعني الأمية الدينية، إذا لم يكن لهم كتاب سماوي كاليهود والنصارى.

**التفصيل:**

**أولا. معرفة العرب للكتابة قبل الإسلام:**

كانت العرب قبل الإسلام يعتمدون على ملكة الحفظ، وقوة الذاكرة، وقد أوتوا النصيب الأوفر في ذلك، فكانوا يحفظون القصائد الطوال بمجرد سماعها لأول مرة، وكان أحدهم يرتجل القصيدة الطويلة دون سابق إعداد لها، لكنهم مع هذا كانوا على معرفة بالخط والكتابة، إذ أثبتت النقوش الأثرية وجود بعض الكتابات من العصر الجاهلي، كما اشتملت كتب التاريخ والأدب على كثير من الشواهد الدالة على معرفتهم بالكتابة، ومن الأدلة على وجود الكتابة في العصر الجاهلي:

١. **وجود الخط العربي:**

ومما يدلنا على معرفة العرب بالكتابة قبل الإسلام أن الباحثين القدامى والمحدثين اختلفوا حول نشأة

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م. دراسات في الحديث النبوي، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الخط العربي؛ فمنهم من يرى أن أول من وضع الخط العربي والسرياني وسائر الكتب آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخه، فلما أصاب الأرضَ الغرقُ وجد كل قوم كتابًا فكتبوه؛ فأصاب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربي، وهذا يدل على أن تعلُّم الخط العربي توقيفٌ علمه الله عز وجل آدم عليه السلام ثم أصابه إسماعيل عليه السلام من بعده.

ومن الباحثين من يرى أن إدريس عليه السلام أول من خط بالقلم بعد آدم عليه السلام. ومنهم من يرى أن أول من وضع الكتابة العربية إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وكان أول من نطق بها، فوضعت على لفظه ومنطقه.

يقول د. ناصر الدين الأسد: "أصل الخط العربي مشكلة كانت مستعصية تتأرجح حولها الآراء، ولا تكاد تستقر، وللعرب القدامى في ذلك روايات مختلفة، وللمستشرقين المحدثين آراء متباينة"، وبعد أن أورد د. الأسد آراء الباحثين في ذلك وأشار إلى اختلافهم ذكر أن الخط النبطي هو الذي اشتُق منه الخط العربي، وأكد على أن هذا الرأي هو أرجح الآراء عند الباحثين في هذا الموضوع[1].

وعلى كل حال فإن هذا الاختلاف يعطينا مؤشرًا على أن الخط العربي قديم، وأن العرب في الجاهلية كانوا يعرفون الخط والكتابة.

2. **النقوش الأثرية:**

ثم يسوق الأسد أدلة ملموسة على وجود الخط العربي قبل الإسلام، واستعمال العرب له، فيذكر نقوشًا أثرية عُثر عليها يرجع تاريخها إلى سنة (٢١٠ ميلادية) وقد اكتُشف هذا النقش في وادي المكتب في شبه جزيرة طور سيناء، ونقش آخر يرجع إلى سنة (٢٣٠ ميلادية)، وقد اكتشف في وادي فران في شبه جزيرة طور سيناء كذلك. ثم يذكر نقشًا من القرن الرابع الميلادي عُثر عليه في مدفن امرئ القيس بن عمرو ملك العرب في النمارة، وهي من أعمال حوران، ثم يذكر نقشين يرجع تاريخهما إلى القرن السادس الميلادي[2].

مما سبق يظهر لنا أن العرب ظلوا يكتبون في جاهليتهم ثلاثة قرون على أقل تقدير بهذا الخط الذي عرفه بعد ذلك المسلمون، وقد أصبحت معرفة عرب الجاهلية بالكتابة أمرًا يقينيًّا، يقرره البحث العلمي القائم على الدليل المادي المحسوس، وكل حديث غير هذا لا يستند إلا إلى الحدث والافتراض.

3. **حلقات تعليم الكتابة:**

مما يدلنا على معرفة العرب للكتابة وجود ما يشبه الكتاتيب، يتعلم فيها الصبيان الكتابة العربية، والشعر، وأيام العرب، وقد وجد هذا في البيئات المتحضرة آنذاك؛ مثل مكة والمدينة والطائف، والحيرة، والأنبار وغيرها، ومن الأدلة أيضًا وجود المعلمين الذين كانوا يعلِّمون الصبيان ضروبًا من العلم.

ومن هؤلاء الذي تعلموا الكتابة فيما يشبه الكتاتيب عدي بن زيد العبادي، إذ طرحه أبوه في الكُتَّاب حتى حذق الخط العربي ثم أرسله إلى كُتَّاب الفارسية فصار أفصح الناس وأكتبهم بالعربية والفارسية، ثم انتقل إلى

---

1. مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت، ط٧، ١٩٨٨م، ص٢٣، ٢٤.

2. المرجع السابق، ص٢٣: ٣٢.

بلاط فارس فأصبح كاتبًا بالعربية ومترجمًا في ديوان كسرى[1]، وكان لقيط بن يعمر الإيادي كاتبًا بالعربية، ويحسن الفارسية؛ فكان من أجل ذلك مترجمًا في ديوان كسرى أيضًا، وكان ورقة بن نوفل يكتب الكتاب العبراني.

٤. **الكتب والرسائل:**

مما يدل على معرفة العرب بالكتابة كثرة الرسائل التي وصلتنا عنهم؛ ومنها: كتاب المنذر الأكبر إلى كسرى أنوشروان، وكتاب عمرو بن هند إلى عامله على البحرين، وكتاب عبد العزى بن امرئ القيس الكلبي إلى قومه، وكتاب عدي بن زيد العبادي إلى أخيه أُبي، ورد أخيه أُبي عليه، وكتاب النعمان بن المنذر إلى كسرى، وكتاب عبد المطلب بن هاشم إلى أخواله بيثرب وغيرها[2].

ومن الأدلة أيضًا على قدم معرفة العرب بالكتابة، كتابة العهود والمواثيق والأحلاف التي يرتبطون بها فيما بينهم أفرادًا وجماعات، وما يتصل بها من كتابة كتب الأمان، ومنها كتاب النعمان الذي أرسله إلى الحارث بن ظالم وهو في مكة يؤمِّنه[3].

٥. **المعلقات والصحف في جوف الكعبة:**

ومما يدل على معرفة العرب بالكتابة قبل الإسلام تلك المعلقات السبع التي كتبها العرب بماء الذهب وعلقوها في أستار الكعبة؛ يقول ابن عبد ربه: "كان الشعر ديوان العرب خاصة المنظوم من كلامها، والمقيِّد لأيامها، والشاهد على أحكامها، حتى لقد بلغ من كَلَف العرب به وتفضيلها له أن عمدت إلى سبع قصائد تخيَّرتها من الشعر القديم، فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة وعلّقتها بين أستار الكعبة"[4].

ومن ذلك أيضًا تلك المقاطعة التي كتبتها قريش في صحيفة وعلقتها في جوف الكعبة حينما تحالفت قريش على بني هاشم وبني المطلب أن لا يناكحوهم، ولا يبايعوهم، ولا يجالسوهم، ولا يخالطوهم، ولا يدخلوا بيوتهم، ولا يكلموهم، حتى يسلِّموا إليهم الرسول ﷺ للقتل، وكتبوا بذلك صحيفة فيها عهود ومواثيق: "أن لا يقبلوا من بني هاشم صلحًا أبدًا، ولا تأخذهم بهم رأفة حتى يسلموه للقتل"[5].

فهذه أدلة ملموسة تُوقِفنا على حقيقة واقعية، وهي أن العرب في جاهليتهم كانوا يعرفون الكتابة، وكانوا يكتبون في موضوعات شتى، مما يقطع الطريق على القائلين بعدم معرفتهم للكتابة والخط.

٦. **معرفتهم بأدوات الكتابة:**

ثمة دليل آخر على معرفة العرب بالكتابة وهو وجود أدواتها كالقلم، والتي تصفه النصوص أنه مصنوع من القصب، يُقَطُّ ويُقَلَّم أو يُبْرى، ثم يُغمس في مداد الدواة، ويُكتب به[6]، قال عدي بن زيد:

---

١. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٣، د. ت، (٢/ ١٠١، ١٠٢).

٢. جمهرة رسائل العرب، أحمد زكي صفوت، (١/ ٩: ٣٠)، نقلا عن: تدوين وتوثيق السنة في حياة الرسول والصحابة، د. جمال محمود خلف، مكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٧م، ص٥٥.

٣. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مرجع سابق، (١١/ ١٢٠).

٤. العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، دار الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٠م، (٢/ ٣٠٦).

٥. الرحيق المختوم، المباركفوري، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص١٠٩.

٦. تدوين وتوثيق السنة في حياة الرسول والصحابة، د. جمال خلف، مرجع سابق، ص٦٠، ٦١.

مـا تَبـينُ الـعَـينُ مِـن آيـاتِـهـا
غَـيـرَ نُؤيٍ مِثـلِ خَـطٍّ بِـالقَلَـم[1]

وقال الزبرقان بن بدر:

هُم يَهلَكـونَ وَيَبقى بَعدُ ما صَنَعوا
كَـأَنَّ آثـارَهُـم خُـطَّت بِـأَقـلام[2]

ومن أدوات الكتابة الدواة والمداد، وقد ورد ذكرهما كذلك في الشعر الجاهلي، قال عبد الله بن عنمة:

فَـلَـم يَبـقَ إِلّا دِمـنَـةٌ وَمَنـازِلٌ
كَمـا رُدَّ في خَـطِّ الـدَواةِ مِـدادُهـا

مما سبق نستخلص أن العرب كانوا يعرفون الكتابة، وأنها انتشرت بينهم، مما يجعلنا نطمئن إلى أن عصر الرسول ﷺ الذي أعقب عصر الجاهلية كانت الكتابة فيه منتشرة ومعروفة معرفة جيدة.

## ثانيًا. انتشار الكتابة في عهد النبي ﷺ وأصحابه:

إذا كنا قد أشرنا إلى أن الكتابات العربية يرجع تاريخها إلى العصر الجاهلي فإن وجودها في صدر الإسلام ـ عصر الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين ـ يكون من باب أولى بشكل أوسع، فالإسلام قد بنى رسالته على العلم الذي يتطلب التعليم والتعلُّم، فكان أول ما نزل في رسالته قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾﴾ (العلق).

**ومن مظاهر انتشار الكتابة في ذلك العصر:**

**١. النقوش:**

- نقش القاهرة: وهو مؤرخ في سنة (٣١ هجرية)؛ أي في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو محفوظ في دار الآثار العربية، وإن كان هذا النقش قد كُتب بعد وفاة النبي ﷺ فإنه يدل على انتشار الكتابة في عهد النبي.
- عدة نقوش على قمة الطرف الجنوبي لـ "جبل سلع" في المدينة المنورة خارج سورها الشمالي. وقد عثر عليها د. محمد حميد الله، ويرجع تاريخها إلى غزوة الخندق في السنة الخامسة للهجرة[3].

**٢. الكتابات والرسائل إلى الملوك والأمراء:**

والكتابات التي عُثر عليها أيضًا تدلنا على هذا الانتشار في العصر النبوي، إذ وجدت ثلاث رسائل أرسلها رسول الله ﷺ إلى المقوقس عظيم القبط في مصر، وإلى المنذر بن ساوى، وإلى النجاشي في الحبشة، ولقد عثر على الأصول الحقيقية لهذه الرسائل، فضلًا عن التي لم يُعثر عليها وأخبرتنا به كتب التاريخ والسير.

**٣. المواثيق والعهود:**

ومما يدل على انشار الكتابة انتشارًا واسعًا في عهد النبوة كثرة المواثيق والعهود والمعاهدات التي عقدها النبي ﷺ سواء بين المؤمنين وبعضهم، أو بين المؤمنين وغيرهم من اليهود والمشركين، بل إن النبي ﷺ جعل تعليم الكتابة والقراءة رأس مال يفتدي به الأسير نفسه في بدر، فمن لم يكن لديه ما يفدي به نفسه، دفع إليه النبي ﷺ عشرة من غلمان المدينة يعلمهم الكتابة، فإن أتم مهمته فذاك فداؤه[4].

ومن ذلك أيضًا ميثاق التحالف الإسلامي الذي

---

١. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مرجع سابق، (٢/ ١١٩).
٢. البيان والتبيين، الجاحظ، (٣/ ١٧٩)، نقلا عن: مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، مرجع سابق، ص٩٩.
٣. مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، مرجع سابق، ص٣٢.
٤. الرحيق المختوم، المباركفوري، مرجع سابق، ص٢٣٠.

عقده النبي ﷺ بين المؤمنين، أزال به ما كان من حزازات الجاهلية والنزاعات القبلية، ولم يترك مجالًا لتقاليد الجاهلية[1]، وكذلك المعاهدة التي عقدها النبي ﷺ مع اليهود في المدينة عندما هاجر إليها[2]، ومن تلك الأمور التي تدل على انتشار الكتابة في عهده ﷺ انتشارًا واسعًا معاهدة الصلح التي تُسمَّى صلح الحديبية بين المسلمين بقيادة النبي ﷺ وقريش سنة ٦هـ[3] وغير ذلك.

**٤. انتشار المصاحف ثم صحف الحديث:**

ثمة أدلة أخرى على شيوع الكتابة في عصر الرسول ﷺ منها تلك المصاحف التي كان يكتب فيها الصحابة كل ما ينزل من القرآن، وكذلك نهيه ﷺ عن كتابة الحديث في بادئ الأمر، فقد ورد عنه ﷺ أنه قال: "لا تكتبوا عني شيئًا، ومن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه"[4]، ثم أمره بعد ذلك وترخيصه في كتابة الحديث حيث قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ماخرج مني إلا حق"[5]. وبعيدًا عن الخوض في موضوعات هذه الأحاديث، فإن فيها دلالة واضحة على أن أمر الكتابة كان مشهورًا ومنتشرًا، وإلا لما حَذَّر النبي ﷺ من الكتابة ولما رخص فيها. ويدلنا على انتشار الكتابة أيضًا في عهد النبي ﷺ ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"[6].

كما أن كتب الطبقات والرجال تَعُدُّ من الصحابة عشرات بعد عشرات كلهم كاتب ضابط لما يكتب، إذ حَضَّ رسول الله ﷺ المسلمين والصحابة على التعلُّم، وأمرهم بتعلم الكتابة خاصة، واعتنى المسلمون والصحابة بذلك، مما كان له أكبر الأثر في تعلم الكتابة والخط، وإتقان ذلك.

وليس أدل على انتشار الكتابة في عصر الرسول ﷺ وشيوعها مما أورده الجهشياري[7]، وابن عبد ربه[8]، والمسعودي[9] - من ذكر أسماء الذين كتبوا لرسول الله ﷺ، فقد جعلوهم مراتب، وقدَّروهم منازل: فكتاب يكتبون بين يديه ﷺ فيما يعرض من أموره وحوائجه، وآخرون يكتبون بين يدي الناس المداينات وسائر العقود والمعاملات، وآخرون يكتبون أموال الصدقات، وكاتب يكتب خَرْص[10] الحجاز، وآخر يكتب مغانم رسول الله ﷺ، وثالث يكتب إلى الملوك ويجيب رسائلهم، ويترجم بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية، وكتاب آخرون يكتبون الوحي،

١. المرجع السابق، ص١٨٧.
٢. السابق، ص١٩٢.
٣. السابق، ص٣٤٢.
٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (٩/ ٤٠٨٩)، رقم (٧٣٧٥).
٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، (١٠/ ١٦، ١٧)، رقم (٦٥١٠). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).
٧. انظر: الوزراء والكتاب، أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، د. ت.
٨. انظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، مرجع سابق.
٩. انظر: التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، ١٩٣٨م.
١٠. الخَرْص: تقدير ما على النخل من الرطب تمرًا.

ثم يعقب المسعودي بعد أن ينتهي من ذكر أسماء هؤلاء الكتاب واختصاصهم بقوله: "وإنما ذكرنا من أسماء كتابه ﷺ من ثبت على كتابته واتصلت أيامه فيها، وطالت مدته، وصحت الرواية على ذلك من أمره، دون من كتب الكتاب والكتابين والثلاثة؛ إذ كان لا يستحق بذلك أن يسمى كاتبًا، ويضاف إلى جملة كتابه"[1].

فأي شيوع نرجوه لكتابة أكثر من أن يبلغ الكاتبون من الكثرة منزلة تجعلهم يتخصصون في أنواع ما يكتبون، يستقل كل فرد منهم أو كل جماعة بضرب واحد؟ إن هذه الكثرة في عدد الكاتبين هي التي دعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أن يقول: "لا يملينَّ في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف"[2]، ودعت كذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى أن يقول: "لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف..."[3]؛ إذ لو كانت الكتابة قليلة بين العرب لقبل عمر وعثمان من أي كاتب أن يكتب.

وفي ضوء ما قدمنا نستطيع أن نفهم فداء الأسرى في بدر حين أذن الرسول ﷺ لمن كان كاتبًا من الأسرى أن يفدي نفسه بتعليم عشرة من صبيان المسلمين الكتابة والقراءة؛ إذ لا ريب أن هذا الإذن لم يكن منصبًّا على حالة فردية، وإنما يدل على أن هؤلاء الكاتبين من الأسرى كانوا جماعات[4]®.

### ثالثًا. وصف العرب بالأميين لا يعني أمية القراءة والكتابة:

لقد حاول المغرضون الاستدلال على زعمهم بأن العرب كانوا يجهلون القراءة والكتابة بوصف القرآن لهم بأنهم أميون، وهذا جهل فاضح منهم إذ إن معنى الأمية التي وُصف بها العرب في القرآن الكريم غير ما توهموا، ولتوضيح ذلك نقول: لقد وُصف العرب في جاهليتهم بأنهم أميون في ثلاث آيات؛ قال تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾ (آل عمران: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ (آل عمران: ٧٥)، وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ (الجمعة: ٢).

غير أن هذا الوصف بالأمية لا يعني الأمية الكتابية ولا العلمية، وإنما يعني الأمية الدينية؛ أي أنهم لم يكن لهم قبل القرآن الكريم كتاب ديني، ومن هنا كانوا أميين دينيًّا، ولم يكونوا مثل أهل الكتاب من اليهود والنصارى، الذين كان لهم التوراة والإنجيل.

ومن الأدلة على ذلك أن القرآن الكريم قد وصف فريقًا من أهل الكتاب بالأميين، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ (٧٨) فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ

---

١. التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، مرجع سابق، ص٢٤٥، ٢٤٦.

٢. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، كتاب: جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه القرآن في المصحف، باب: لا يملينَّ في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف، (١/ ٣٩)، رقم (٢٩).

٣. أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، كتاب: اختلاف ألحان العرب في المصاحف، باب: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف، (١/ ١٠٨)، رقم (٨٨).

٤. مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، مرجع سابق، ص٥٣.

® في "أمثلة مما كُتب من السنة في عهد النبي" طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

﴿يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ (٧٩)﴾ (البقرة).

فأمية هذا الفريق ليست أمية كتابية؛ لأنه قد أخبر أنهم كانوا يكتبون بأيديهم، وإنما هي أمية دينية؛ أي جهل بالدين، وإنكار له وعدم تصديق، ومن أجل هذا فَسَّرَ ابن عباس رضي الله عنهما هاتين الآيتين فيما رواه ابن جرير الطبري بإسناده إليه، قال: "ومنهم أميون؛ قال: الأميون قوم لم يصدقوا رسولًا أرسله الله، ولا كتابًا أنزله الله، فكتبوا كتبًا بأيديهم، ثم قالوا لقوم سفلة جُهَّال: هذا من عند الله"[١]. وقال: "قد أخبر أنهم يكتبون بأيديهم؛ ثم سماهم أميين لجحودهم كتب الله ورسله"[٢]. وأما قوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"[٣]، فلا ينقض ما قدمنا؛ وذلك لأنه قال ذلك في حديث الصيام عن رؤية الهلال، وهذا لا يعني إلا ضربًا خاصًّا من الكتابة والحساب، وهو حساب سير النجوم، وتقييد ذلك بالكتابة لمعرفة مطلع الشهر، فقد أخبر أن هذا الضرب من العلم المدوَّن المسجل القائم على الحساب والتقويم لم يكن للعرب عهد به، ومن هنا علق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير.

والحديث لا يعني نفي الكتابة والحساب نفيًا عامًّا شاملًا؛ وذلك لأن عرب الجاهلية قد كانوا يكتبون ويحسبون، وإنما هو نفي لأن تكون الكتابة وأن يكون الحساب نظامًا عامًّا متبعًا في كل الشئون كما كان ذلك عند بعض الأمم الأخرى ذات التقاويم الفلكية[٤].

الحديث إذن لا ينقض ما قدمنا من أمر معرفة العرب بالكتابة وانتشارها بينهم، وأن أميتهم إنما كانت أمية دينية فحسب، وبهذا تبطل حجة من يزعم أن المسلمين في صدر الإسلام لم يكن لديهم معرفة بالكتابة والخط.

**الخلاصة:**

- لقد استبان بالدليل المادي الملموس المتمثل في النقوش الحجرية المكتشفة، أن عرب الجاهلية قد عرفوا الكتابة بالحروف العربية منذ مطلع القرن الرابع الميلادي، وكتبوا بهذا الخط ثلاثة قرون قبل الإسلام على أقل تقدير.
- إن معرفة عرب الجاهلية بالكتابة معرفة فيها شيء من الانتشار يبعد عنهم ما وصموا به من الجهل بها، وقد دللنا على ذلك بوفرة النصوص والروايات التي تنبئ عن النشاط التعليمي في الجاهلية، وقيام ما يشبه الكتاتيب في عصرنا الحاضر، أو المكتب آنذاك، وتوافر عدد المعلمين الذين كانوا يعلمون الكتابة، وذلك كله في البيئات المتحضرة مثل: مكة والمدينة والطائف والحيرة والأنبار.
- لقد اتسع ميدان الكتابة وتشعبت موضوعاتها،

---

١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، (٢/ ٢٧٠).

٢. المرجع السابق، (٢/ ٢٥٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: "لا نكتب ولا نحسب"، (٤/ ١٥١)، رقم (١٩١٣).

٤. انظر: مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، مرجع سابق، ص٤٤: ٤٦.

فكان العرب يكتبون في موضوعات شتى، كما ثبت وصف أدوات الكتابة وآلاتها عن طريق النقوش الحجرية، وما وصل إلينا في بطون كتب التاريخ والأدب.

- جاء عصر الرسول ﷺ وبدأت الكتابة تنتشر وتزداد، وهو ما دلت عليها النقوش، والرسائل والمكاتبات إلى الملوك والأمراء، كما ساعد على انتشارها حض النبي ﷺ على تعلم الكتابة والخط، وأخذ الصحابة بهذا التوجيه، حتى تعلم بعضهم اللغات الأخرى كالفارسية والعبرية وغيرها.
- من الأدلة على انتشار الكتابة في عصر الرسول ﷺ أيضًا ما ثبت من نهيه ﷺ عن كتابة الحديث، ثم ترخيصه في كتابته؛ إذ إن هذا يثبت انتشار الكتابة بين المسلمين في ذلك الوقت.
- إن وصف العرب بالأمية لا يعني الأمية الكتابية والعلمية، إنما يعني الأمية الدينية، ودليل ذلك أن القرآن وصف فريقًا من أهل الكتاب بالأميين، بقوله ﷻ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (البقرة)، فهذا الفريق لم تكن أميته أمية كتابية، إنما هي أمية دينية؛ إذ قد أخبر تعالى أنهم كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم.

## الشبهة الثانية

### إنكار كتابة السنة على عهد النبي ﷺ(*)

**مضمون الشبهة:**

ينكر بعض المغالطين كتابة السنة في عهد النبي ﷺ، ويعتبرون أن كتابتها بدعة نهى رسول الله ﷺ عنها في أكثر من موضع، فقد قال ﷺ: "لا تكتبوا عني شيئًا إلا القرآن، فمن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه"، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ، فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله...". كما أنه ﷺ لم يأذن لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه حين استأذنه في كتابة الحديث. وكذلك فقد نقلت الأحاديث مشافهة فقط؛ إذ لم تكن الكتابة منتشرة بين العرب. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في كون السنة كُتبت في عهد النبي ﷺ والتشكيك في مشروعية كتابتها.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) إن الأحاديث المتقدمة من أدلة الزاعمين لا تدل على النهي العام المطلق عن كتابة الحديث، وهي تتعارض مع أحاديث أكثر ثبوتًا وأصرح دلالة أباح فيها النبي ﷺ كتابة السنة، مما يقوّي القول بنسخها.

٢) لقد ثبتت أحاديث كثيرة أباح النبي ﷺ فيها كتابة السنة، وأن النهي عن كتابتها في بادئ الأمر كان لعلل، فلما زالت تلك العلل أذن النبي ﷺ في كتابتها.

٣) لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة غالبًا

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

وذلك لاعتماد العرب على الذاكرة أكثر من اعتمادهم على الكتابة، لكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب في عهده، وأمثلة ما كُتب آنذاك كثيرة.

**التفصيل:**

**أولا. الأحاديث التي استدل بها الزاعمون لا تدل على النهي المطلق عن كتابة الحديث:**

من الثابت تاريخيًّا أن كتابة السنة بدأت في حياة النبي ﷺ، فقد صحت الأخبار في إباحة النبي ﷺ الكتابة عنه، ومن المجازفة إنكار ذلك، وأما الأحاديث التي استدلوا بها على إنكار كتابة السنة في عهده ﷺ، والتي فيها نهي النبي ﷺ عن الكتابة ـ فإنها محمولة على خوف اختلاط السنة بالقرآن، أي أن النهي عن الكتابة كان مرحليًّا فقط، ثم نُسخ ذلك بإباحتها.

فقد جاءت أحاديث عن النبي ﷺ فُهم منها خطأً أنها تفيد كراهة كتابة الحديث، ولكنها في حقيقتها تثبت كتابة الحديث، ونبين ذلك فيما يلي:

**الحديث الأول:** هو حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وقد رُوي من طريقين بألفاظ مختلفة:

**الرواية الأولى:** من طريق همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه"[1].

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث في وقفه[2] ورفعه[3]؛ قال ابن حجر: "ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"[4]. وقال الخطيب البغدادي: "تفرَّد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعًا"[5].

وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله ﷺ في هذا الباب، وإليك الفهم الصحيح لهذا الحديث:

الحديث يبيِّن أن النهي عن الكتابة كان بخصوص الصحيفة التي كُتب عليها القرآن، فخشي الرسول ﷺ أن يختلط كلامه بالقرآن الكريم؛ فنهاهم عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة.

والقول بنسخ الحديث قول كثير من العلماء وذهب إليه العلامة أحمد شاكر، فبعد أن دعم رأيه بالأخبار التي تبيح الكتابة قال: كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين خاف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ، وكذلك أخبار أبي هريرة ـ وهو متأخر الإسلام ـ أن عبد الله بن عمرو كان يكتب يدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخرًا عن الأحاديث في الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقينًا صريحًا، ثم جاء إجماع الأمة

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (٩/ ٤٠٨٩)، رقم (٧٣٧٥).

٢. الحديث الموقوف: هو ما روي عن الصحابة ﷺ من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم متصلا كان إسناده أو منقطعًا.

٣. الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، (١/ ٢٥١).

٥. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٣١.

القطعي بَعْد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العلمي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول ﷺ[1].

**والرواية الثانية**: عن سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: "استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا"[2].

وهذه الرواية صحيحة أيضًا، وفيها دليل على أن الكتابة كانت شائعة، وإنما كان الاستئذان لأجل أمر عارض أرادوا كتابته، فلم يأذن لهم الرسول ﷺ في كتابته وتسجيله لحكمة يريدها ﷺ، وفي لفظ "استأذنا" إشارة للجميع مما يفيد أن الكثرة كانت تكتب.

**والحديث الثاني**: هو حديث أبي هريرة ﷺ، فعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك. فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله..." الحديث[3].

لقد اختلف العلماء في صحة هذه الرواية؛ فمنهم من رأى أن في هذه الرواية ضعفًا؛ إذ ضَعَّفَ العلماء عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقد ضعَّفه النسائي وأحمد والشافعي، وابن حبان قال عنه: "كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك"[4]، وقد حكم الذهبي على هذا الحديث فقال: "حديث منكر"[5].

فعلى فرض ضعف الرواية فلا شبهة، ولكن الرواية صححها بعض أهل العلم، وتوجيهها إن صح الإسناد فإن المتن يشير صراحة إلى عدم الكتابة مع القرآن في صحيفة واحدة، وهذا واضح في قوله ﷺ: "... أكتاب مع كتاب الله..."، فقد خشي ﷺ أن يختلط القرآن بالسنة.

وقد حكم الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط على هذه الرواية بالصحة كما حققها في مسند أحمد رحمه الله تعالى في مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، وعليه، فإن الرواية صحيحة، وقد صح النهي عن الكتابة، وصح الإذن فيها، فيكون بذلك الإذن ناسخ والنهي منسوخ، وكان النهي عن الكتابة لعلة، فلما زالت العلة أذن في الكتابة، وعلى هذا نقيس كل الأحاديث التي صَحَّت في هذا الباب®.

---

1. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م، ص١٢.
2. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: العلم، باب: كراهية كتابة العلم، (٧/ ٣٥٦)، رقم (٢٨٠٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٦٦٥).
3. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم (١١١٠٧). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
4. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط٢، ١٤٠٢هـ، (٢/ ٥٧).
5. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (٢/ ٥٦٥).

® في **"حرق النبي ما كُتب من السنة لا يعني نهيه المطلق عن كتابتها"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء.

**ثانيًا. لقد أجاز النبي ﷺ كتابة السنة والأدلة على ذلك كثيرة:**

لقد سبق أن أشرنا إلى الأحاديث التي استدل بها الزاعمون في النهي عن كتابة الحديث، ولكن هذه الأحاديث لا تقوى أمام أحاديث أكثر ثبوتًا وأصرح دلالة أباح فيها النبي ﷺ كتابة الحديث ومنها:

**الحديث الأول**: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما أنه "لما فتح رسول الله ﷺ مكة خطب... فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال ﷺ: اكتبوا لأبي فلان"[1]، قال ابن حجر: "هو أبو شاه". وقيل للأوزاعي: ما قوله اكتبوا لي؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ[2]، وهذا أمر صريح من النبي ﷺ بالكتابة.

**الحديث الثاني**: روى البخاري بسنده أن رسول الله ﷺ لما اشتد وجعه قال: "ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتابًا لاتضلوا بعده..."[3]. ولو لم يكن النبي ﷺ يُبيح الكتابة ما دعا إلى كتابة هذا الكتاب، ولهذا يقول ابن حجر: "وفي هذا الحديث دليل على جواز كتابة العلم؛ لأنه همّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهِمُّ إلا بحق"[4].

**الحديث الثالث**: روى البخاري بسنده عن وهب بن منبه عن أخيه، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"[5].

فإذا كان حديث أبي شاه يحتمل أن يكون إذن الكتابة له خاصًا؛ لأنه كان أميًّا وكان أعمى؛ فإن هذا الحديث بطرقه التي ذكرها البخاري وغيره أقوى في الاستدلال للجواز؛ لأن ابن عمرو لم يكن أميًّا ولم يكن أعمى[6].

**الحديث الرابع**: روى البخاري بسنده عن أبي جحيفة قال: "قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، وفهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر"[7].

إن هذه الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ وغيرها إن لم تدل على أن حديث أبي سعيد غير مرفوع إلى النبي ﷺ فإنها تقضي بتأويله، والجمع بينه وبينها.

ولا نقول كما يقول بعضهم: إن حديث أبي سعيد هو المتأخر، فيكون ناسخًا لها؛ لأن حديث أبي شاه كان عام الفتح، وذلك في أواخر حياة النبي ﷺ، وحديث أبي هريرة في المقارنة بينه وبين عبد الله بن عمرو متأخر

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٨)، رقم (١١٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وتحريم صيدها وخلاها وشجرها... (٥/ ٢١١٠)، رقم (٣٢٤٧).

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٤٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٥١)، رقم (١١٤).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٥٣).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

٦. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م، ص٤٨.

٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٦)، رقم (١١١).

أيضًا؛ لأن أبا هريرة متأخر الإسلام، وهو يدل أيضًا على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، وحديث همّه ﷺ بكتابة كتاب لن تضل الأمة بعده كان في مرض موته ﷺ، ويبعد جدًّا أن يكون حديث أبي سعيد الخدري قد تأخر عن هذه الأحاديث كلها خصوصًا حديث "الهم"، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخر عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز، لعرف ذلك عند الصحابة يقينًا صريحًا[1].

وبهذا يتبين أن النهي عن كتابة السنة لم يكن لكونها بدعة كما يدعي أصحاب هذه الشبهة، ولكن لعلل أغمض هؤلاء المدعون أعينهم عنها، على الرغم من أن هذه العلل واردة في نفس الأحاديث التي احتجوا بها.

**ومن هذه العلل:**

١. **المحافظة على كتاب الله ﷻ، وصيانته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما:** ويبدو هذا واضحًا في رواية أبي هريرة: "أكتاب مع كتاب الله... امحضوا كتاب الله أو خلصوه". ففي رواية أبي هريرة تلك، ما يبين أن السنة في عهد النبوة والصحابة كانت تُكتب بجوار القرآن في صحيفة واحدة بلا تمييز يُحفظ معه القرآن من اشتباهه بالسنة التي كُتبت بجواره.

ومن هنا ندرك صحة علة النهي عن كتابة شيء - في أول الأمر - سوى القرآن الكريم صيانة لهذا الكتاب المعجز ممن كانوا حديثي عهد بالإسلام، ولم يعتادوا على أسلوبه وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين.

وفي الوقت نفسه تعليم الصحابة والأئمة من بعدهم المنهج الأمثل في المحافظة على هذا الكتاب الخالد؛ لذا جاء الإذن بكتابة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتمييزه كعبد الله بن عمرو وغيره ممن أذن لهم النبي ﷺ، مع استمرار النهي عن كتابة السنة مع القرآن في صحيفة واحدة حتى وإن كان مميزًا بينهما.

أما سؤال بعضهم: لماذا لم يأمر النبي ﷺ بكتابة السنة في صحف على حدة، ويكتب عليها ما يفيد أنها أقوال النبي ﷺ فتتميز السنة من القرآن فيؤمن اختلاطهما؟

فنقول: أذن النبي ﷺ بكتابة سنته المطهرة في صحف على حدة، وممن أذن له النبي ﷺ بذلك: عبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وغيرهما.

وعليه، فالنبي ﷺ نهى عن الكتابة في أول الأمر، ثم أذن بعد ذلك، وكان النهي جائزًا مع الخوف (خوف الاختلاط بالقرآن)، والإذن دائر مع الأمن وجودًا وعدمًا.

٢. **خشية الانشغال عن القرآن الكريم ومضاهاته بغيره من الكتب حتى ولو كانت السنة النبوية:** والمراد بالانشغال عن القرآن: تقديمها في الاهتمام بها قبل الاهتمام أولًا بكتاب الله ﷻ، مما يؤدي إلى ترك كتاب الله وإهماله[2]، وهذه العلة صرَّح بها راوي حديث النهي عن الكتابة وهو الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال أبو نضرة: قلنا لأبي سعيد الخدري: لو كتبتم لنا؟ فإنا لا نحفظ، قال: "لا نكتب لكم ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله ﷺ يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم"، وفي رواية قال

١. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، (١/ ٢٨٥) بتصرف.

٢. المرجع السابق، (١/ ٢٨٨: ٢٩١).

أبو سعيد: "تريدون أن تجعلوها مصاحف"[1]؟

وقال الخطيب البغدادي: "فقد ثبت أن كراهة الكتابة من الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله ﷻ غيره، أو يُشغل عن القرآن بسواه"[2].

٣. **الحرج في الكتابة:** عند كتابة الصحابة للقرآن الكريم لم تكن وسائل الكتابة ميسرة عندهم؛ لأن الوسائل المتاحة لهم وقتئذ كانت بدائية وغير ميسرة، منها: رقاق الحجارة، والعظام، وسعف النخيل، وجلود الحيوانات، وكانت الأحاديث النبوية أكثر من أن يحصوها؛ ذلك لأن النبي ﷺ أتاه الله العلم والحكمة والنبوة، فكان له في كل حدث قول، وفي كل مسألة جواب، وفي كثير من الوحي تفسير وبيان، فأنى لهم الوسائل الكتابية؟! ومن أين لهم الوقت الكافي لتدوين الحديث النبوي كله تدوينًا كاملًا؟ وليسوا مضطرين - مع ذلك - أن يعتمدوا على الكتابة، وقد منحهم الله حافظة في صدورهم تعوض لهم ما فاتهم من الكتابة تدوينًا وتقييدًا، ولم يُرد النبي ﷺ أن يشق عليهم، فيأمرهم بتدوين السنة النبوية، بل اكتفى بتدوين القرآن الكريم وكتابته[3].

وعليه، فقد ظهر واضحًا جليًّا أن نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث في أول الأمر ليس لذاته، بل لعلل نصت عليها الأحاديث ذاتها التي نهت عن كتابة السنة وتدوينها، فلما زالت تلك العلل كان الإذن بالكتابة، تلك العلل التي غفل عنها أعداء السنة على الرغم من وجودها صراحة في نفس الأخبار والآثار التي احتجوا بها لشبهتهم، فإن سلَّموا بصحة تلك الأحاديث، عليهم التسليم بالعلل الواردة فيها، وإن لم يسلموا بصحة ما استشهدوا به من الأخبار والآثار لم يبقَ لشبهتهم أساس[4]، وفي كلتا الحالتين يبطل ما زعموه من أن كتابة السنة بدعة نهى عنها النبي ﷺ.

والحق كما سبق أن قررنا أن النهي كان لعلة، فلما زالت هذه العلة كان الإذن بالكتابة، فالخوف من التباس القرآن بالحديث، والخوف من الانكباب على الحديث والانشغال به عن القرآن، كان هذا كله سببًا للمنع من الكتابة، فلما زالت هذه الأسباب عاد الأمر إلى السماح بكتابة الحديث، وقد استقر أمر الصحابة على كتابة الحديث وتدوينه.

### ثالثًا. لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة، ولكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب:

سقنا في الوجه السابق الأدلة على كتابة السنة في عهد النبي ﷺ، وسنذكر أمثلة على المكتوبات التي كانت في عهده ﷺ، فنحن لا ننكر أن السنة كانت تُنقل مشافهة، وذلك لاعتماد العرب في تواريخهم وأخبارهم وتجارتهم وسائر أحوالهم على الحفظ، حتى قويت هذه الملكة عندهم، ونَدُرَ أن يقع منهم خطأ أو نسيان لشيء مما حفظوه، ولقد ساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ عندهم طبيعة جوهم، وبساطة معيشتهم، ووحدة

١. أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم، كتاب: الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم، باب: ذكر الأحاديث الموقوفة عن الصحابة ﷺ في ذلك، ص٣٦.

٢. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٥٧.

٣. معالم السنة، عبد الرحمن عتر، نقلًا عن: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٩٩: ١٠١ بتصرف.

٤. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق (١/ ٢٩٨، ٢٩٩) بتصرف.

ذكائهم، وقوة فهمهم لما يحدث بينهم، وسعة خبرتهم بأساليب وطرق بيانهم، هذه حالة العرب في جاهليتهم فما بالك بالصحابة الذين قيضهم الله تعالى لحفظ الشرع وصيانته، والذين دعا لهم النبي ﷺ بالحفظ والعلم والفقه كما ورد عن أبي هريرة وابن عباس ﷺ.

وقريب من الصحابة في هذا المقام من اجتمع بهم وشاهد أحوالهم واتبع خطاهم واقتفى آثارهم من التابعين، كل ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهم خطأ أو نسيان أو تبديل أو اختلاق، ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين مطبوعين على الحفظ، مخصوصين بذلك؛ كأبي هريرة، وابن عباس، والشعبي، والزهري، والنخعي، وقتادة، وغيرهم.

فكانت الأخبار تُنقل مشافهة دون الخوف من ضياعها، أو دخول النسيان، والخلط، والتصحيف فيها، وكان الصحابة ﷺ يحفظون الأحاديث عن ظهر قلب ويبلغونها للناس كما سمعوها من النبي ﷺ، لكن هذا لا يعني أن السنة كانت لا تكتب في عهد النبي ﷺ، بل ثبت كتابتها على عهد النبي ﷺ وتدوينها، ومن أمثلة ما كُتب على عهد النبي ﷺ ما يأتي:

١. **دستور المدينة**: عندما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة وضع قانونًا ودستورًا ينظم شئون المسلمين من ناحية، ويقنِّن علاقتهم مع غيرهم من سكان يثرب وأهلها من ناحية أخرى.

٢. **كتاب سعد بن عبادة** ﷺ: وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري كتاب فيه بعض أحاديث النبي ﷺ[١].

٣. **كتاب النبي ﷺ لأهل حضرموت**: سلَّم رسول الله ﷺ كتابًا لوائل بن حُجْر ليعمل به أهل حضرموت[٢] فيه أركان الإسلام وتعاليمه وفريضة الزكاة وحد الزنا والخمر.

٤. **كتاب النبي ﷺ لأهل اليمن**: عندما ولَّى رسول الله ﷺ عمرو بن حزم على اليمن أعطاه كتابًا فيه الفرائض والسنن والديات وغيرها، وقد عُرف الكتاب باسم صحيفة عمرو بن حزم[٣].

٥. **الصحيفة الصادقة**: كما توجد الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي سمح له النبي ﷺ بكتابة الحديث، وقد عرف سندها في كتب السنة باسم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والجد هو صاحب الصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص.

٦. **صحيفة جابر بن عبد الله**: كما توجد صحيفة الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد ذكرها ابن سعد في ترجمة مجاهد.

إن هذه الصحف ليست وحدها التي اشتملت على ما كُتب في عصر النبي ﷺ وصحابته، بل هي أهم ما دُوِّن في هذا العصر، ومع هذا فهي تحوي أمورًا كثيرة من أركان الإسلام وفروعه[٤].

ولقد وردت آثار عن الصحابة الكرام ﷺ تشير إلى أنهم كانوا يكتبون سنة رسول الله ﷺ، وسنذكر بعضها هنا للتدليل على ما نحن بصدده:

١. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٣٤٦.

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (٦/ ٥٩٦).

٣. المرجع السابق، (٤/ ٢٩٣).

٤. السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٥٨: ٦١ بتصرف.

١. رُوي عن بشير بن نهيك قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابي فقرأته عليه، وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم"[١].

٢. روي عن عمرو بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "قيدوا العلم بالكتاب"[٢].

٣. روي عن سعيد بن جبير أنه كان يقول: "كنت أجلس إلى ابن عباس فأكتب في الصحيفة حتى تمتلئ، ثم أقلب نعليّ فأكتب في ظهورهما"[٣].

ونستطيع أن نضيف إلى كل ما سبق كتب رسول الله ﷺ ومعاهداته التي أملاها على الإمام عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنها ما كان في قراب سيف النبي ﷺ، فقد روى الإمام البخاري رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٤].

إن هذا كله يؤكد أن كتابة السنة بدأت في عهد رسول الله ﷺ، واستمرت في عصر الخلافة الراشدة، ثم آل أمرها إلى التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وهذا أمر لا خلاف فيه ولا نزاع، وبه تسقط هذه الدعاوى حول كتابة السنة في عهد النبي ﷺ ®.

**الخلاصة:**

- إن المتأمل في أسانيد ومتون الأحاديث التي استدل بها هؤلاء المدعون في زعمهم أن النبي ﷺ نهى عن كتابة السنة لأنها بدعة، يجد أن أغلب هذه الأسانيد لا تسلم من مقال، فأما ما صح منها فقد حمَّله المدعون ما لا يتحمل؛ إذ إن الجمهور من العلماء قال بنسخ أحاديث النهي عن الكتابة، ومنها حديث أبي سعيد الخدري: "لا تكتبوا عني شيئًا..."، وهذا النهي كان معللًا بعلل وجودًا وعدمًا كما أن متونها لا تفيد أن نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث كان نهيًا مطلقًا عامًّا.

- لقد أباح النبي ﷺ لبعض الصحابة أن يكتبوا الأحاديث كعبد الله بن عمرو بن العاص، وكأمره الصحابة بالكتابة لأبي شاه في عام الفتح، وعليه فلم يكن هذا النهي عن كتابة الحديث نهيًا مطلقًا، بل كان هذا النهي لعلل منها: خشية اختلاط السنة بالقرآن، والانشغال عن القرآن بالسنة، فلما زالت هذه العلل استقر الأمر على إباحة كتابة الحديث وتدوينه، ومن ثم لا تكون كتابته بعد ذلك من البدع المذمومة في الدين.

- إن كتابة العلم مبدأ إسلامي، جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، وعمل به السلف، ولا زالت الأمة عليه إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

- لقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ

---

١. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (١/ ٣١٣)، رقم (٤٠٣).

٢. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (١/ ٣٠٩)، رقم (٣٩٦).

٣. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم، (١/ ١٣٩)، رقم (٥٠١).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

® في **"مظاهر انتشار الكتابة في عهد النبي وأصحابه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، من هذا الجزء.

تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات ووقوع كتابة السنة في عهد الرسول ﷺ، بل وتأمر وتحث على ذلك.

- من الأمثلة التي تدل على كتابة السنة في عهد النبي ﷺ: دستور المدينة، وكتابه ﷺ في الصدقات، وكتاب سعد بن عبادة رضي الله عنه، وكتاب النبي ﷺ لأهل حضرموت، وكتاب النبي ﷺ لأهل اليمن، والصحيفة الصادقة، وصحيفة جابر بن عبد الله، وكذلك كتب النبي ﷺ ومعاهداته التي أملاها على كُتَّابه من الصحابة.

- إننا لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة، لكن هذا لا يعني أنها أيضًا كانت تنقل كتابة، وقد دللنا على ذلك بأمثلة كثيرة.

## الشبهة الثالثة

## دعوى إحراق النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما دُوِّن من الأحاديث(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض الطاعنين أن النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما قاموا بإحراق ما دوِّن من أحاديث النبيِّ ﷺ؛ مستدلين على ذلك بالأحاديث الآتية:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله، امحضوا كتاب الله أو خلصوه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار".

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا قال: "بلغ رسول الله ﷺ أن ناسًا قد كتبوا أحاديثه، فصعد المنبر، وقال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، فمن كان عنده شيءٌ منها فليأت بها. يقول أبو هريرة: فجمعناها فأخرجت".

- عن عائشة رضي الله عنها قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرًا؛ فغمني، فقلت: أتتقلب بشكوى أم لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أيْ بُنيَّة، هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها، فدعا بنارٍ فأحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ ائتمنته ووثقت فيه، ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذلك".

- عن القاسم بن محمد أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: "أيها الناس، إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إليّ أعدلها وأقومها، فلا يُبْقِيَنَّ أحد عنده كتابًا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي. قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها، ويقوِّمها على أمرٍ لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب".

ويرمي أولئك الطاعنون من وراء ذلك إلى إنكار

(*) دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

تدوين سنة النبيِّ ﷺ والدعوة إلى حرق ما حُفِظ منها؛ انسلاخًا من القول بحجيتها، ومن العمل بها.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) لا وجه للاستدلال بحديثي أبي هريرة؛ إذ إن استنكار النبي ﷺ كتابة حديثه كان في بادئ الأمر لعلة ألا تختلط السنة بالقرآن فيختلط الأمر على الناس، وألا يضاهى القرآن بشيء حتى ولو كانت السنة، هذا فضلا عن ضعف الحديث الثاني والنزاع حول صحة الأول.

٢) ما روي عن أبي بكرٍ الصديق ﷺ أنه أحرق أحاديث كانت عنده، لا يصح سنده؛ لأن في إسناده راويًا مجهولًا، وعلى فرض صحته فلماذا لم يتخذ إجراءً شرعيًّا ضد رواة الأحاديث وكاتبيها وهو الخليفة آنذاك؟!

٣) ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ من إحراقه لكتب دُوِّنت فيها أحاديث رسول الله ﷺ لا يصح؛ لانقطاعه؛ إذ لم يثبت سماع القاسم بن محمد من عمر بن الخطاب ﷺ.

**التفصيل:**

**أولا. حديثا أبي هريرة كانا في بادئ الأمر لعلة ألا تختلط السنة بالقرآن:**

**الحديث الأول:** إنَّ الحديث الأول الذي يستدل به هؤلاء المدَّعون رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله أو خلِّصوه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار، قلنا: أي رسول الله أنتحدث عنك؟ قال: نعم تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، فقلنا: يا رسول الله أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال: نعم، تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه"[1].

وهذا رغم أن كثيرًا من العلماء حكم على هذا الحديث بالضعف؛ إذ إنه من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، إلا أن الشيخ شعيب الأرنؤوط قد صححه في تعليقه على مسند الإمام أحمد، ومع صحة الحديث فإنه لا ينهض دليلًا على أن النهي عن كتابة الحديث أو حرق بعض ما كُتِب كان مطلقًا ودائمًا؛ إذ إن ذلك كان في بداية الأمر ولما يزل الوحي قرآنًا وسنة، ولما يزل الناس يدخلون في دين الله أفواجًا، ولـمَّا يرسخ الإيمان في قلوب الوافدين الجدد، وقد يختلط عليهم الأمر فلا يفرقون بين ما هو من القرآن وما هو من السنة في تلك الصحف المتناثرة من الجلود والرقاع وسعف النخيل والعظام والحجارة، فلم تكن هناك إمكانية عمل دواوين جامعة حتى تُجمع فيها السنة وحدها بعيدًا عن القرآن حتى لا يختلطا، بل لم يكن القرآن نفسه قد جُمع بعد في مصحف واحد، وهنا نعلم خطورة الأمر الذي جعل رسول الله ﷺ ينهى عن الكتابة أو يحرق المكتوب إن صح ذلك حتى لا يحدث

---

١. أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، رقم (١١١٠٧).

التحريف الناشئ عن اختلاط القرآن الكريم بالسنة المطهرة كما حدث في الأمم السابقة، وهذا معنى قوله ﷺ: "امحضوا كتاب الله أوخلصوه"، ثم أمر بحفظ حديثه والتحديث به وحذَّر من الكذب عليه، ولو كان المقصود هو محو السنن لما أمر بالتحديث عنه، ومعلوم أن التحديث لا يكون إلا لما هو محفوظ ولا يحفظ الحديث إلا بمدارسته ومراجعته وتطبيقه علميًّا وهذا ما كان.

والذي يدل على أن النهي عن كتابة الحديث النبوي كان مؤقتًا في بداية الأمر وليس مطلقًا ودائمًا - فضلًا عن العلل المذكورة في الحديث السابق - إذنه ﷺ لبعض أصحابه في الكتابة كعبد الله بن عمرو وغيره، وأمره ﷺ للذي شكا إليه سوء الحفظ أن يستعين بالخط، بل إن الأمر بالكتابة بعد ذلك صار عامًّا لقوله ﷺ: "قيدوا العلم بالكتاب"[1].

والأحاديث في بيان الرخصة من النبي ﷺ بكتابة العلم كثيرة حتى أفرد لها البخاري في كتاب العلم بابًا خاصًّا بها سمّاه: باب كتابة العلم، وخصص له الخطيب كتابًا سماه: تقييد العلم، وأفرد كثير من العلماء أبوابًا لذلك، مما يدل على أن استحباب كتابة العلم أمر مستفيض مشهور وأن النهي كان في بداية الأمر للعلل التي صاحبت ذلك النهي.

قال الخطيب البغدادي: "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره أو يُشتغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تُتخذ؛ لأنه لا يعرف حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى عنها، وصار مهيمنًا عليها، ونهى عن كتب العلم في صدر الإسلام؛ لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميزين بين الوحي القرآني وغير القرآني، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا من الصحف بالقرآن ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن"[2].

**والحديث الثاني**: رواه أيضًا الخطيب البغدادي في تقييد العلم من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: "بلغ رسول الله أن ناسًا قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟! إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيء فليأت به؛ فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله، نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار"[3].

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هذا كما سبق أن قلنا: "ضعيف"، ضعَّفه كبار علماء الحديث، فمن أقوالهم فيه ما يأتي:

يقول ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧): عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى ابن عمر بن الخطاب روى عن أبيه، وأبي حازم وصفوان بن سليم، وروى عنه ابن وهب، ومرحوم بن عبد العزيز العطَّار، وأصبغ بن الفرج،

١. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: العلم، (١/ ١٨٨)، رقم (٣٦٢). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٠٢٦).

٢. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٥٧.

٣. أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم، كتاب: ذكر الرواية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ص٣٤، ٣٥.

وابن أبي مريم، وعبد العزيز الأويسي، ويحيى بن صالح الوحاظي.

ثم ذكر بعد ذلك أقوال العلماء فيه فقال: قال عمرو بن علي: لم أسمع عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم بشيء، وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه فقال: ضعيف. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يُضعِّف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وقال العباس بن محمد الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ليس حديثه بشيء، ضعيف.

وقال ابن أبي حاتم: "ليس بقوي الحديث، كان في نفسه صالحًا، وفي الحديث واهيًا، وقال: سُئل أبو زرعة عنه فقال: ضعيف الحديث ضعَّفه علي بن المديني جدًّا"[1].

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثُر في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك"[2].

وقد قال الذهبي: "قال البخاري: عبد الرحمن ضعَّفه علي ـ أي ابن المديني ـ جدًّا، وقال النسائي: ضعيف"، ثم أورد حديثه في جمع ما كتب من حديث النبي ﷺ وإحراقه ثم عَقَّب عليه وقال: "هذا حديث منكر"[3].

وقال ابن حجر: "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة"[4].

مما سبق يتضح أن هذا الحديث ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ولم يصحح أحد من المعاصرين هذا الحديث مما يدل على اتفاقهم على ضعفه؛ وعليه فلا مجال للاحتجاج به؛ لأنه لا تصح نسبته إلى أبي هريرة رضي الله عنه فضلًا عن النبي ﷺ، أما ما ثبت بالسنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ فهو خلاف ذلك؛ إذ "تجاهل المستشرقون ومن قلدهم من المسلمين أن كتابة الحديث النبوي بدأت في عصر النبي ﷺ ولكن بطريقة فردية"[5].

فقد روى الحاكم: أن عبد الله بن عمرو، حدثهم أنه قال: "يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: نعم، قلت: في الرضا والسخط؟ قال: نعم، فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقًّا"[6].

إن هذا لهو أكبر دليل على كتابة الصحابة للحديث بعلم النبيِّ ﷺ، وبأمره أحيانًا؛ فقد أمر أصحابه أن يكتبوا لأبي شاه خطبته ﷺ عندما طلب منه ذلك[7].

كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدوِّنون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله ﷺ؛ كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها

---

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٥/ ٢٣٣، ٢٣٤).

٢. كتاب المجروحين، ابن حبان، مرجع سابق، (٢/ ٥٧).

٣. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٦٤، ٥٦٥).

٤. تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ص٥٧٨.

٥. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص٥٧.

٦. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، (١١/ ١٣٩)، رقم (٦٩٣٠). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٧. انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٨)، رقم (١١٢).

بالصادقة[1].

وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري كتابٌ فيه بعض أحاديث النبي ﷺ، وروى الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده في عصر النبي ﷺ[2].

وهناك الكثير من الأدلة نكتفي منها بما أوردناه، ليعلم الجاهل ويتنبه الغافل إلى أن كتابة سنة النبيِّ ﷺ أحد أهم وسائل الحفاظ عليها.

وإن ثبوت كتابة الأحاديث عن النبيِّ ﷺ في عهد النبوة بعلمه وإذنه، يقطع الطريق على الخائضين في السنة والحاقدين عليها على حدٍّ سواء.

أما أحاديث النبيِّ ﷺ في النهي عن كتابة الأحاديث فلم يصح منها إلا حديث أبي سعيدٍ الخدري، وهو محمول على عدم جمع القرآن الكريم والحديث في صحيفةٍ واحدة، أو أن ذلك كان في بداية الإسلام؛ لأن النبيَّ ﷺ أمر من كتب عنه سوى القرآن أن يمحوه أو يحرقه، وهذا يدل على أن الكاتبين كانوا يكتبون القرآن الكريم، ثم شرع النبيُّ ﷺ يحدثهم، فخشي النبيُّ ﷺ أن يختلط القرآن بالحديث، فأمر الكاتبين أن يمحوا ما كتبوا من الحديث حتى لا تختلط صحائفه بصحائف القرآن.

يقول محب الدين الخطيب: إن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين، وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث - زال الخوف عنهم، فنُسخ الحكم الذي كان مرتبًا عليه، وصار الأمر إلى جواز، كما أن النهي لأجل ألا ينشغل المسلمون بالحديث عن القرآن، فأراد أن يحفظ المسلمون القرآن في صدورهم وعلى الألواح والصحف والعظام توكيدًا لحفظه، وترك الحديث للممارسة العملية؛ لأنهم كانوا يطبقونه.

وإلى جانب هذا سمح لمن لا يختلط عليه القرآن بالسنة أن يدون السنة كعبد الله بن عمرو، وأباح لمن يصعب عليه الحفظ أن يستعين بيده حتى إذا حفظ المسلمون قرآنهم، وميزوه عن الحديث جاء نسخ النهي بالإباحة عامة[3].

يقول د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف: "إن النهي عن كتابة السنة لم يكن مقصودًا به الصحابة كلهم، وإنما كان المقصود به طائفة معينة ممن كان يكتب القرآن والسنة معًا في صحيفة واحدة؛ لشدة خطر هذا الأمر وقوة الالتباس فيه بين المكتوب قرآنًا كان ذلك أوسنة، وسواء كان في وقت نزول القرآن أو في غيره، فإن العبرة بالنهي هو صيانة القرآن عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما"[4].

وبهذا يتبين أن هذين الحديثين على فرض صحتهما لا تقوم بهما حجة؛ لأن ذلك كان في بداية الإسلام خشية أن يختلط القرآن بالسنة، فلما تمكن الناس من ذلك، وأمن اللبس جاء الإذن بالكتابة، وهو ثابت

1. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٨٤.
2. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٤).
3. السنة قبل التدوين، د. عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٣٠٦: ٣٠٨ بتصرف.
4. السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الإيمان، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٠٤.

صحيح مستفيض مشهور وعليه العمل بالإجماع®.

**ثانيًا. ما روي عن أبي بكر ﷺ من إحراق الأحاديث لا يصح؛ لأن في إسناده راوٍ مجهول:**

لقد ذكر الذهبي رحمه الله خبر إحراق أبي بكر ﷺ للأحاديث الشريفة لكنه لم يتركه هكذا، وإنما علَّق عليه قائلًا: "وهذا لا يصح والله أعلم"[1].

والذهبي إمام لا يُشقُّ له غبار في علوم الحديث ونقده، وعبارته هذه ذات دلالة قاطعة على شكه في صحة هذه الرواية التي نحن بصددها[2].

على أن الذهبي ليس وحده الذي حكم بعدم صحة الخبر، وإنما ردَّه أيضًا الحافظ ابن كثير حيث قال: "هذا غريب من هذا الوجه جدًّا، وعلي بن صالح ـ أحد رجال الإسناد ـ لا يُعْرَفُ". وهكذا يتضح أن الخبر غير صحيح، وفي إسناده راوٍ مجهول، مما جعل الخبر في دائرة الرد، لا في دائرة القبول[3].

لقد أراد المستشرقون وأذنابهم ـ من إيراد هذا الخبر ـ زعزعة ثقة المسلمين في الأحاديث الموجودة بين أيديهم، فيقصدون أنه ما دام أبو بكر مع صحبته وقرب عهده بالرسول ﷺ قد تشكك إلى هذا الحد في بطلان الرواية عن النبي ﷺ، فما بال الأمة في عصر العولمة تحتفظ بهذه الأحاديث؟! أليس لهم في صنيع أبي بكر أسوة حسنة؟ أم أن الأمة الآن أدرى بالسنة وأعلم من أبي بكر رفيق النبي ﷺ في الغار وصاحبه الذي ما كان يمر يوم دون أن يراه أو يسمعه؟!

إن هذا الخبر على فرض صحته ليس فيه دليل على ما أرادوه منه؛ فأبو بكر ﷺ تردد في صدق الذي أملى عليه مجموعة الأحاديث، فسارع ـ احتياطًا ـ إلى إعدامها بالحرق، حتى لا ينشر بين الناس أحاديث لم يتثبت كل التثبُّت من صدق صدورها عن رسول الله ﷺ، إنه لم يحرقها لعدم الثقة في رواة الأحاديث كلهم كما يُرَوِّج الآن منكرو السنة، وإنما حرقها لتردده في صدق راوٍ واحد، هو الذي أملى عليه تلك الأحاديث.

وأبو بكر ـ مع هذا ـ لم يتهم من روى له تلك الأحاديث بالكذب على رسول الله ﷺ متعمدًا؛ لأنه صحابي، والصحابة كلهم عدول بشهادة القرآن نفسه، وإنما هناك أسباب أخرى، مثل: النسيان، وعدم الضبط، والسهو والغفلة، وهي كلها أسباب تحمل الصحابة ذوي الورع و التقوى من أمثال أبي بكر على دقة التحرِّي، وترك ما يريب إلى ما لا يريب[4].

**ثالثًا. ما روي عن عمر ﷺ من إحراق كتب فيها أحاديث لا يصح لانقطاع ذلك الخبر:**

إن الخبر الذي استدلوا به هنا من إحراق عمر بن الخطاب لكتب دُوِّنت فيها أحاديث للنبي ﷺ أخرجه

® في "نهي النبي عن كتابة الأحاديث ليس مطلقًا" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

1. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (1/ 5).

2. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص36.

3. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص69، 70 بتصرف. وانظر: الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1985م، ص43، 44.

4. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مرجع سابق، ص36، 37 بتصرف.

الخطيب بإسناده عن القاسم بن محمد: "أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس، إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يُبْقِيَن أحد عنده كتابًا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي. قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوِّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال: مثناة[1] كمثناة أهل الكتاب"[2]؟!

وواضح من هذا الخبر أن عمر لم يقدح في كتابة السنة، وإنما مدح الكتب التي في أيدي الناس، وقال: "أحبها إلى الله أعدلها وأقومها". وأنه يبين المنهج السوي في الكتابة، وأنه يجب أن تُحقق الكتب وتُقوَّم.

ويريد عمر بن الخطاب في هذا الخبر أن يكون الاهتمام الأكبر بالقرآن الكريم، فأراد أن ينبههم إلى عدم الاشتغال عن القرآن بشيء آخر، فإنه لا تجوز روايته بالمعنى، وإنما لا بد أن يحفظ لفظه، ويقرأ كما أنزله الله؛ ولذا يقول: "مثناة كمثناة أهل الكتاب"؟! وفي رواية أخرى: "إني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبُّوا عليها، وتركوا كتاب الله ﷻ"[3].

إنه يريد ألا يصرف الناس صارف عن القرآن الكريم، فهو المُتَعَبد بلفظه، وهو الكتاب المهيمن. وهذا الخبر لا يفيد أن عمر أحرق الكتب خوف المدسوس فيها كما يدعي هؤلاء، وإنما أراد عمر أن يوفر الاهتمام كله للقرآن الكريم، وإلا فعمر ممن كتب كغيره من الناس، وكان يستجيز كتابة السنة.

فقد وُجِدَ في قائم سيفه صحيفة فيها كثير من أمور السنة النبوية، وكتابه في تنظيم شئون الدولة شائع ذائع.

ومن جهة أخرى فإن الخبر الذي ذكره هؤلاء خبر لا يُحتج به، جاءوا به ولم يبيِّنوا لنا ما فيه من علة، فكان الواجب أن يقولوا: إنه من رواية القاسم عن عمر، والقاسم بن محمد بينه وبين عمر سنوات، فلقد ولد القاسم بعد وفاة عمر بثلاث عشرة سنة، وعليه فالإسناد منقطع، والانقطاع فيه ظاهر، وهو مما يضعِّفه، ويبعده عن دائرة الاحتجاج.

وهكذا يتضح لنا أن ما ادَّعاه هؤلاء - من أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أحرقا ما وصل إلى أيديهما من أحاديث رسول الله خشية التقولات والاختلافات - تجنٍّ على الحقيقة؛ فما أحرق أبو بكر، وإنما خبر إحراق الكتب غير صحيح، وما أحرق عمر، وإنما خبر إحراقه الكتب لا يصلح للاحتجاج به[4].

ويرى د. عبد المهدي عبد القادر أن الرسول ﷺ نهاهم عن كتابة شيء من غير القرآن مع القرآن، وطلب ممن كتب أي كلمة في صحيفة القرآن من غيره أن يمحوها، والأمر كله دائر على المحافظة على نصوص القرآن الكريم من أن يدخل فيها ما ليس منها، أما

---

١. المثناة: كتاب وضعه أحبار بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام فيما بينهم على ما أرادوا.

٢. أخرجه الخطيب في تقييد العلم، كتاب: وصف العلة في كراهة كتابة الحديث، باب: عمر يعدل عن كتب السنن ويحرق الكتب لذلك، ص٥٢، بلفظ: "أمنية كأمنية أهل الكتاب".

٣. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، باب: كتاب العلم، (١١/ ٢٥٧)، رقم (٢٠٤٨٤).

٤. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٧٠: ٧٤ بتصرف.

كتابة السنة منفردة فإنه ﷺ قد أجاز لهم أن يكتبوا، ومع الكتابة كلفهم بحفظها، فتوافر لنصوص الوحي من كتابٍ وسنةٍ الحفظُ في الصدور، والحفظ في السطور[1].

ولقد بيَّن الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠) وجه امتناع الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث، وتحديد معنى نهي الرسول ﷺ عنها فقال: "إنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن حفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أشفى وأولى، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: "حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتاب فأبى"، أحسب أنه كان محفوظًا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[2].

قال الخطيب: "إنما اتسع الناس في كتب العلم وعوَّلوا على تدوينه في الصحف، بعد الكراهة لذلك؛ لأن الروايات انتشرت والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت، والعبارات والألفاظ اختلفت فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علم الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ مع رخصة رسول الله ﷺ لمن ضعف حفظه في الكتاب وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك"[3].

وبهذا يتضح أن النهي عن كتابة الحديث إنما كان في بداية الإسلام لعلل فصلناها، فلما زالت تلك العلل أبيحت الكتابة؛ إذ لم تكن محرمة في ذاتها سواء صاحب هذا النهي تحريق أم لم يصاحب®.

**الخلاصة:**

- الحديثان اللذان استند إليهما الطاعنون في دعوى حرق النبي ﷺ لما كتب من الأحاديث مدارهما على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد رواتها، وقد ضعفه كبار علماء الحديث كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وليس هذا فحسب، بل إن الحديثين لم يصرحا بإحراقه ﷺ للأحاديث أو أمره بذلك، وإنما أمر ﷺ بمحو ما كُتب منها مع القرآن.
- إن الخبر الذي رُوي عن أبي بكر ﷺ أنه أحرق أحاديث كانت عنده لا يصح الاحتجاج به؛ لأنه ضعيف، وذلك لأن في إسناده راويًا مجهولًا، وإذا كان هذا هو رأي أبي بكر ﷺ، فلماذا لم يتخذ إجراءً شرعيًّا ضد رواة الأحاديث وكاتبيها وهو الخليفة؟
- على فرض صحة الرواية فإن أبا بكر ﷺ لم يتهم من روى الأحاديث بالكذب على رسول الله متعمدًا، وإنما تردد في صدق راوٍ واحد قد يكون هو الذي أملى عليه تلك الأحاديث التي أحرقها.
- إن الخبر الذي استدل به هؤلاء على حرق عمر

١. المرجع السابق، ص٦٧ بتصرف.

٢. المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٣٨٦.

٣. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٦٤.

® في **"التفسير الصحيح لأقوال مانعي كتابة الحديث من الصحابة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من هذا الجزء.

للأحاديث ضعيف؛ لانقطاع السند فيه، فقد ولد القاسم بن محمد بعد وفاة عمر بن الخطاب ﷺ بثلاث عشرة سنة، وهذا ما يضعِّف الخبر، ويخرجه من دائرة الاحتجاج. وعلى فرض صحته، فإنه كان يريد أن يوفر الاهتمام كله للقرآن الكريم، أوأنه خشي من اختلاطه بالسنة النبوية.

## الشبهة الرابعة

### ادعاء عدم تثبُّت الصحابة في كتابة الحديث(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض الطاعنين أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يكتبون الحديث خلف النبي ﷺ على عجل، ودون تثبُّت مما يقول، وهذا يعني أن في السنة جانبًا كبيرًا من الأحاديث غير موثوق بها. ويستدلون على ذلك بأن هناك من بين الصحابة من أنكر أحاديث صحابة آخرين وردَّها، وأن بعضهم كانوا ينهون عن تحديث الناس بأحاديث ينكرونها. ويهدفون من وراء ذلك إلى التشكيك في صحة ما انتهى إلينا من سنة النبي ﷺ.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) لقد توافرت عوامل كثيرة لحفظ السنة النبوية، والتثبت في نقلها، وكتابتها من حيث شخصية النبي ﷺ وطريقة تعليمه لأصحابه، ومادة السنة نفسها، والمتلقين لها.

٢) ما ورد عن تثبُّت الصحابة الكرام ورد أحاديث بعضهم بعضًا، إنما كان لزيادة الاستيثاق والحيطة والتثبت، وكان ذلك في حالات قليلة، ولو كانت تدل على وجود خلط أو اضطراب في السنة المطهرة ـ نتيجة التعجل ـ لوجدنا الشاهد يردُّ حديث الغائب، لكن الحقيقة أنه كان يؤيده ويثبته.

٣) لم يكن امتناع الصحابة عن التحديث ببعض الأحاديث بسبب إنكارهم لها ـ كما زعموا ـ بل كان من باب مخاطبة الناس على قدر عقولهم، فعدم إدراكهم لدلالات بعض الأحاديث قد يؤدي إلى تكذيبهم لها، ومن ثمَّ تكذيبهم لله ورسوله ﷺ.

**التفصيل:**

**أولا. توافر عوامل الحيطة والتثبت في السنة:**

اصطفى الله تعالى رسوله ﷺ ليبلِّغ الرسالة الإلهية إلى الناس جميعًا؛ يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وأعد الله تعالى رسوله ﷺ لهذه المهمة إعدادًا كاملًا، فربَّاه بعنايته، وكلأه برعايته، وعصمه من الناس، وعلَّمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيمًا.

وقد قام الرسول ﷺ بأداء الرسالة خير قيام، وأدَّى الأمانة الإلهية على أكمل وجه: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ (٢٤) ﴾ (التكوير)(١).

قال الشافعي رحمه الله: "إن الله ﷻ وضع رسوله ﷺ موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيِّه ﷺ وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصًّا في

(*) دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢، د. ت، ص٤٦ بتصرف.

كتاب الله.

فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم: صراط الله، ففرض على العباد طاعته، وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتهاء عما نهاهم عنه"[1].

ولقد حرص الرسول ﷺ على تبليغ المسلمين سنته الشريفة، وحبَّب إلى أصحابه الكرام ﷺ حفظ الحديث وتبليغه، فوضع منهج التلقي والتحديث، وأرسى بينهم قاعدة التثبت العلمي التي ساروا عليها، واتخذوها منهجًا في الرواية بعد ذلك، وسار الصحابة في حرصهم على حضور مجالس الرسول ﷺ إلى جانب ما يقومون به من أمور المعاش، وإذا تعذَّر على بعضهم الحضور تناوب مع غيره، كما كان يفعل عمر بن الخطاب ﷺ حيث قال: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[2][3].

واستنادًا إلى ما سبق، فإذا كان الرسول ﷺ مبلِّغًا عن ربِّه، وقد بلَّغ رسالته على أكمل وجه، وقد أوجب الله على المسلمين طاعته، فكان لزامًا عليهم أن يسمعوا له ويحضروا مجالسه، ويحفظوا ما يقوله ويكتبوا ما يمليه عليهم.

١. اختلاف الحديث، الإمام الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٣٥.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم، (١/ ٢٢٣)، رقم (٨٩).

٣. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص٤٩.

ولذلك فإن صحابة رسول الله ﷺ قد نقلوا السنة بحيطة وتثبُّت، بل بأعلى درجات الحيطة والتثبت، ولقد توافرت عوامل كثيرة ساعدت على حفظ السنة ونقلها وكتابتها صحيحة سليمة من الخلط أو الخطأ، ومن هذه العوامل:

### ١. هَدْيه ﷺ في تبليغ السنة:

إن الدارس لهدْي النبي ﷺ في تبليغ السنة وتعليمها يجد أنه ﷺ نهج نهجًا يؤدي إلى حفظ السنة حفظًا سليمًا، دون اختلاط كلمة بكلمة، ودون عجلة تؤدي إلى عدم السماع أو عدم الإدراك، يتضح هذا مما يأتي:

- كان النبي ﷺ لا يحدِّث أصحابه إلا إذا كانوا في حالة يكون سماعهم لحديثه سماعًا تامًّا، يدلنا على هذا ما أخرجه البخاري عن جرير بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال له في حجة الوداع: "استنصِتِ النَّاس[4]... الحديث"[5].

وفي هذا دليل على أنه ﷺ لا يحدثهم إلا إذا كانوا في حالة إنصات وإصغاء. وما كان الصحابة ﷺ بأهل ضوضاء وفوضى، وإنما حدث ذلك من أجل كثرة الزحام، ولعدم علمهم بأنه ﷺ سيحدثهم، فلما أراد ﷺ أن يحدثهم أمر جريرًا أن يطلب منهم الإنصات، ودليلنا على أن الصحابة ما كانوا أهل ضوضاء وفوضى، وإنما كانوا أهل سكينة وهدوء ـ ما رواه أسامة بن شريك قال: "أتيت النبي ﷺ وأصحابه كأنما على رءوسهم

٤. استنصِت الناس: أي: اطلب منهم أن ينصتوا، والإنصات أبلغ من الاستماع؛ إذ الاستماع عدم الكلام، والإنصات عدم الكلام، واشتغال الذهن بما يُقال.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الإنصات للعلماء، (١/ ٢٦٢)، رقم (١٢١).

الطير"[1].

- كان النبي ﷺ لا يحدِّث أصحابه إلا إذا كانوا في حالة شوق إلى السماع؛ إذ ذاك آكد لرسوخ المسموع، وضمان عدم الملل والسآمة، يدلنا على هذا ما أخرجه الإمام البخاري عن ابن مسعود ﷺ قال: "كان النبي ﷺ يتخوَّلنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا"[2].

- كان ﷺ إذا تكلم حرص على أن يُفهم كلامه، فإذا كانت الكلمة تحتاج إلى إعادة أعادها، وقد يقولها ثلاثًا؛ وذلك حتى يطمئن إلى أنها قد عُقِلَتْ عنه، فكم من أمور يحتاج الذهن أن تُكرر له حتى يستوعبها، يدلنا على هذا ما صحَّ عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ "أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تُفهم عنه"[3].

- كان النبي ﷺ إذا تحدَّث تحدَّث بتروٍّ، لا يُدخل الكلام بعضه في بعض، ولا يسرده سردًا، وهذا أدعى لسلامة المسموع، وحفظ السامع، وفهم الحديث، يدلنا على هذا ما أخرجه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان كلام رسول الله كلامًا فصلًا، يفهمه كل من سمعه"[4]، وفي رواية مسلم: "إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثًا لو عدَّه العادُّ لأحصاه"[5].

- كان رسول الله ﷺ أحيانًا يقدِّم الفائدة في صورة سؤال، مما يجعل السامع يتشوق إلى الجواب، وهذا يجذب انتباهه أكثر، فحينما يجيب النبي ﷺ يقع حديثه في القلب كل موقع، ويرسخ في الذهن أيَّما رسوخ.

- استعمال النبي ﷺ المثل لتقريب المراد وإيصاله إلى الذهن كي يُفهم ويُعقل ويُحفظ، فمثَّل لهم البعيد بالقريب، والمجهول بالمعلوم، والمعنوي بالمحسوس، وفي ذلك من التقريب ما فيه، فضلًا عن أنه يصبح قرينة تذكِّر بالجواب، وكل هذا أدعى إلى الحفظ وتمكين اللفظ في القلب.

٢. ما أوتيه النبي ﷺ من البلاغة وجوامع **الكَلِم**:

لقد اصطفى الله ﷻ رسوله ﷺ، وجعله أفصح العرب، وأكمل الخلق بلاغة وأدبًا، كما اختصه بجوامع الكَلِم؛ فهو يعبِّر عن المعاني الكثيرة باللفظ القليل، وأي تعبير يساوي قوله ﷺ: "الدين النصحية"[6]، حتى قال الخطَّابي: "ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة"[7].

ولهذين الأمرين ـ البلاغة وجوامع الكَلِم ـ دور كبير في حفظ السنة؛ أما البلاغة، فجعلت أحاديث النبي ﷺ محببة إلى نفوس العرب؛ إذ هم أصحاب

---

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطب، باب: في الرجل يتداوى، (١٠/ ٢٣٩)، رقم (٣٨٤٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٨٥٥).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، (١/ ١٩٥)، رقم (٦٨).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من أعاد الحديث ثلاثًا ليُفْهم عنه، (١/ ٢٢٧)، رقم (٩٥).

٤. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الأدب، باب: الهدي في الكلام، (١٣/ ١٢٦)، رقم (٤٨٢٩). وحسَّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٨٣٩).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد، باب: التثبت في الحديث، (٩/ ٤٠٨٩)، رقم (٧٣٧٤).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الإيمان، باب: الدين النصيحة، (١/ ١٦٦) معلقًا. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، (١/ ٤٣١)، رقم (١٩٣).

٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ١٦٧).

الفصاحة، الذين يعقدون أسواق الأدب، ويتبارون في البيان، وأما جوامع الكلم، فكان سبيل التعبير عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة وتعبيرات وجيزة، وهذا أيسر في الحفظ وأسهل للاستيعاب.

٣. **سمو تعاليم السنة:**

لقد وجدت الأمة في السنة النبوية نظامًا يفوق كل نظام، وأسلوب حياة يسمو على كل الأنظمة، وماذا بعد حكم: "لا ضرر ولا ضرار"[١]، لقد نقلوا السنة النبوية إلى حياة يسودها السمو الخلقي الذي يسمو على كل رأي وتفكير مهما كان، ويوافق الفِطَر، بل وتسعد به في كل زمان ومكان، مما جعلهم في أعلى درجات الحب للسنة، يُنفِّذون كل تعاليمها، ويحرصون على معرفة كل نصوصها، مما كان سببًا في الحفاظ على السنة، فإن تحويلها إلى واقع عملي جعلها في أعلى درجات الحفظ، وحبهم لها جعلها في أعلى درجات طلب أهلها لها[٢].

٤. **قوة ذاكرة الصحابة واستعدادهم الفطري:**

إن المتتبع لحياة العرب في الجاهلية وصدر الإسلام يتضح له أن العرب كانوا أصحاب ذاكرة قويَّة، يذهبون إلى أسواق الأدب، فيلقي الشاعر قصيدته مرة واحدة فتُحفظ، بل وتُنْقَد.

ويتضح هذا الأمر لمن درس أحوال العرب الفكريَّة؛ ولذا جاء في وصف هذه الأمة: "أناجيلهم في صدورهم"[٣]؛ أي: صحفها صدورها.

فكانوا يعتمدون على صدورهم في حفظ أنسابهم ومفاخرهم وأشعارهم وكل ما لهم، فهذا ابن عباس رضي الله عنهما يحفظ في سَمْعَة واحدة قصيدة عمر بن أبي ربيعة التي يقول في مطلعها:

**أمِن آل نُعْم أنت غادٍ فمُبْكِر**
**غداة غد أم رائح فمهجر**[٤]

وها هو ذا قتادة يقول: "ما سَمِعَت أذناي شيئًا قط إلا وعاه قلبي"[٥].

وهذا ابن شهاب الزهري يقول: "إني لأَمُرُّ بالبقيع فأَسُدّ آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخَنَا[٦]، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته".

ولقد انتفع الصحابة - ومَن بعدهم - بهذه الملكة في خدمة الكتاب والسنة، فكانت عاملًا من عوامل الحفاظ على السنة، إذ سجلوها في صدورهم وتناقلوها فيما بينهم[٧].

ولا ريب أن حفظ السنة أيسر وأسهل من حفظ الأنساب التي برع فيها العرب براعة فائقة لا مثيل لها.

وجدير بالذكر أن النبي ﷺ أمر الصحابة ﷺ بحفظ سنته وتبليغها إلى من يستطيعون، وحذَّرهم من ترك

١. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق، (٢/ ٧٤٥)، رقم (١٤٢٩).

٢. السنة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار النصر، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٦٢: ٦٦ بتصرف.

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٣٤).

٤. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، (١/ ٢٩٦).

٥. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، (١/ ١٥١).

٦. الخَنَا: فُحْش الكلام.

٧. السنة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٧٣.

سنته؛ إذ قال ﷺ: "لا أُلفِيَنَّ أحدكم متكئًا على أريكة، يأتيه الأمر من أمري ـ مما أَمَرْت به أو نَهيت عنه ـ فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه"[1].

كما أمرهم ﷺ بتبليغ سنته بقوله: "ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب"[2]، وحضَّهم على التمسك بالسنة بقوله: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض"[3].

ولا نظن أن الصحابة لا يحتاطون ولا يتثبَّتون في الحديث وكتابته وحفظه بعد قول النبي ﷺ: "نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره"[4].

وكانت وفود القبائل والمدن ترد عليه ﷺ في المدينة لتلَقِّي القرآن وتلقِّي العلم، وكان النبي ﷺ يأمرهم عند عودتهم أن يعلِّموا أقوامهم إذا رجعوا إليهم، فعندما ودع النبي ﷺ وفد عبد القيس بعدما علَّمهم قال لهم: "... احفظوه، وأخبروه مَنْ وراءكم"[5][6].

وقد حذر النبي ﷺ مَنْ يكذب عليه، فقال: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[7].

أوَنَظُنُّ بعد هذا كله أن ينقل صحابي من صحابة رسول الله ﷺ حديثه دون تثبت أو حيطة، أو يكتبه على عجل دون تمهل أو روية؟ وأين تذهب هذه العوامل جميعًا؟ وأين يكون التسرع والاضطراب والرسول ﷺ لا يحدثهم إلا وهم مشتاقون إلى سماعه، وهم في حالة هدوء، ويكرر الكلام أكثر من مرة، ويرسله إرسالًا، مع تقديم الكلام أحيانًا في هيئة سؤال للتشويق وتمام الفائدة، فضلًا عما أُوتيه النبي ﷺ من جوامع الكَلِم، ووجازة العبارة، والتعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، إضافةً إلى قوة ذاكرتهم واستعدادهم الفطري للحفظ، وقد استخدموا هذه الذاكرة في حفظ السنة؟

ولنُنَحِّ كل هذا جانبًا ـ مع أهميته ـ ولنذكر ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ من تذاكرهم فيما بينهم حديث رسول الله ﷺ، وكل ما يسمعونه منه ليحفظوه كما كانوا يحفظون القرآن الكريم، ولقد كانوا رضي الله عنهم يُقبلون على ما يسمعون من رسول الله ﷺ من قرآن وسنة فلا يفارقونه حتى يحفظوه، ويتعلموا ما فيه من علم، ثم يطبقون ذلك هم وأهلوهم.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: "حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن؛ كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود، وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات

---

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: السنة، باب: لزوم السنة، (١٢/ ٢٣٠)، رقم (٤٥٩٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٤٦٠٥).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ليبلغ العلم الشاهدُ الغائبَ، (١/ ٢٤٠)، رقم (١٠٥).

٣. أخرجه مالك في الموطأ بلاغًا، كتاب: القدر، باب: النهي عن القول بالقدر، (٢/ ٨٩٩)، رقم (١٥٩٤).

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: العلم، باب: الحث على تبليغ السماع، (٧/ ٣٤٧، ٣٤٨)، رقم (٢٧٩٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٦٥٦).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا، (١/ ٢٢١)، رقم (٨٧).

٦. دراسات في السنة النبوية، صديق عبد العظيم أبو الحسن، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٦٠.

٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا العلم والعمل جميعًا"[1].

هذه هي العوامل التي تضامنت وتوافرت في سبيل حفظ السنة المشرفة في عهد الرسول ﷺ، تمثلت في شخصية الرسول ﷺ من حيث هو مربٍّ ومعلم، وفوق هذا وأكثر منه من حيث هو رسول رب العالمين؛ والسنة من حيث مادتها؛ والصحابة وهم الطلاب الذين تلقوا السنة وشاركوا في تطبيقها، وتجاوبوا مع المعلم الأول، بقلوب عظيمة انطوت على رغبة مُلِحَّة وإرادة قوية في اتباع ما يتم به إيمانهم، ويقطع صلتهم بما كانوا فيه من ضلال. كل ذلك كان له الأثر الكبير في حفظ الصحابة للسنة دقيقها وجليلها، ثم نقلها إلى التابعين الذين نقلوها إلى من بعدهم.

وخلاصة ما سبق أن الصحابة انطلقوا من حديث رسول الله ﷺ انطلاق المحافظ على الدين، ولقد توفرت العوامل التي تساعدهم على الحفاظ على السنة، وإذا ثبت أن الصحابة كانوا يكتبون خلف النبي ﷺ مباشرة، فإنهم ما كانوا يكتبون الأحاديث على عجل كما يدَّعي المشككون، وإنما كانوا في غاية التثبت والحيطة، وقد توفرت العوامل التي تساعد على هذا من إرسال رسول الله ﷺ للكلام وتكراره، واستنصات الناس عند الحديث، وشغف الصحابة الكرام لسماع الحديث حتى إنهم ليجلسون أمامه وكأن على رءوسهم الطير، مع ما ذكرناه من قوة ذاكرتهم، فكيف يستقيم الاضطراب أو الخلط أو الكتابة على عجل مع كل هذه العوامل[®]؟!

**ثانيًا. تثبت الصحابة في قبول الحديث:**

لقد احتاط الصحابة ﷺ في تلقيهم الحديث عن بعضهم البعض، وقد ورد هذا عن الخلفاء الراشدين، فقد رُوي عن أبي قبيصة بن ذؤيب قال: "جاءت الجَدَّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء وما أعلم لك في سنة رسول الله، فقال أبو بكر: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السُدُس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال: مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر السدس..."[2].

ومنه ما رواه أبو سعيد الخدري أنه قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: "استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يُؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثًا فلم يُؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع، فقال: والله ليقيمن عليه بينة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبي بن

---

1. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، رقم (٢٣٥٢٩)، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده حسن.

® في **"تثبت الصحابة في نقل الأحاديث والأخبار"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثالث، من الشبهة السادسة، من الجزء الثالث (أبو هريرة)، والوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"الحفظ أسلم في الحفاظ على السنة من الكتابة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

2. حسن: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الفرائض، (١٣/ ٣٩٠)، رقم (٦٠٣١). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: رجاله ثقات.

كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك"[1].

ولم يكن عمر ﷺ يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها، بل يرى أن الدية للعاقلة حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان الكلابي يخبره أن رسول الله ﷺ ورَّث امرأة أَشْيَم الضبابي من دية زوجها، فترك رأيه لذلك[2]، وقال: لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه[3].

وكذلك عثمان بن عفان ﷺ لم يكن عنده علم بأن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت زوجها الميت، حتى حدثته الفريعة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري بقصتها لما توفي زوجها، وأن النبي ﷺ قال لها: "امكثي حتى يبلغ الكتاب أجله"[4]، فأخذ به عثمان.

وأُهْدِيَ له ﷺ مرة صيد كان قد صيد لأجله، فهمَّ بأكله حتى أخبره عليٌّ ﷺ أن النبي ﷺ ردَّ لحمًا أُهْدِي له[5].

وأخرج أبو داود عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: "كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله بها شاء أن ينفعني منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر..." الحديث[6].

ومن التوقف في قبول الحديث ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن أبا هريرة ﷺ حَدَّثه بحديث: "من تبع جنازة فله قيراط"، فتوقف فيه ابن عمر حتى سأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فصدقت أبا هريرة، وعندئذ قَبِلَ ابن عمر رضي الله عنهما الحديث وندم على أنه لم يعمل به، وقال: "لقد فرطنا في قراريط كثيرة"[7][8].

والأمثلة في هذا الأمر كثيرة، وقد ذهب المدَّعون يستدلون بهذه الروايات على أن الحديث كُتِبَ على عجل، وكأن الصحابي الذي كان يَرُدُّ حديث صحابي آخر كان يردُّه في لفظ أخطأ فيه؛ أو لأنه لم يُرْوَ هكذا عن النبي ﷺ، وهذا ما لم يحدث وما لم يكن، فإن أحدهم كان يطلب شاهدًا يؤكد أن هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وليس ذلك لأنهم كانوا يكذِّبون ناقل الحديث، فلم يثبت أن أحدًا من الصحابة ﷺ رمى أخاه بالكذب

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثًا، (١١/ ٢٨)، رقم (٦٢٤٤).
2. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الفرائض، باب: المرأة ترث من دية زوجها، (٨/ ١٠٢، ١٠٣)، رقم (٢٩٢٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٢٩٢٧).
3. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص١٣.
4. صحيح: أخرجه الدارمي في سننه، كتاب: الطلاق، باب: خروج المتوفى عنها زوجها، (٢/ ٢٢١)، رقم (٢٢٨٧). وصححه حسين سليم أسد في تعليقه على سنن الدارمي.
5. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، مرجع سابق، ص١٨.
6. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الوتر، باب: الاستغفار، (٤/ ٢٦٨)، رقم (١٥١٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٥٢١).
7. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: فضل اتباع الجنائز، (٣/ ٢٢٩)، رقم (١٣٢٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنائز واتباعها، (٤/ ١٥٤٦)، رقم (٢١٥٤).
8. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مرجع سابق، ص٣٣.

على رسول الله ﷺ إنما كانوا يحتاطون ويتثبتون، ولقد نفى البراء ﷺ الكذب عنه وعن إخوانه ﷺ فقال: "ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدِّث الشاهد الغائب"[1].

ويقول أنس بن مالك ﷺ نافيًا الكذب عن الصحابة ﷺ: "وما كان بعضنا يكذب على بعض"[2]، ولكن كانوا يتشدَّدون في الرواية ويحتاطون فيها حتى لا يأخذوا حديثًا منقطعًا، فكان بعضهم يروي عن بعض، حتى يعرفوا من سمعه من رسول الله ﷺ. ومن هنا نشأت بذور الإسناد والحرص على بيان سلسلة من نقلوا الحديث عن رسول الله ﷺ، ونظرًا لهذا الاهتمام البالغ بسنة النبي ﷺ فقد وصلت إلينا نقيَّة كما أدَّاها الصحابة خالية من الخطأ والتحريف لم تشُبْها شائبة.

ولا تدل هذه الروايات على أن هناك كذبًا على رسول الله ﷺ، وإنما كان ذلك للاختلاف في فهم تلك الأحاديث وما تدل عليه، أو أن مدلول الحديث كان معمولًا به أولًا ثم نُسخ بعد ذلك، ولم يبلغ راويه هذا النسخ فلم يترك العمل به، أو توقف الصحابي فيما لم يبلغه قبل من الأحاديث حتى يتأكد أن الرسول ﷺ قالها، وعندما يتأكد للصحابي أن ما توقف فيه قد روي عن الرسول ﷺ فإنه لا يتردد في التسليم به والعمل بما جاء فيه، فالأمر لا يعدو أن يكون للاستظهار والتثبت والحيطة.

ومن هنا يُأوَّل ما جاء عن أبي بكر ﷺ بأن ذلك لم يكن إلا زيادة في الاحتياط والتثبت، وخاصة أن توريث الجدَّة إثبات لحكم لم يرد في القرآن الكريم، فكان تشريعًا لا بد فيه من الاحتياط والتوقي، وليس ذلك خطة دائمة له، وطريقة درج عليها، فلم يُرْوَ عنه أنه طلب راويًا آخر إلا في تلك الحادثة.

وأما حديث أبي موسى في الاستئذان، فإن عمر ﷺ لم يكذِّب أبا موسى ولم يَرتب منه؛ لأنه صحابي، والصحابة أبعد الناس عن الكذب، ولكنه أحب أن يستوثق، بدليل أنه لما رجع معه أبو سعيد الخدري وشهد له، قال عمر ﷺ لأبي موسى: إني لم أتَّهمك، ولكني خشيت أن يتقوَّل الناس على رسول الله ﷺ[3]، ويجوز للإمام أن يتوقف مع انتفاء التهمة لمثل هذه المصلحة.

ويشهد لعدم تكذيب عمر ﷺ لأحد من الصحابة ما رواه البخاري من تناوب عمر ﷺ ورجل من الأنصار على مجلس رسول الله ﷺ وإتيان كل منهما بالخبر عن رسول الله وحديثه إلى صاحبه في اليوم الذي لا يحضر فيه.

وأما ما رُوي عن عليّ ﷺ واستحلافه للراوي، فإن هذه لم تكن خصلة له، وإنما هو كبقية الصحابة في استيثاقه واحتياطه في رواية الأحاديث، وهو إن استحلف فإنه لا يستحلف لتهمة الكذب، ولكن للاحتياط ونقل الحديث على وجهه الصحيح.

وقد نُقِل عنه أنه قَبِل خبر المقداد بن الأسود في حكم

١. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٢٣٥.

٢. الكامل في ضعفاء الرجال، الحافظ أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م، (١/ ١٥٧).

٣. صحيح: أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الاستئذان، باب: الاستئذان، ص٣٧٦، رقم (١٧٦٨).

المَذْي من غير تحليف[1]، ولم يستحلف أبا بكر رضي الله عنه فيما رواه عنه بل قال: وصدق أبو بكر، فلم يكن الاستحلاف قاعدة عامة[2].

ظهر إذن مما سبق أن ما ورد عن الصحابة من طلب التأكد إنما هو للاحتياط والاستيثاق وأخذ الحيطة في تلقي الحديث، فلقد كانوا حريصين على نقل الحديث على أكمل وجه، ولقد رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول: "من سمع حديثًا فحدَّث به كما سمع، فقد سلم"[3].

ولا شك أن هذا التثبت وتلك الحيطة تُناقض ما قاله المدَّعون من عدم تثبت الصحابة وعدم حيطتهم أو تعجلهم في نقل الحديث وكتابته.

كما أن هذه الروايات ـ التي استدلوا بها على كتابة الصحابة الكرام للحديث على عجل ـ لم يذكر فيها أن الصحابي الذي شهد للراوي خَطَّأ الراوي، أو ذكر خلاف ما قال، بل هو يصدِّق على ما قاله بحروفه، ويقول: هكذا سمعت من رسول الله ﷺ، فإذا كانوا يستدلون بهذه الروايات على أن الحديث كُتب على عجل، فأين الخطأ الذي وقع من الصحابي الراوي، ولم نجد أن أي صحابي شهد للراوي قد خطَّأ الراوي، ولو كان ثمة خطأ فيما يخبر به الراوي لبيَّنه وأظهره من يشهد له، وحاشا لله أن يكذب صحابي على رسول الله ﷺ، أو أن يقول حديثًا ويشهد بنسبه إلى الرسول ﷺ وهو يعلم أنه ليس بحديث، كيف ذلك وقد سمعوا رسول الله ﷺ يقول: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[4]، وسمع وعلم حديث النبي ﷺ: "من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[5]، وحاشا للصحابة العدول الذين عُلِم تعديلهم بتعديل الله ورسوله لهم أن يكذبوا على رسول الله ﷺ.

"إن رسول الله ﷺ الذي قال الله عز وجل له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ (المائدة)، كان يكتفي بإرسال الأفراد من أصحابه الأمناء دعاة ومبلِّغين عنه القرآن والسنة، وكان الناس عربهم وعجمهم يقبلون ويصدِّقون بكل ما جاءهم به هؤلاء الأفراد لا يشكُّون في شيء مما بلَّغهم به كل واحد بمفرده، والناس على اختلاف شعوبهم ومللهم لهم عقول وفطَر ومدارك، ومع ذلك لم يُكذِّبوا هؤلاء الأفراد ولا شكُّوا في صدقهم أو حقيقة ما بلَّغوهم"[6].

ولا ريب أن النبي ﷺ كان يرسلهم وهو يعلم أنهم سَيُعلِّمون الناس القرآن والسنة والأحكام، ولم يكن ليبعثهم دون أن يتأكد من قدرتهم على تحمل هذه التبعة، وقد أدَّوا المهمة كما هي، فأين الكتابة على عجل

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: المذي، (٢/ ٨٤٨)، رقم (٦٨٢).
2. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٥٠: ٥٦ بتصرف.
3. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ٢٠٠٢م، (١/ ٥٠٦).
4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).
5. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: وجوب الرواية عن الثقات، (١/ ١٦٨).
6. حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار المنهاج، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٩٤.

أو الحفظ دون تثبت كما يزعمون®؟

## ثالثًا. امتناع الصحابة عن التحديث بما لا تفهمه العامة:

لقد كان تثبت الصحابة ﷺ قائمًا على ميزان النقد العلمي الصحيح؛ لهذا منع الصحابةُ الرواةَ من أن يحدِّثوا بما يعلو على فهم العامة؛ لأن في هذا مدعاة لتكذيبهم للمحدِّث فيما لا يفهمونه، ومدعاة للخطأ والشك في الدين[١].

وقد روى الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه عن النبي ﷺ قوله: "كفى بالمرء كذبًا أن يحدِّث بكل ما سمع"[٢].

وذلك لأن تحديث العامة بكل شيء مدعاة إلى تكذيبهم للمحدِّث فيما لا يفهمونه، ومن هنا قال علي ﷺ: "حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّب الله ورسوله"[٣]!

وقد سار الصحابة ﷺ على هذا الهدي النبوي، فامتنعوا عن التحديث بما لا تدركه عامة الناس خشية أن يُفتنوا فيتركوا بعض الفرائض الدينية.

وقد روى مسلم عن ابن مسعود أنه قال: "ما أنت محدِّثٌ قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"[٤].

ويروي البخاري عن أبي هريرة ﷺ أنه كان يقول: "حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين، فأما أحدهما فبثثته (أي نشرته)، وأما الآخر فلو بثثته قُطِع هذا البلعوم"[٥].

وما زال الصحابة والتابعون والأئمة يكرهون التحديث بما يكون مثار فتن وقلاقل بسبب قصور بعض الناس في الفهم.

لذلك أمسك الصحابة الكرام ﷺ عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلَّمًا لأهل الأهواء والبدع ومن هم على اكلتهم حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير[٦].

والواقع الحي يقرر أن صحابة رسول الله ﷺ ـ ومن

---

® في **"توقف النبي والصحابة في قبول خبر الواحد"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة العاشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"سبب قول النبي: من كذب عليَّ متعمدًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العاشرة، من هذا الجزء. وفي **"استدراكات السيدة عائشة على كبار الصحابة من قبيل التثبت لا الطعن"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة السادسة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"براءة أبي هريرة من الكذب على النبي فيما يخص عليًّا "** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"نفي الكذب عن عبد الله بن سلام"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"أسباب رد بعض الصحابة روايات بعضهم الآخر"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

١. دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص٥٠.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١/ ١٧٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، (١/ ٢٧٢) معلقًا.

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١/ ١٧٠، ١٧١).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٦١)، رقم (١٢٠).

٦. علوم السنة وعلوم الحديث، د. عبد اللطيف محمد عامر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٨٧.

تبعهم - اختلفت مشاربهم وتباينت قدراتهم وتنوَّعت أنشطتهم، شأنهم في ذلك شأن جميع الناس، فهم لم يكونوا خلاف المعهود من أمور الفطرة.

ولما كان هذا معلومًا للصحابة فقد كانوا يدركون اختلاف القدرات البشرية، ولذا لم يعاملوا الناس معاملة واحدة، ولكنهم راعوا ما بين الناس من تفاوت في المدارك، وقدَّروا ما بينهم من تباين في التنبّه، ولحظوا ما بينهم من فروق حيوية، فانتقوا لكلٍّ ما يناسبه من الأقوال ليصلوا بهم إلى حكم الله ويقودهم إلى المنهج الإسلامي[1].

يتبيَّن لنا مما سبق أن النهي عن تحديث العامة ببعض الأحاديث إنما كان خوفًا من عدم فهم العامة لهذه الأحاديث التي لا تدركها عقولهم، ومِن ثَمَّ يُكذِّبون المحدِّث لهم بها مما قد ينتج عنه تكذيب النبي ﷺ فيما قال، وفتح باب فتنة كبيرة وفساد عظيم، وليس ذلك لأن الأحاديث لم تُحفظ أو لم تكتب بتثبت وحيطة، أو لأنها كُتبت على عجل®.

**الخلاصة:**

- تثبت المسلمين وحيطتهم في نقل الحديث من خصائصهم والبدهيات المعروفة عنهم، حتى توصلوا من خلالها إلى علم الإسناد الذي كانوا يعتبرونه دينًا، فكيف يُتَّهم المسلمون بعد ذلك بعدم الحيطة والتثبت؟!
- لقد حرص رسول الله ﷺ على تبليغ المسلمين سنته الشريفة، وحرص المسلمون على تلقيها وحضور مجالسه ﷺ، وكتبوا الأحاديث وتدارسوها فيما بينهم حتى حفظوها كما هي.
- لقد توافرت في السنة عوامل عدة ساعدت على حفظ السنة ونقلها كما هي، ومن هذه العوامل:
  - هديه ﷺ في تبليغ السنة إلى الصحابة، من استنصات الناس قبل الحديث إليهم، وشوق الصحابة للاستماع إليه، وجلوسهم أمامه كأن على رءوسهم الطير، وكان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة، ولا يحدثهم إلا في وقت تشوُّقهم للسماع، وتكرار النبي ﷺ للكلام حتى يُحفظ عنه ﷺ ويُفهم، كما أن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم وهذا أيسر في الحفظ.
  - سمو تعاليم السنة المشرفة.
  - حرص الصحابة على تلقيها، وصدورها من الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة جعلها ترتبط بهذه الظروف والتي عُرفت فيما بعد بأسباب ورود الحديث عند العلماء، كل هذا أدى إلى حفظ السنة كما هي، كما أن قوة ذاكرة الصحابة تنفي أن يحفظ الحديث بغير لفظه.
  - كان الصحابة يكتبون الحديث بعد حضور المجلس، وهذا أدعى بأن يكون بغير عجلة؛ لأنهم كانوا يتذاكرونه فيما بينهم ويكتبونه كما ورد عن رسول الله ﷺ.
- إن عدالة الصحابة معلومة بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم، كما أنهم علموا عقوبة الكذب على رسول الله، وكل هذا ينفي أن يكونوا قد كتبوا الحديث

---

1. في رحاب السنة النبوية، د. إبراهيم عوضين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص١٥ بتصرف.

® في **"أسباب نهي الصحابة عن الإكثار في الحديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"حقيقة تحرُّج الصحابة في التحديث عن النبي"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الخامسة، من هذا الجزء.

على عجل دون التثبت من ألفاظه.

- إن تثبت الصحابة وطلبهم - في بعض الأحيان - شاهدًا يشهد بسماعه حديثًا رواه آخر عن النبي ﷺ لا يعني تكذيب الراوي الأول، أو أن الكلام لم يُرْوَ بلفظه، وإنما هو زيادة استثياق، وزيادة في الحيطة والتثبُّت، ودليل ذلك أنه لم يَرِدْ أن أحدهم خطَّأ الراوي الأول مما يدل على أنه رواه كما هو.
- كان النبي ﷺ المبلِّغ عن ربه يرسل الأفراد من أصحابه إلى الأمصار لتعليمهم القرآن والسنة، ولم يكن النبي ﷺ ليبعثهم دون أن يتأكد من قدرتهم على تحمل هذه التبعة، وأنهم قادرون على تبليغ القرآن وسنة النبي ﷺ كما هي دون خلط أو اضطراب أو تخليط، ولقد قاموا بهذه المهمة على أكمل وجه، وصدَّقهم الناس فيما قالوا.
- إن امتناع الصحابة عن تحديث العامة بما لا يفهمونه كان الغرض منه ألا يُكذَّب الله ورسوله ﷺ، وحتى لا يقع الخلط والشك في الدين، ولا تقع الفتن والقلاقل، وليس سبب ذلك أن الحديث كُتِبَ على عجل كما يزعم المبطلون.

## الشبهة الخامسة

### دعوى أن الصحابة تحرَّجوا من تدوين الحديث وروايته لعدم شرعيته(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المشككين أن كبار الصحابة كانوا يتحرَّجون من رواية الحديث وتدوينه، ويستدلون على ذلك بما أُثِرَ عنهم من أقوال ينهون فيها عن تدوين السنة النبوية، وبأن الخلفاء الراشدين كانوا ينهون حُفَّاظ الحديث عن التحديث به، بل كانوا يزجرون من يكثر من التحديث عن النبي ﷺ. هادفين من وراء ذلك كله إلى التشكيك في كيفية تدوين السنة ورواية الصحابة لها.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) إن تحرج الصحابة ﷺ في رواية الحديث النبوي الشريف وكتابته، وتثبتهم - بشتى طرق التثبت - مما يُروى عن النبي ﷺ - أمر ثابت تنص عليه كتب السنة والتاريخ والطبقات. وقد تحولت هذه المحمدة العظمى لدى مثيري هذه الشبهة إلى مذمة، وذلك عن طريق قلب النتائج التي تسلم إليها تلك المحمدة.

---

(*) الشفاعة: محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، د. مصطفى محمود، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٩م. دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، د. محمد محمد مزروعة. www.saaid.net

٢) إن الأقوال التي أُثرت عن كبار الصحابة في المنع من كتابة الحديث تدل دلالة واضحة على مدى حرصهم وحيطتهم في رواية الحديث وكتابته، وهي في الوقت نفسه موقوتة بالعلة التي دفعتهم إلى مثل هذا، وهي الخوف من أن تختلط السنة بالقرآن في بادئ الأمر، فلما انتفت هذه العلة وجدنا الصحابة المانعين أنفسهم يكتبون الأحاديث.

٣) لقد كره الخلفاء الراشدون كثرة التحديث، ونهوا المكثرين من الصحابة، إلا أن هذه الكراهة شملت نوعين فقط من الأحاديث، وهما: أحاديث الرُّخص، والأحاديث التي يصعب فهمها على العامة من الناس، ولم تكن هذه الكراهة مطلقة، كما يُفْهَم من كلام مثيري هذه الشبهة، وكل هذا أدى إلى حفظ السنة لا ضياعها كما يدَّعي المغرضون فبقيت نقية كما خرجت من فم المصطفى ﷺ.

**التفصيل:**

**أولا. "التحرُّج" كلمة حق أُرِيد بها باطل:**

من المسلَّمات التي يؤمن بها العقل المنصف أن يُمْدَح المرء بمحمدة له، وأن يذم بمذمة فيه. لكن... أن تغيب محامد المرء ولو كثرت، وتُذاع مساوئه ولو قلَّت، فهذا مما لا يقبله عقل ولا منطق. وإذا كان أحد الشعراء تعجب من هذا الأمر، قائلًا:

**إِنْ يسمعوا ريبةً طاروا بها فَرَحًا**

**مني وما سمعوا من صالحٍ دَفَنُوا**

فإنه يحق لنا ـ نحن المسلمين ـ أن نعجب أشد العجب مما درج عليه المشككون والطاعنون من تحويل المحاسن إلى مساوئ، والمحامد إلى مذمات؛ وذلك أن هؤلاء ما فتئوا يطعنون في الصحابة الكرام ﷺ فيما كان ينبغي أن يُحْمَدوا من أجله.

وإن المرء ليعجب من موقف هؤلاء تجاه تحرُّج الصحابة الكرام ﷺ من رواية الحديث الشريف وتدوينه؛ فإذا افترضنا ـ جدلًا ـ أن الصحابة الكرام لم يتحرجوا في هذا الصدد، ولم يتثبتوا فيما يُرْوَى عن النبي ﷺ مشافهة وكتابة وتدوينًا ـ جاز لنا أن نتوقع من المشككين جميعهم الطعن تلو الطعن في الصحابة ـ والتابعين من بعدهم ـ والذهاب إلى أن عدم تحرج هؤلاء الصحابة والتابعين لا بد أن يُسْلِم إلى نتيجة مؤداها أن السنة النبوية التي بين أيدينا الآن مُحرفة، وأن النبي ﷺ لم يقل شيئًا منها.

أما أن يُطْعَن في الصحابة الكرام لأنهم تحرجوا في رواية الحديث وكتابته فهذا لا يُقبل عقلًا.

لقد اعترف هؤلاء المشككون بالحق، إلا أنهم قلبوا النتيجة التي يؤدي إليها؛ اعترفوا بأن الصحابة تحرجوا في رواية الحديث الشريف وكتابته، وهذا حق لا نختلف معهم فيه، ولكننا نختلف معهم في ذهابهم إلى أن الدافع الذي دفعهم إلى مثل هذا التحرج إيمانهم بأن السنة ليست شرعًا كالقرآن، وبأن في القرآن غِنًى عنها.

إن تحرج الصحابة في رواية الحديث النبوي الشريف وكتابته وتدوينه، وتثبتهم ـ بشتى طرق التثبت ـ فيما يُروى عنه ﷺ ـ أمر ثابت تنص عليه كتب السنة والتاريخ والطبقات.

"فلا تنازع في أن كثيرًا من صحابة رسول الله ﷺ كانوا يتحرَّجون من رواية الحديث ـ أي من ترديده ـ وأنهم كثيرًا ما كانوا يتثبتون حينما يسمعون حديثًا من أحد الرواة، وليس معنى هذا رفضهم للسنة، أو أنها

ليست من الدين، بل كانوا يقفون هذا الموقف حتى يتأكدوا من صحة ما يُروى عنه ﷺ"[1].

وإن مظاهر التحرج والتثبت في هذا الصدد كثيرة، منها:

١. تحامي الرواية عن الرسول ﷺ والإقلال منها.

٢. التشدد في الحرص على أداء الحديث كما سُمع من النبي ﷺ.

٣. التثبت في قبول الحديث والاحتياط في روايته والعمل به.

٤. الارتحال في طلب الحديث[2].

لقد بلغ تحرج الصحابة وتثبتهم في رواية الحديث النبوي مبلغًا عظيمًا، حتى إننا نرى منهم من تأخذه الرعدة ويقشعر جلده ويتغير لونه ورعًا واحترامًا لحديث رسول الله ﷺ، ومن هذا ما رُوي عن عمرو بن ميمون قال: "ما أخطأني ابن مسعود عشيَّة خميس إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشيء قط: قال رسول الله. فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ. قال: فنكس رأسه، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه. قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبًا من ذلك، أو شبيهًا بذلك"[3].

ومن المظاهر التي تؤكد تثبت الصحابة الكرام ﷺ فيما يروى عن رسول الله ﷺ ارتحالهم - ومن بعدهم التابعون - في طلب الحديث، فلقد اهتموا بالرحلة بعد وفاة النبي ﷺ عندما تفرقوا في الأمصار بعد الفتوحات؛ فرحل - على سبيل المثال - جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في الشام واستغرق شهرًا ليسمع منه حديثًا واحدًا لم يبق أحد يحفظه غير ابن أنيس[4][5].

ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر في مصر فلما لقيه قال: حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، فلما حدثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائدًا إلى المدينة ولم يحل رحله[6].

ثم استمرت الرحلة في جيل التابعين حيث تفرق الصحابة في الأمصار بعد الفتوحات يحملون معهم ميراث النبوة، وما كان يتيسر أن يحيط أحد علمًا بحديث رسول الله ﷺ دون الرحلة إلى الأمصار، وملاحقة الصحابة المتفرقين فيها.

"قال سعيد بن المسيب، سيد التابعين: إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام. وقال بسر بن عبد الله الحضرمي: إن كنت لأركب إلى مصرٍ من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه. وقال

---

١. أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسُّفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص١٥.

٢. انظر: من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٧٧: ٨٦.

٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، (١/ ١٠)، رقم (٢٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٢٣).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الخروج في طلب العلم، (١/ ٢٠٨، ٢٠٩) معلقًا.

٥. انظر: السنة النبوية حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مؤسسة الريّان، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص٤٢: ٤٦.

٦. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٣٩٢).

عامر الشعبي: لم يكن أحدٌ من أصحاب عبد الله بن مسعود أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق"[1].

فهل يعقل أيها الطاعنون أن يتكبد المرء عناء الرحلة والسفر طيلة شهر ـ أو أقل أو أكثر ـ لكي يطلب ويلتمس حديث النبي ﷺ، وهو يؤمن بأنه ليس من الدين في شيء، وبأن في القرآن غنًى عنه؟!

ونخلص مما سبق كله إلى أن تحرج الصحابة من رواية الحديث وكتابته يؤكد تثبتهم من صحة ما ينسب إلى النبي ﷺ من أحاديث، لكي ينقلوه إلى من بعدهم صحيحًا سالمًا من أي زيف أو تدليس أو وضع، ولا يُفهم من ذلك بحال من الأحوال أنه دليل على أن السنة لديهم لم تكن من الدين، كما ادعى مثيرو هذه الشبهة®.

**ثانيًا. التفسير الصحيح لأقوال مانعي كتابة الحديث من الصحابة في الصدر الأول:**

لقد استند مثيرو هذه الشبهة إلى الأقوال التي أثرت عن كبار الصحابة في كراهة كتابة الحديث في الصدر الأول ـ في الذهاب إلى أن ذلك دليل على أنهم أيقنوا أن السنة ليست من الدين.

هذا وقد فسَّر د. محمد عجاج الخطيب هذه الأقوال تفسيرًا يضع الحق في نِصابه، ويدفع ما ذهب إليه هؤلاء الطاعنون، وذلك في سياق حديثه عن كتابة الحديث في عصر الصحابة، يقول: "مع ما روي عن النبي ﷺ من إباحة للكتابة، ومع ما كُتِبَ في عهده من الأحاديث على أيدي من سمح لهم بالكتابة ـ نرى الصحابة يحجمون عن الكتابة، ولا يقدمون عليها في عهد الخلافة الراشدة؛ حرصًا منهم على سلامة القرآن الكريم والسنة الشريفة، فنجد بينهم ﷺ من كره كتابة السنة، ومن أباحها، ثم ما لبث الأمر أن كثر المجيزون للكتابة، بل رُوي عن بعض من كره الكتابة أولًا إباحته لها آخرًا، وذلك حين زالت علة الكراهة.

فهذا عمر يفكر في جمع السنة، ثم لا يلبث أن يعدل عن ذلك، فعن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: "إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا""[2].

**وهذا يدل على خشية الفاروق عمر من أن يهمل كتاب الله تعالى أو أن يُضَاهَى به كتاب غيره، ونحن نرى عمر نفسه يأبى أن يُبقي رأيه مكتوبًا ويأبى إلا**

1. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٢٢٤.

® **في "تثبت الصحابة في نقل الأحاديث والأخبار وعدم تفريطهم في ذلك" طالع:** الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، والشبهة الثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من هذا الجزء، والوجه الثالث، من الشبهة السادسة، من الجزء الثالث (أبو هريرة)، والوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، والوجه الثاني، من الشبهة العاشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). **وفي "أسباب نهي الصحابة عن الإكثار في الحديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). **وفي "امتناع الصحابة عن التحديث بما لا تفهمه العامة"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الرابعة، من هذا الجزء.

2. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، باب: كتاب العلم، (١١/ ٢٥٧)، رقم (٢٠٤٨٤).

أن يمحوه؛ فعندما طُعِن استدعى طبيبًا، فعرف دنو أجله، فنادى ابنه قائلًا: "يا عبد الله بن عمر، ناولني الكتف، فلو أراد الله ﷻ أن يمضي ما فيه أمضاه، فقال له ابن عمر: أنا أكفيك محوها، فقال: لا والله، لا يمحوها أحد غيري، فمحاها عمر بيده، وكان فيها فريضة الجد"[1].

ونرى عمر نفسه حين يأمن حفظ القرآن، يكتب بشيء من السنة إلى بعض عماله وأصحابه، فعن أبي عثمان النهدي قال: "كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ، فكان فيما كتب إليه: إن رسول الله ﷺ قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالسة حين رأينا الطيالسة"[2].

وها هو ذا ابن مسعود يقول: "القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه"[3].

وهذا يدل على أنه خشي أن يشتغل الناس بكتابة السنة ويَدَعوا القرآن، أو أن يشتغلوا بغير القرآن الكريم، ونراه يكتب بعض السنة بيده حين زالت علة المنع، فعن مسعر عن معن قال: "أخرج إليَّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتابًا وحلف لي أنه خط أبيه بيده"[4].

وقد بلغ ابن مسعود: "أن عند ناس كتابًا يعجبون به، فلم يزل بهم حتى أتوه به فمحاه، ثم قال: إنما هلك أهل الكتاب قبلكم أنهم أقبلوا على كتب علمائهم وتركوا كتاب ربهم"[5].

وها هو ذا زيد بن ثابت يقول: "إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه"[6].

وقال ابن عباس: "إنا لا نَكْتُب العلم ولا نُكْتِبه"[7].

هؤلاء معظم الذين كرهوا كتابة الحديث في الصدر الأول، قال الخطيب البغدادي: "إن كراهة الكتابة في الصدر الأول إنما هي لئلا يُضاهَى بكتاب الله ﷻ غيره، أو يُشْتَغل عن القرآن بسواه؛ ونُهي عن الكتب القديمة أن تتخذ؛ لأنه لا يُعرف حقها من باطلها؛ وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كَفى عنها، وصار مهيمنًا عليها، ونُهي عن كتب العلم في صدر الإسلام، لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يُؤْمَن أن يُلحِقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن"[8]، أضف إلى هذا ورع الصحابة وخشيتهم من أن يكون ما يملونه أو يقيدونه غير ما سمعوه من الرسول ﷺ"[9].

---

١. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٢٧٥).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم لبس الحرير، (٨/ ٣١٩٠)، رقم (٥٣١٤).

٣. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٥٤.

٤. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٣١١).

٥. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من لم يرَ كتابة الحديث، (١/ ١٣٣)، رقم (٤٦٩).

٦. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٣٥.

٧. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٢٧٥).

٨. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٥٧.

٩. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٣٠٩: ٣١٥ بتصرف.

ونخلص من هذا كله إلى أن الأقوال السابقة التي أُثِرَت عن بعض الصحابة في المنع من كتابه الحديث - تُسْلِم إلى نتيجة تخالف النتيجة التي زيفها هؤلاء المتعسفون، فهي تدل على مدى حرص الصحابة وحيطتهم في رواية الحديث وكتابته، وهي في الوقت نفسه موقوتة بالعلة التي دفعتهم إلى مثل هذا التحرج، وهي الحفاظ على كتاب الله ﷻ، والحرص على عدم إهماله، والخوف من اختلاط السنة به، فلما انتفت هذه العلة وجدنا الصحابة المتحرجين أنفسهم يكتبون الأحاديث®.

**ثالثًا. نوعا الأحاديث التي نهى الخلفاء عن الإكثار من روايتها:**

لقد ادعى مثيرو هذه الشبهة أن الخلفاء الراشدين كانوا ينهون حُفاظ الحديث عن التحديث به، لا سيما المكثرون منهم. وإن في قولهم هذا جزءًا من الحق أريد به باطل؛ وذلك أنهم خلصوا من ادعائهم السابق إلى أن الخلفاء الراشدين لم يؤمنوا بأن للسنة دورًا كبيرًا في التشريع الإسلامي، فأهملوها، بل ومنعوا الناس من التحديث بها.

وقد تكفل د. عبد العظيم المطعني بذكر الحقيقة كاملة، وذلك في سياق تفنيده لادعائهم هذا، يقول: "أما شبهة نهي الخلفاء عن الإكثار من التحديث عن رسول الله ﷺ؛ بالأحاديث التي كانت محفوظة في صدور الرجال، فكان من الحيطة الاقتصاد في سوقها، وعدم الإسراف في التحديث بها. على أن هناك حقيقة يجب أن نضعها في الاعتبار وهي:

أن كراهة كثرة التحديث في عصر الخلفاء لم تكن شاملة لكل الأحاديث، بل كانت مقصورة على أحاديث الرخص؛ خشية أن يركن إليها الناس ويتركوا أحاديث العزائم.

كذلك كانوا يكرهون ذكر الأحاديث التي قد يكون فيها مشكلات يصعب فهمها على عامة الناس، وقد اعتنى علماء الحديث من بعد بهذا النوع وعالجوه علاجًا علميًّا جيدًا، مثل "مُشكل الآثار" للطحاوي، و "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

هذان النوعان هما اللذان كانا موضع كراهة الإكثار منهما. أما أحاديث العمل والأحكام الفقهية، وكل ما يتعلق بأعمال المكلفين إيجابًا وحظرًا، فهذه لم تكن محظورة ولا منهيًّا عنها. وهذا ما غفل عنه، أو تغافل عنه دعاة هدم السنة النبوية"[1].

وخلاصة القول أن مثيري هذه الشبهة اعترفوا بالحق إلا أنهم أرادوا به باطلًا؛ وذلك بقلب النتائج التي تسلم إليها المقدمات.

وإلا فأي عيب في التحرج من رواية أحاديث النبي ﷺ وكتابتها؟! **وأية مذمة بل وأية منقصة في أن يسلك الصحابة الكرام كل الطرق التي تعينهم على الحفاظ على أحاديث النبي ﷺ، وتمكنهم من أن يؤدوها للأجيال التي بعدهم سليمة صحيحة؟!**

**إن العيب كل العيب فيمن يلبسون الأمور على الناس، ويحاولون أن تتحول محامد الصحابة ﷺ إلى**

---

® في "عدم صحة ما رُوي عن أبي بكر من حرقه لكتب السنة"، وفي "حقيقة حرق عمر لكتب السنة" طالع: الوجهين الثاني والثالث، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء.

١. أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسُّفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص١٦، ١٧.

مطاعن يُطْعَن فيهم بسببها®.

**الخلاصة:**

- إن تحرُّج الصحابة الكرام ﭫ في رواية الحديث وتدوينه أمر ثابت ومقرر، وهو محمدة من محامدهم، وقد تحولت هذه المحمدة إلى مذمة على ألسنة الطاعنين الذين قلبوا النتائج التي تسلم إليها هذه المحمدة.
- إن مظاهر تحرج الصحابة الكرام في رواية الحديث النبوي وتدوينه، وتثبتهم - كثيرة، منها: تشددهم في الحرص على أداء الحديث كما سُمع عن النبي ﷺ، وارتحالهم في طلب الحديث، وكان ذلك كله من أجل الحفاظ على السنة وليس إهمالًا لها.
- إن الأقوال التي رُويت عن الصحابة في المنع من كتابة الحديث كانت موقوتة بالعلة التي انطلقت منها هذه الأقوال، وهي الخوف من أن يختلط القرآن بالسنة، فلما أُمِنَ ذلك الخوف كتب هؤلاء المانعون أنفسهم الأحاديث.
- لقد نهى الخلفاء الراشدون عن كثرة التحديث بأحاديث الرخص، والأحاديث التي قد تكون فيها مشكلات ويصعب على العامة فهمها، دون غيرها من الأحاديث، ولم يُطْلقوا نهيهم كما ادعى المغرضون.

® في "دور الخلفاء الراشدين في الحفاظ على السنة" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

## الشبهة السادسة

### الزعم أن الشيعة هم أول من دوَّنوا السنة (*)

**مضمون الشبهة:**

يزعم بعض المغالطين أن الشيعة هم أول من تقدم لجمع الآثار والأخبار وتدوين السنة، ويستندون في تقوية هذا الادِّعاء إلى أن الشيعة اقتدوا في ذلك بالإمام علي بن أبي طالب ﭬ الذي كان له كتاب عظيم مدرج وصحيفة معلقة بسيفه، كما أن أبا رافع ﭬ مولى رسول الله ﷺ هو أوَّل من ألَّف في الأحاديث وله كتاب "السنة والأحكام والقضايا"، وقد كان - على حد زعمهم - شيعيًّا تُوفي في أول خلافة علي ﭬ سنة خمس وثلاثين من الهجرة، فلا أقدم من أبي رافع بالضرورة. رامين من وراء ذلك إلى إبراز أن الشيعة هم المؤسسون لعلوم الإسلام، وأول من دوَّنوا السنة والأخبار، وأن ما دُوِّن في كتبهم سنة صحيحة، وليست مكذوبة من أجل تأييد مذهبهم.

**وجوه إبطال الشبهة:**

1) لقد بدأ التدوين الرسمي للسنة قبل ظهور فرق الشيعة، وعلي بن أبي طالب وأبو رافع لم يكونا شيعيين، ولم يدعوَا إلى التَّشيُّع، وأول من دوَّن من الشيعة هو الكُليني في كتابه "الكافي"، بعد قرابة قرنين من التدوين الرسمي لأهل السنة.

2) **إذا صحَّ خبر أبي رافع فيكون ممن دَوَّن في عصر الصحابة، وقد سبقه عبد الله بن عمرو بن العاص، وإذا**

(*) السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق. تأسيس الشيعة لعلوم الشريعة القرآنية، حسن الصدر، شركة الطباعة والنشر، بغداد، ١٩٥١م.

صح أن كتابه كان مرتبًا على الأبواب (الصلاة والصيام والحج والزكاة والقضايا)، كان لأبي رافع شرف الأولية في التأليف لا في التدوين.

٣) الشيعة لا يقرون بالسنة؛ لأنها منقولة عن طريق أصحاب محمد ﷺ، الذين ارتدوا كلهم - حسب المنظور الشيعي - إلا ثلاثة: مقداد، وأبو ذر، وسلمان. فكيف ينسبون لأنفسهم شرف الأولية في تدوين السنة النبوية والمحافظة عليها، وقد جرّحوا الطبقة الأولى (الصحابة) الواسطة بين النبي ﷺ وأمته، التي إذا فقدت انقطع السند والاتصال؟!

**التفصيل:**

**أولا. كتابة الحديث بدأت قبل ظهور الشيعة أصلا، والتدوين الرسمي للسنة كان قبل تدوين الشيعة بقرنين من الزمان على الأقل:**

لقد كُتِبَ الكثير من السنة النبوية في العصر النبوي وبعده، ثم دُونت بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز تدوينًا رسميًّا، وذلك من أفواه من حفظوها عن الصحابة مباشرة، أو من الكتب التي تركها صحابة رسول الله ﷺ.

ومعنى هذا أن كتابة السنة بدأت قبل ظهور الشيعة أصلًا، فإن الشيعة فرقة ظهرت في آخر عصر عثمان بن عفان ﷺ، ثم نمت وترعرعت في عهد علي بن أبي طالب ﷺ؛ الذي كان كلما اختلط بالناس ازدادوا إعجابًا بمواهبه، وقوة دينه وعلمه، فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب، وأخذوا ينشرون آراءهم فيه ما بين رأي فيه مغالاة، ورأي فيه اعتدال.

قال ابن تيمية رحمه الله: "لما أُحدثت البدع الشيعية في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ردَّها"، ويقول: "وكان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلما قُتل عثمان بن عفان ﷺ ووقعت الفتنة فاقتتل المسلمون بصِفِّين، مرقت المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: "تمرق مارقة عند فُرْقَةٍ من المسلمين يقتلهم أَولَى الطائفتين بالحق"[1]، وكان مروقها لـمَّا حُكِّم الحكمان، وافترق الناس على غير اتفاق.

وهنا حدثت أيضًا بدعة التشيع للإمام علي ﷺ وآل بيته، فمنهم من أفرط في المغالاة وادَّعى لعليٍّ الألوهية، ومنهم من ادعى النص على إمامة عليٍّ ﷺ، ومنهم السَّابُّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فعاقب أمير المؤمنين عليٌّ ﷺ الطائفتين: قاتل المارقين، وأمر بإحراق أولئك الذين ادَّعوا فيه الألوهية.

وأما السابُّون الذين يسبُّون أبا بكر وعمر، فإن عليًّا لما بلغه أمر السبِّ طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه إلى أرض قرقيسيا.

وأما المفضلة الذين يفضِّلونه على أبي بكر وعمر، فروي عنه أنه قال: لا أوتي بأحد يفضِّلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حَدَّ المفتري"[2].

هذا هو تاريخ ظهور الشيعة، فإذا علمنا أن كتابة السنة بدأت في عصر النبي ﷺ بوضع دستور المدينة، وبكتابه ﷺ في الصدقات، وكتاب سعد بن عبادة، وبكتابه ﷺ لأهل حضرموت، وكتابه ﷺ لأهل اليمن، والصحيفة الصادقة أو الصحيفة الصحيحة، وصحيفة

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم، (٤/ ١٦٩٥)، رقم (٢٤١٩).

٢. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (١/ ٢٠٨، ٢٠٩).

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، هذا بالإضافة إلى ما أرسله النبي ﷺ من كتب ورسائل إلى الملوك والرؤساء، وما زوَّد به النبي ﷺ رسله إلى قومهم بكتب تضمنت الحلال والحرام، وأمور الدين، وقد جُمع أكثرها في كتاب "مكاتيب الرسول ﷺ" ويضم (٣١٦) كتابًا[1].

إذا علمنا ذلك تيقنًا أن السنة كُتبت قبل ظهور هذه الفرق الشيعية بسنوات. فإذا أضفنا إلى ذلك أن التدوين الرسمي للسنة كان في عصر عمر بن عبد العزيز؛ أي: حوالي سنة مائة هجرية، وكان أول من دوَّن السنة من الشيعة هو الكُلَيني في القرن الرابع الهجري، إذا علمنا ذلك، تبيَّن لنا أن أهل السُّنة لا الشيعة هم أول من دوَّنوا السنة، وحفظوها لنا من الضياع، وأن تدوين الشيعة للسنة كان قد تأخر قرابة قرنين من الزمان.

أمَّا دعوى أن تدوين السنة بمعرفة الشيعة بدأ بصحيفة الإمام عليّ التي أملاها النبي ﷺ، ومنها ما كان في قراب سيفه، ثم دوَّن أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ كتاب السنن والأحكام والقضايا، فإن هذا الادعاء مردود؛ لأن ذلك التدوين كان في عصر الصحابة، أي قبل ظهور الشيعة أصلًا، كما وضحنا أن أول من دون من الشيعة هو الكُلَيْني (ت: ٣٢٩هـ) في كتابه "الكافي"، ثم دوَّن ابن بابويه (ت: ٣٨١هـ) كتاب "فقيه من لا يحضره الفقيه"، ثم دوَّن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) كتاب " تهذيب الأحكام"، وبعد ذلك كتاب "جامع الأخبار" للشيخ عبد اللطيف الهمذاني (ت: ١٠٥٠هـ).

وأمَّا المذهب الزيدي فمن كتبه: "أحاديث البحر الزخار" لابن بهران (ت: ٩٥٧هـ)، و"المجموع الفقهي"، ويضم ما رواه الإمام زيد.

والجعفرية يخلطون الحديث بالفقه، أي أقوال النبي ﷺ بأقوال أئمتهم بسبب العصمة...

والجدير بالذكر أن صحيفة الإمام علي التي أشار إليها كتاب "الكافي" تتضمن أمورًا حصرها علي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهمٌ أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: "العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر"[2]، فهذه الصحيفة قد خلت من ذكر حديث الغدير الذي بُنِيَ عليه الخلاف بين السنة والشيعة، وهي لا تُعَدُّ من مدوَّنات الشيعة؛ لأن مذهبهم ظهر بعد قتل الإمام علي ﷺ[3].

كما أن أبا رافع قد تُوُفّي قبل ظهور الانقسامات المذهبية والفرق الإسلامية؛ فمن التعسف اعتباره شيعيًّا بالمفهوم المذهبي لفرقة الشيعة، فإن حبه وولاءه لأهل البيت كحب وولاء أهل السنة لهم، وهذه ترجمته كما وردت في كتب السير: "فهو أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ ويقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم، ويقال: ثابت، ويقال: هرمز.

رُوي أنه كان عبدًا للعباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي ﷺ، فلما بشَّره بإسلام العباس أعتقه، شهد أحدًا،

١. انظر: السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص٥٧: ٦٢.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٦)، رقم (١١١).

٣. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص٥٥، ٥٦.

والخندق وما بعدهما من المشاهد، ولم يشهد بدْرًا وكان إسلامه قبل بدر، روى عن النبي ﷺ وعن عبد الله بن مسعود، قال الواقدي: مات بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير، وقال غيره: مات قبل قتل عثمان، وقيل: مات في خلافة علي، وروى له الجماعة"[1].

وعلى فرض أن الإمام عليًّا وأبا رافع رضي الله عنهما هما أول من كتبا في سنة رسول الله ﷺ، فهذا لا يعني أن الشيعة أول من دوَّن في السنة؛ لأن الإمام عليًّا وكذلك أبا رافع رضي الله عنهما لم يدعوا إلى التشيع بالمعنى المذهبي الذي تعارفت عليه فرق الشيعة فيما بعد، إذ هما قد تُوُفِّيا قبل ذلك.

لقد كان المسلمون في عصر النبي ﷺ وحتى خلافة الإمام علي ﷺ لا يختلفون في أمر السنة النبوية، ثم ظهرت الفتنة بعد خروج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ومن معه، واعتراضهم على الإمام عليٍّ ﷺ، بدعوى أنه تهاون في إقامة الحد على قتلة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ.

ولقد أشعل المنافقون نار الفتنة فنشبت الحرب بين معاوية ومن معه من جهة، وبين الإمام علي خليفة المسلمين من جهة أخرى، وعندما قبل الإمام علي ﷺ التحكيم حقنًا للدماء خرجت عليه فرقة سُميت بالخوارج وحاربوه، فكان رد الفعل أن ظهرت طائفة الشيعة وتغالت في حب عليٍّ ﷺ، وردَّت الطائفتان الأحاديث النبوية التي رويت عن غير طريق أئمتهم، وانفردت الشيعة باعتبار أقوال أئمتهم وأفعالهم وتقريرهم بأحاديث نبوية، حتى ولو لم ترفع إليه ﷺ، فهي أحاديث نبوية في ذاتها لعصمة الأئمة عندهم[2].

وبهذا العرض يتضح لنا أن الشيعة ليسوا هم أول من دوَّن أحاديث النبي ﷺ، وأن السنة قد دُونت في عهد رسول الله ﷺ وعهد أصحابه من بعده، وأن التابعين جاءوا بعد الصحابة الكرام وتناقلوا مدوناتهم وصحائفهم حتى كان عصر التدوين الرسمي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، ففي عصره وبأمره جُمع ما عند التابعين، وهم الذين نقلوا عن الصحابة مباشرة.

**ثانيًا. إذا صح أن أبا رافع كتب كتابًا رتبه على الأبواب، فإنه بذلك يكون من بين من كتب الحديث في عصر الصحابة:**

بداية نذكر أننا لم نقف فيما بين أيدينا من مصادر على هذا الخبر؛ لنستطيع أن نحكم عليه بالقبول أو الرفض، ولسنا ندري من أين جاء به المغرضون، ولكن الثابت أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يكتبون الحديث على عهده ﷺ، وقد وردت أحاديث نبوية كثيرة تؤكد ذلك، لا بل تأمر وتحث على كتابة الحديث عن رسول الله ﷺ، مما يدحض ويبطل هذا الزعم القائل بأن الشيعة هم أول من دوَّنوا الحديث عن رسول الله ﷺ، ومن الأحاديث الواردة في هذا الصدد:

١. حديث أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[3].

---

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٣٣/ ٣٠١، ٣٠٢).

٢. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق، ص٩٥، ٩٦.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

وهذا الحديث يشير إلى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان أكثر الصحابة كتابة للحديث، وهذا يعني أن منهم كتابًا كثيرين ولكنه يعد أكثرهم كتابة للحديث.

٢. عن ابن عباس قال: "لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده. قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزيئة كل الرزيئة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه"[١]. ولو لم يكن النبي ﷺ يبيح الكتابة ويحُثُّ عليها ما دعا إلى كتابة هذا الكتاب في أثناء مرضه[٢].

وبهذا يتبين أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ ليس أول من كتب عن رسول الله ﷺ، بل هو واحد ممن كتبوا عن الرسول ﷺ.

ولكن إذا صح أن أبا رافع كتب كتاب "السنن والأحكام والقضايا"، وكان مرتبًا على الأبواب: (الصلاة والصيام، والحج، والزكاة، والقضايا) ــ كان لأبي رافع بذلك شرف الأولية في التأليف والتصنيف لا في مجرد الكتابة والتدوين الذي يقتصر على جمع الأحاديث في كتاب واحد دون ترتيبها على الكتب والأبواب.

**وهذا بالضرورة لا يعني أن الشيعة هم أول من دوَّن السنة، وذلك لأن أبا رافع لم يكن شيعيًّا بالمعنى المذهبي** لمفهوم التشيع، ولم يدعُ إلى التشيع، ولقد تُوُفِّي ﷺ قبل ظهور الانقسامات المذهبية، مما لا يدع مجالًا للشك في زيف هذه الشبهة وبطلانها.

إذن صحة خبر أبي رافع لا تنفي ما ثبت تاريخيًّا من أخبار التدوين الفردية في عهد رسول الله ﷺ وما تلاه؛ فقد بدأ تدوين السنة في حياة النبي ﷺ كما سبق أن أوضحنا، وإن كان المُشْتَهَر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن الحديث ـ أو ما يطلق عليه علماء الحديث لفظ "العلم" ـ ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظًا دون أن يكتبوه، واستمر هذا الظن قرابة خمسة قرون متتابعة وهو يزداد توسعًا، ويطَّرد قوة، حتى جاء الخطيب البغدادي فتتبع مسائل هذا الموضع وجمع شتاته وألَّف في ذلك كتاب "تقييد العلم"، أما سبب هذا الظن فهو خطأ في تأويل ما ورد عن المحدثين في تدوين الحديث وتصنيفه، فقد ذكر هؤلاء أن أول من دَوَّن العلم ابن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤هـ أو سنة ١٢٥هـ، وذكروا أول من صنف الكتب فإذا هم جميعًا ممن عاش حتى بعد سنة ١٤٣هـ تقريبًا.

**ولم يعط العلماء قبل الخطيب البغدادي هذه الأقوال حقها من التأويل العميق والفهم الدقيق، بل رووا هذه الأقوال بشكل يوهم بأنَّ أول من كتب الحديث ودونه فعلًا هو ابن شهاب الزهري، وأول من صنَّفه في الكتب أتى بعده.**

**وغلبت هذه الفكرة على أصحاب الكتب الجامعة: كأبي طالب المكي، والإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر، والمقريزي، وصاحب أبجد العلوم وغيرهم، فكانوا يؤيدونها رغم أنهم كانوا يجدون لها نقيضًا، وذلك أنهم**

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٥١)، رقم (١١٤).

٢. تدوين وتوثيق السنة النبوية في حياة رسول الله ﷺ والصحابة، د. جمال محمود خلف، مرجع سابق، ص١٠٨.

يذكرون أن مَنْ جاء بعد الصحابة والتابعين كانوا يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة كُتبت في عصر الصحابة والتابعين.

إذن؛ فقد كان ثمة تدوين قبل عصر الإمام الزهري الذي يُعدُّ من طبقة صغار التابعين.

وقد أثبت الخطيب أن تقييد العلم كان موجودًا في حياته ﷺ وفي عصر الصحابة والتابعين كذلك، فجمع الأحاديث والأخبار التي لها صلة بنشأة تقييد العلم، وخرج بالنتائج التالية:

١. أنه لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث النبوي سوى حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه الإمام مسلم، مع اختلاف بين البخاري ومسلم في رفعه ووقفه[1].

٢. أن الأمر استقر في حياته ﷺ على إباحة الكتابة، بل هناك أدلة تدل على الحث على الكتابة.

٣. أن التدوين بمعناه الواسع ـ وهو الجمع ـ قد بدأ في زمن النبي ﷺ.

٤. أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، ولكن هذا الامتناع معلل بأسباب أُخَر، منها: خوف انكباب الناس على الكتب وانشغالهم بها عن القرآن، وقد أورد الخطيب عن السلف النصوص الكثيرة المصرحة بذلك[2]، ومنها الحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين؛ إذ الاتكال على الكتابة يضعفها، ولذلك كان بعضهم يكتب ثم يمحو ما كتب، ولو كان النهي عن الكتابة مستقرًّا عندهم لما كتبوا ابتداءً[3].

٥. ولكي نؤكد على صحة أن الصحابة كانوا يدوِّنون السنة بالمفهوم الواسع لهذا المصطلح ـ نذكر جهودهم ﷺ في تدوين السنة، حتى يتضح أن أبا رافع ـ إن صح الخبر السابق عنه ـ لم يكن وحده الذي كان يدوِّن السنة، كما لا ينفي أن غيره من الصحابة كانوا يدونون ما يحفظون من الحديث، فقد كان بعضهم يكتب السنة لبعض، ومن أمثلة ذلك:

- كتب أسيد بن حضير الأنصاري ﷺ بعض الأحاديث النبوية، ودوَّن أقضية أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، وأرسل ذلك كلَّه إلى مروان بن الحكم[4].
- وكتب جابر بن سَمُرَة ﷺ بعض أحاديث رسول الله ﷺ وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص؛ بناءً على طلبه ذلك منه[5].
- وكتب زيد بن أرقم ﷺ بعض الأحاديث النبوية وأرسل بها إلى أنس بن مالك ﷺ.
- وكتب زيد بن ثابت في أمر الجد إلى عمر بن الخطاب ﷺ، وذلك بناء على طلب عمر نفسه[6].

---

١. وقد اتفق العلماء على نسخه، بل ونسخ كل أحاديث النهي عن الكتابة بأحاديث أباحتها.

٢. تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني، مكتبة الصديق، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ص٦٥: ٧٣ بتصرف.

٣. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٥٨ بتصرف.

٤. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق، (١/ ٧٥٩)، رقم (٤٦٩٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٦٨٠).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، (٧/ ٢٨٦٧)، رقم (٤٦٣٠).

٦. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: من ورَّث الإخوة للأب والأم، (٦/ ٢٤٧)، رقم (١٢٢٠٨).

• وجمع سمرة بن جُندب ما عنده من حديث رسول الله ﷺ وبعث به إلى ابنه سليمان، وقد أثنى الإمام محمد بن سيرين على هذه الرسالة، فقال: في رسالة سمرة إلى ابنه علم كثير[1].

• وكتب عبد الله بن أبي أوفى بأحاديث رسول الله إلى عمر بن عبيد الله[2].

وهذا كله يدل دلالة واضحة على أن تدوين السنة كان بأقلام الصحابة ﷺ، لا بأقلام الشيعة كما زعموا، فأيُّ دليل أنصع من هذا حتى يكفَّ هؤلاء عن ادعاءاتهم الباطلة®؟!

### ثالثًا. الشيعة لا يقرون بالسنة أصلا، فكيف يزعمون أنهم أول من دونها؟!

إن الشيعة يقولون: إن السنة النبوية منقولة عن طريق أصحاب محمد ﷺ، وإن أصحابه ارتدوا كلهم بما فيهم سادة بني هاشم، وغيرهم من الأنصار والمهاجرين إلا ثلاثة: المقداد، وأبو ذر، وسلمان، وهؤلاء لم يُروَ عنهم إلا القليل، وأما البقية فلا يُطمئن إليهم، ولا إلى مروياتهم؛ لانقلابهم على أعقابهم إلى الكفر، بعد رسول الله ﷺ ولا يُعتمد عليهم ولا يُوثق بأخبارهم ويعتبرونها مكذوبة، موضوعة ـ حسب المنظور الشيعي ـ نعوذ بالله من ذلك، ونستغفر الله من الكذب على الرسول ﷺ، والافتراء على أصحابه ﷺ.

فكل حديث أو خبر نُقل عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، أو ورد في سنده من ينتهج منهجهم، ويتبع خطاهم ـ يسقط من الاعتبار، فهذه قاعدة محكمة متينة في مصطلح الحديث عند الشيعة، حتى أقرَّ بذلك أحدهم؛ إذ قال: "إن الشيعة لا يعتبرون بشيء من السنة، أعني الأحاديث النبوية، إلا ما صح لهم عن طريق أهل البيت عن جدهم ـ يعني ما رواه جعفر الصادق ـ عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن رسول الله، سلام الله عليهم جميعًا، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسَمُرَة، وَمرْوان بن الحكم، وعمران بن حطَّان الخارجي، وعمرو بن العاص ونظائرهم، **فليس له عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يُذكر**"[3].

**فعمَّن دَوَّن الشيعةُ السُّنةَ إذن، إذا كانوا لا ينقلون عن جُلِّ الصحابة بعد وفاة نبيهم ﷺ؟!**

---

1. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، (٤/ ٢٠٧).
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد، باب: الصبر عند القتال، (٦/ ٥٤)، رقم (٢٨٣٣).

® في **"جهود الصحابة في حفظ السنة وتدوينها وعنايتهم بجمعها وتوثيقها"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة السابعة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية عشرة، من هذا الجزء، والوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"أمر عمر بن عبد العزيز بجمع السنة، وتدوينها في القرن الثاني الهجري"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"جهود الصحابة والعلماء في التأكد من صحة الحديث سندا ومتنا"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة)، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

3. أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ص٧٩، نقلا عن: بين الشيعة وأهل السنة، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص١٠٤، ١٠٥.

إن فقدان الثقة في صحابة النبي ﷺ فقدان لما نقلوه قرآنًا وسنة، فكيف يُسَلَّم لهم بذلك؟

ويقول أحد رموزهم[1] في القرن العاشر الهجري: "وقد جازف أهل السنة كل المجازفة، بل وصلوا إلى حد المخارفة فحكموا بعدالة الصحابة من لابس منهم الفتن، ومن لم يلابس، وقد كان فيهم المقهورون على الإسلام، والداخلون على غير البصيرة، والشكاك، كما وقع من فلتات ألسنتهم الكثير، بل كان فيهم المنافقون، وكان فيهم شاربو الخمر، وقاتلو النفس، وفاعلو الفسق والمناكير كما نقلوه عنهم، وما نقلنا نحن بعضه فيما سبق من صحاحهم من الأحاديث المتكثرة المتواترة المعنى يدل على ارتدادهم بعد رسول الله ﷺ، فضلًا عن فسقهم"[2].

فإذا كان هذا حال الصحابة ﷺ عند الشيعة، فعمَّن نقلوا، وفيمن وثقوا، وأي شيء دوَّنوا؟! وقد أسقطوا أهم حلقة في سلسلة السند التي تربط الأمة بنبيها ﷺ وهم طبقة الصحابة الذين أُخذ عنهم الدين قرآنًا وسنة، ناهيك عن أنهم أولى الناس بشرحها واستنباط الأحكام منهم لمعايشتهم الوقائع والأحداث وأسباب الورود، إضافة إلى أنهم أقوى الأمة إيمانًا وأعمقهم فهمًا وأعرفهم لسانًا.

فهل يعقل بعد هذا أن يقال إن الشيعة هم أول من دونوا السنة؟!

وبهذا يظهر أنهم لا يؤمنون بالأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية وهي السنة، يقول إحسان إلهي ظهير: "ولا تغتر بأنهم يدَّعون ذلك - أي الإيمان بالسنة - فدعواهم في هذا لا تختلف عن دعواهم في الإيمان بالقرآن؛ لأن ما روي بطرقهم عن علي بن أبي طالب ﷺ عن رسول الله ﷺ نزر يسير جدًّا، وما روي عن جعفر عن باقر بن زين العابدين عن الحسين عن علي فهو أقل القليل، وصحاحهم الأربعة وكتبهم في الحديث الأخرى تشهد على ما قلناه.

وكذلك ما روي عن أصحاب النبي ﷺ الثلاثة الذين لم يرتدوا من بين أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين - حسب زعمهم، أي: المقداد وأبي ذر وسلمان ﷺ - فلم يرووا عنهم عن رسول الله ﷺ في كتبهم إلا ما يُعدُّ على الأنامل.

أضف إلى ذلك أن جُلَّ المرويات - بل كلها - عن علي ﷺ وعن هؤلاء الأصحاب الثلاثة ليست من قسم المتواتر، بل هي أخبار آحاد، والآحاد لا توجب العلم عند الشيعة قاطبة، ولا العمل عند جمهورهم، وهو الرأي الراجح عند الشيعة"[3].

بهذا يتبين أن الشيعة لا تعترف بالسنة أصلًا، فكيف يقبل الزعم بأنهم أول من دوَّنها®؟!

**الخلاصة:**

- إن كان الإمام علي ﷺ من عظماء الصحابة الذين كتبوا الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان له كتاب عظيم مدرج وصحيفة معلقة بسيفه، فإن هذا لا يعني

---

1. وهو: الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت: ٩٨٤هـ).
2. بين الشيعة وأهل السنة، إحسان ظهير، مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٦.
3. المرجع السابق، ص١٠٨.

® في **"ليس في القرآن ما ينفي حجية السنة"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الأولى، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"الأدلة القرآنية على إثبات حجية السنة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

انفراده بكتابة السنة، فقد كان الكثير من الصحابة كابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك، وغيرهم كثير ﷺ يكتبون مثل ذلك، ولهم صحف مشهورة.

- لو افترضنا ـ جدلًا ـ أن الإمام عليًّا ﷺ هو أول من دوَّن في السنة، فهذا لا يعني سبق الشيعة في مجال تدوين السنة؛ لأن الإمام عليًّا قدوة لأهل السنة قبل الشيعة، وحبهم له وآل بيته من الدين، وهو داخل في صميم حبهم لرسول الله ﷺ.
- إن الإمام عليًّا ﷺ لم يدعُ إلى التشيُّع، ولم يرد عنه ذلك حتى فيما رُوي عنه من كتب وصحف؛ بل إنه ما ورد عنه هي أمور أخرى بعيدة عما يعتقده الشيعة من آراء وأفكار، ولهذا لا يصح أن يقال: إنه إمامهم وحدهم دون سائر المسلمين.
- إذا صح لأبي رافع كتاب "السنن والأحكام والقضايا"، فهذا لا يعني أكثر من أن يكون لأبي رافع شرف الأولية في التأليف لا في التدوين، ولا ينفي ما ثبت تاريخيًّا من أخبار التدوين في عهد رسول الله ﷺ وبعده، كما أن التشيُّع بالمفهوم المذهبي لكلمة شيعة لم يكن قد عُرِفَ بعد؛ إذ إن أبا رافع قد توفي قبل ظهور الانقسامات المذهبية في أول خلافة عليٍّ ﷺ كما أنه لم يرد عنه أي أفكار تحض على التشيع المذهبي.
- إن التدوين الرسمي العام للسنة بدأ عام (٩٩هـ) عندما تولَّى عمر بن عبد العزيز الخلافة، وأمّا قبله، فكان التدوين بطريقة فردية منذ عصر الرسول ﷺ، وكل ذلك كان قبل بدء تدوين الشيعة، فأمَّا كتب الشيعة ومدوناتهم فقد بدأت بكتاب "الكافي" للكلَيني (ت: ٣٢٩هـ).
- لا يقال إذن: إن الشيعة هم أول من دوَّن السنة؛ لأنه عند بداية تدوين أهل السنة للحديث لم يكن لهؤلاء الشيعة كتب أو روايات بالأساس.
- إذا كان الشيعة لا يقرون بالسنة أصلًا كمصدر ثان للتشريع، وأن جُلَّ مروياتهم ـ بل كلها ـ عن طريق الإمام عليٍّ ﷺ وعن هؤلاء الأصحاب الثلاثة ـ ليست من قسم المتواتر، بل هي أخبار آحاد، والآحاد لا توجب العلم عند الشيعة، ولا العمل عند جمهورهم، فكيف يقال إنهم أول من دون السنة؟ وأي شيء دونوا إذن؟

**الشبهة السابعة**

## الزعم أن الحديث لم يُكتب إلا في عهد عمر بن عبد العزيز(*)

**مضمون الشبهة:**

يزعم بعض المشككين أن السنة لم تُكتب إلا في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت: ١٠١هـ)؛ مستدلين على ذلك ـ حسب فهمهم الخاطئ ـ بقوله لأبي بكر بن محمد بن حزم: "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية، فاكتبه، فإني خشيت دروس العلم وذهاب أهله". رامين من وراء ذلك إلى الطعن

(*) السنة النبوية حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مرجع سابق. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، دار الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، د. عزية علي طه، دار البحوث، القاهرة، ١٩٨٧م.

في صحة السنة، لتأخر تدوينها عن زمن النبي ﷺ.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) الكتابة في اللغة هي مطلق خطِّ الشيء دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في ديوان، أمّا التدوين فهو جمع هذه الصحف في ديوان يحفظها؛ لذلك فكتابة السنة كانت منذ عهد النبي ﷺ، والتدوين كان في عهد عمربن عبد العزيز.

٢) إن السنة النبوية تنوقلت كتابة في كتب وصحائف منذ زمن النبي ﷺ، مرورًا بعصر الخلفاء الراشدين، حتى وصلت إلى مرحلة التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز.

**التفصيل:**

**أولا. الفرق بين الكتابة والتدوين:**

إن الفهم الصحيح لمعنى كلمة (الكتابة)، وكلمة (التدوين) وإدراك الفرق بين المعنيين يحدد إلى حد كبير الرد الصحيح على أعداء السنة في قولهم إن تدوين السنة النبوية المطهرة تأخر إلى القرن الثاني الهجري، وها نحن نوضح الفرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف باعتبارها مراحل مرت بها السنة المطهرة حفظًا وتدوينًا، حتى وصلت إلى الذروة في القرن الثالث الهجري:

- **الكتابة**: جاء في اللسان: كتب الشيء كَتْبًا وكتابًا وكتابة، وكتبه: خطَّه، فكتابة الشيء: خطه[١].
- **التدوين**: جاء في اللسان: والديوان مجتمع الصحف[٢]، وجاء في تاج العروس: وقد دوَّنه تدوينًا: جمعه. وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة أو المتناثرة في ديوان ليحفظها.
- **التصنيف**: جاء في اللسان: والتصنيف: تمييز الأشياء بعضها عن بعض، وصنَّف الشيء: ميَّز بعضه عن بعض، وتصنيف الشيء: جعله أصنافًا[٣]، وعليه فالتصنيف: تمييز الجزئيات، كأن يصنِّف المصنِّف الصواب من الخطأ، أو الأهم من المهم.

ومن هذه التعريفات اللغوية يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين، فالكتابة: مطلق خطِّ الشيء، دون مراعاةٍ لجمع الصحف المكتوبة في إطارٍ يجمعها.

أما التدوين: فمرحلة تالية للكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها. وعلى ذلك فقول بعض الأئمة: إن السنة دُوِّنت في نهاية القرن الأول الهجري لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة، لكنها لم تصل لدرجة التدوين - جمع الصحف في دفتر - وما فهمه المعاصرون - من أن التدوين هو الكتابة - فهم خاطئ، منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين، وليس في حديثهم شيء يتعلق بالكتابة.

والمتتبع لكلام الأئمة السابقين يتضح له أنه كان معلومًا لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين، وأنهم كانوا يعلمون أن السنة النبوية كُتبت منذ أيامها الأولى، وأما التدوين فظهرت منه صور فردية خلال القرن الأول الهجري، ثم كثر وشاع بعد ذلك[٤].

وبناء على هذا يُعدُّ الخليفة عمر بن عبد العزيز أول

---

١. لسان العرب، ابن منظور، مادة: كَتَبَ.
٢. المرجع السابق، مادة: دَوَنَ.
٣. السابق، مادة: صنف.
٤. السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٩٦: ٩٨ بتصرف.

من أمر بجمع الأحاديث وتدوينها في كتب خاصة، فكتب إلى الآفاق: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه"، وكتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله".

وروى البخاري في صحيحه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم (والي المدينة وقاضيها في خلافته): "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا"[1]، كما أمر العالمَ الجليلَ ابنَ شهاب الزهري أن يجمع الحديث والسنن، وفي ذلك يقول الإمام ابن شهاب الزهري: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنة فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا".

وبذلك يمكننا أن نعتبر أن تدوين السنة تدوينًا رسميًّا إنما بدأ على رأس المائة الثانية في خلافة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

"وهكذا لم يمض القرن الأول الهجري إلا والسنة النبوية قد بدأ تدوينها تدوينًا رسميًّا برعاية الدولة ودعم الخلفاء وتشجيعهم، وكان الفضل في ذلك للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، الذي أمر المسئولين في أقاليم الدولة الإسلامية بأن يعتنوا بالحديث الشريف، كما شجع العلماء على عقد حلقات لدراسة الحديث في المساجد، بل شاركهم بنفسه في ذلك، ووزَّع قبل وفاته ما كتبه الإمام ابن شهاب الزهري على الأمصار، ثم ما لبث هذا التيار من النشاط العلمي الذي أزكاه الخليفة عمر بن عبد العزيز، أن اتسع وتضخم مع بداية القرن الثاني، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس، أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، فظهرت الجوامع والمصنفات، واشتهر من أصحابها: الأوزاعي بالشام (ت: ١٤٦هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المصري بمكة، وسفيان الثوري بالكوفة (ت: ١٦١هـ)، وحماد بن سلمة بالبصرة (ت: ١٦٧هـ)، ومالك بن أنس بالمدينة (ت: ١٧٤هـ)، وعبد الله بن المبارك بخراسان (ت: ١٨١هـ)، وغيرهم.

وفي القرن الثالث الهجري ظهرت كتب جامعة، ومسانيد كبيرة، ومعاجم مطولة لجمع السنة ، فالكتب الجامعة المبوَّبة مثل: صحيح البخاري ومسلم، وسنن ابن ماجه وأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم، والمسانيد الكبيرة مثل: مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، والمعاجم الكبيرة مثل: معجم الطبراني الكبير.

وهكذا اعتنت الأمة الإسلامية بسنة نبيها أيما عناية، ونقلتها الأجيال الأولى إلى من جاء بعدها بكل دقة وحرص وأمانة، فرحم الله سلفنا الذين حملوا السنة وبلغوها لنا رحمة واسعةً"[2].

بهذا يتبين لنا أن الخلط وعدم التفريق بين الكتابة والتدوين كان السبب في هذا الاشتباه، فكتابة الحديث النبوي كانت منذ عصر النبي ﷺ مرورًا بالصحابة، ثم التابعين، إلى أن جاء عصر التدوين بمعناه الحقيقي

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم، (١/ ٢٣٤)، رقم (٣٤).

٢. من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٩ : ١٣٣ بتصرف.

الصحيح، والذي بدأ على يدي الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز الذي نادى بضرورة حفظ السنة وتدوينها، وتوزيع الكتب على البلاد الإسلامية خوفًا من ضياع العلم وذهاب أهله. فكان الإمام ابن شهاب الزهري أول من قام بتدوين الحديث وجمعه بناء على طلب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز®.

**ثانيًا. السنة النبوية تنوقلت كتابةً في كتب وصحائف منذ زمن النبي ﷺ مرورًا بعصر الراشدين حتى وصلت إلى مرحلة التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ:**

لقد أذن النبي ﷺ لأصحابه بكتابة أحاديثه، فاعتنى بكتابتها كثير من الصحابة ﷺ في حياته وبعد مماته ﷺ، حفاظًا عليها، ولأجل أن يبلِّغوها إلى الأجيال التالية، فكانت جهود هذا الجيل المبارك وما كتبوه من الصحف هي الأساس الأول في تدوين السنة، والنواة الأولى لِمَا صُنِّف في القرنين الثاني والثالث من الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها من دواوين السنة[1].

ولقد وردت أحاديث كثيرة تثبت أن السنة كما كانت تُنقل مشافهة في عهد النبي ﷺ كانت تنقل كذلك كتابة، ومن هذه الأحاديث ما يأتي:

- ما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما - أنه قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه، وقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حقٌّ"[2].
- قال عبد الله بن عمرو: "ما يرغِّبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من فِيِّ رسول الله ﷺ، وأمَّا الوهط فأرض تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها"[3].
- عن أبي هريرة ﷺ قال: "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[4].

إن هذه الأدلة التي ذكرناها لدليل قاطع على أن أحاديث النبي ﷺ كانت تُكتب في عهده ﷺ بإذنه وتحت سمعه وبصره.

**الكتابة في عهد الصحابة:**

أما عن كتابة السنة في عصر الراشدين ﷺ فقد كثرت الكتابة في عصرهم خوفًا من الضياع والنسيان، ونستدل على كتابتها آنذاك بما يأتي:

- روى الإمام الطبراني أن أبا بكر كتب كتابًا إلى

---

® في **"استخارة عمر بن الخطاب في قضية جمع السنة"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تدوين السنة قبل عصر الإمام الزهري"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء. و في **"تدوين السنة في القرن الثاني الهجري"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

١. السنة النبوية حجية وتدوينًا، د. محمد صالح الغرسي، مرجع سابق، ص٥٨ بتصرف.

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، (١١/ ٥٦)، رقم (٦٨٠٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، كتاب: العلم، باب: ذكر الرخصة، (١/ ٣٠٥).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

عمرو بن العاص ذكر فيه الأحاديث النبوية[1].

- عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: "كتبت إلى جابر بن سَمُرَة مع غلامي نافع أنْ أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال: فكتب إليَّ: سمعت رسول الله ﷺ..."[2].
- يبدو أن عمر ﷺ كان قد جمع أحاديث النبي ﷺ الخاصة بالصدقات في رسالة واحدة، وقد قرأها نافع على ابن عمر عدة مرات[3].
- جمع سمرة بن جندب ﷺ مجموعة من أحاديث رسول الله ﷺ، وبعث بها إلى ابنه سليمان، وقد أثنى الإمام محمد بن سيرين على هذه الرسالة فقال: "في رسالة سَمُرة إلى ابنه علم كثير"[4].
- كان الصحابي أنس بن مالك ﷺ يحث أولاده على كتابة العلم، قال ثمامة بن عبد الله: كان أنس يقول لبنيه: "قيدوا العلم بالكتاب"[5]، حتى نُقل عنه أنه كان يقول: "كنا لا نعدُّ علم من لم يكتب علمه علمًا"[6]، وهذا نص في أن كل من كان يُعدُّ في الصحابة الكرام عالـمًا كان معتنيًا بكتابة العلم، والمقصود بالعلم هنا الأحاديث النبوية.

وحتى تتم الفائدة ويتضح أن تدوين الحديث لم يكن على نطاق ضيق من صحابة رسول الله ﷺ بل شمل جمعًا كبيرًا من الصحابة نذكر بعض الصحف وأصحابها كما نذكر عدد الذين كانوا يكتبون من الصحابة وهم ليسوا قلة.

**أصحاب الصحف والمجاميع:**

ومنهم عبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وسمرة بن جندب، وأنس بن مالك، وسعد بن عبادة وغيرهم ممن لم يشتهروا.

**صحابة رسول الله ﷺ الذين كتبوا الحديث على وجه العموم:**

ومنهم: أبو أيوب الأنصاري، وأبو بكرة الثقفي، ونُفَيْع بن الحارث، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو ريحانة الأزدي شمعون بن يزيد الأنصاري الخزرجي، وأبوسعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأبي بن كعب، وأسيد بن حضير، والبراء بن عازب، وجابر بن سمرة، وجرير بن عبد الله، والحسن بن علي، ورافع بن خديج الأنصاري، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وسلمان الفارسي، والضحاك بن سفيان الكلابي، والضحاك بن قيس، وعبد الرحمن بن عائذ، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعمرو بن حزم الأنصاري، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، ومعاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، ونعمان بن بشير، وواثلة بن الأسقع.

**الصحابيات اللاتي كتبن الحديث:**

ومنهن: أسماء بنت عميس، وسبيعة الأسلمية، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وفاطمة بنت قيس،

---

١. المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، (١/ ١٩).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، (٧/ ٢٨٦٦)، رقم (٤٦٢٢).

٣. التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: السيد هاشم، دار الفكر، بيروت، د. ت، (١/ ٢١٨).

٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (٤/ ٢٠٧).

٥. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص٩٦.

٦. المرجع السابق، ص٩٦.

وفاطمة بنت محمد[١].

وهذا هو حال كتابة السنة النبوية المطهرة في عهد الصحابة الكرام، وموقفهم من تسجيلها في الصحائف المختلفة، ووصيتهم تلاميذهم بها، ومن الطبيعي أن يجعلهم تلاميذهم من التابعين أسوة حسنة في هذا، ويمتثلوا أوامرهم بذلك، ويطبقوا وصاياهم، ويظهر مدى اهتمام تلاميذ الصحابة بكتابة السنة عنهم فيما يأتي من أدلة[٢]:

- قال بشير بن نهيك: "كتبت عن أبي هريرة كتابًا، فلما أردت أن أفارقه قلت: يا أبا هريرة، إني كنت أكتب عنك كتابًا فأرويه عنك؟ قال: نعم اروِه عني"[٣].
- قال أبو الزعيزعة (كاتب مروان): "إن مروان أرسل إلى أبي هريرة فجعل يسأله، وأجلسني خلف السرير وأنا أكتب، حتى إذا كان رأس الحول دعاه فأقعده من وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك الكتاب، فما زاد ولا نقص ولا قدَّم ولا أخر"[٤].
- لهمام بن منبه صحيفة عن أبي هريرة طُبعت عدة مرات بتحقيق د. محمد حميد الله رحمه الله، وهي صحيفة صحيحة تضم نحو مائة وأربعين حديثًا[٥].
- قال وكيع: "سمعت شعبة يقول: حديث أبي سفيان عن جابر إنما هي صحيفته"[٦]، وأثبت البخاري سماع أبي سفيان من جابر، فأبو سفيان قد كتب ما سمعه من جابر بن عبد الله في صحيفته.
- عن سعيد بن جبير قال: "كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفة، وأكتب في نعلي"[٧].
- قال ابن سنان: "خرجت في وفد من أهل الأنبار إلى الحجاج في واسط نتظلم إليه من عامله علينا ابن الرفيل، فدخلت ديوانه فرأيت شيخًا والناس حوله يكتبون عنه، فسألت عنه فقيل: أنس بن مالك"[٨].
- يقول الأصمعي عن أبي الزناد: قال عروة: "كنا نقول: لا نتخذ كتابًا مع كتاب الله، فمحوت كتبي، فوالله وددت أن كتبي عندي، إن كتاب الله قد استمرت مريرته"[٩]، أي: أن كتاب الله قد قوي واستحكم فلا خوف عليه من اختلاطه بالسنة، وعروة بن الزبير قد تُوفي عام (٩٤ أو ٩٥ هـ)؛ أي قبل أمر عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة.

وما ذكرناه من كتابة الصحابة ﷺ للأحاديث وكتابة تلاميذهم عنهم إنما هو غيض من فيض، وقليل من كثير، وكل هذه الأخبار التي ذكرناها هنا كانت قبل أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن حزم بتدوين السنة، فهل بعد ذلك كله نقول: إن السنة لم

١. انظر: كتابة الحديث بأقلام الصحابة، د. ساجد الرحمن الصديقي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٤٣: ٩٨.

٢. السنة النبوية، محمد صالح الغرسي، مرجع سابق، ص٦٣: ٦٧.

٣. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص١٠١.

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م، (٢/ ٥٩٨).

٥. المرجع السابق، (٥/ ٣١١).

٦. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٣٦٥).

٧. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم، (١/ ١٣٨)، رقم (٥٠٠).

٨. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٨/ ٢٥٩).

٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٤٣٦).

تكتب إلا في عهد عمر بن عبد العزيز؟!

وبناء على ما سبق بيانه فإن السنة النبوية قد نُقلت كتابة في كتبٍ وصحائف بالتوازي مع المشافهة منذ زمن النبي ﷺ مرورًا بعصر الخلفاء الراشدين حتى وصلت إلى مرحلة التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز، وعليه فلا معنى لزعمهم أن السنة لم تُكتب إلا في مطلع القرن الثاني الهجري في عهد عمر بن عبد العزيز®.

**الخلاصة:**

- هناك فرق جَليٌّ بين الكتابة والتدوين، فالكتابة هي مجرد الخط في الصحف، أما التدوين فهو جمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها.
- القول بأن السنة النبوية دُوِّنت في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة، لكنها لم تجمع في ديوان واحد إلا في عهد عمر بن عبد العزيز.
- من خلال بيان الفرق بين الكتابة والتدوين نقول: إن السنة النبوية المطهرة كُتبت منذ عهد رسول الله ﷺ في صحف متفرقة، وتمَّ جمعها في دواوين منذ أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بذلك حتى ظهرت الكتب الجامعة، والمسانيد الكبيرة، والمعاجم المطولة.
- إن إذن النبي ﷺ لأصحابه في كتابة أحاديثه كان دافعًا لاهتمام الصحابة بكتابة السنة.
- من صور اهتمام الصحابة بجمع السنة وكتابتها منذ زمن النبي ﷺ موقف عبد الله بن عمرو بن العاص من كتابة كل ما سمعه من النبي ﷺ وصحيفته الصادقة، وكثرة أحاديث ابن عمرو عن أبي هريرة لكتابته وعدم كتابة أبي هريرة.
- لقد استمر اهتمام الصحابة بكتابة السنة بعد موت النبي ﷺ، فكانوا يكتبون الأحاديث ويبعثون بها إلى الأمصار المختلفة، ويحثون تلامذتهم على تقييد العلم بالكتاب.
- وعليه فإن السنة النبوية نُقلت كتابة منذ زمن النبي ﷺ مرورًا بعهد الصحابة والتابعين بالتوازي مع نقلها بالمشافهة حتى وصلت إلى عهد عمر بن عبد العزيز حيث دُوِّنت تدوينًا رسميًّا تحت رعاية الدولة وبدعم منها.



---

® في **"جهود الصحابة والتابعين والعلماء في حفظ السنة وتدوينها وعنايتهم بجمعها وتوثيقها"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الثالث، من الشبهة الثانية، والوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة التاسعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة السادسة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية عشرة، من هذا الجزء، والوجهين الأول والثاني، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"الأدلة على كتابة السنة في عهد النبي"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

## الشبهة الثامنة

### الزعم أن تأخر تدوين السنة أدى إلى ضياعها(*)

**مضمون الشبهة:**

يزعم بعض أعداء السنة أن تأخر تدوينها أدى إلى ضياعها؛ ذلك أن المسلمين كانوا في حذر من كتابتها فاعتمدوا في نقلها وروايتها على ذاكرتهم، وهي - بلا شك - قد يعتريها النسيان مما يؤدي إلى التبديل أو التحريف، والصحابة يتورعون عن مثل هذا؛ لعلمهم عاقبة الكذب على النبي ﷺ، فكانوا يغضُّون الطرف عن كل ما ينسونه من السنة حتى ضاع معظمها، ولم يصل إلى التابعين إلا القليل الذي ضاع أكثره بنسيانهم له. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في صحة السنة التي بين أيدينا.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إن صيانة السنة تحصل أول ما تحصل بعدالة حاملها، وإذا خلت الكتابة من الحفظ والفهم والعدالة فلا يوثق حينئذ بشيء من المكتوب؛ ألا ترى أن اليهود والنصارى كانوا يكتبون التوراة والإنجيل ومع ذلك وقع التبديل والتغيير فيهما لـمَّا تجردوا من صفة العدالة؟!

٢) إن الكتابة لا تفيد القطع بالصحة، كما أنها دون الحفظ قوة، خصوصًا من العرب ومن على شاكلتهم، وعلى رأسهم الصحابة والتابعون، وليس في تأخر تدوين السنة إلى رأس المائة الأولى دليل على ضياعها لقرب المدة وقصر السند في ذلك الوقت؛ إذ لم يكن فيه سوى راوٍ واحد أو اثنين كما عند مالك في الموطأ الذي فيه ما بين مالك والصحابي رجل واحد.

**التفصيل:**

**أولا. إن صيانة السنة تحصل بعدالة حاملها لا بمجرد كتابتها:**

إن المعوَّل عليه في المحافظة على ما هو حجة وصيانته من التبديل والخطأ والضياع، هو أن يحمله الثقة العدل، يبلغه من يساميه ثقة وعدلًا. وهكذا؛ سواء أكان الحمل على سبيل الحفظ للفظ، أم الكتابة له، أم الفهم لمعناه فهمًا دقيقًا مع التعبير عن ذلك المعنى بلفظ واضح الدلالة عليه دون لبس ولا إبهام. فأي نوع من هذه الأنواع الثلاثة يكفي في الصيانة والحفظ ما دامت صفة العدالة متحققة، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة مع العدالة؛ كان ذلك الغاية والنهاية في المحافظة، وإذا اجتمعت وانتفت العدالة لم يُجدِ اجتماعُها نفعًا ولم يُغن فتيلًا، ولم نأمن حينئذٍ من التبديل والعبث بالحجة.

ومن باب أولى إذا انفردت الكتابة عن الحفظ والفهم، وعدالة الكاتب أو الحامل للمكتوب؛ فإننا حينئذٍ لا نثق بشيء من المكتوب. ألا ترى أن اليهود

(*) السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مرجع سابق. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق. السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، مرجع سابق. تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني، مرجع سابق. السنة حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مرجع سابق. المدخل إلى السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق.

والنصارى كانوا يكتبون التوراة والإنجيل ومع ذلك وقع التبديل والتغيير فيهما لما تجردوا من صفة العدالة؛ حتى لا يمكننا أن نجزم ولا أن نظن بصحة شيء منهما، قال ﷻ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (البقرة).

**الكتابة ليست من لوازم الحفظ:**

إذا كان المعوَّل عليه في المحافظة على المحمول عدالة الحامل له - على أي وجه كان حمله - تحققنا أن الكتابة ليست من لوازم الحفظ، وأن صيانة السنة غير متوقفة عليها. وأنها ليست السبيل الوحيد إلى ذلك، والأدلة على ذلك هي:

١. أنا نعلم أن النبي ﷺ كان يرسل السفراء من الصحابة إلى القبائل ليدعوا الناس إلى الإسلام ويعلموهم أحكامه ويقيموا بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوبًا من القرآن يكفي لإقامة الحجة على جميع الأحكام التي يبلغها السفير للمرسل إليهم، ويلزمهم بها، ولا يستطيع أحد أن يثبت أنه كان يكتب لكل سفير هذا القدر من القرآن، والغالب فيما كان يفعله ﷺ هو أن يكتب للسفير كتابًا يثبت فيه سفارته ويصحح به بعثته. وفي بعض الأحيان كان يكتب له كتابًا مشتملًا على بعض الأحكام من السنة وليس فيه نص قرآني، إلا أنه لا يكفي لإقامة الحجة على جميع الأحكام التي يراد تبليغها.

فتبين لنا من هذا أن النبي ﷺ كان يرى في عدالة السفير، وحفظه لما حفظه من القرآن والسنة - اللذين لم يكتبهما - الكفاية في إقامة الحجة على المرسَل إليهم وإلزامهم اتباعه.

٢. أنا نعلم أن الصلاة - وهي الركن الثاني من أركان الإسلام - لا يمكن للمجتهد أن يهتدي إلى كيفيتها من القرآن وحده؛ بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أنه قد أمر بكتابة كيفيتها التي شرحها بفعله وقوله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحفظ، وبدونها يقع التحريف أو الضياع - لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير الذي لا يهتدي إليه المجتهدون من التابعين فَمَن بعدهم بمحض عقولهم أو باجتهادهم في القرآن - دون أن يأمر بكتابته التي تحول بينه وبين الضياع أو التحريف.

٣. أن حفظ السنة وصيانتها من التحريف ضرورة دينية، ومع ذلك لم يأمر النبي ﷺ أمر إيجاب بكتابة كل ما صدر منه، ولو كان حفظ السنة من الضياع متوقفًا على الكتابة لما جاز له ﷺ أن يهمل الأمر بها، وإيجابها على الصحابة[1].

**ثانيًا. الكتابة وحدها لا تفيد القطع بالصحة:**

إن كتابة غير العدل لا تفيدنا قطعًا ولا ظنًّا، وكذلك إذا كتب العدل وحمل المكتوبَ إلينا غيرُ عدل، أما إذا حصلت الكتابة من عدل وحمل المكتوب عدلٌ مثله، فإنها لا تفيد القطع بل الظن؛ لأن احتمال التغيير والخطأ باقٍ، وإن كان ضعيفًا لوجود العدالة، وإن بلغ كل من الكاتبين والحاملين عدد التواتر، استفدنا القطع. وكذلك إذا كتب واحد وأقرّ المكتوب جمعٌ بلغ عدد

١. الرد على شبهات من ينكر حجية السنة، د. عبد الغني محمد عبد الخالق، مكتبة السنة، القاهرة، د. ت، ص٤٣٣، ٤٣٤ بتصرف.

التواتر وحمله عدد مثله، والقطع على كل حال لم نستفده من محض الكتابة وخصوصيتها، وإنما من التواتر الكتابي في الحالة الأولى، أو اللفظي بإقرارهم في الحالة الثانية.

ومع أن الكتابة تفيد الظن والشارع قد تَعَبَّدنا به في الفروع، ولم يكلفنا بتلمُّس سبيل اليقين في كل حكم من الأحكام لما في ذلك من الحرج والتَّعذر؛ قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦) فإنها - أي: الكتابة - دون الحفظ في هذه الإفادة؛ ولذلك ترى علماء الأصول إذا تعارض حديث مسموع وحديث مكتوب يرجحون المسموع[1].

قال الآمدي: "وأما ما يعود إلى المروي فترجيحات؛ الأول: أن تكون رواية أحد الخبرين عن سماع من النبي ﷺ، والرواية الأخرى عن كتاب. فرواية السماع أولى؛ لبعدها عن تطرُّق التصحيف والغلط"[2].

ولذلك نرى علماء الحديث - بعد اتفاقهم على صحة رواية الحديث بالسماع - قد اختلفوا في صحة روايته بطريق المناولة أو المكاتبة؛ فمنهم من أجازها محتجًّا: بأن النبي ﷺ كتب لأمير سرية كتابًا وقال: "لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا؛ فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس"[3]، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ كما في تعاليق البخاري في صحيحه، ومنهم من لم يجزها دافعًا ما تقدم بأن الحجة إنما وجبت بكتاب رسول الله ﷺ المذكور لعدم توهم التبديل والتغيير فيه؛ لعدالة الصحابي. وعليه فالمكاتبة فيها من الاحتمالات أكثر مما في التحديث شفاهًا، ولذلك وقع الخلاف فيها دونه.

هذا عن درجة الكتابة من الحفظ بشكل عام، أما إذا أضفنا إلى ذلك أن أصحاب هذا الحفظ هم العرب الأمة الأمية التي لا يكثر فيها من يعرف الكتابة، ومن يعرفها منهم قد لا يتقنها، فيتطرق إلى مكتوبه احتمال الخطأ بشكل كبير، وإذا أتقنها الكاتب فقد لا يتقن قراءتها القارئ منهم؛ فيقع في اللبس والخطأ، خصوصًا قبل وضع قواعد النقط والشكل والتمييز بين الحروف المعجمة والمهملة، وهو ما لم يحدث قبل عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، ولذلك كان جلّ اعتمادهم في تواريخهم وأخبارهم وسائر أحوالهم على الحفظ حتى قويت هذه الملكة عندهم، وندر أن يقع منهم خطأ أو نسيان لشيء مما حفظوه. بخلاف من يعتمد على الكتابة من الأمم المتعلمة المتمرنة عليها، فإن ملكة الحفظ تضعف فيهم، ويكثر عندهم الخطأ والنسيان لما حفظوه، كما أن الواقع المشاهَد يؤكد تلك الحقيقة، فإنا نجد الأعمى أقوى حفظًا لما يسمعه من المبصر؛ لأنه جعل كل اعتماده على ملكة الحفظ، بخلاف المبصر فإنه يعتمد على الكتاب الذي سينظر فيه عند الحاجة، وكذلك التاجر الأمي قد يعقد كثيرًا من الصفقات في اليوم الواحد، ومع ذلك نجده يحفظ جميع ما له عند غيره، وما عليه له دونما خطأ أو نسيان لجنيهٍ واحد، وهذا بخلاف التاجر المتعلم الذي اتخذ الدفاتر في متجره، واعتمد عليها في معرفة الصفقات وما عليه وما له، فإننا نجده سريع النسيان لما لم يكتبه كثير الخطأ فيه.

---

١. المرجع السابق، ص٤٣٤، ٤٣٥ بتصرف.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار الباز، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٩٩٤، ٩٩٥.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، (١/ ١٨٥) معلقًا.

ونظير ذلك حاسة السمع عند الأعمى، فإنها أقوى منها بكثير عند البصير؛ لأن الأول لما فقد بصره استعمل سمعه في إدراك أشياء كثيرة كان يميزها بالبصر لو كان بصيرًا، فقوي عنده السمع، وكذلك نجد حواس الحيوانات من شم وسمع وبصر أقوى منها في الإنسان بمراحل؛ لأنها تعتمد على هذه الحواس في حياتها أكثر من اعتماد الإنسان عليها.

ولقد ساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ عندهم طبيعةُ جوهم وبساطة معيشتهم، وحدَّة ذكائهم، وقوة فهمهم لما يحدث بينهم، وسعة خبرتهم بأساليب لسانهم وطرق بيانهم.

هذه حالة العرب في جاهليتهم، فما بالك بالصحابة ﷺ الذين قيَّضهم الله لحفظ الشرع وصيانته وحمله وتبليغه لمن بعدهم، وملأ قلوبهم بالإيمان والتقوى والرهبة والخوف من أن يبلغوا من بعدهم شيئًا من أحكام الدين على خلاف ما سمعوا ورأوا من رسول الله ﷺ، والذين حصلت لهم بركة صحبة رسول الله ﷺ، وتتلمذوا له وتخرجوا على يديه، واستنارت قلوبهم بنوره وتأدبوا بأدبه واهتدوا بهديه واستنوا بسنته، ودعا لهم بالحفظ والعلم والفقه.

وقريب من الصحابة في هذا المقام من اجتمع بهم، وشاهد أحوالهم، واتبع خطاهم، واقتفى آثارهم من التابعين، كل ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهم خطأ، أو نسيان، أو تبديل، أو اختلاق.

والأخبار التي تدل على قوة الحفظ عند العرب كثيرة يعلمها الخاصة والعامة، ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك، كابن عباس والشعبي والزهري والنخعي وقتادة، فكان أحدهم يجتزئ بالسَّمْعَةِ، وقد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة التي أولها:

**أمن آل نُعْم أنت غادٍ فمُبْكِر**

**غداة غد أم رائح فمهجر**[1]

في سَمْعَة واحدة، وهي خمسة وسبعون بيتًا، وقد روي عن الزهري أنه كان يقول: إني لأَمرُّ بالبقيع فأسد أذناي مخافة أن يدخل فيها شيء من الخَنَا؛ فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته، وقد جاء نحوه عن الشعبي.

فالحفظ والكتابة يتناوبان في المحافظة على الشيء، وفي الغالب يضعف أحدهما إذا قوي الآخر، ومن هنا نفهم أحد أسباب حث الصحابة تلاميذهم على الحفظ، ونهيهم إياهم عن الكتابة؛ وذلك لأنهم كانوا يرون أن الاعتماد على الكتابة يضعف فيهم ملكة الحفظ، وهي ملكة قد طُبعوا عليها والنفس تميل إلى ما طبعت عليه وتكره ما يخالفه ويضعفه.

وهنا نقول لمن زعموا أن تأخر كتابة السنة أدى إلى تحريفها وضياعها: إن قولكم مردود؛ وذلك أن الحفظ أسلم في الحفاظ على السنة من الكتابة؛ لأنه في الغالب لا يكون إلا مع الفهم وإدراك المعنى والتحقق منه؛ حتى يستعين بذلك على عدم نسيان اللفظ، ثم إنه يحمل المرء على مراجعة ما حفظه واستذكاره آنًا بعد آنٍ حتى يأمن من زواله، ثم إن محفوظه يكون معه في أي وقت وأي مكان، فيرجع إليه في جميع الأحوال عند الحاجة إليه، ولا يكلفه ذلك الحمل مئونة ولا مشقة.

والكتابة خلاف ذلك فإنها غالبًا ما تكون دون فهم

---

1. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، (١/ ٢٩٦).

المعنى عاجلًا وآجلًا، أو سببًا في عدم الفهم في الحال اعتمادًا على ما سوف يُفْهَم فيما بعد، وقد تضيع عليه الفرصة في المستقبل لضياع المكتوب، أو عدم وجوده معه عند الحاجة إليه، أو عدم وجود من يُفهمه المكتوب ويشرحه له، ثم إن الكاتب لا يجد في الغالب باعثًا يدعوه إلى مراجعة ما كتبه، كما أنه يجد مشقة في حمل المكتوب معه في كل مكان وكل وقت[1].

وإن قيل: إن حافظات الناس قد تضعف فينسَوْن ما حفظوا ويضيع بعضه، قلنا: إذا سلمنا جدلًا - رغم ما في ذلك من مغالطة ظاهرة وردت الأدلة بخلافها - بأن السنة لم تدوَّن إلا على رأس المائة الثانية على يد الإمام الزهري بأمر من عمر بن عبد العزيز[2]، اتضح لنا أن المتهمين بضياع السنة هم الصحابة والتابعون؛ ذلك أن ابن شهاب الزهري من التابعين (٥١: ١٢٤هـ)، والصحابة هم الذين تصدوا للوضاعين منذ فتنة قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، مخرجين كل دخيل على السنة مكذوب على النبي ﷺ، معتمدين في ذلك على حفظهم للسنة في المقام الأول، وسار التابعون على دربهم في ذلك فكانوا أحفظ الناس وأوعاهم لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، قال الله ﷻ عنهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ (١٠٠)﴾ (التوبة).

أما قولهم: إن الصحابة كانوا - لخوفهم مغبة الكذب على رسول الله ﷺ - يغضُّون الطرف عن بعض الأحاديث خوفًا من أن يُغيِّروا فيها شيئًا - فهو قول غريب مردود من جهتين:

**الأولى**: أن تحرُّج قليل من الصحابة من رواية أحاديث النبي ﷺ كان أمرًا خاصًّا بهم وليس قاعدة عامة تشمل كل الصحابة، كما أن هذا التحرُّج كان ناتجًا عن تحريهم الشديد ودقتهم الكبيرة في تحري كل لفظ يسمعونه من النبي ﷺ، ولم يكن هذا التحرج لأنهم كانوا ينسون أقواله ﷺ.

**الثانية**: أن الصحابة ﷺ كانوا على علم بأن النبي ﷺ قال: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار"[3]، وقال أيضًا: "وحَدِّثوا عني ولا حرج"[4]، وقال: "نضَّر الله امرأً سمع مني حديثًا، فحفظه حتى يبلغه، فربَّ مبلَّغ أحفظ من سامع"[5].

وإلى أي شيء استند الزاعمون في أن أصحاب رسول الله ﷺ أخذوا بالحديث الأول، ولم يأخذوا بالثاني أو الثالث؟ ثم إن لفظة "متعمدًا" تجعل أخذهم بالحديث الأول غير مانع لهم من الرواية؛ لأنه

١. الرد على شبهات من ينكر حجية السنة، د. عبد الغني محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص٤٣٦: ٤٣٩ بتصرف.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٩٧.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (٩/ ٤٠٨٩)، رقم (٧٣٧٥).

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (٦/ ٩٦)، رقم (٤١٥٧). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

اشترط التعمد، ومن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ يخرج من زمرة الصحابة إن لم يخرج من زمرة المسلمين عامة.

وعليه فقد وصلت السنة من الصحابة إلى التابعين نقية كاملة، فعض التابعون عليها بالنواجذ، وهكذا حتى وصلت إلينا كاملة بعدما دوِّنت في أسفار كثيرة®.

**الخلاصة:**

- إن الكتابة ليست من لوازم الحفظ، كما أنها ليست مانعة من التحريف، فالسنة لم تدون بشكل عام إلا على رأس المائة الثانية، ووصلت إلينا نقية، بعكس التوراة والإنجيل فقد كتبا مبكرًا لكنهما لم يسلما من التحريف.
- ليس في تأخر تدوين السنة دليل على ضياعها؛ لقرب المدة وقصر السند في ذلك الوقت؛ إذ لم يكن فيه سوى راوٍ واحد أو اثنين، كما عند مالك في الموطأ الذي فيه ما بين مالك والصحابي رجل واحد كنافع ـ مولى ابن عمر ـ وأحيانًا غيره.
- إن الصحابة كانوا أحفظ خلق الله لسنة نبيه ﷺ وذلك لسببين:

**الأول:** قوة حفظهم التي هي من فطرتهم العربية النقية حتى ضربت بهم الأمثال في ذلك.

**الثاني:** حرصهم على قواعد دينهم، وتبليغ سنة نبيهم ﷺ.

لقد سار التابعون على درب الصحابة في الحفاظ على السنة وبلغوها تابعيهم حتى وصلت إلينا نقية سليمة من التحريف كاملة لا يشوبها نقص.

## الشبهة التاسعة

### دعوى ضياع خمسمائة خطبة نبوية(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض الطاعنين أن السنة النبوية لم تُجمع كلها في كتب السنة، بل ضاع كثير منها إما عمدًا وإما سهوًا، ويستدلون على ذلك بأن خطب الجمعة التي خطبها النبي ﷺ في المدينة بعد الهجرة، والتي تبلغ نحو خمسمائة خطبة، لم تصل إلينا؛ لأنها لم تدوَّن في كتب السنة، وسبب عدم تدوينها أن مضامينها كانت تتعارض مع نظام الحكم في الدولة العباسية، فحال الحكام دون كتابتها بإرهاب رواة الحديث. رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في جمع السنة، وأن حفظها بالكتابة والتدوين كان عملا انتقائيًّا يخضع لأهواء السلطة الحاكمة وما كانت تسعى إلى تكريسه من مبادئ في الحياة السياسية الإسلامية.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إذا كانت خطبه ﷺ لم تدوَّن ولم تصل إلينا، فمن

---

® في "قدرة العرب على حفظ ما يسمعونه" طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي "العوامل التي ساعدت على حفظ السنة ونقلها" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من هذا الجزء.

(*) مجلة روز اليوسف، بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٩٩م. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم محمد المطعني، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق.

أين إذن عرفوا أن عدم تدوينهاكان بسبب مناقضتها لنُظُم الحكم السائدة في عصر التدوين؟! ثم إن كثيرًا من خطبه ﷺ كانت عبارة عن سور من القرآن فلا تحتاج إلى تدوين.

٢) لقد شمل التدوين خطب النبي ﷺ منذ جُمعت السنة في مطلع القرن الثاني الهجري، سواء المكتوب منها أو المحفوظ في صدور الرواة والحفَّاظ، ونجدها الآن مبثوثة في كتب التراث المختلفة، وكذلك فقد جمعها بعض علماء العصر الحديث في كتب مستقلة مما يدل على تدوينها، ووصولها إلينا، خلافًا لما زعمه المشككون.

**التفصيل:**

**أولا. افتراء مفضوح يقوم على غير أساس أو دليل:**

إذا كان هؤلاء الطاعنون يدَّعون أن خطب النبي ﷺ لم تدوَّن، ولم تصل إلينا، فكيف إذن اطلعوا عليها وقطعوا بأنها لم تدوَّن بسبب تناقض مضامينها مع نُظُم الحكم التي كانت سائدة في عصر التدوين؟!

يقول د. عبد العظيم المطعني ردًّا على هذه الفرية: "إن الطريق الوحيد لمعرفتنا بسنة النبي ﷺ هو التدوين والرواية، فما دُوِّنَ فيها هو المعروف عندنا، ولا طريق لنا لمعرفة ما لم يُدوَّن إن كان لم يُدَوَّن منها شيء.

هذه حقيقة لا ينكرها أحد، ولا منكرو السنة أنفسهم، فمن أين إذن عرفوا أن سبب استبعاد خطب النبي ﷺ هو أن تلك الخطب كانت تتناقض مع نُظُم الحكم التي كانت سائدة في عصر التدوين؟

وإذا سلمنا لكم جدلًا بأن هذه الخطب لم تُدوَّن، يعني حُجِبت بألفاظها ومعانيها عن رؤية النور فنريد منكم أن توضحوا لنا من أين، وعلى أي أساس حكمتم على الخطب التي لم تدون بأنها كانت تناهض نُظُم الحكم؟

هل اطلعتم عليها؟ إن كنتم اطلعتم عليها في الوقت الحاضر فهي إذن مُدوَّنة فتسقط بذلك دعواكم هذه، وإن لم تكونوا قد اطلعتم عليها، فهل أنتم تعلمون الغيب، لذلك وصفتم بألسنتكم ما لم تره أعينكم، ولم تسمعه آذانكم؟!

ثم إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، هذه قاعدة من قواعد العقل المسلَّمة عند كل العقلاء.

فإمّا أن تقروا بتدوين هذه الخطب فيسقط أصل دعواكم، وإمّا أن تقروا بعدم اطلاعكم عليها فيسقط سبب دعواكم، فماذا أنتم قائلون"[1]؟

ولا شك أن خطب النبي ﷺ وصلت إلينا عن طريق التدوين، ولكن الذي جعلهم يقولون بذلك أنهم قد فهموا أن الرسول ﷺ مِثْلُ خطباء العصر، يرقى المنبر فلا تقل مدة الخطبة الواحدة عن نصف ساعة، وقد تستغرق ساعة كاملة، ولـمَّا لم يجدوا هذا النوع في كتب الحديث وغيرها، قالوا: إن خطبه ﷺ أضاعها التدوين المُوجَّه لأسباب سياسية.

لكن الحقيقة أن خطبته ﷺ كانت عبارة عن عدة جمل، تعطي الجملة الواحدة معنًى مستقلًّا في الكثير الغالب، وربما أعطت جملتان أو ثلاث المعنى، فلم يكن النبي ﷺ يطيل الخطبة، وهو القائل: "إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته مَئِنَّة[2] من فقهه، فأطيلوا الصلاة،

---

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مرجع سابق، ص٨٧، ٨٨ بتصرف.
٢. المَئِنَّة: العلامة.

وأقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرًا"[1].

وعن جابر بن سمرة قال: "كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هن كلمات يسيرات"[2].

قال ابن قيم الجوزية: "وعلى ذلك كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل؛ لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الألفاظ فيتمكن بذلك من التعبير باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة"[3].

وكان الصحابة يسمعون خطبته ﷺ فيحفظونها، لكنهم لا يتحدثون بها كاملة، ولا يتعاملون معها كوحدة واحدة، وإنما يهتمون بما تفيده من معانٍ، ومن هنا يهتمون بالجملة أو بالجمل التي تفيد معنًى مستقلًّا فيذكرونها في مناسبتها[4].

إن اهتمام الصحابة كان منصبًّا على كلامه ﷺ؛ ومركزًا على أصول الدين بأوجز عبارة، وبأقل الكلمات، وهكذا شاعت خطبه ﷺ في كتب السنة إما على صورتها كخطب، وإما بعباراتها وجملها، وخطبة النبي ﷺ في حجة الوداع توضح ذلك.

وفضلًا عما تقدم؛ فإن معظم خطبه ﷺ كانت من القرآن الكريم، فعندما كان يقوم للخطبة كان يتلو آيات من القرآن الكريم، فخطب بسورة "ق" وسورة "ص"، وتكرر هذا في عدد من خطبه ﷺ، فعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت: "ما حفظت "ق" إلا من فِيِّ[5] رسول الله ﷺ يخطب بها كل جمعة"[6].

فإذا سجلت من الخطبة شيئًا فلن تسجل إلا سورة "ق"، وسورة "ق" معروفة ومحفوظة. كما أن الصحابة قد اقتدوا به ﷺ في هذا، فقد روي عن عمر بن الخطاب أنه خطب يومًا في الناس فلم يقرأ إلا سورة النحل وعندما بلغ قول الله ﷻ: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ (النحل) نزل من على المنبر وسجد، ثم خطب مرة أخرى في يوم الجمعة فلم يقرأ إلا سورة النحل أيضًا، وعندما بلغ موضع السجود لم يسجد هذه المرة، ولما سُئل عن هذا قال: لم نؤمر بالسجود[7]. ومثل هذه الخطب ما هي إلا سور قرآنية كما ترى، لذلك لم يدوِّنها الرواة في كتب الحديث.

ثم إننا نتساءل: هل مَنعَ الحكامُ الرواةَ من تدوين خطب النبي ﷺ التي تناهض حكمهم، وتركوهم يدوِّنون الأحاديث التي تنادي بالوقوف في وجه الحكام إذا حادوا عن الطريق المستقيم، وتُبين أن الخلافة النبوية ستئول إلى ملك عضوض يناقض ما جاء به القرآن، وأنه يجب التمسك بالدين ومقاومة هؤلاء الحكام؛ ومن ذلك قوله ﷺ: "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب،

---

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، (٤/ ١٤٤٧)، رقم (١٩٧٦).
2. حسن: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجمعة، باب: إقصار الخطب، (٣/ ٣٢٠)، رقم (١١٠٣). وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١١٠٧).
3. عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٣/ ٣٢٠).
4. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٦٨ بتصرف.
5. الفِيّ: الفم.
6. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، (٤/ ١٤٤٨)، رقم (١٩٨١).
7. أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحيض، باب: من لم ير وجوب سجود التلاوة، (٢/ ٣٢١)، رقم (٣٥٧٣).

ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله"[1].

وقوله ﷺ: "إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برء، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صَلُّوا"[2]، وغير ذلك من الأحاديث التي تتحدث عن الحكم ووجوب التصدي لجور الحكام الطغاة.

## ثانيًا. تدوين خطب النبي ﷺ:

لقد دُونت خطب النبي ﷺ مع ما دُوِّن من السنة، وأفرد لها بعض المعاصرين كتبًا مستقلة، فليس من المعقول أن تدوَّن السنة كلها وتترك خطب النبي ﷺ دون تدوين، والدليل على ذلك وجود هذه الخطب بين أيدينا في صورتين:

**الأولى**: تدوين خطب النبي ﷺ تدوينًا مفرقًا ومبثوثًا في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وبعض كتب الإعجاز القرآني، وهذا هو المصدر الأول للوقوف على خطبه ﷺ، ومن هذه الكتب:

١. إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ، وقد ذكر فيه عددًا من خطبه ﷺ.

٢. كتب السيرة النبوية: جاء فيها عدد من خطبه ﷺ مثل: السيرة النبوية لابن هشام، ودلائل النبوة للبيهقي، والبداية والنهاية لابن كثير، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي، وغيرها من كتب السيرة.

٣. كتب السنة: اشتملت على كثير من خطبه ﷺ، نذكر منها:

- صحيح البخاري في كتاب الجمعة، والعيدين والكسوف، وبدء الخلق، والمناقب، والحج، والصلاة، وفضائل القرآن.
- صحيح مسلم في كتاب الصيام، والجمعة، والإمارة.
- سنن أبي داود في كتاب: الديات، والمناسك، واللباس.
- سنن النسائي في كتاب: الحج، والجهاد.
- سنن ابن ماجه في المقدمة، باب رقم ٦، ٧.
- مسند أحمد، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان، ومسند أبي يعلى، ومعاجم الطبراني.

٤. كتاب "مجمع الزوائد" لنور الدين الهيثمي.

٥. جامع الأصول لابن الأثير.

هذه بعض المصادر التي يمكن الرجوع إليها للاستزادة من خطبه ﷺ وإلا فهناك كثير من المصادر التي حوت خطبه ﷺ[3].

**الثانية**: لقد وفق الله العاملين في حقل السنة النبوية فقاموا بجمع خطبه ﷺ، ودراستها دراسة واعية، ومن هذه الكتب الحديثة التي اهتمت بها ما يأتي:

١. "إتحاف الأنام بخطب رسول الإسلام" للشيخ محمد خليل الخطيب، وجمع فيه (٥٧٤) خطبة مع ذكر

---

١. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر إسلام حمزة بن عبد المطلب، (٢/ ١٣٠)، رقم (٤٨٨٤). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٧٤).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: وجوب الإنكار على الأمراء فيما خالفوا الشرع، (٧/ ٢٩٢٠)، رقم (٤٧١٩).

٣. انظر: دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٧١: ٧٤.

مصادرها وشرح غريبها، والكتاب مطبوع وشائع بين الناس.

٢. "جامع الأصول من خطب الرسول ﷺ" لإبراهيم محمد الجمل.

٣. "صفة خطبة النبي ﷺ" لعمرو عبد المنعم سليم.

٤. "الدين الخالص" لمحمود خطاب السبكي، وجمع فيه كثيرًا من خطبه ﷺ.

٥. "إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين" لابن طولون، وفيه قدر لا بأس به من خطبه ﷺ.

٦. "خطب الرسول ﷺ" للدكتور عمر القطيطي التونسي، وهي رسالة علمية جامعية، حرص فيها الباحث الكريم على جمع تلك الخطب، وتوثيقها توثيقًا علميًّا ببيان المراجع التي ذُكرت، وتحقيقها وتبويبها تبويبًا فنيًّا منتظمًا، ثم أعدَّ لها دراسة فقهية وبلاغية لم يسبقه إليها أحد، وتقع تلك الدراسة في أكثر من ستين ومائتي صفحة من القطع المتوسط، ولم يقتصر الباحث على جمع خطب الجمعة، بل شمل عمله الخطب التي قالها رسول الله ﷺ في المناسبات المختلفة؛ كالعيدين، والخسوف، والكسوف وغيرها.

فإذا كان هذا الباحث قد ذكر المصادر التي وردت فيها هذه الخطب، فكيف يزعم المغرضون أنها لم تُدَوَّن؟

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف قد ذكر أمارات للتمييز بين الخطب والأحاديث النبوية المجردة، ومنها: "يا أيها الناس، وكان على المنبر، حمد الله وأثنى عليه ثم قال: كان رسول الله ﷺ يخطب، كان على الصفا، كان على القصواء..." إلخ[1].

فإذا كان هذا هو واقع خطبه ﷺ الذي نلمسه بأيدينا في هذه الكتب، وقد جمع كتاب واحد منها (٥٧٤) خطبة للنبي ﷺ، فكيف يزعم هؤلاء أن الـ(٥٠٠) خطبة التي خطبها النبي ﷺ ضاعت ولم تدوَّن؟!

**الخلاصة:**

- إذا كانت خطب النبي ﷺ لم تدوّن ولم تصل إلينا، فمن أين عرف هؤلاء الزاعمون أن عدم تدوينها يرجع إلى أن مضامينها كانت تتعارض مع طبيعة نُظُم الحكم السائدة في عصر التدوين؟!
- إن النبي ﷺ في خطبه لم يكن - في الغالب - مثل خطباء ذلك العصر، ممن تستغرق الخطبة الواحدة من خطبهم نصف ساعة، أو ساعة كاملة، وإنما كانت كلمات قليلات وذلك لأن الله قد آتاه جوامع الكلم.
- كان الصحابة يحفظون خطبه، لكنهم لا يتعاملون معها كوحدة واحدة، وإنما يستخدمون الجمل القليلة التي تفيد معنًى مستقلًّا في مناسبتها، فوردت إلينا كذلك.
- لقد شاعت خطبه ﷺ في كتب السنة إما على صورتها كخطب، وإما بعباراتها وجملها.
- إن معظم خطبه ﷺ كانت آيات من القرآن، فإذا دونها الرواة لم يدونوا إلا سورًا من القرآن، وهو موجود بينهم.
- كان ﷺ يكرر خطبه في كثير من الأحيان؛ وليس من المعقول أن تدون الخطبة الواحدة أكثر من مرة.
- لقد شمل التدوين خطب النبي ﷺ منذ جُمعت السنة في مطلع القرن الثاني الهجري، وهي موجودة الآن على صورتين:

---

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مرجع سابق، ص٨٩ بتصرف.

**الأولى:** خطب مبثوثة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وبعض كتب الإعجاز القرآني.

**الثانية:** خطب قام بعض العلماء حديثًا بجمعها في كتب مستقلة، كما فعل محمد خليل؛ إذ جمع في كتابه (٥٧٤) خطبة نبوية، وذكر مصدر كل خطبة منها، وكذلك د. محمد القطيطي التونسي الذي جمع خطب النبي ﷺ وقام بدراستها دراسة وافية.

- إذا كانت خطبه ﷺ موجودة، وجمعها العلماء قديمًا وحديثًا كما ذكرنا، وذكروا المصادر التي دونتها، فإن هذه الدعوى ساقطة إذن؛ إذ لا دليل على ثبوت ما ادعاه أصحابها، فضلًا عن صحته.

## الشبهة العاشرة

### دعوى أن الوضع في الحديث بدأ في عهد النبي ﷺ(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المشككين أن الوضع في الحديث بدأ في عهد النبي ﷺ وهو حي بين أظهر أصحابه، مستدلين على ذلك بأنه لما كَثُر الكذب على النبي ﷺ في زمنه خطب في الناس قائلًا: "أيها الناس، قد كثرت عليَّ الكِذابة، ألا من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".

هادفين من وراء ذلك إلى التشكيك في السنة النبوية لكونها ليست من أقوال النبي ﷺ بسبب ما دخلها من وضع وتغيير.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) لم يظهر الوضع في الحديث النبوي في حياة النبي ﷺ، وإنما كانت بداية ظهوره بعد اندلاع الفتنة في آخر حياة سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، وانقسام الأمة وتفرقها بعد وفاته، وظهور المذاهب المختلفة.

٢) إن حديث "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" لم يرد ما يثبت أن سبب قوله هو الكذب على النبي ﷺ في حياته، وإنما قاله حين أمرهم بتبليغ حديثه إلى من بعدهم.

**التفصيل:**

**أولا. بداية الوضع في الحديث كانت بعد ظهور الفتنة:**

لقد حذر النبي ﷺ من الكذب عليه، فقال ﷺ: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[1]؛ لذا يستحيل أن يكون الوضع بدأ في حياة النبي ﷺ، ولكن المتفق عليه أن الوضع في الحديث بدأ في أواخر عصر أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، وذلك حينما وقعت الفتنة التي أدت إلى استشهاده ﷺ، وبدأ ظهور فرق الشيعة والخوارج وغيرهم، تلك الفتنة التي أشعل فتيلها أقوامٌ من الحاقدين على الإسلام، ويعتبر بعضهم أن سَنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيُّد

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، د. محمد حمزة، مرجع سابق. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما شكلًا حربيًّا سالت به دماء وأُزهِقَت فيه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة[1].

وربما اعتبر بعضهم أن الوضع بدأ قبل ذلك في الفتنة التي كانت زمن عثمان ﷺ، ويدل عليه كلام ابن سيرين، والذي أخرجه مسلم بسنده إلى ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

أما من زعم أن الوضع بدأ في زمن النبوة فزعمه مردود لضعف الحديث الذي استدلوا به؛ إذ جاء من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه وابن الزبير.

فقد رواه عن أبيه، قال: "جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة، فقال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم برأيي فيكم في كذا، وفي كذا، وقد كان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوِّجوه، فذهب حتى نزل على المرأة، فبعث القوم إلى النبي ﷺ فقال: كذب عدو الله، ثم أرسل رجلًا، فقال: إن أنت وجدته حيًّا فاضرب عنقه، وما أراك تجده حيًّا، وإن وجدته ميتًا فحرقه، فانطلق الرجل فوجده قد لُدِغ فمات فحرقه، فعند ذلك قال النبي ﷺ: من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار"[3]. وهذا الحديث أخرجه ابن الجوزي من طرق، والطحاوي من طريقين بأسانيد إلى علي بن مسهر عن صالح بن حيَّان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بلفظه الذي ذكرناه سابقًا.

وأما حديث ابن الزبير، فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى المعافى بن زكريا قال: حدثنا محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي قال: حدثنا السري بن يزيد الخراساني قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري قال: حدثنا داود بن الزبرقان قال: أخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال يومًا لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار". قال: وساق القصة بنحوها[4].

**وبإمعان النظر في سندي الحديث يظهر لنا ما يأتي:**

**أما الحديث الأول (حديث بريدة):** فمدار طرقه كلها على صالح بن حيَّان، وهو المتفرِّد به، وصالح بن حيان قد اتفق الأئمة على تجريحه ولم يُوَثَّق، قال فيه البخاري في التاريخ الكبير والتاريخ الصغير: فيه نظر، والبخاري إذا قال في رجل: "فيه نظر" فقد اتهمه ولا تحل الرواية عنه؛ لأنها من الألفاظ المستعملة في الرمي بالوضع عنده. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال ابن حِبَّان: يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، ولا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات. وقال ابن عدي: عامة

---

١. عدالة الصحابة ﷺ في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٤٤، ٤٥ بتصرف.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين، (١/ ١٧٣).

٣. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (١/ ٣٥٣).

٤. الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (١/ ٥٦).

ما يرويه غير محفوظ.

وهكذا علماء الجرح والتعديل مجمعون على ضعف صالح بن حيَّان، وقد حكموا عليه بالترك و النكارة، ومن المعلوم أن من كان هذا حديثه فلا يعتبر ولا يتقوى؛ لأن راويه مُتَّهم، وهذا طعن في عدالة الراوي، وقد تفرد، ولم يُتَابع.

**وأما حديث السري بن يزيد الخراساني ومحمد بن علي الفزاري أبي جعفر**: فأغلب الظن أنه لم يرد ذكرهما في كتب التراجم والرجال.

**وأما داود بن الزبرقان**: فقد قال فيه أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث[1]. وقال ابن معين: حديثه ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الأزدي: متروك الحديث. وقال أبو داود: تُرك حديثه. وقال الجوزجاني: كذاب. وقال أبو زرعة: متروك. وقال ابن حبان: عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يُحتجُّ به إذا انفرد. وقال المديني (شيخ البخاري): كتبت عنه ورميت حديثه. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابع عليه[2].

وإذا علمنا ما كان عليه داود من ضعف، وأضفنا إلى ذلك جهالة بقية الإسناد، كان هذا كافيًا لرد حديثه وعدم قبوله.

وعلى هذا فالحديث ضعيف لا يصلح للاعتبار فضلًا عن الاحتجاج به، ومن هنا لا يصلح أن يكون دليلًا في إثبات وقوع الكذب في عهده ﷺ، ولا يمكن أن يكون دليلًا على إثبات وقوع الوضع في الحديث في تلك الحِقبة.

وقد يُعترض على هذا بأن الحديث يتقوَّى بمجموع طرقه فيصلح للاحتجاج، لكن الجواب على ذلك بأن الطرق يمكن أن تتقوَّى لو كان الضعف محتملًا، أما وقد انفرد في كل طريق راوٍ متهم فحديثه لا ينجبر ولا يتقوى، بل إن مجموع الطرق على هذا الشأن تزيد الحديث نكارة[3].

ومما سبق يتبين لنا أن القول بأن الوضع في الحديث بدأ ظهوره في عهد النبوة ـ قول متهافت مردود، وإنما كان ظهور الوضع في الحديث في أعقاب الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وقد بلغ الأمر أشده في نهاية القرن الأول الهجري. يقول د. محمد عجاج الخطيب: "بقي الحديث النبوي صافيًا لا يعتريه الكذب، ولا يتناوله التحريف والتلفيق طوال اجتماع كلمة الأمة على الخلفاء الراشدين قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب، وقبل أن يندسَّ في صفوفها أهل المصالح والأهواء"[4].

ويرى د. عمر فلاتة أن الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ يمكن تحديده بالثلث الأخير من القرن الأول الهجري، ويرى أن ثمة أمورًا تفشَّت في الأمة عقب اختلافها وتمزقها يمكن اعتبارها توطئة وتمهيدًا لهذه الجريمة البشعة النكراء التي انتهكت حرمة رسول الله ﷺ بالتقُّول عليه، والإخبار عنه بما لم يقل أو يفعل.

وقد ذكر من هذه الأمور: انتهاك حرمة أصحاب

١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٣/ ٤١٢، ٤١٣).

٢. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٧، ٨).

٣. الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن عثمان فلاتة، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د. ت، (١/ ١٨٥: ١٨٨) بتصرف.

٤. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٨٧.

رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، وذلك بعيبهم وإظهار ذلك في الناس، كما عيب على عثمان ﷺ بعض أفعاله، وعلى علي ﷺ مسألة التحكيم.

ومنها تفرق المسلمين الذي كان من نتائج الفتنة، ويشير كذلك إلى دور ابن سبأ في بث النظريات الفاسدة والأفكار الغريبة، كإثبات الرجعة للرسول ﷺ، وقوله بوصية عليّ ﷺ، وأنه استودع تسعة أمثال القرآن، وأنه إله، إلى غير ذلك من الآراء[1].

وعليه يمكننا أن نؤرخ لبدايات الوضع في الحديث النبوي بحدوث الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، فقد دخل أصحاب الأهواء عبر ذلك التشرذم والاختلاف إلى الكذب في الحديث لتأييد أهوائهم[2].

فقد كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية.

وخاصة بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما شكلًا حربيًّا، سالت به دماء، وأزهقت فيه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة، فالجمهور مع عليٍّ في خلافه مع معاوية، والخوارج ينقسمون على عليّ ومعاوية معًا، بعد أن كانوا من شيعة الإمام علي المتحمسين له ولآل البيت، وفريق منهم أخذوا بعد قتل الإمام علي ﷺ وخلافة معاوية يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقُّون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداث السياسية سببًا في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب.

ومما يؤسف له أن هذا الانقسام اتخذ شكلًا دينيًّا كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام، فقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة، فعمل بعض الأحزاب على أن يتأوَّلوا القرآن على غير حقيقته، وأن يحمِّلوا نصوص السنة ما لا تتحمله من معانٍ ودلالات، وأن يضع بعضهم على الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعواهم، بعد أن عزَّ عليهم مثل ذلك في القرآن الكريم لحفظه، وَتَوفُّر المسلمين على روايته وتلاوته، ومن هنا كان وضع الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأول معنًى طرقه الوضاعون في الحديث هو: فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال: إن أول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم[3]، ولقد كان من نتيجة ذلك أن ظهرت معظم الأحاديث الموضوعة في العراق، حيث قامت أكثر الفتن والحوادث، حتى سُميت (دار الضرب)، أي التي تُضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم، حتى قال مالك: "أنزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب، لا تصدقوهم، ولا تكذبوهم"[4]. وقال ابن

١. انظر: الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن عثمان فلاتة، مرجع سابق، (١/ ٢٠٨: ٢١٤).

٢. الوضع في الحديث النبوي، د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٩، ٢٠.

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٧٩.

٤. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار العقيدة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص٣٨٧.

شهاب: "يخرج الحديث من عندنا شبرًا فيعود في العراق ذراعًا"[1]، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: "إن من أهل العراق قومًا يُكذِّبون ويكذبون ويسخرون"[2].

وهكذا رأينا أن الوضع في الحديث النبوي لم يظهر إلا بعد استشهاد عثمان بن عفان ﷺ، وتفرق المسلمين إلى أحزاب وشيع سياسية وفكرية؛ إذ أراد كل حزب سياسي أو فكري أن ينتصر لمذهبه، فهان عليهم أن يضعوا أحاديث، ونسبوها إلى رسول الله ﷺ، ولكن الصحابة ومن بعدهم التابعين أدركوا هذا الخطر العظيم، فأخذوا في التثبت والتحري لما يُنسب لرسول الله ﷺ.

**ثانيًا. حديث "من كذب عليَّ متعمدًا" لم يرد ما يثبت أن سبب قوله هو وقوع الكذب على النبي ﷺ:**

إن حديث "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[3] لم يرد ما يثبت أن سبب قوله هو وقوع الكذب على النبي ﷺ في ذلك الوقت، وإنما اتفقت كتب السنة الصحيحة المعتمدة على أن الرسول ﷺ إنما قاله حين أمرهم بتبليغ حديثه إلى من بعدهم، فقد روى البخاري عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[4]، وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[5]، وروى أحمد في مسنده عن أبي قتادة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: "إياكم وكثرة الحديث عني، ومن قال عليَّ فلا يقولن إلا حقًّا أو صدقًا، فمن قال عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النار"[6].

وظاهر من هذه الروايات أن النبي ﷺ وقد علم أن الإسلام سينتشر، وسيدخل فيه أقوام من أجناس مختلفة، نبه بصورة قاطعة على وجوب التحرِّي في الحديث عنه، وتجنب الكذب عليه بما لم يقله، ووجه الخطاب في ذلك إلى صحابته لأنهم هم المبلِّغون إلى أمته من بعده، وهم شهداء نبوته ورسالته، وليس في هذه الروايات إشارة قط إلى أن هذا الحديث إنما قيل لوقوع كذب على رسول الله ﷺ.

فالتاريخ قاطع بأنه لم يقع في حياة الرسول ﷺ أن أحدًا ممن أسلم وصحبه زوَّر عليه كلامًا ورواه على أنه حديث عن النبي ﷺ، ولو وقع مثل هذا لتوافر الصحابة على نقله لشناعته وفظاعته، وقد كان حرصهم شديدًا

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٤٤).

٢. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، مرجع سابق، (١/ ٥٦).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٦. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث أبي قتادة الأنصاري ﷺ، رقم (٢٢٥٩١). وحسَّن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

على أن ينقلوا لنا كل ما يتصل به ﷺ حتى مشيه، وقعوده، ونومه، ولباسه، وعدد الشعرات البيض في رأسه الشريف[1].

ويؤكد هذا د. عدنان زرزور قائلًا: لقد حذَّر رسول الله ﷺ من الكذب عليه والتقول على لسانه، فقال ﷺ في الحديث الصحيح: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".

ولم يكن هذا الوعيد الشديد من رسول الله ﷺ - للذي يتعمد الكذب عليه - بسبب أن أحدًا كذب على النبي في عهده أو حال حياته ﷺ؛ لأن العاقل لا يكذب على الأحياء، ولأن الوحي الذي كان ينزل لطالما فضح المنافقين في آيات كثيرة، ولكن النبي ﷺ حذَّر من الكذب عليه في المستقبل، أو فيما يستقبل من الزمان، حماية للشريعة ولأحكام الإسلام من العبث ومن التحريف والتبديل[2].

أما الشطر الأول من حديث: "أيها الناس، قد كثرت عليَّ الكذابة، ألا من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" فموضوع، لأنه لم يرد في كتب السنة المعتمدة، ولكن الحديث الصحيح يقول: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" وهذا الحديث متفق على صحته في جميع كتب الحديث، إذ بلغ حد التواتر.

وبهذا يتبيَّن أنه لا دليل على أن النبي ﷺ قال حديث: "من كذب علي..."؛ بسبب وقوع الكذب عليه في حياته ﷺ®.

**الخلاصة:**

- إن المقطوع بصحته أن الوضع في الحديث النبوي لم يظهر في عهد النبي ﷺ، إذ لا يُعقل أن يُكْذب على النبي ﷺ وهو حيٌّ مؤيد بالوحي، إذ لو ثبت ذلك لبينه الوحي، وإنما كانت بداية ظهوره بعد حدوث الفتنة بين المسلمين في أواخر عهد عثمان بن عفان.
- لقد كان لظهور الفرق مثل الشيعة والخوارج وغيرهم أثر كبير في ظهور الوضع في الحديث، إذ عملت كل فرقة على وضع أحاديث تؤيد موقفها، وتنال بها من الآخرين.
- أما من ذهب إلى أن بداية الوضع كانت في عهد النبي ﷺ، فزعمه مردود؛ لأن دليله ضعيف لا يصلح للاحتجاج كما بينا.
- إن الصحيح أن بداية الوضع كانت بعد حدوث الفتنة أي في سنة أربعين من الهجرة، وهو الرأي الذي عليه جمهور الأمة والمقبول عقلًا أيضًا.
- قوله ﷺ: "أيها الناس، قد كثرت عليَّ الكذابة" ضعيف لا يصلح للاحتجاج به لضعف رواته، وأما

---

1. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، د. محمد حمزة، مرجع سابق، ص١٣٤.
2. مدخل إلى القرآن والحديث، د. عدنان محمد زرزور، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٢٥.

® في **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تثبُّت الصحابة في قبول الحديث لا يعني تكذيب بعضهم بعضًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من هذا الجزء. وفي **"براءة أبي هريرة من الكذب على النبي فيما يخص عليًّا"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"نفي الكذب عن عبد الله بن سلام"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"أسباب رد بعض الصحابة روايات بعضهم الآخر"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

الصحيح فإن رسول الله ﷺ قال: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" حين أمر أصحابه بتبليغ حديثه إلى من بعدهم، لا بسبب حادثة كُذِب فيها على النبي ﷺ في حياته.

## الشبهة الحادية عشرة

### اتهام مدوني الحديث بالوضع فيه(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض الطاعنين أن الحديث النبوي أصابه الوضع والاختلاق من قِبَل مدونيه، كل حسب هواه وانتمائه المذهبي. ويستدلون على هذا بأن بداية التدوين الرسمي للحديث كانت مزامنة لتكوُّن الفِرَق الكلامية والمذاهب الفقهية، مما حدا بكل مُدوِّن مؤيدٍ لفرقةٍ أو مُنْتَمٍ لمذهبٍ أن يختلق الأحاديث التي تؤيد انتماءه وتشايع مذهبه، وينسبها للنبي ﷺ زورًا. هادفين إلى الطعن في نزاهة مدوني السنة وعدالتهم؛ بغية التشكيك في مدى خلوص السنة وتمام نسبتها للنبي ﷺ.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) تواترت الأخبار على تعديل وتوثيق أول من دوَّنوا السنة التدوين الرسمي في عصر عمر بن عبد العزيز وبعده، بما يستحيل معه تواطؤهم على الوضع في سنة النبي ﷺ والكذب عليه ﷺ.

٢) نشأة المذاهب الفقهية والاختلاف بينها أدى إلى أن يبذل أئمة كل مذهب جهدهم لتوثيق ما عندهم من الأحاديث، ومناقشة مخالفيهم، وهو ما أسفر عن حركة هائلة في توثيق الحديث، بل أمر هؤلاء الأئمة أتباعهم بنبذ كل قول يخالف سنة النبي ﷺ، مما ينفي أن يضع أتباع هذه المذاهب أحاديث تؤيد مذهبهم.

**التفصيل:**

**أولا. توثيق علماء الجرح والتعديل لمدوني الحديث التدوين الرسمي من التابعين وتابعيهم، والحكم بأمانتهم وعدالتهم:**

كانت السنة تدوَّن في حياة النبي ﷺ، وفي عصر الصحابة، قبل الانقسامات المذهبية، وظهور المذاهب الفقهية، فلما ظهرت الانقسامات المذهبية في عهد التابعين كان علماؤهم متيقظين لأي دخيل في السنة، فمن جاءهم بحديث لا يعرفونه قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، وكانت هذه أعظم قاعدة يعرف بها حال الحديث، وعليها سار علماء هذه الأمة فيما بعد.

فلما كان عصر التدوين الرسمي (عصر أتباع التابعين) وُكِل التدوين إلى أعيانهم وعلمائهم ممن لا خلاف عليهم دينًا وخلقًا وعلمًا، وممن اتُّفق على عدالتهم، ولم يُمار أحد في أمانتهم، وقد كانوا على درجة عالية من الدقة والموضوعية في كل ما يدونونه من أحاديث ثبتت نسبتها للنبي ﷺ، فإذا لم يكن الحديث صحيحًا بيَّنوا علة ضعفه بأمانة.

- ويأتي في مقدمة هؤلاء المدوِّنين الإمام ابن شهاب الزهري (ت: ١٢٣ أو ١٢٤هـ) قال عنه الدَّراوردي فيما يرويه عنه محمد بن الحسن بن زبالة:

(*) رد السهام الموجهة إلى السنة في العصر الحديث من خلال جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود إبراهيم، دار التوعية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

"أوَّل من دوَّن العلم وكتبه ابن شهاب". ويقول سفيان: "كان الزهري أعلم أهل المدينة"[1]. ويقول عنه الإمام أحمد بن حنبل: "الزهري أحسن الناس حديثًا، وأجود الناس إسنادًا"[2]. وقال عنه قتادة: "ما بقي أحدٌ أعلم بسنة ماضية من ابن شهاب، وقال مكحول مثل ذلك"[3]. وقال عنه ابن حجر أيضًا: "الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وتثبته"[4].

وهكذا تضافرت روايات الأئمة والحفَّاظ وعلماء الجرح والتعديل على توثيقه وأمانته وجلالة قدره، ونبله في أعين المحدثين[5] بما لا يدع مجالًا للشك في الأحاديث التي رواها، أو جمعها.

- وقد جاء بعد عصر الزهري الإمام العلامة الحافظ ابن جُريج (ت: ١٥٠هـ)، ليكمل مسيرة التدوين، وقد شهد له علماء الجرح والتعديل بالصدق والتحري؛ يقول عنه يحيى بن سعيد: "كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به". ويقول عنه أيضًا: "كان ابن جريج صدوقًا". وقال عبد الرزاق: "كنت إذا رأيت ابن جريج علمت أنه يخشى الله"[6].

- وكان في مقدمة المدونين للحديث باليمن الإمام الحافظ، شيخ الإسلام معمر بن راشد (ت: ١٥٣هـ) الذي كان من أوعية العلم، مع الصدق والتحري، والورع والجلالة، وحسن التصنيف. قال عنه أحمد بن عبد الله العجلي: "مَعْمر ثقة، رجل صالح بصري". وقال عنه عبد الرزاق: "ما نعلم أحدًا عفَّ عن هذا المال إلا الثوري ومعمرًا"[7].

- ويأتي في مقدمة مدوني الحديث كذلك إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه الإمام أبو عمرو الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ). وللأوزاعي رحمه الله عند علماء الجرح والتعديل مكانة عالية مرموقة، نذكر منها ما يلي:

قال عنه عمرو بن عبد الرحمن بن مهدي: "الأئمة في الحديث أربعة الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد". وقال أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي: "ما كان بالشام أحدٌ أعلم بالسنة من الأوزاعي". وقال عنه أبو حاتم: "إمام مُتَّبِع لما سمع". ويقول عنه محمد بن سعد: "كان ثقة مأمونًا صدوقًا فاضلًا خيِّرًا كثير الحديث والعلم والفقه"[8].

- ولقد كان من أوائل مدوني الحديث في الكوفة، شيخ الإسلام، إمام الحفَّاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه أبو عبد الله سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، ونظرًا لمكانته العظيمة عند علماء الجرح والتعديل، ترجم له الإمام الذهبي ترجمة واسعة، وإليك بعض ما قاله علماء الجرح والتعديل فيه:

قال عنه شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم، ويحيى بن

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٥٥/ ٣٣٤).
٢. المرجع السابق، (٥٥/ ٣٣٨).
٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٣٦).
٤. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٨٩٦.
٥. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٩٩، ٢٠٠.
٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٦/ ٣٢٨: ٣٣٢).
٧. المرجع السابق، (٧/ ٥: ١١).
٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (١٧/ ٣٠٨: ٣١٥).

معين، وغيرهم: "سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث". وقال عنه المثنى بن الصباح: "سفيان عالم الأمة وعابدها". وقال عنه بشر الحافي: "كان الثوري عندنا إمام الناس". وقال أيضًا: "سفيان في زمانه كأبي بكر وعمر في زمانهما". وقال أحمد بن حنبل: "قال لي ابن عيينة: لن ترى بعينيك مثل سفيان الثوري حتى تموت"[1].

- ثم يأتي بعد ذلك الإمام القدوة، شيخ الإسلام، حماد بن سلمة (ت: ١٦٧هـ)، في مقدمة مدوني الحديث بالبصرة، قال فيه يحيى بن معين: "حماد بن سلمة ثقة". وقال أحمد بن حنبل: "حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة". وروي أن حماد بن سلمة كان مجاب الدعوة، وقد مات وهو يصلي في المسجد[2]. وكان كذلك من أوائل مدوني الحديث إمام دار الهجرة، الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) الذي دوَّن الحديث بالمدينة المنورة، وهو أشهر من أن يعرَّف، فهو صاحب المذهب المشهور بـ "المالكي". قال عنه محمد بن سعد: "كان مالك ثقة، مأمونًا، ثَبْتًا، ورعًا، فقيهًا، عالمًا، حجة". وقال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "كان وهيب لا يعدل بمالك أحدًا". وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء"[3].

- ثم يأتي بعد ذلك في مقدمة مدوني الحديث بخراسان ومرو أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، الإمام عبد الله بن المبارك (ت:١٨١هـ). قال عنه الإمام يحيى بن معين: "كان عبد الله بن المبارك كيِّسًا مستثبتًا ثقة، وكان عالمًا صحيح الحديث". وقال عنه محمد بن سعد: "كان ثقةً، مأمونًا، إمامًا، حجة، كثير الحديث"[4].

- وكان أيضًا من أوائل مدوني الحديث بواسط الإمام هشيم بن بشير (ت: ١٨٣هـ). قال عنه حماد بن زيد: "ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم". وقال عنه أحمد بن حنبل: "ليس أحد أصح حديثًا عن حُصين من هُشيم". وقال عنه سليمان بن إسحاق الجلَّاب: "كان حفاظ الحديث أربعة، كان هشيم شيخهم، كان هشيم يحفظ هذه الأحاديث، يعني المقطوعة، حفظًا عجبًا"[5].

- ولقد كان الإمام جرير بن عبد الحميد من أوائل من دونوا الحديث بالري (ت: ١٨٨هـ)، قال عنه النسائي: "ثقة". وقال عنه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: "صدوق". وقال عنه أبو القاسم اللالكائي: "مجمع على ثقته"[6].

- وأخيرًا وليس آخرًا نختم بأول من دوَّن الحديث بمصر وهو الإمام عبد الله بن وهب بن منبه (ت: ١٩٧هـ). قال عنه أحمد بن حنبل: "عبد الله بن وهب صحيح الحديث... ما أصح حديثه وأثبته". وقال أبو حاتم بن حبان: "جمع ابن وهب وصنَّف، وقد حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وعني بجميع

١. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٧/ ٣٢٩: ٣٣٩).
٢. المرجع السابق، (٧/ ٤٤٤: ٤٥١).
٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق (٢٧/ ١١٥).
٤. المرجع السابق، (٢٧/ ١٢٠).
٥. السابق، (٣٠/ ٢٨٠: ٢٨٤).
٦. السابق، (٤/ ٥٥٠).

ما رووا من المسانيد والمقاطع، وكان من العبَّاد"[1].

هكذا رأينا أوائل من دوَّنوا الحديث في جميع الأمصار الإسلامية، وكيف أن علماء الجرح والتعديل، والأئمة والحفَّاظ قد اجتمعوا على توثيقهم وأمانتهم وجلالة قدرهم ونبلهم في أعين المحدثين، فهل بعد هذا يحق لمدعٍ أن يصمهم باختلاق الأحاديث، ونسبتها زورًا إلى النبي ﷺ؟! ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ (البقرة)®؟!

**ثانيًا. عناية المذاهب الفقهية بتوثيق السنة، ومنع أئمتها من الغلو في أقوالهم وتقليدهم:**

كانت نشأة المذاهب أو المدارس الفقهية متأخرة عن ظهور المذاهب السياسية، فلم يكن للمذاهب الفقهية ظهور واضح إلا بعد التدوين الرسمي للسنة، فلا يمكن أن يقال إن هذه المذاهب هي السبب في وضع أتباعها للحديث انتصارًا لمذهبها، أو تأييدًا لها، وخاصة أن أصحاب هذه المذاهب كانوا أكثر حرصًا على تحري السنة الصحيحة، وأبعد الناس عن الضعيف والموضوع، بل ثبت عنهم أنهم أمروا باتباع السنة متى ثبتت، وترك أقوالهم، بل والحكم على أنفسهم بذهاب العقل إذا ثبت أنهم أفتوا بخلاف السنة.

فكان من دوافع توثيق السنة ظهور هذه المذاهب والاختلاف بينها، مما أدى إلى أن يبذل أئمة كل مذهب غاية جهدهم في توثيق ما عندهم من الأحاديث، ومناقشة مخالفيهم، وقد تمخضت هذه الجهود عن نشأة حركة هائلة في توثيق الحديث، وخاض غمارها الأحناف والشافعي وأصحاب مالك، وأما الإمام أحمد فإنه كان من أكثرهم حرصًا على اتباع السنة، ومعلوم دفاعه عنها، كما وقف الإمام الشافعي في وجه من ينكرون حجيتها، بدعوى أنها غير موثقة، حتى يتاح للفقهاء أن يعملوا بها دون منازع[2].

ومن المفيد أن نسوق بعضًا من أقوال هؤلاء الأئمة في ترك تقليدهم، والمحافظة على اتباع السنة، حماية لها، حتى لا يضعوا في نصرة مذهبهم قولًا لا سنة فيه.

- يقول أبو حنيفة: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"[3]، وقال: "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه"[4]، وقال: "إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي"[5].
- ويقول الإمام مالك بن أنس رحمه الله: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه"[6].

---

١. السابق، (١٦/ ٢٧٤: ٢٨٥).

® في **"جهود الصحابة في حفظ السنة وتدوينها وعنايتهم بجمعها وتوثيقها"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة السادسة، والوجه الثاني، من الشبهة السابعة، من هذا الجزء، والوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

٢. توثيق السنة، د. رفعت فوزي، مرجع سابق، ص٦٦ بتصرف.

٣. حاشية رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، (١/ ٧٢).

٤. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، (٢/ ٢١١).

٥. إيقاظ الهمم، القلاني، نقلا عن: صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص٤٨.

٦. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٧٧٥).

ويقول أيضًا: "ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ"[١].

- ويقول الإمام الشافعي رحمه الله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"[٢]. وقال: "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ، ودعوا ما قلت"، وفي رواية: "فاتبعوها، ولا تلتفتوا إلى قول أحد"[٣]. وقال: "كل مسألة صحَّ فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي"[٤]. وقال: "إذا رأيتموني أقول قولًا قد صَحَّ عن النبي ﷺ خلافه، فاعلموا أن عقلي قد ذهب"[٥]. ويقول أيضًا: "كل ما قلت، فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي ﷺ أولى، فلا تقلدوني"[٦].

- ويقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: "لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا"[٧]. وقال: "لا تقلد دينك أحدًا من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به، ثم التابعين بَعْدُ، الرجلُ فيه مخير"[٨]. وقال: "من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هَلَكة"[٩].

١. المرجع السابق، (٢/ ٩٢٥).
٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٣٥).
٣. المرجع السابق، (١٠/ ٣٤).
٤. أعلام الموقعين، ابن القيم، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٥).
٥. المرجع السابق، (٤/ ٢٣٣).
٦. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥١/ ٣٨٦).
٧. أعلام الموقعين، ابن القيم، مرجع سابق، (٢/ ٢٠١).
٨. مسائل الإمام أحمد، أبو داود، نقلا عن: صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مرجع سابق، ص٥٣.
٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١١/ ٢٩٧).

تلك هي أقوال الأئمة أصحاب المذاهب في الأمر بالتمسك بالحديث والنهي عن تقليدهم دون بصيرة، مما يعني حفاظهم الشديد على السنة، وهذا ما حدا ببعض أتباع هذه المذاهب ترك بعض أقوال أئمتهم اتباعًا للسنة؛ لأنهم وجدوا ما ظهر لهم مخالفته للسنة، فقد ثبت أن الإمامين محمد بن الحسن وأبا يوسف رحمهما الله تعالى قد خالفا شيخهما أبا حنيفة في نحو ثلث المذهب، وكتب الفروع كفيلة ببيان ذلك.

ونحو هذا يقال في الإمام المزني وغيره من أتباع الشافعي وأتباع غيره[١٠].

وهذا يدل دلالة واضحة على أن ظهور هذه المذاهب كان من حسناته أن وُثِّقت السنة، وتحرَّى أتباع هذه المذاهب الصحيح منها، ونبذوا الضعيف وهجروه، وليس كما زعم المشككون أن ظهور هذه المذاهب كان مدعاة للوضع في السنة®.

**الخلاصة:**

- إن الأئمة الحفَّاظ وعلماء الجرح والتعديل قد

١٠. صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مرجع سابق، ص٤٥: ٥٦ بتصرف.

® في **"أمر النبي باتباع السنة والتحذير من مخالفتها"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"الاحتكام عند الاختلاف يكون للقرآن والسنة قبل إعمال العقل"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الخامسة، والوجه الأول، من الشبهة الخامسة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"اعتماد الفقهاء جميعا السنة مصدرا ثانيا للتشريع"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"مكانة أئمة الفقه ودورهم في الدفاع عن السنة"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

اجتمعوا على توثيق مدوني الحديث التدوين الرسمي والحكم بأمانتهم وجلالة قدرهم ونبلهم، وإن إطلالة سريعة في سِيَر هؤلاء المدوِّنين الحفاظ النبلاء لتجعل موقفنا أكثر شفافية ونحن ننفي عنهم أن يكون من بينهم وضاع، أو مختلق كاذب على النبي ﷺ، حاشاهم وهم ما بين فقيه حافظ مُتَّفق على جلالته وإتقانه وتثبته، كالزهري، وصدوق يخشى الله ﷻ كابن جُريج، وثقة صالح كمَعْمر، ومأمون صدوق فاضل خيِّر كثير الحديث والعلم والفقه ملقب بأمير المؤمنين في الحديث كسفيان الثوري، إلى آخر هذه القائمة من الأعلام الأثبات الثقات الذين دُوِّن الحديث على أيديهم تدوينًا رسميًّا.

- لقد كانت نشأة المذاهب الفقهية متأخرة عن التدوين الرسمي للسنة النبوية، فلا يمكن أن يقال: إن المذاهب هي السبب في وضع أتباعها للحديث انتصارًا لمذهبها.
- إن الأئمة أصحاب هذه المذاهب كانوا أكثر حرصًا على تحرِّي السنة الصحيحة، وأبعد الناس عن الاعتماد على الضعيف والموضوع، بل ثبت عنهم أنهم أمروا باتباع السنة متى ثبتت، وترك أقوالهم، بل والحكم على أنفسهم بذهاب العقل إذا ثبت أنهم أفتوا بخلاف السنة النبوية.

## الشبهة الثانية عشرة

### دعوى أن خلفاء بني أمية كانوا وراء وضع الأحاديث(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغرضين أن أمراء بني أمية وضعوا أحاديث سياسية ودينية تقوِّي وجودهم في الحكم، فها هو معاوية بن أبي سفيان ـ مؤسس الدولة الأموية ـ يسبُّ عليًّا ابن عم رسول الله ﷺ وأصحابه، وأوصى أتباعه بذلك، كما أوصاهم باضطهاد أحاديث أصحاب عليٍّ ﷺ، بل إنه زاد درجة في المنبر، وخطب الجمعة قاعدًا، ووضع رجاء بن حيوة لهم حديثًا يثبت أن النبي ﷺ والخلفاء كانوا يخطبون جلوسًا، ثم إن الخلفاء الأمويين جعلوا خطبة العيد مُقَدَّمة على الصلاة على خلاف سنة النبي ﷺ في ذلك. كما استغل عبد الملك بن مروان الإمام الزهري في وضع أحاديث كثيرة، فوضع له حديث "لا تُشدُّ الرحال..." ليجعل الناس يحجُّون إلى قبة الصخرة التي بناها بدلا من الكعبة، ولم يأب الزهري لقربه من البيت الأموي، واعترف بوضعه الحديث لهم فقال: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث"، بل إنه كان مربيًا لأبنائهم فأجاز هؤلاء الأبناء بأحاديث كتبوها.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) إن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما صحابي

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، د. ت..

جليل صحَّت الأخبار في فضله، وما اتُّهِم به من سبِّه لعلي ، أو حثِّ أصحابه على ذلك باطل لا يقوى في ميزان النقد الحديثي، والصحيح أن معاوية أمر بإقصاء أصحاب علي لا اضطهاد حديثهم.

٢) إن زيادة الأمويين درجة في المنبر، وتقديمهم خطبة العيد على الصلاة، وخطبتهم الجمعة جلوسًا ـ لا يعد ذلك دليلًا على وضعهم للأحاديث على النبي ﷺ؛ لأنهم لم يستدلوا بأحاديث تؤيد فعلهم، وإنما اعترفوا بأن ذلك مخالف للسنة ولكنه لضرورة.

٣) إن صلة الزهري بالأمويين صلة الناصح للخليفة أو الأمير، وهذا ما يبرر وجوده في حاشيتهم، أما حديث "لا تشد الرحال" فقد روته كل كتب السنة من طريق الزهري وغيره، فهو في أعلى درجات التواتر، أما قوله: "أكرهونا على كتابة أحاديث"، ففيه تحريف متعمَّد، والصواب أنه يقصد تدوين الأحاديث لا وضعها على النبي ﷺ.

**التفصيل:**

**أولا. فضل معاوية ، وبطلان ما نُسب إليه من سبٍّ لعلي وأصحابه سندًا ومتنًا:**

إن معاوية بن أبي سفيان  صحابي جليل، وأحد كتبة الوحي للنبي ﷺ وخال المؤمنين وأميرهم، ملك الإسلام الأول، ومن الذين وعدهم الله الحسنى في قوله : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١٠)﴾ (الحديد)، وقد أسلم  وقت عمرة القضاء[1].

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ١٥١، ١٥٢) بتصرف.

وكان معاوية  من العالمين بسنة النبي ﷺ، فقد أوتر بركعة واحدة، فأُخبر ابن عباس بذلك فقال: "أصاب، أَيْ بُنَيَّ ليس أحد منَّا أعلم من معاوية، هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوتر ما شاء"[2].

ولعلمه الكبير بالسنة فقد روى عنه كثير من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة : ابن عباس، وجرير بن عبد الله، وأبو سعيد، والنعمان بن بشير ، ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وأبو صالح السَّمان، وعروة بن الزبير، وهمام بن منبه، ومحمد بن سيرين، وغيرهم كثير، كما حدَّث هو عن النبي ﷺ، وعن أخته أم حبيبة زوجة النبي ﷺ، وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[3]. ودعا له النبي ﷺ فقال: "اللهم علِّم معاوية الكتاب والحساب وقِهِ العذاب"[4].

هذا هو معاوية بن أبي سفيان الذي يطعنون فيه ويتهمونه بوضع الأحاديث على النبي ﷺ، مستدلين على ذلك برواية مكذوبة وخبر مقلوب، يقولون فيه: إن معاوية  أوصى المغيرة بن شعبة  قائلًا: "لا تهمل في أن تَسُبَّ عليًّا، وأن تطلب الرحمة لعثمان، وأن تَسُبَّ أصحاب علي، وأن تضطهد من أحاديثهم، وعلى الضد من هذا أن تمدح أصحاب عثمان، وأن تقربهم وتسمع إليهم".

٢. أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الحيض، باب: الوتر بركعة واحدة ومن أجاز أن يصلي ركعة واحدة، (٣/ ٢٦)، رقم (٤٥٧٢).

٣. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ١١٩).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث العرباض بن سارية، رقم (١٧١٩٢). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٢٢٧).

انظر إلى هذا الدليل "معاوية يقول لأحد أتباعه أو أمرائه: اضطهد أصحاب علي ، وقرب إليك أصحاب عثمان، فأي شيء في هذا يدل - إذا فرضنا صحة ذلك - على وضع الأحاديث؟ وأين نجد قول معاوية للمغيرة؛ لا تهمل في أن تضع الأحاديث على علي، وأن تضع الأحاديث في عثمان"؟

إن أصل العبارة كما رواها الطبري: "لا تحجم عن شتم علي وذريته، والترحُّم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي والإقصاء لهم، وترك الاستماع منهم، وإطراء شيعة عثمان، والإدناء إليهم والاستماع منهم"[1].

فانظر كيف حرَّف المشككون - على فرض صحة هذه الرواية - لفظ "والإقصاء لهم" إلى لفظ "وتضطهد من أحاديثهم"، فإن كلمة "أحاديث" لا وجود لها في النص الأصلي[2].

**بطلان هذه الرواية:**

إن هذه الرواية التي أوردها الطبري في تاريخه "لا تحجم عن شتم علي وذريته..." باطلة سندًا ومتنًا؛ فأما السند فإنها جاءت من طريق هشام بن محمد، عن أبي مخنف، عن مجالد بن سعيد، والصُّقْعَب بن زهير، وفضيل بن خديج، والحسن بن عقبة المراني.

**فأما أبو مخنف** فهو لوط بن يحيي الكوفي، روى عن صقعب بن زهير، ومجالد بن سعيد، وجابر الجعفي، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة[3]، وقال الدارقطني: إخباري ضعيف[4]، وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم[5].

**ومجالد بن سعيد** ضعيف عند الجمهور، قال ابن معين وغيره: لا يُحتجُّ به، وقال الدارقطني: ضعيف[6].

**وفضيل بن خديج** قال عنه أبو حاتم: مجهول، روى عنه رجل متروك الحديث[7].

فهذا السند فيه من فيه من الضعفاء والمتروكين، ومدار الخبر على أبي مخنف هذا الشيعي الكذَّاب، فكيف نأخذ مثل هذه الروايات للطعن على هؤلاء الأصحاب؟

فإذا علمت هذا فاعلم أن متن هذه القصة واهٍ أيضًا؛ لأنه يخالف ما عُلم من احترام معاوية لعلي، وإجلاله إياه، وأن المانع من **ذلك عدة أمور**:

**الأول:** أنه كان مُعَظِّمًا له، معترفًا له بالفضل والسبق إلى الإسلام، دلنا على ذلك قول ابن كثير: "قد ورد من غير وجه أن أبا مسلم الخولاني وجماعة معه دخلوا على معاوية فقالوا له: هل تنازع عليًّا أم أنت مثله؟ فقال: والله إني لأعلم أنه خير مني وأفضل، وأحق بالأمر مني"[8]، وعن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة قال: "لما جاء خبر قتل علي إلى معاوية جعل يبكي، فقالت له امرأته: أتبكيه وقد قاتلته؟ فقال: ويحك إنك لا تدرين

١. تاريخ الأمم والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، (٣/ ٢١٨).

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٩٣.

٣. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٧/ ١٨٢).

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٧/ ٣٠٢).

٥. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٢٠).

٦. المرجع السابق، (٣/ ٤٣٨).

٧. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (٧/ ٧٢).

٨. البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٤/ ٦١٤).

ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم"[١].

فهل يسوغ في عقل ودين أن يسبَّ معاوية عليًّا، بل ويحمل الناس على سبِّه، وهو يعتقد فيه هذا.

**الثاني:** لا يُعرف بنقل صحيح عن معاوية ﷺ تعرضه لعلي ﷺ بسب أو شتم أثناء حربه له في حياته، فهل من المعقول أن يسبه بعد انتهاء حربه معه ووفاته؟!

**الثالث:** أن معاوية بن سفيان ﷺ انفرد بالخلافة بعد تنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما له واجتمعت عليه الكلمة ودانت له الأمصار بالملك، فأي نفع له في سبِّ علي؟ إذ الحكمة تقتضي عدم ذلك.

**الرابع:** أنه بعد استقلال معاوية بالخلافة كان بينه وبين أبناء علي ﷺ من الألفة والتقارب ما سطرته كتب السيرة والتاريخ؛ ومن ذلك أن الحسن والحسين وفدا على معاوية فأجازهما بمائتي ألف، ودخل الحسن على معاوية فقال له: "مرحبًا وأهلًا بابن بنت رسول الله ﷺ، وأمر له بثلاثمائة ألف"[٢].

فهذا واقع يشهد بكذب هذه الرواية وهذه الدعوى التي تدَّعي أن معاوية حمل الناس على سبِّ علي®.

## ثانيًا. الأمويون لم يضعوا أحاديث تؤيد زيادة درجة في المنبر، وتقديم خطبة العيد، وخطبة الجمعة جلوسًا:

- **درجات المنبر:**

جاء في الصحيح أن مسجد النبي ﷺ كان مسقوفًا على جذوع من نخل، وكان النبي إذا خطب يقوم إلى جذع منها، فلما صُنع له المنبر وكان عليه، سمعنا لذلك الجذع صوتًا كصوت العشار[٣].

وذكر ابن سعد أن المنبر كان سنة سبع، وأن ابن النجار جزم أنه كان سنة ثمان، كما ذكر آراء في أنه كان درجتين أو ثلاث، يجلس الرسول على الثالثة ويضع رجله على الثانية، فلما ولي أبو بكر كان يجلس على الثانية ويضع رجله على الدرجة السفلى، وجاء عمر فجلس على الأولى، ووضع رجله على الأرض، ولما جاء عثمان فعل ذلك ست سنوات ثم علا إلى موضع النبي ﷺ فلما ولي معاوية جعل للمنبر ست درجات زيادة على الثلاثة[٤]، ولما قدم المهدي الخليفة العباسي إلى المدينة استشار الإمام مالكًا أن يعيده إلى ما كان عليه أيام الرسول ﷺ فلم يوافق، وكان ذلك سنة ١٦٠هـ. واحترق المسجد سنة ٦٥٤هـ واشتركت مصر في تعميره. وفي عهد الملك الظاهر بيبرس البندقداري كملت عمارة المسجد، ومن بعده الناصر قلاوون، وأرسل الظاهر منبرًا عدد درجاته تسع[٥]، كما أرسل من بعده منابر أخرى[٦].

كما بنى أهل المدينة منبرًا من الآجر والنورة بسبب

---

١. المرجع السابق، (٤/ ٦٢١).

٢. السابق، (٤/ ٦١٥).

® في **"حقيقة دعاء النبي على معاوية"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"مناقب معاوية بن أبي سفيان"** طالع: الشبهة السادسة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

٣. انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (٦/ ٦٩٦)، رقم (٣٥٨٥).

٤. ذكر ابن حجر أن المنبر لم يزل على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٢/ ٤٦٣).

٥. المرجع السابق، (٢/ ٤٦٣).

٦. انظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، محمد الزرقاني، (١/ ٣٧١).

حريق بالمسجد حتى سنة ٦٨٨هـ فبنى الأشرف قايتباي منبرًا من الرخام، وتوالى التغيير على مدى الأزمان، ولم يعد للمنبر النبوي ذي الدرجات الثلاث أثر، واستمر الناس يخطبون على المنابر الجديدة، ولم ينكر عليهم أحد.

إن أصل اتخاذ المنبر كان لظهور الخطيب أمام الناس، وكلما ارتفع أمكن أن يسمع صوته بوضوح، وظهرت في مصر وغيرها منابر عالية في مساجد واسعة يجتمع فيها الآلاف الذين لا يكاد البعيد منهم عن المنبر يسمع من يتحدث، وكان يخطب عليها كبار الشيوخ والعلماء، ومنبر مسجد الأزهر نفسه له درجات كثيرة، وما سمعنا مثل الصيحة في السنوات الأخيرة التي ترمي المنابر العالية بأنها بدعة، وبالتالي ضلالة، مع أنه لم يرد نهي عنها، وليست من العبادات التي يتقرب بها إلى الله[١].

وإذا كان رفع المنابر لإبلاغ الصوت هو الوسيلة الوحيدة في الماضي فإن مكبرات الصوت أغنت عن ذلك، وليس أثر المنبر في السامعين، وفي تبليغ الدعوة مرتبطًا بعدد درجاته بقدر ارتباطه بصحة المعلومات والحكمة في إيصالها للسامعين.

يقول د. السباعي: "وها هم الملوك والرؤساء يجدِّدون المساجد ويزيدون فيها وينقصون، ويتخذون من الحيطة لأنفسهم عند الذهاب إلى الصلاة ما يدفع عنهم خطرًا متوهمًا أو متوقعًا، فلماذا لا يعتبر عمل هؤلاء تزيدًا في الدين، وانحرافًا عنه؟!

إن المنبر غُيِّر على عهد الرسول ﷺ في حياته، فبعد أن كان رسول الله ﷺ يقف بجانب جذع النخل، اتخذ منبرًا من ثلاث درجات، حيث تزايد الناس في المسجد، واحتاج الأمر إلى مكان عالٍ ليسمع البعيد كما يسمع القريب، فما الذي يمنع من زيادة الدرجات على هذا إذا اتسع المسجد أكثر من ذلك؟ وزاد الناس فيه عما كانوا عليه في حياة الرسول ﷺ؟ لا شيء يمنع من هذا لا دينًا ولا شرعًا ولا تقًى ولا ورعًا، هذا هو ما فعله معاوية حين زاد درجات المنبر"[٢].

وعليه فلا غرو أن يزيد معاوية رضي الله عنه درجة في درجات المنبر النبوي، وقد كان كثير من الصحابة شهود هذا الفعل، ولم ينكر عليه أحدهم، وهم من هم في تقواهم وورعهم وجرأتهم في الحق.

ثم ليست ثمة علاقة بين زيادة معاوية درجة في المنبر وبين الوضع في الحديث النبوي، فكيف يُتَّخَذُ زيادته هذه دليلًا على اتهامه بالوضع؟ هل استدل معاوية رضي الله عنه بحديث وضعه يؤيده فيما فعله؟ لم يثبت أنه فعل ذلك أو استدل بحديث، أو أباح الكذب على رسول الله ﷺ.

- **الجلوس في الخطبة الثانية:**

أمَّا الجلوس في الخطبة الثانية في الجمعة فهو تغيير في شكل العبادة حقًّا، ولكن فعله معاوية من غير تعمُّد، بل اضطر له حين كثر شحمه ولحمه، فلم يعد يستطيع الوقوف كثيرًا، قال الشعبي: "أول من خطب جالسًا معاوية رضي الله عنه، وذلك حين كبر وكثر شحمه وعظم بطنه"[٣]، وقد لقي من إنكار علماء الأمة في ذلك الوقت

١. المنبر النبوي، عطية صقر، موقع موسوعة الفتاوى، مايو ١٩٧٣م.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢١٢.

٣. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الأوائل، باب: أول ما فعل ومن فعله، (٧/ ٢٤٧)، رقم (٣٥٧٣٥).

مـا يثبـت أن علماءنـا لم يكونـوا يجـاملون في حـق أو يتساهلون في إنكار منكر يعتقدونه، وبالرغم من ذلك لم يحتج معاوية بحديث، ولم يَدَّعِ في ذلك سنة عن رسـول الله ﷺ.

- **براءة رجاء بن حيوة من وضع الأحاديـث عـلى النبي ﷺ:**

وأما ادِّعاؤهم أن رجاء بن حيوة روى لهم أن رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون كانوا يخطبون جلوسًا، فهـذا كـذب عـلى رجـاء، وافـتراء عـلى إمـام ثقـة مـن أئمـة المسلمين، ويستحيل أن يقـول رجـاء هـذا في عـصر لا يزال فيه كثير من الصحابة الكـرام يـدافعون عـن سـنة الرسول ﷺ دفاع المستميت، ولم نجد لنسبة هذا الحديث إلى رجاء أثرًا في أي كتاب مـن كتـب الـسنة المعتمـدة، ورجاء بن حيوة كان عند أئمة الحديث ثقة حافظ، قـال الذهبي: "قال ابن سعد: كان رجـلًا فاضـلًا ثقـة كثـير العلم، وقال ابن عون: لم أرَ مثل رجاء بالشام، ولا مثل ابن سيرين بالعراق، ولا مثـل القاسـم بالحجـاز، قـال الذهبي: قلت: هو الذي أشار على سليمان باسـتخلاف عمر بن عبد العزيز"[1].

وإذا كان جابر بـن سـمرة قـال: "إن رسـول الله ﷺ كان يخطب قائمًا، ثم يجلس، ثـم يقـوم فيخطـب قـائمًا، فمن نبَّأك أنه كـان يخطـب جالـسًا فقـد كـذب..."[2]، فليس فيه ردٌّ على حديث وُضع بالفعل بـل يُحتمـل أن يكون ردًّا لما قد يطرأ في أذهانهم من جواز ذلك، فقطـع لهم بأنه مخالف لسنة رسول الله ﷺ قطعًا[3].

- **تقديم خطبة العيد على الصلاة:**

وأما تقديم الخطبة على الصلاة في العيد، فإن الـذي فعل ذلك هو مروان بن الحكم، واعتذر عن ذلـك بأنـه فعل ذلك مضطرًّا؛ لأن الناس لم يعـودوا يـستمعون إلى خطبهم بعد انتهاء الـصلاة، ولم يـرد أنـه احـتجَّ لـذلك بحديث، أو أنه دفع بعض أتباعه إلى وضع حديث يؤيد ذلك، ومع هذا فقـد أنكـر عليـه الـصحابة والتـابعون ذلك.

أخرج الإمام البخاري في صـحيحه عـن أبي سـعيد الخدري ﷺ أنه أنكر على مـروان والي المدينـة مـن قِبـل معاوية تقديم الخطبة على صلاة العيد، فقال أبو سعيد: "فقلت له: غيَّرتم والله، فقال: أبا سـعيد قـد ذهـب مـا تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلـم، فقـال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتهـا قبـل الصلاة"[4]. هذا هو ما حدث مـن أمـر تقـديم مـروان خطبـة العيـد عـلى الـصلاة، فـأين اسـتدلال مـروان بالحديث؟ وأين استدلال معاوية عـلى الخطبـة جالـسًا وزيادة درجات المنبر بالحديث[5]؟

ومن هنا يتبين لنا أن هذه الحوادث التي اسـتدل بهـا هؤلاء المدَّعون لم تكن سببًا في وضع أحاديث تؤيـدها، ممـا يثبـت أن الأمـويين لم يكونـوا وراء وضـع هـذه

١. تذكرة الحفَّاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١١٨).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجمعة، بـاب: ذكـر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، (٤/ ١٤٤٤)، رقـم (١٩٦٣).

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢١٣ بتصرف.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح البـاري)، كتـاب: العيـدين، باب: الخروج إلى المصلى بغير منبر، (٢/ ٥٢٠)، رقم (٩٥٦).

٥. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢١٥ بتصرف.

الأحاديث كما زعموا®.

**ثالثًا. إن صلة الزهري بالأمويين صلة الناصح الأمين للخليفة والأمير:**

يزعم هؤلاء المشككون أن صلة ابن شهاب الزهري بالأمويين هي التي مكّنت لهم أن يستغلوه في وضع الأحاديث الموافقة لأهوائهم. ولا ندري كيف تكون الصلة بين رجل كالزهري صادق ثبت حجة، وبين خلفاء بني أمية علامة على استغلالهم له، وقديمًا كان العلماء يتصلون بالخلفاء والملوك، دون أن يمسَّ هذا أمانتهم في شيء، وعالم مثل الزهري، إذا اتصل بهؤلاء الخلفاء أو اتصلوا به، لا سبيل له إلى أن يؤثِّر ذلك في دينه وأمانته وورعه، والمستفيد منهم على كل حال هم المسلمون الذين يغدو شيخهم ويروح من حلقات العلم إلى مجالس العلماء يروي حديثًا، أو يبثُّ فكرة، أو يُبيِّن حكمًا، أو يؤدِّب لهم ولدًا، أو يذكرهم بما للأمة عليهم من حقوق، وما لله عليهم من واجبات.

جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه: "دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له: ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبدًا رعيته كتب له الحسنات، ولم يكتب له السيئات. قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين. أنبيٌّ خليفة أكرم عند الله أم خليفة غير نبي؟ قال: بل نبي خليفة، قال: فإن الله عز وجل يقول لنبيه داود عليه السلام: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ۝٢٦﴾ (ص)، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبيٍّ؟ قال الوليد: إن الناس ليغووننا عن ديننا"(1).

فانظر إلى مدى ما تنتجه هذه الصلة من فائدة للأمة بين رجل كالزهري وبين خليفة كالوليد؟ ثم انظر هل ترى موقف الزهري موقف عالم يخضع لتأثير البيت المالك ولا يخرج عن هواهم، ويستجيب إلى رغباتهم في وضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أم هو موقف العالم الناصح؟ ينصح لدين الله والمسلمين ويَذُبُّ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكاذيب الوضّاعين؟ ويدفع عن خليفة المسلمين وقوعه تحت تأثير الرواة الكذابين، فلا يستمر في ظلم ولا يتمادى في باطل.

يُروى أن هشام بن عبد الملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝١١﴾ (النور)، فقال هشام: "من الذي تولَّى كبره فيه؟ قال سليمان: هو عبد الله بن أُبي بن سلول، فقال هشام: كذبت. إنما هو علي بن أبي طالب ــ ويظهر أن هشامًا لم يكن جادًّا فيما يقول، ولكنه يريد أن يختبر شدتهم في الحق ـ فقال سليمان بن يسار: أمير المؤمنين

---

® في "تديُّن الخلفاء الأمويين والعباسيين وحرصهم على مصلحة الإسلام والمسلمين" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي "براءة معاوية من القول بتقديمه خطبة الجمعة قبل الصلاة"، وفي "زيادة معاوية درجة في المنبر أمر اقتضته الضرورة" طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثالثة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي "أحاديث فضائل الأمويين في صحيحي البخاري ومسلم" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

1. العقد الفريد، ابن عبد ربه، مرجع سابق، (1/ 60).

أعلم بما يقول، ثم وصل ابن شهاب، فقال له هشام: من الذي تولى كبره منهم؟ فقال الزهري: هو عبد الله بن أُبي بن سلول، فقال له هشام: كذبت، إنما هو علي بن أبي طالب، قال الزهري وقد امتلأ غضبًا: أنا أكذب؟ لا أبا لك! فوالله، لو ناداني منادٍ من السماء أن الله أحلَّ الكذب ما كذبت... حدثني عروة وسعيد وعبيد الله وعلقمة عن عائشة أن الذي تولَّى كبره منهم هو عبد الله بن أُبي"[1].

ذلك ما أثبته ابن عساكر في تاريخه منذ ثمانية قرون نقلًا عن الشافعي[2]، وهو إمام من أئمة الصدق والحق من قبل أن يظهر إلى عالم الوجود من يرمي الزهري بالكذب ويتهمه في دينه لاتصاله بالخلفاء! ألا ترى في هذه الحادثة ما يدلك على مبلغ أمانة الزهري، وعلى أن الصلة بينه وبين الخلفاء كانت أدنى وأضعف من أن تتصل إلى دينه وأمانته؟ رجل يقول لخليفة المسلمين: لا أبا لك! وهي كلمة لا يقولها رجل عادي لآخر مثله يحترمه دليل على أن صلته بالخليفة ليست صلة ضعيف بقوي، ولا مخدوع بخادع، بل صلة واثق بدينه، معتز بعلمه يغضب إن كُذِّبَ، ويثور إذا حرِّفت حقيقة من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ، ورجل يزأر في وجه الخليفة زئير الأُسْد؛ لأنه كذبه في تفسير آية من كتاب الله خلاف ما يعلم أهل العلم من قبله، هل من المعقول أن يستخذي[3] لأقوال الخليفة، فيضع له أحاديث عن رسول الله ﷺ لا أصل لها! ألا ترى إلى قول الزهري: "أنا أكذب، لا أبا لك! فوالله، لو ناداني منادٍ من السماء أن الله أحلَّ الكذب ما كذبت"، إن الزهري كان من ذلك الطراز الممتاز في تاريخ الإنسانية الذين رباهم محمد ﷺ وأخرجهم للدنيا آيات باهرات في صدق اللهجة، وسمو النفس، والترفُّع عن الكذب أبدًا.

ثم ماذا يبتغي الزهري من مسايرته لأهواء الأمويين؟ أهو يبتغي المال؟ لقد اعترف معنا هؤلاء بأن الزهري لم يكن من طراز أولئك الرجال الذين يستعبدهم المال؛ إذ نقل لنا عن عمرو بن دينار قوله في الزهري: "ما رأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري، كأنهما بمنزلة البعر"[4]، أم هو يبتغي الجاه؟ إن المغرضين يعترفون معنا بأن الزهري كان ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية، فأي جاه يطلب بعد هذا؟ وإذا لم يكن الزهري طالب جاه ولا مال، وهو في دينه وجرأته ما رأيت، فهل يبلغ به الحمق والغباوة أن يبيع دينه للأمويين، ويخسر سمعته بين المسلمين بوضع أحاديث عن رسول الله ﷺ لهم وهو لا يطمع في جاه ولا مال ولا منصب؟ ثم إنهم يصورون لنا عصر بني أمية عصر ظلم وجور، وأن الأتقياء من علماء المدينة كانوا يحاربونهم ويَزْوَرُّون (يبتعدون) عنهم، ونحن نعلم أن الزهري نشأ بالمدينة وأخذ عن شيوخها، جلس إلى سعيد بن المسيب حتى مات سعيد، وأخذ عن مالك في كل مرة يأتي بها إلى المدينة، وظل يتردد بين المدينة والشام ـ كما قال الزهري ـ خمسًا وثلاثين سنة، فلماذا لم يبغضه علماؤها؟ لماذا لم يكذبوه لو صح أنه كذب للأمويين؟ لماذا لم يتبرأ منه شيخه سعيد وهو الذي لا

١. فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٥٠٢).
٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٧١).
٣. يستخذي: يخضع.
٤. تذكرة الحفَّاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ١٠٩).

يبالي بعبد الملك في سطوته وجبروته؟ ما الذي دعاهم إلى السكوت عنه؟ أهو الخوف؟ لم يكونوا يعرفون خوفًا في نقد الرجال، من الخليفة إلى أقل رجل في المجتمع، وهب أنهم خافوه، فلماذا لم ينتقده العلماء في دولة بني العباس؟ لماذا لم يهاجمه أنصار بني العباس، كما هاجموا خلفاء بني أمية وأمراءهم وأعوانهم؟ لماذا سكت عنه علماء الجرح والتعديل: مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري ومسلم وابن أبي حاتم وأضرابهم ممن كانوا لا يخافون في الله لومة لائم؟ فكيف إذا كان النقد لرجل من أكبر رجال الدولة الأموية وأعظمهم شهرة؟ أليس في سكوت علماء أهل المدينة وشيوخهم، وفي مقدمتهم شيخه سعيد، ثم في أخذهم عنه وأخذ العلماء عنه من كل فج، وفي توثيق علماء الجرح والتعديل له في العصر العباسي - رغمًا عن صلته بالخلفاء الأمويين - أكبر دليل على أن الرجل كان فوق متناول الشبه، وأرفع من أن تَعْلَقَ به ألسنة السوء، وأكرم من أن يوصف بكذب، أو وضع، أو ممالأة لأهل الظلم والباطل؟

هذه هي مكانة الإمامي الزهري وطبيعة صلته بأمراء بني أمية، والآن نشرع في تفنيد أدلتهم الواهية التي استدلوا بها على وضع الزهري للأحاديث تلبية لرغبة الأمويين:

١. **قبة الصخرة وحديث "لا تشد الرحال":**

يزعم هؤلاء أن عبد الملك بن مروان بنى قبة الصخرة ليحول بين أهل الشام والعراق وبين الحج إلى الكعبة - وذلك أثناء لجوء عبد الله بن الزبير إلى الكعبة واعتصامه بها - وأنه أراد أن يُلْبِس عمله ثوبًا دينيًا، فوضع له صديقه الزهري حديث: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى"[1]، فهذا لعمري عجب من أعاجيب الافتراء والتحريف والتلاعب بحقائق التاريخ.

- إن المؤرخين الثقات لم يختلفوا على أن الذي بنا القبة(قبة الصخرة) هو الوليد بن عبد الملك، وهكذا ذكر ابن عساكر والطبري وابن الأثير وابن خلدون، وابن كثير وغيرهم، ولم نجدهم ذكروا ولو رواية واحدة تنسب بناءها إلى عبد الملك، ولا شك أن بناءها - كما يزعم هؤلاء - لتكون مثابة الكعبة يحج الناس إليها بدلًا من الكعبة، حادث من أكبر الحوادث وأهمها في تاريخ الإسلام والمسلمين، فلا يعقل أن يمر عليه هؤلاء المؤرخون مَرَّ الكرام، وقد جرت عادتهم أن يدونوا ما هو أقل من ذلك خطرًا أو أهمية، كتدوينهم وفاة العلماء وتولي القضاء وغير ذلك، فلو كان عبد الملك هو الذي بناها لذكروها، ولكننا نراهم ذكروا بناءها في تاريخ الوليد، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ، نعم جاء في كتاب الحيوان للدميري نقلًا عن ابن خلكان: أن عبد الملك هو الذي بنى القبة وعبارته هكذا: "بناها عبد الملك وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة"، ومع ما في نسبة بنائها لعبد الملك من ضعف، ومن مخالفته لما ذكره أئمة التاريخ، فإن هذا النص لا غبار عليه، وليس فيه ما يدل على أنه بناها ليفعل الناس ذلك، بل ظاهره أنهم كانوا يفعلون من تلقاء أنفسهم، وليس فيه ذكر الحج عند القبة بدلًا من الكعبة، بل فيه الوقوف عندها

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضل الصلاة، باب: مسجد بيت المقدس، (٣/ ٨٤، ٨٥)، رقم (١١٩٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، (٥/ ٢٠٩١)، رقم (٣٢٠٣).

يوم عرفة، وهذه العادة كانت شائعة في كثير من أمصار الإسلام، وقد نص الفقهاء على كراهتها، وفرق كبير بين الحج إليها بدلًا من الكعبة، وبين الوقوف عندها تشبهًا بوقوف الحج بعرفة، ليشارك من لم يستطع الحج الحجاج من الأجر والثواب، ولم يكن ذلك مقصورًا على قبة الصخرة، بل كان كل مصر إسلامي يخرج أهله يوم عرفة إلى ظاهر البلد فيقفون كما يقف الحجاج.

إن نص الحادثة كما ساقها هؤلاء بَيِّن البطلان؛ لأن بناء شيء ليحج الناس إليه كفر صريح، فكيف يقدم عبد الملك عليه، وهو الذي كان يلقَّب بحمامة المسجد لكثرة عبادته على أن خصومه طعنوا فيه بأشياء كثيرة ولم نجدهم اتهموه بالكفر، ولا شنَّعوا عليه ببناء القبة، ولو كان الأمر ثابتًا لاتخذوه أكبر دليل على الغض منه والطعن عليه.

- إن الزهري قد ولد سنة إحدى وخمسين أو ثمان، ومقتل عبد الله بن الزبير كان سنة ثلاث وسبعين، فيكون عمر الزهري حينذاك على الرواية الأولى اثنين وعشرين عامًا، وعلى الثانية خمسة عشر، فهل من المعقول أن يكون الزهري في تلك السن ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية بحيث تتلقى منه بالقبول حديثًا موضوعًا يدعوها فيه للحج إلى القبة بدلًا من الكعبة؟

- إن نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري في عهد الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه بعد، فالذهبي يذكر لنا أن الزهري وفد لأول مرة على عبد الملك في حدود سنة ثمانين، وابن عساكر روى أن ذلك كان سنة اثنين وثمانين، فمعرفة الزهري لعبد الملك لأول مرة إنما كانت بعد قتل ابن الزبير ببضع سنوات، وكان يومئذ شابًّا بحيث امتحنه عبد الملك، ثم نصحه أن يطلب العلم من دور الأنصار، فكيف يصح الزعم أن الزهري أجاب رغبة صديقه عبد الملك فوضع له حديث بيت المقدس ليحج الناس إلى القبة في عهد ابن الزبير[1]؟

- أما عن الحديث نفسه وهو قول النبي ﷺ: "لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاث مساجد: ، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى" فقد روته كتب السنة كلها من طرق مختلفة، فقد أخرجه البخاري من طريق أبي سعيد الخدري من غير طريق الزهري، ورواه مسلم من ثلاث طرق: إحداها من طريق الزهري، والثانية من طريق جرير بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد، والثالثة عن أبي سليمان الأغر عن أبي هريرة. فالزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث ليتهمه المغرضون بوضعه كذبًا على رسول الله ﷺ[2].

- إن هذا الحديث رواه الإمام الزهري عن شيخه سعيد بن المسيب، ومن المعلوم أن سعيدًا ما كان ليسكت عن الزهري لو أنه وضع هذا الحديث على لسانه إرضاء لأهواء الأمويين ، وهو الذي أُوذي من قِبَلهم وضُرب، وقد تُوفي سعيد سنة (٩٣هـ)؛ أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة، فكيف سكت سعيد عن هذا كل هذه المدة، وقد كان جبلًا شامخًا من جبال القوة في الحق لا يبالي في الله لومة لائم؟

- لو فرضنا أن الزهري وضع هذا الحديث إرضاءً لعبد الملك، فلمَ لم يصرح فيه بفضيلة قبة الصخرة، وقد

---

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ٢٠٠: ٢٠٤ بتصرف.

٢. المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، د. عبد المتعال الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٩٩.

أراد عبد الملك أن يحج الناس إليها؟ كل ما في هذا الحديث وما صححوه من أحاديث بيت المقدس تبيِّن فضل الصلاة فيه، وفضل زيارته غير مقيدة بوقت معين، وهذا شيء أثبته القرآن جملة، فأين هذا مما يريده عبد الملك من الحج إلى القبة بدلًا من الكعبة في أيام الحج.

- إن حديث "لا تُشدُّ الرحال" الذي خُرِّج في الصحيح لا يرتبط بما ورد في فضائل بيت المقدس والصخرة أو غيرها من أحاديث مكذوبة ليس للزهري رواية فيها، وقد نقدها العلماء جميعًا، حتى قالوا: كل حديث في الصخرة فهو كذب، وقالوا: لم يصح في فضل بيت المقدس إلا ثلاثة أحاديث منها: حديث "لا تشد الرحال"[1].

**٢. قصة إبراهيم بن الوليد الأموي:**

قال المغرضون: إن إبراهيم الأموي جاء إلى الزهري بصحيفة، وطلب منه أن يأذن له بنشر أحاديث فيها على أنه سمعها منه، فأجازه الزهري من غير تردد، وقال له: من يستطيع أن يجيزك بها؟ وهكذا استطاع الأموي أن يروي ما كُتب في الصحيفة على أنها مروية عن الزهري، وهنا أخطاء ومغالطات نوضحها فيما يأتي:

- إن ابن عساكر صرَّح بسماع إبراهيم من الزهري، فيكون إبراهيم قد عرض على شيخه صحيفة سمعها منه، وهذا يسمَّى في اصطلاح المحدثين "عرض المناولة"، قال الشيخ ابن الصلاح في مقدمته: "القسم الرابع من أقسام تحمُّل الحديث "المناولة"، فإن كان معها إجازة مثل أن يناول الشيخ الطالب كتابًا من سماعه ويقول: اروِ هذا عني، أو يأتيه الطالب بكتاب قد سمعه من الشيخ فيتأمله الشيخ، ثم يقول له: اروِ عني هذا، ويسمى هذا "عرض المناولة"، وقد قال الحاكم: إن هذا سماع عند كثير من المتقدمين، وحكوه عن مالك والزهري وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وسفيان إلخ"[2]. وقال أيوب: كنا نعرض العلم على الزهري، وقال عبيد الله بن عمر: أتيت الزهري بكتاب فتأمله، ثم قال: أجيزك به، ومثله أخبر كثير من تلاميذ الزهري إذ كانوا يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه فيتأملها ويجيزهم بها، وما صنع إبراهيم بن الوليد - إن صحت الرواية - إنما هو من هذا القبيل حتمًا، يؤكده تصريحه بالعرض كما في رواية ابن عساكر، والعرض - كما رأيت - إعطاء الشيخ الكتاب ليتأمله، ثم يجيزه، أما أن يكون إبراهيم دَوَّن أحاديث من عنده، ثم طلب من الزهري أن يسمح له بروايتها عنه ووافق الزهري على ذلك، فهذا مما يستحيل صدوره عن رجل كالزهري ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية، وما ذاع صيته إلا بأمانته وصدقه وضبطه.

- إن قول الزهري: "من يستطيع أن يجيزك بها" أصله كما نقله ابن عساكر: ومن يجيزك بها غيري؟ وليس في هذا شيء، فغير الزهري لا يستطيع أن يجيز تلاميذ الزهري كإبراهيم، بأحاديث لم يسمعوها إلا من شيخهم على أنه كان أعلم أهل زمانه بالسنة، وقد نقلنا قول غير واحد من أئمة الحديث أنه لولاه لضاعت أشياء كثيرة من السنة، واعترف مسلم له بأنه يروي تسعين حديثًا لا يرويها غيره، فيكون معنى قوله

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠٥.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص١٤٦، ١٤٧.

لإبراهيم، ومن يعلم بهذه الأحاديث غيري حتى يجيزك بها؟ وليس معناه أنه لا يجرؤ أحد من المسلمين أن يبيح له وضع الأحاديث غيري.

- إن إبراهيم هذا لم ترو له كتب السنة عندنا شيئًا، ولم تذكره كتب الجرح والتعديل، لا في الثقات ولا في الضعفاء المتروكين، فأين هذه الأحاديث التي نشرها على الناس بإذن من الزهري؟ وأين موضعها من كتب السنة؟ ومن رواها عنه؟ وكيف اختفت هذه الصحيفة فلم يبقَ لها مكان في كتب التاريخ؟

**قول الزهري: "أكرهونا على كتابة الحديث":**

لقد زعم بعضهم أن الزهري اعترف اعترافًا خطيرًا في قوله الذي رواه عنه معمر: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث"، وأن ذلك يُفهم منه استعداد الزهري لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند الأمة الإسلامية. فقد أثبتنا عند الحديث عن صدق الزهري وجرأته؛ أنه أبعد الناس عن الرضوخ لأهواء الحاكمين، وقد ذكرنا من الوقائع التاريخية بينه وبين خلفاء بني أمية ما تجزم معه بأنه ليس ذلك الرجل المستعد لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند المسلمين.

أما هذا النص الذي جاءوا به ففيه تحريف متعمَّد يقلب المعنى رأسًا على عقب، وأصله كما عند ابن عساكر وابن سعد: أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس - ويظهر أنه كان يفعل ذلك ليعتمدوا على ذاكرتهم، ولا يتكلوا على الكتب - فلما طلب منه هشام وأصرَّ عليه أن يملي على ولده ليمتحن حفظه، وأملى عليه أربعمائة حديث، خرج من عند هشام وقال بأعلى صوته: "يا أيها الناس، إنا كنا منعناكم أمرًا قد بذلناه الآن لهؤلاء، وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، فتعالوا حتى أحدثكم بها"[1]، فحدثهم بالأربعمائة حديث.

هذا هو النص التاريخي لقول الزهري، وقد رواه الدارمي بلفظ آخر وهو: "كنا نكره كتابة العلم حتى أكرهنا عليه السلطان، فكرهنا أن نمنعه أحدًا"[2].

فانظر كم الفرق بين أن يكون قول الزهري كما روى المغرضون: "أكرهونا على كتابة أحاديث"، وبين أن يكون قوله كما رواه المؤرخون: "أكرهونا على كتابة الأحاديث"، أو كما رواه الدارمي: "على كتابة العلم"، ثم انظر إلى هذه الأمانة العلمية حذف "أل" من الأحاديث فقلبت الفضيلة رذيلة. حيث كان النص الأصلي يدل على أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه من عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعًا، فإذا أمانة هؤلاء تجعلهم ينسبون للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذاك[3]®؟

---

1. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٣٣). سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٤).
2. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: التسوية في العلم، (١/ ١٢٢)، رقم (٤٠٤). وصححه حسين سليم أسد في تعليقه على سنن الدارمي.
3. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠٤: ٢٠٧ بتصرف.

® في **"نفي اتهام الزهري بالكذب وعدم الأمانة في الحديث"** طالع: الشبهة التاسعة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة). وفي **"صلة الزهري بالأمويين وإنكاره عليهم في بعض المواقف"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة). وفي **"وصف الزهري بالتدليس لا يحط من ثقته وأمانته في الحديث"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة السادسة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

**الخلاصة:**

- إن معاوية بن أبي سفيان ﷺ أحد الصحابة الأجلاء، خال المؤمنين وأميرهم، وقد صحت الأخبار في فضله ومكانته.
- لم يثبت أن معاوية بن أبي سفيان ﷺ سبَّ عليًّا ﷺ أو أبناءه، والرواية التي جاء بها الطاعنون لا تقوى في ميزان النقد الحديثي.
- إن زيادة معاوية ﷺ درجة في المنبر النبوي، أو خطبته جالسًا أو تقديم مروان خطبة العيد على الصلاة، لا يعد دليلًا على وضعهم أحاديث على النبي ﷺ؛ لأنهم لم يستدلوا على أفعالهم تلك بأحاديث تسوغ لهم ما فعلوه، فليست ثمة علاقة بين الأمرين.
- إن صلة ابن شهاب الزهري بالأمويين صلة الناصح للخليفة أو الأمير، ولم يكن الزهري ألعوبة في أيديهم، وهذا يبرر ذهابه للقصر ووجوده في حاشية السلطان.
- إن ذهاب الزهري للقصر وتحركه في حاشية السلطان ليس دليلًا على وضعه للأحاديث، فقديمًا تردد الصحابة والتابعون على معاوية وغيره من الأمويين ولم يطعن فيهم أحد.
- إن حديث "لا تُشدُّ الرحال" ليس من وضع الزهري وإنما رواه البخاري ومسلم من غير طريق الزهري بالإضافة إلى طريق الزهري، فكيف يكون الزهري واضعه؟
- أمَّا مجيء إبراهيم بن الوليد الأموي بصحيفة إلى الزهري، وطلبه منه أن يأذن له بنشر أحاديث فيها على أنه سمعها منه، فإن الحقائق التاريخية تثبت أن إبراهيم قد سمع هذه الصحيفة فعلًا من الزهري، وهذا يسمى في اصطلاح المحدثين "عرض المناولة"، وبذلك فلا شبهة فيها.
- وأمَّا دعواهم أن الزهري قال: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث" فهذا غير صحيح، وإنما الصحيح قوله: "إن هؤلاء أكرهونا على كتابة الأحاديث"؛ أي: تسجيلها في ديوان، وليس كتابة أحاديث من وضعه هو كما زعموا.

## الشبهة الثالثة عشرة

### دعوى أن علماء المدينة الأتقياء وضعوا أحاديث ضد بني أمية(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المشككين أن استبداد خلفاء بني أمية، وانحرافهم عن الدين قد دفع علماء المدينة الأتقياء إلى مقاومتهم والتصدِّي لهم عن طريق وضع الأحاديث في مثالبهم، ومدح أعدائهم من آل البيت، ويستدلون على دعواهم تلك بالعداء الذي كان بين عالم أهل المدينة سعيد بن المسيب والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وبكثرة الأحاديث الموضوعة في مدح آل البيت. وهم يرمون من وراء ذلك إلى التشكيك في صحة السنة النبوية، وفي نزاهة علماء المسلمين.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) لقد كُتب تاريخ بني أمية على أيدي أعدائهم من

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. حجية السنة والرد على الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

صنائع العباسيين وغلاة الروافض، فلا يصح الاعتماد على تلك الأخبار في الحكم عليهم، ومع ذلك فإن كثيرًا من النصوص تؤكد تديُّن خلفاء بني أمية وحرصهم على مصلحة المسلمين، ونشرهم الإسلام في ربوع الأرض، فلماذا يعاديهم علماء المدينة الأتقياء؟

٢) لم يستبح علماؤنا أبدًا الكذب على النبي ﷺ، حتى ولو كان ذلك دفاعًا عن الدين كما يزعمون، بل كانوا أتقياء حقًّا في تحرِّيهم الصدق ومقاومتهم للكذبة الوضَّاعين.

٣) إذا كان سعيد بن المسيب تعرَّض للتعذيب الشديد دفاعًا عن إحدى سنن النبي ﷺ وهي عدم جواز البيعة لاثنين في وقت واحد، فكيف لمثله أن يستبيح الكذب على النبي ﷺ؟ ولم يرد أي دليل على وضع سعيد بن المسيب أحاديث ضد الأمويين.

٤) ثمَّة أحاديث صحيحة في مدح آل البيت، ولكن غلاة الشيعة تزيَّدوا في ذلك ووضعوا كثيرًا من الأحاديث في فضائل آل البيت نكاية في الأمويين، وليس صحيحًا أن علماء المدينة هم من فعلوا ذلك، بل الصحيح أن علماء المدينة هم أول من تصدُّوا لهم وبيَّنوا كذبهم.

**التفصيل:**

**أولا. بنو أمية كانوا حريصين على نشر الإسلام وعلى مصلحة المسلمين:**

في البداية نود أن نقول لهؤلاء الذين يصوِّرون لنا الأمويين جماعة دنيويين ليس لهم همٌّ إلا السلطة والملك، وفرض النفوذ والتوسع في رقعة هذا الملك، وأنهم كانوا في حياتهم العادية جاهلين لا يمتُّون إلى تعاليم الإسلام وآدابه بصلة[1]، إنكم قد تناسيتم إحدى المسلمات الأساسية الواضحة؛ وهي أن تاريخ هذه الدولة يقع في دائرة خير القرون، المشهود لها بذلك من المعصوم ﷺ في قوله: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"[2]، ولا يمكن لعقل أن يتصور هذه النقلة الكبيرة التي يتحدث عنها هؤلاء بين صفاء عصر الراشدين وظلام عصر بني أمية، وليس الثاني إلا امتدادًا طبيعيًّا للأول، فيه عاش بقية رجاله، ومن تبعهم بإحسان، وصاغوا تاريخه وأمجاده، مع التسليم بوجود فارق لا بد منه بين هذا العصر وذاك.

وإن ما خلَّفه الأمويون من آثار تاريخية خالدة لا يمكن أن يصدر عن حقبة تاريخية بهذه السوءات التي يصورها أعداء الإسلام، كما أن التاريخ لا ينفرد بصياغته في عصر ما ثلَّة من الرجال ـ ولو كانوا ممتازين ـ على امتداد هذه العقود من الزمان التي عمرتها الدولة الأموية، وإنما هو نتاج عوامل شتى تتداخل فيها تأثيرات الزمان والمكان والبشر، وتلعب فيها قوى المجتمع وتكويناته الظاهرة والمستترة دورًا كبيرًا، ومن خلال هذا المنظور ينبغي تفسير التاريخ الأموي، فلا يجوز أن يتحمل حكامه من بني أمية كل أوزاره ومثالبه، ولا أن ترد جميعها إلى منعهم وتأثيرهم، تمامًا كما لا ينبغي أن تنسب إليهم وحدهم شرف كل

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٨٦ بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، (٧/ ٥)، رقم (٣٦٥١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (٩/ ٣٦٥٩)، رقم (٦٣٥٤).

أمجاده ومفاخره.

إن هذه الحقائق الثابتة تقودنا إلى البداية الطبيعية للبحث عن حقيقة التاريخ الأموي، ألا وهي بحث الظروف التاريخية التي دوِّن فيها ذلك التاريخ، والعوامل المتعددة التي حكمت ذلك التدوين وأثرت فيه. فمن المسلَّم به أن كتابة التاريخ الأموي قد تمت في العصر العباسي، وفي أجواء معادية لبني أمية، وعلى أيدي رجال تعددت مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية وولاءاتهم السياسية، وقد ترك ذلك كله آثارًا ضخمة على تناولهم تاريخ هذه الحقبة بالغة الأهمية والحساسية[١].

ومن ثمَّ فقد كُتب معظم تاريخ بني أمية على أيدي أعدائها، فَتزيَّد فيه الرواة والإخباريون ما شاءوا، ولعبت الشائعات التي أثارها صنائع العباسيين وغلاة الشيعة والروافض دورًا كبيرًا في تشويه تاريخ بني أمية، فلا يصح الاعتماد ـ دون تمحيص ـ على كتب الأخبار والتاريخ التي كتبت في العصر العباسي فيما يتعلق بالأمويين، فضلًا عن أنه حتى في هذه الحالة، فإننا نجد نصوصًا كثيرة تكذِّب ما ذهب إليه هؤلاء المدَّعون وما رموا به خلفاء بني أمية من انحراف عن الإسلام وتحدٍّ لأحكامه[٢].

صحيح أن الحكم الأموي قد أظهر بُعدًا ما عن ذلك الأفق السامي من الالتزام الإسلامي في عصر الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين، استمد توهجه وبريقه من الانسجام المتناغم بين القيادة والرعية، وحرص كليهما على التحقيق بكمالات الدين، في معظم مراحل هذه الفترة الزمنية الثرية.

غير أن التزام الدولة والمجتمع في العصر الأموي بالإسلام لم يتراجع بشكل حاد عنه زمن الراشدين، فقد كان كثير من مسلمي العهد الأموي ممن عاش زمن الراشدين، سواء كانوا من شيوخ الصحابة أو جيل التابعين.

وإن صح أن نقول: إن الاندفاع إلى تحقيق مثالية الإسلام قد أفسح الطريق لظهور نوع من الواقعية والترخُّص، لا يخرج في مجمله عن حدود الإسلام، الذي نعرفه دينًا شاملًا كاملًا، يعترف باختلاف قدرات البشر واستعداداتهم، ويشرِّع العزائم والرخص، ولا يخرج أتباعه في هذه الحال أو تلك عن حدود الإسلام ومقتضى شريعته[٣].

ويمكننا أن نتحدث بإيجاز عن التزام خلفاء بني أمية بالإسلام، ومدى تدينهم، وحمايتهم لهذا الدين، وخدمتهم للمسلمين مما ينفي عنهم الاستبداد والانحراف عن الدين في النقاط الآتية:

- **معاوية بن أبي سفيان** رضي الله عنه:

لن نتحدث هنا عن مكانة معاوية بن أبي سفيان عند رسول الله ﷺ ولا عند خليفتيه أبي بكر وعمر، فهذا ما لا يستطيع أحد أن يشكك فيه، ولكننا نتحدث عنه بعد توليه الخلافة، ورغم أن روايات التاريخ قد حجبت كثيرًا من الجوانب المضيئة عند خليفة الأمويين الأول، فإن شهادات بعض كبار معاصريه من الصحابة

١. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، دار القاهرة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م، ص٦ بتصرف.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٨٦ بتصرف.

٣. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٩٣ بتصرف.

والتابعين تسد هذا النقص، مثل أقوال سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عباس، وابن عمر، الذين لا يُتهمون بمحاباة معاوية، أو مجاملته...

فقد نقل ابن كثير عن سعد بن أبي وقاص قوله: "ما رأيت أحدًا بعد عثمان أقضى بحق من صاحب هذا الباب"[1]، يعني معاوية، وقال عنه ابن عباس: "ما رأيت رجلًا كان أخلق بالملك من معاوية"[2]، وقيل لابن عباس: "هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة؟ فقال: إنه فقيه"[3]، وقال عبد الله بن عمر: "ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية (أي: أكثر تخلقًا بأخلاق السيادة منه)، فقيل له: ولا أبو بكر وعمر؟ فقال: كان أبو بكر وعمر خيرًا منه، وما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية"[4].

وقد روي أن بعض الصالحين قد بهره عدل عمر بن عبد العزيز، فأخذ يتحدث عنه، حتى فاجأه الأعمش بقوله: "تذكرون عدل عمر بن عبد العزيز، فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: في حلمه؟ قال: بل في عدله"، وروى الأعمش عن مجاهد قوله: "لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي"، وقال أبو إسحاق السبيعي مثل ذلك[5].

- **يزيد بن معاوية بن أبي سفيان:**

ما كاد يزيد بن معاوية يتولَّى الخلافة بعد وفاة أبيه حتى ثارت ضده معارضة عنيفة قادها الحسين بن علي رضي الله عنهما، الذي وثق بإغراءات أهل العراق، ثم تلتها ثورة أهل المدينة، ثم ثورة عبد الله بن الزبير بمكة، إذ مات يزيد، وجيوشه تحاصر ابن الزبير وتضيِّق عليه الخناق.

وقد كانت هذه الثورات وما تمخض عنها من نتائج وخيمة فرصة هائلة لتشويه صورة يزيد والطعن فيه، وقد وجدت هذه المطاعن من يروِّجها من أعداء بني أمية طوال تاريخهم وبعده حتى حملتها لنا صفحات التاريخ.

أما قبل هذه الثورات فلا نعلم اتهامًا خطيرًا يعتدُّ به ليزيد طوال خلافة أبيه حتى بعد ترشيحه لولاية العهد، وقد لبث وليًّا للعهد بضع سنين، ويكفي أن نذكر من فضائله أنه كان قائد أول جيش يغزو القسطنطينية، فصدقت فيه نبوءة الرسول ﷺ إذ قال: "أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم"[6].

وكانت له هناك ضروب من الشجاعة والبأس، وكان تحت لوائه من الصحابة أبو أيوب الأنصاري وابن عباس وابن عمر وابن الزبير.

ولما وفد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان بعد وفاة الحسن بن علي، دخل عليه يزيد وجلس يعزيه في وفاة الحسن، فلما نهض من عنده قال عبد الله بن عباس: "إذا ذهب بنو حرب ذهب علماء الناس"[7].

---

١. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٨/ ١٤٢).
٢. المرجع السابق، (٨/ ١٤٣).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر معاوية ﷺ، (٧/ ١٣٠)، رقم (٣٧٦٥).
٤. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٩/ ٦٦).
٥. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، (٦/ ١٢٨).
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في قتال الروم، (٦/ ١٢٠)، رقم (٢٩٢٤).
٧. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٨/ ٢٥١).

- **مروان بن الحكم:**

عرف عن مروان بن الحكم العلم والفقه والعدل، فقد كان سيدًا من سادات شباب قريش، وقد شهد له الإمام مالك بالفقه، واحتج بقضائه وفتاواه في مواطن عديدة من كتاب الموطأ، كما وردت في غيره من كتب السنة المتداولة في أيدي أئمة المسلمين يعملون بها، وكان الإمام أحمد يقول: "يقال كان عند مروان قضاء، وكان يتتبع قضايا عمر بن الخطاب"، وكان مروان من أقرأ الناس للقرآن[١]، كما كانت له رواية الحديث الشريف، حيث روى عن بعض مشاهير الصحابة؟ وروى عنه بعضهم، كما روى عنه بعض التابعين[٢]، وكان حريصًا على السنة والعمل بها[٣].

- **عبد الملك بن مروان:**

اشتهر عبد الملك بن مروان بالعلم والفقه والعبادة، فقد كان أحد فقهاء المدينة الأربعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب وعبد الملك بن مروان[٤]، حتى قال نافع مولى عبد الله بن عمر: لقد رأيت المدينة وما فيها أشد تشميرًا ولا أفقه، ولا أقرأ لكتاب الله من "عبد الملك بن مروان"[٥]، وكان يسمَّى "حمامة المسجد" لحرصه على المكث فيه، وقد قال الإمام الشعبي: "ما جالست أحدًا إلا وجدت لي الفضل عليه، إلا عبد الملك بن مروان فإني ما ذاكرته حديثًا إلا زادني فيه، وقد استشهد الإمام مالك بفقهه وأحكامه وقضاياه"[٦].

- **الوليد بن عبد الملك:**

كان الوليد قارئًا للقرآن مشيِّدًا للمساجد عابدًا غيورًا على دين الله ﷻ، قال إبراهيم بن عبلة: قال لي الوليد بن عبد الملك: في كم تختم القرآن؟ فقلت في كذا وكذا، فقال: إن أمير المؤمنين على شغله يختمه في كل ثلاث، وقيل: في كل سبع[٧]، وكان الوليد يقرأ القرآن في شهر رمضان سبع عشرة مرة[٨]، وكان أول من أجرى طعام شهر رمضان في المساجد.

كما أُنشئت في عصر الوليد الكثير من المساجد مثل جامع دمشق، الذي كان أعجوبة الدنيا في عصره، كما أعاد بناء المسجد النبوي بالمدينة وتوسعته، وكان له جهد هائل في الفتح، ونشر كلمة الإسلام ولغة العرب[٩].

- **سليمان بن عبد الملك:**

سُمِّي سليمان بن عبد الملك "مفتاح الخير"؛ وذلك لأنه افتتح عهده بخير وختمه بخير؛ إذ رد المظالم على أهلها، وأخرج المسجونين الذين كانوا بالبصرة، واستخلف عمر بن عبد العزيز، وأغزى مسلمة أخاه الصائفة حتى بلغ القسطنطينية، فأقام بها حتى مات سليمان، وجمع سليمان حوله الفقهاء والعلماء، فكان يجالسهم ويستمع إلى مواعظهم.

---

١. المرجع السابق، (٨/ ٢٨٣).
٢. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (١٠/ ٨٣).
٣. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٩٩.
٤. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، (٢/ ٤٠٣).
٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٣٧٤).
٦. المرجع السابق، (٦/ ٣٧٤).
٧. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦/ ٤٣٥).
٨. المرجع السابق، (٢٩/ ٣٤٤).
٩. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص٢٠٦.

- **عمر بن عبد العزيز:**

إن الروايات عن زهد عمر بن عبد العزيز، وورعه وخوفه من الله ﷻ وعدله أكثر من أن تُحصى، وترجمتاه اللتان كتبهما عنه ابن الجوزي، وابن عبد الحكم زاخرتان بهذه الروايات التي تقدم صورة مضيئة للخليفة عمر بن عبد العزيز نجيبة بني أمية، وخامس الخلفاء الراشدين، وقد نشأ عمر مترفًا منعَّمًا في بيت الإمارة والملك، إذ كان أبوه عبد العزيز بن مروان أميرًا على مصر، غير أنه بعد أن ولي الخلافة شعر بعظم المسئولية الملقاة عليه، فانقلب زاهدًا متعبدًا على نحو مثير، وأحال ما حوله من مظاهر الملك وصوره إلى لون من البساطة يذكرنا بمظاهر الخلافة في عصر الراشدين، حتى قال فيه مالك بن دينار: "يقولون: مالك زاهد؛ أي زهد عندي، وإنما الزاهد عمر بن عبد العزيز أتته الدنيا فاغرة فاها فتركها جملة"[1].

- **يزيد بن عبد الملك:**

صحيح أن يزيد بن عبد الملك لم يلزم نفسه مسلك عمر بن عبد العزيز في الزهد والتقشف، فليس كثيرون يطيقون ذلك، ولكنه لم ينقض سيرة عمر بن عبد العزيز ويفعل خلافها، كما أشار بعض المؤرخين، بل هناك دلائل عديدة على تحرِّيه العدل وسنن الدين، وحرص عماله على بيت مال المسلمين، وحرصه على إرضاء رعيته، ولعل آخر ما يُذكر ليزيد أنه استخلف من بعده هشامًا أخاه، ولم يستخلف ولده الوليد؛ مراعاة لمصلحة الأمة[2].

- **هشام بن عبد الملك:**

لقد كان زمن هشام بن عبد الملك حافلًا بالجهاد والغزو على شتى الجبهات، وإن لم يُحْدِث تقدم ذو بالٍ على مساحة الدولة، ولم يكن أحد من بني مروان يأخذ العطاء إلا وعليه الغزو، فمنهم من يغزو ومنهم من يُخرج بدلًا، وكانت له جهوده المعمارية، وكان يجمع الأموال ويعمر الأرض ويستجيد الخيل، وقد اصطنع الرجال، وقوَّى الثغور، واتخذ القنى والبرك بطريق مكة وغير ذلك من الآثار، وكان هشام يجل العلماء والفقهاء في زمانه، فلما حج سنة ١٠٦هـ، وبلغه موت طاوس اليمني الفقيه وسالم بن عبد الله، حرص على أن يصلي عليهما بنفسه، ورأى القاسم بن محمد بن أبي بكر عند قبر سالم بن عبد الله، فأقبل عليه هشام، وما عليه إلا دراعة، يسأله عن حاله، فقال: بخير، فقال هشام: إني أحب والله أن يجعلكم بخير[3].

- **الوليد بن يزيد بن عبد الملك:**

لم تزد خلافة الوليد بن يزيد عن سنة وثلاثة أشهر، ورغم ذلك فقد شاع ذكره في التاريخ حتى أصبح من أشهر خلفاء بني أمية، وحاول بعض المؤرخين أن يجعل من نقائصه ومثالبه - الصحيح منها والمخترع - سمة غالبة على العصر الأموي وخلفائه، رغم قصر مدة خلافته، وثورة أهله الأمويين عليه فيما بعد، وقتلهم إياه.

ولكن لا يخلو التاريخ من أدلة تبرئ الوليد مما نسب إليه من التهم التي رماه بها أعداؤه من إلحاد وكفر وجهر بالفسوق، فرسائله إلى هشام بن عبد الملك،

---

١. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٩/ ٢٢٧).

٢. انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٥/ ٣٠٠: ٣١٣).

٣. تاريخ الأمم والملوك، الطبري، مرجع سابق، (٤/ ١٤).

ونصر بن يسار، تدل على إيمانه بالله وثقته بقدرته، كما أن موقفه من القدرية وتتبعه لهم يعزز هذا المعنى ويؤيده، حتى إنه لما حُوصر من أعدائه قبل قتله جلس وأخذ مصحفًا، وقال: يوم كيوم عثمان، ونشر المصحف يقرأ، ورفض الدفاع عن نفسه آنئذٍ حتى قتل[1].

ويعد مقتل الوليد بن يزيد بداية النهاية للدولة الأموية، فقد اختلف أمراء البيت الأموي على أنفسهم، ولم تطل خلافة يزيد بن الوليد عن بضعة أشهر، ورغم ذلك فقد وجدت بعض الدلائل على تدينه وعدله، وما لبث أن أقبل مروان بن محمد ـ آخر خلفاء البيت الأموي ـ يستولي على مقاليد الحكم بالشام، وليقضي ما بقي من سني حكم بني أمية في صراع ونضال[2].

هؤلاء هم ولاة الأمر من خلفاء بني أمية وتلك سيرتهم، وما ذكرناه من فضائلهم هو لمجرد الاستشهاد فقط لا على سبيل الحصر، بل إن التاريخ ليذكر فتوحات الأمويين بكثير من الإعجاب، حتى إن رقعة الإسلام في العصر العباسي لم تزد كثيرًا عما كانت عليه في العصر الأموي، والفضل في ذلك للأمويين؛ إذ كان أبناء خلفائهم على رأس الجيوش الفاتحة الغازية في سبيل إعلاء كلمة الله ونشر شريعته، فلماذا إذن يعاديهم العلماء؟!

ولماذا يتهمونهم بأنهم لا يفهمون روح الإسلام ولا ينطلقون منها؟ ولماذا لا يلجئون في التصدي لهم إلا لهذا اللون الخسيس من المقاومة وهو وضع أحاديث ضدهم؛ لا شك أن كل هذه ظنون لا تمت إلى الحقيقة بأدنى صلة، بل إنها مجرد افتراءات لا يؤيدها شيء من واقع علماء المدينة الأتقياء، ولا من تاريخ خلفاء بني أمية الذين كانوا في أعلى درجات الحرص على مصلحة الإسلام وأهله®.

## ثانيًا. صلاح علماء المدينة وتقواهم يتناقض مع اتهامهم بالوضع:

إننا نعجب من افتراء هؤلاء المشككين على علماء المدينة الأتقياء واتهامهم بأنهم أول من قاموا ضمن حركة الوضع في الحديث النبوي ضد الأمويين، وإرغام أنوفهم بمدح أعدائهم، وسر ذلك العجب هو كيف تتفق التقوى مع الوضع في الحديث؟

إن التقوى هي الاستقامة على الدين ظاهرًا وباطنًا، إن كلمة الأتقياء دسَّها هؤلاء ليهوِّنوا على القارئ ويسهِّلوا عليه الغرض الدنيء والاتهام الجريء الذي يرمون إليه، فإنه إذا حكم أن هذا حال الأتقياء فكيف يكون حال غير الأتقياء؟ لا شك أنهم يفوقونهم ويزيدون عليهم في وضع الحديث.

والغريب أن هؤلاء لم يذكروا لنا بعضًا من هؤلاء العلماء الأتقياء على حد زعمهم؛ لنبين لهم أقوال أئمة

---

1. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (١٠/ ١٣).
2. انظر: الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٩٤: ٢١٩. الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، د. علي محمد محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٨٦ بتصرف.

® في **"تقديم الأمويين خطبة العيد على الصلاة لا يعني وضعهم للأحاديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء. وفي **"تديُّن الخلفاء الأمويين والعباسيين"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أحاديث فضائل الأمويين في صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

الجرح والتعديل فيهم، ولنعلم أهم علماء أم ليسوا من العلم في شيء[1].

بل إن الأغرب من ذلك أن يزيد هؤلاء المشككون أن مقرهم كان في المدينة، وهل كان بالمدينة إلا كل عالم تقي حقًّا، بالمعنى الذي يفهمه المسلمون من العلم والتقوى، والاجتهاد في دين الله والصدق في شريعته، ومحاربة الكذابين والوضاعين، لا بالمعنى الذي يريد هؤلاء إيهامنا به من الدس في حديث رسول الله ﷺ والافتراء عليه دفاعًا عن دينه؟

**ولكن: هل استجاز العلماء الكذب دفاعًا عن الدين؟**

إن القول بوجود مسوغات دفعت العلماء إلى اختلاق الأحاديث والكذب على رسول الله ﷺ هو قول لم ولن يصل إلى مدى السمو الذي يتصف به علماؤنا الأثبات، ولا المدى الذي وصلوا إليه في الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العادية، ولا مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم من الله خشية ورهبة من الكذب، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على رسول الله ﷺ، حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك وقتله وعدم قبول توبته.

إن هؤلاء معذورون إذا لم يفهموا عن علمائنا هذه الخصائص؛ لأنهم لا يجدون لها ظلًّا في أنفسهم ولا فيمن حولهم، ومن اعتاد الكذب ظن في الناس أنهم أكذب منه، وإلا فمن الذي يرضى لنفسه أن يتهم قومًا جاهروا بالإنكار على بعض ولاتهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة، بأنهم استجازوا لأنفسهم بعد ذلك أن يضيفوا إلى السنة أحكامًا لم يقلها رسول الله ﷺ[2].

ولو فرضنا جدلًا أن علماء المدينة قد فعلوا ذلك كما يزعم هؤلاء المدعون، فهل كان علماء المدينة هم كل علماء الإسلام في ذلك العصر؟ ألم يكن في مكة ودمشق والكوفة والبصرة ومصر وأمصار الإسلام الأخرى صحابة وعلماء أيضًا؟

لقد كان في مكة في ذلك العصر - عدا من تأخرت وفاته من الصحابة - أمثال عطاء وطاوس ومجاهد وعمرو بن دينار وابن جريج وابن عيينة، وكان في البصرة أمثال الحسن وابن سيرين ومسلم بن يسار وأبي الشعثاء وأيوب السختياني ومطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، وكان في الكوفة أمثال علقمة وعبد الله بن عتبة بن مسعود وعمرو بن ميمون وإبراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير والقاسم بن عبد الله بن مسعود، وكان في الشام أبو إدريس الخولاني وقبيصة بن ذؤيب وسليمان بن حبيب وخالد بن معدان وعبد الرحمن بن غنم الأشعري بن جبير ومكحول، وكان في مصر يزيد بن أبي حبيب وبكير بن عبد الله الأشج وعمرو بن الحارث والليث بن سعد وعبيد الله بن أبي جعفر، وكان في اليمن مطرف وغيره.

هؤلاء أعلام الإسلام في العصر الأموي فهل شاركوا علماء المدينة في الوضع إن صح زعمهم؟ وكيف تم ذلك؟ وأين هذا المؤتمر الذي ضمهم، حتى اتخذوا فيه قرار الوضع؟

وإذا كانوا لم يشاركوا علماء المدينة في ذلك، فكيف سكتوا عنهم؟ وكيف نقلوا حديثهم؟ وأين هو في

---

1. حجية السنة والرد على الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص٧٦ بتصرف.

2. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٨٩ بتصرف.

التاريخ إنكارهم على هؤلاء العلماء؟ بل إنا لنجد عكس ذلك؛ فقد كان علماء الأمصار جميعًا يعترفون بأن حديث الحجاز أصح حديث وأقواه، بل إن الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي يعترف لعلماء المدينة بصحة الحديث حين أشار على الزهري أن يأتي إلى دور الأنصار فيتعلم منهم، فكيف يعترفون بذلك لو كانت المدينة دارًا لضرب الحديث واختراعه؟! ولماذا سكت الأمويون وهم على علم بأن علماء المدينة يضعون الحديث ضدهم؟! إنها دعوى متهافتة لا تثبت أمام النقد لحظات ولكن الهوى يُعمي[1].

## ثالثًا. حقيقة العداء بين سعيد بن المسيب وعبد الملك بن مروان:

ومما يزيد في تهافت دعوى هؤلاء أنهم يتخذون من عداء سعيد بن المسيب لعبد الملك ذريعة لرمي علماء المدينة كلهم بالكذب والوضع، ولكنهم لا يذكرون لنا أي دور له في هذه الحركة، فلماذا؟ ولماذا لم يستدلوا بحديث واحد قد وضعه سعيد بن المسيب للطعن في بني أمية أو حتى في مدح أعدائهم؟ الحق أن هؤلاء لم يجرءوا على ذلك لأنهم لم يجدوا بين أيديهم ولو رواية واحدة مفتعلة تؤكد دعواهم تلك؟

ونحن نستطيع أن نبيِّن حقيقة الجفاء الذي كان بين سعيد بن المسب وعبد الملك بن مروان، ثم لنحكم بأنفسنا: هل يستحق هذا الجفاء أن يدفع عالـمًا تقيًّا مثل سعيد بن المسيب إلى وضع أحاديث على النبي ﷺ؟

إن سر الخلاف بين سعيد بن المسيب والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان هو أن عبد الملك بعد وفاة أخيه عبد العزيز بن مروان عقد بيعة ولاية العهد لولديه الوليد وسليمان من بعده، وأمر ولاته في جميع الأمصار بأخذ البيعة لهما، فكان موقف سعيد بن المسيب هو الامتناع عن البيعة؛ لأن ذلك الامتناع لهما التزام بسنة النبي ﷺ في نظره؛ لأنه نهى عن البيعة لاثنين، فلا بد من تنفيذ ذلك، مهما كلفه الامتناع من ثمن.

قال شيبان بن فرُّوخ: "حدثنا سلام بن مسكين، حدثنا عمران بن عبد الله الخزاعي قال: دُعي سعيد بن المسيب للوليد وسليمان بعد أبيهما فقال: لا أبايع اثنين ما اختلف الليل والنهار، فقيل: ادخل واخرج من الباب الآخر، قال: والله لا يقتدي بي أحدٌ من الناس، قال: فجلده مائة وألبسه المسوح"[2].

وكانت حُجَّة سعيد بن المسيب في امتناعه عن البيعة أنه لا يجوز أن يبايع لاثنين في آن واحد، وقال عبد الرحمن بن عبد القارِّي لسعيد بن المسيب، حين قامت البيعة للوليد وسليمان بالمدينة من بعد أبيهما: إني مشير عليك بخصال، قال: وما هن؟ قال: تعتزل مقامك، فإنك تقوم حيث يراك هشام بن إسماعيل - والي المدينة - قال: ما كنت لأغيِّر مقامًا قمته منذ أربعين سنة، قال: تخرج معتمرًا، قال: ما كنت لأنفق مالي وأجهد بدني في شيء ليس فيه نيَّة، ثم قال: فما الثالثة؟ قال: تبايع، قال: أرأيت إن كان الله أعمى قلبك، كما أعمى بصرك - وكان أعمى - فما عليَّ؟ قال رجاء: فدعاه هشام إلى البيعة، فأبى، فكتب فيه إلى عبد الملك، فكتب إليه عبد الملك: مالك ولسعيد؟ ما كان علينا منه شيء نكرهه،

1. المرجع السابق، ص١٨٧، ١٨٨ بتصرف.

2. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٢٣١).

فأما إذ فعلت، فاضربه ثلاثين سوطًا، وأوقفه للناس[1].

وكان للفقيه الكبير قبيصة بن ذؤيب دور في تلك الحادثة وجهد طيب أثمر عن إطلاق سراح ابن المسيب؛ إذ لام الخليفة على ما فعل بابن المسيب، وتم إخلاء سبيله من السجن من قِبل والي المدينة الذي سجنه وجلده.

هذا هو موقف سعيد بن المسيب وتمسكه بفتواه، وقد اختلف المؤرخون في أمر سعيد بن المسيب، بأن والي المدينة هو الذي عرَّضه للعقوبة دون أمر عبد الملك، وبعضهم قال: إن عبد الملك هو الذي أمر بذلك، فالذي يعنينا هنا هو موقف سعيد من ولاية العهد للوليد وسليمان، وتعرضه للعقوبة والمحنة مما زاد من حدة الخلاف بينه وبين بني مروان.

والمتأمل في خلاف سعيد بن المسيب رحمه الله لبني أمية وولاتهم، يلحظ التزامه بآداب جمة يجدر الوقوف عندها، وأهمها:

١. أنه على الرغم مما حدث بينه وبين بعض خلفاء بني أمية وولاتهم فإنه يعترف بإمامتهم وشرعية خلافتهم، فهو يعترف لعبد الملك بن مروان وابنه الوليد بإمرة المؤمنين، كما ورد ذلك في قوله لحاجب عبد الملك حين دعاه لمقابلة عبد الملك: ما لأمير المؤمنين حاجة.

كما أنه على الرغم مما صنع به والي المدينة ـ هشام بن إسماعيل ـ فإنه كان يصلي خلفه، وكل ما فعله مقابل إساءته له أن قال: الله بيني وبين من ظلمني، أو اللهم انصرني من هشام، وكان يمتثل أوامرهم فيه، فحين أُخرج من السجن نهوا أن يجالسه أحد، فكان إذا أراد أحد أن يجالسه قال: إنهم قد جلدوني، ومنعوا الناس أن يجالسوني.

٢. ومن أدب خلافه أنه لم يشغل نفسه بسب بني أمية أو ولاتهم، أو التعرض لهم بالقدح وإثارة الناس عليهم، فحين قيل له: ادع على بني أمية، قال: اللهم أعز دينك، وأظهر أولياءك، وأخز أعداءك في عافية لأمة محمد ﷺ.

٣. أنه لم يضع يده مع كل معارض لهم نكاية للأمويين.

٤. أنه على الرغم من كرهه القرب من خلفاء بني أمية ـ لا سيما بني مروان منهم ـ وربما انتقاده لبعض العلماء الذين خالطوهم كقبيصة بن ذؤيب والزهري، على الرغم من ذلك، فإن كرهه لهذا العمل لم يمتد ليشمل نظرته وتقويمه لهم، بل كان يقدر لهم علمهم واجتهادهم، فروي عنه قوله في الزهري: "ما مات من ترك مثلك"[2]، فانظر إلى هذا الأدب في الخلاف بين العلماء حين يختلفون في قضية من القضايا أو موقف من المواقف، فإنه لا يمتد هذا الخلاف ليفسد ذات بينهم أو يشعل فتيل التهم فيما بينهم.

وقد استطاع عمر بن عبد العزيز حين تولى الحجاز في عهد الوليد أن يحسن التعامل مع العلماء بشكل عام، وقدر لهم قدرهم، وجعلهم مستشاريه، وخصَّ سعيدًا بمزيد من التقدير والاحترام، ونتيجة لحسن معاملة عمر بن عبد العزيز له تجاوب سعيد معه، قال ابن كثير: وكان سعيد لا يأتي أحدًا من الخلفاء، وكان يأتي عمر بن

١. المرجع السابق، (٤/ ٢٣١).

٢. السابق، (٥/ ٣٣٧).

عبد العزيز وهو بالمدينة، ومرة أرسل عمر بن عبد العزيز رسولًا إلى سعيد ليسأله في مسألة، فأخطأ الرسول فدعاه، فلما جاء سعيد قال عمر: أخطأ الرسول، إنما أرسلناه يسألك في مجلسك، فانظر كيف كان حرص عمر على تقديره، وانظر أيضًا كيف سارع سعيد إلى المجيء إليه تقديرًا له(١).

هذا هو سعيد بن المسيب رحمه الله عالم المدينة وسيد التابعين، مدرسة الأخلاق والقيم والمبادئ، وهذا موقفه من عبد الملك بن مروان، إنه موقف الرجل المدافع عن المبادئ وعن سنة من سنن النبي ﷺ، فقد تعرض للضرب والإهانة والتنكيل، حتى لا يبايع بيعتين في وقت واحد فيخالف بذلك سنة رسول الله ﷺ، ترى هل يمكن لمثل هذا الرجل أن يستبيح بعد ذلك لنفسه أن يكذب ليدافع عن سنة رسول الله ﷺ، إذا كان يمكن أن يسمى الكذب دفاعًا عن الإسلام؟

لا شك أن ما يدعيه هؤلاء كذب وافتراء يرده التاريخ ويأباه؛ إذ لم يثبت أن سعيد بن المسيب وضع حديثًا يحط من قدر بني أمية حتى ولو كان دفاعًا عن السنة.

### رابعًا. الذين وضعوا الأحاديث في مدح آل البيت هم غلاة الشيعة وليس علماء المدينة:

هكذا يقلب المشككون الحقائق، فعلى حين يصف علماء المسلمين وُضَّاع الأحاديث بأنهم فساق وزنادقة، نجد هؤلاء يدَّعون أن علماء المدينة الأتقياء هم أول من قاموا بحركة الوضع في الحديث النبوي لمقاومة بني أمية

١. الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، د. علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص٦٨: ٧١ بتصرف.

عن طريق مدح أعدائهم من آل البيت، وغير خافٍ على المشتغلين بعلوم السنة أن الله مدح بعض الصحابة في الكتاب الكريم، وأن رسول الله ﷺ مدح عليًّا، كما مدح أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة وعائشة والزبير وأمثالهم من كبار الصحابة، فهنالك بلا شك أحاديث صحيحة في مدح كبار بعض الصحابة ومنهم آل البيت، ولكن الشيعة تزيَّدوا في ذلك، وبدءوا في وضع الأحاديث في فضائل آل البيت نكاية في الأمويين وأشياعهم(٢).

وقد أجمع العلماء على أن الشيعة هم أول من قاموا بوضع الحديث ولم يخالف في ذلك أحد، فقد صنعوا أحاديث كثيرة وحرفوا بعض الأحاديث حسب أهوائهم، وفرقهم التي كانت تزداد يومًا بعد يوم.

يقول ابن أبي الحديد - وهو أديب شيعي - في شرح "نهج البلاغة": "واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كانت من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث في صاحبهم - أي علي بن أبي طالب - حملهم على وضعها عداوة خصومهم"(٣).

قال ابن الجوزي رحمه الله: "فاعلم أن الرافضة ثلاثة صنوف: صنف سمعوا شيئًا من الحديث، فوضعوا أحاديث وزادوا ونقصوا، وصنف لم يسمعوا فتراهم يكذبون على جعفر الصادق، ويقولون: قال جعفر، وقال فلان، والصنف الثالث: عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل ومما لا يسوغ"(٤).

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٩٠ بتصرف.
٣. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م، (١/ ٤٨، ٤٩).
٤. الموضوعات، ابن الجوزي، مرجع سابق، (١/ ٣٣٨).

**وقد اتخذ أسلوبهم في الوضع اتجاهين:**

**الأول:** الوضع نصرة لآرائهم ودواعيهم.

**الثاني:** الوضع في مثالب مناوئيهم[1].

وقد كثر الوضع منهم حتى أساءوا إلى سمعة العراق، التي سُمِّيت "دار الضرب" تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم، وكان أهل المدينة يتوقَّون أحاديثهم، وكان الإمام مالك يقول: "أنزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب: لا تصدقوهم ولا تكذبوهم"[2]، وقال له عبد الرحمن بن مهدي: "يا أبا عبد الله، سمعنا في بلدكم ـ المدينة ـ أربعمائة حديث في أربعين يومًا، ونحن ـ أي في العراق ـ في يوم واحد نسمع هذا كله، فقال له: يا عبد الرحمن، من أين لنا دار الضرب؟ أنتم عندكم دار الضرب، تضربون بالليل وتنفقون بالنهار"[3]، وقال ابن شهاب: "يا أهل العراق، يخرج الحديث من عندنا شبرًا فيصير عندكم ذراعًا"[4]، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما لجماعة من أهل العراق جاءوا يسألونه أن يحدثهم: "إن من أهل العراق قومًا يكْذِبون ويكذِّبون ويسخرون"[5].

وقال الشافعي: "لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة"، وقال حماد بن سلمة: "حدثني شيخ لهم تاب ـ يعني الرافضة ـ قال: كنا إذا اجتمعنا، فاستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا"[6].

وهكذا صنع غلاة الشيعة أحاديث كثيرة، فوضعوا أحاديث في مناقب علي ﷺ وأخرى وضعوها في مثالب معاوية والأمويين، وكتب الموضوعات مليئة بأكاذيبهم[7].

فالشيعة إذن هم من وضعوا الأحاديث في مدح آل البيت والطعن في بني أمية، وليس علماء المدينة الأتقياء كما يزعم هؤلاء.

إننا نجد هؤلاء العلماء الأتقياء هم الذين قاوموا هذا الوضع، ووقفوا دون هذه الحركة، حتى ليقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[8].

ولا شك أن أهل البدع المقصودين هنا هم غلاة الشيعة والخوارج ومن سار على طريقهم، لا علماء المدينة الأتقياء الذين قاوموا هذه الطوائف التي تزيدت ووضعت الأحاديث في فضل آل البيت، فهل يمكن أن يفعلوا مثل ذلك ويضعون الأحاديث لهذا الغرض نفسه؟ لقد كان من الأولى، إذا كانوا على استعداد لوضع الأحاديث في ذلك ألا يقاوموا حركة الشيعة،

---

١. قضايا حديثية، أشرف خليفة عبد المنعم السيوطي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، د. ت، ص٥٣٣، ٥٣٤ بتصرف.

٢. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، مرجع سابق، ص٢٣.

٣. منهاج السنة، ابن تيمية، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٩).

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٥/ ٣٤٤).

٥. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، (٥/ ٨٩).

٦. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، (١/ ١١).

٧. انظر: السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٩٤: ١٩٧.

٨. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: الإسناد من الدين، (١/ ٨٩).

وأن يسيروا معهم في طريق واحد، فلماذا لم يفعلوا[1]؟

لا شك أن ما ذكرناه من حقائق تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك، براءة علماء أهل السنة أو علماء المدينة الأتقياء - على حد رأيهم - من تهمة وضع الأحاديث على النبي ﷺ، كما يؤكد أن ما أثاره هؤلاء المشككون من غبار حول علمائنا الأثبات لا يعدو أن يكون تحريفًا لحقائق التاريخ وقلبًا لأحداثه®.

**الخلاصة:**

- لم يكن خلفاء بني أمية من المستبدين ولا المنحرفين عن الدين؛ بل إن هناك كثيرًا من النصوص التاريخية التي تبرئ ساحتهم من التهم الكثيرة التي نسبها إليهم غلاة الروافض وصنائع العباسيين.
- إن التاريخ يذكر بكثير من الإعجاب فتوحات الأمويين، ونشرهم للإسلام، وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، فلماذا يعاديهم علماء الإسلام؟ ولماذا يتهمونهم بالانحراف عن الدين؟
- لم يكن بالمدينة إلا كل عالم تقيٍّ حقًّا، فقد كانوا يتحرون الصدق أشد التحري، وهم الذين تصدوا لحركة الوضع والوضاعين، إذ كانوا يعدُّون الكذب على النبي ﷺ كفرًا، ولا يقبلون توبة من يفعل ذلك.
- لم يكن علماء المدينة هم كل علماء المسلمين في ذلك العصر، حتى يضعوا من الأحاديث ما شاءوا دون أن ينكر عليهم أحد ذلك، بل كان في كل مصر إسلامي علماء أثبات يتصدُّون للوضع والوضاعين.
- إن سعيد بن المسيب عالم المدينة رغم تعرضه للتعذيب على يد عامل بني أمية إلا أنه لم يسب بني أمية ولم يدع عليهم، بل وَكَلَ أمرهم إلى الله.
- كيف لسعيد بن المسيب، هذا العالم الجليل أن يضع أحاديث على النبي ﷺ، وهو الذي لم يتحمل ما تحمَّله إلا دفاعًا عن سنة النبي ﷺ، وليس هناك أي دليل يثبت وضعه ولو لحديث واحد.

وضع الأحاديث في مدح آل البيت كان من غلاة الشيعة وليس علماء المدينة، بل إن هؤلاء العلماء هم الذين تصدوا لهؤلاء الغلاة وبينوا كذبهم على النبي ﷺ.

## الشبهة الرابعة عشرة

### الادعاء أن تدوين السنة في قصور الأمراء أدى إلى الوضع(*)

**مضمون الشبهة:**

يشكك بعض المغرضين في صحة السنة النبوية بدعوى أنها دوِّنت في قصور الخلفاء والأمراء من الأمويين والعباسيين، الذين كانوا يملكون الجاه

---

1. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٩٠ بتصرف.

® في **"جهود العلماء في الحفاظ على السنة من الوضع"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء. وفي **"أثر الشيعة في وضع الأحاديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العشرين، من هذا الجزء. وفي **"وضع الشيعة الأحاديث في فضائل علي بن أبي طالب"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من هذا الجزء.

(*) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق. السنة النبوية حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مرجع سابق.

والسلطان والدرهم والدينار، فقد استغلوا علماء الحديث في تثبيت أركان ملكهم عن طريق اختلاق أحاديث تدعو إلى طاعة الحكام والأمراء، وتدعو إلى اجتناب الفتن والقلاقل، ويستدلون على ذلك بعدة أحاديث منها: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني"، وقوله ﷺ: "من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية".

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) لقد كانت علاقة علماء الحديث بالحكام والأمراء ـ في الأغلب ـ علاقة قلقة، فقد كانوا يترفعون عن التردد على قصور الحكام، ومن كانت له منهم علاقة بولاة الأمر، فقد كانت هذه العلاقة علاقة العالم الناصح المرشد والمنتقد في كثير من الأحيان، لا علاقة ضعيف بقوي أو خادع بمخدوع.

٢) لقد كان الحكام من الأمويين والعباسيين على درجة كبيرة من العلم والورع والتقوى تمنعهم من السعي إلى اختلاق أحاديث لأي سبب من الأسباب، بل كان الوضع في السنة النبوية يتم على أيدي أعدائهم من الرافضة والزنادقة.

٣) إن من له إلمام بالحديث النبوي وأغراضه التي قيل من أجلها، لن يعثر على حديث فيه محاباة لحاكم أو أمير، بل سيجد فيها كثيرًا من الأحاديث التي تشدِّد النكير على التصرفات السيئة لولاة الأمور مهما علا سلطانهم.

٤) الحث على طاعة أولي الأمر، والتحذير من الفتن وتفريق كلمة المسلمين لم يكن مقتصرًا على السنة النبوية فحسب، بل إن ذلك من حقائق القرآن وتعاليم الإسلام التي سبقت الخلافات والنزاع حول الحكم.

**التفصيل:**

**أولا. صلة علماء السنة بالملوك والأمراء:**

لقد تناسى أعداء السنة النبوية الذين زعموا أن علماء السنة قد دوَّنوا السنة في قصور الأمراء والحكام، وقاموا بوضع الأحاديث لإرضائهم، وتثبيت دعائم ملكهم ـ قد تناسى هؤلاء أن علماء الحديث أنفسهم لم يكونوا يقبلون حديثًا في سنده رجل عُرف بالتردد على الملوك وقبول هداياهم، إلا إذا اتفق على توثيقه وعدالته، ولم يجرب عليه حيدة عن الجادة، بل عُلِم شدته على الملوك.

كما أن علماء الأمة بوجه عام كانت علاقاتهم بالحكام والأمراء قلقة، وكان العلماء يترفعون عن التردد على قصور الحكام وبلاط الأمراء، سواء كانوا فقهاء أو محدثين، وما كانوا يتهاونون في الثورة والاحتجاج على الباطل، وإن اعتصم الباطل بالعروش والصولجانات الرهيبة[1].

ولا ندري كيف تكون الصلة بين أئمة المسلمين الثقات الأثبات، وبين الملوك والأمراء علامة على استغلالهم لهم؟ وقديمًا كان العلماء يتصلون بالخلفاء والملوك دون أن يمس هذا أمانتهم في شيء، فقديمًا تردد الصحابة على معاوية ﷺ وكذلك تردد التابعون.

فهؤلاء الأئمة إذا اتصلوا بهؤلاء الأمراء والملوك، أو

---

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٤٦، ٤٧ بتصرف.

اتصل بهم الملوك، فلا سبيل إلى أن يؤثِّر ذلك في دينهم وأمانتهم وورعهم، والمستفيد منهم على كل حال، هم المسلمون الذين يغدو علماؤهم ويروحون من حلقات العلم إلى مجالس الخلفاء يروون حديثًا، أو يبثُّون حِكمًا، أو يبينون حُكمًا، أو يؤدبون لهم ولدًا، أو يذكرونهم بما للأمة عليهم من حقوق[1].

ومهما يكن من أمر فلم تكن العلاقة بين علماء الحديث والحكام هي علاقة التابع المستجدي، بالمتبوع المستغل الذي يفرض إرادته، بل كانت علاقة العالم الناصح المرشد المنتقد في كثير من الأحيان.

وقد رُوي أن الإمام الزهري دخل على الوليد بن عبد الملك فقال له: "ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبدًا رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات. قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين! أنبيٌّ خليفة أكرم على الله، أم خليفة غير نبيٍّ؟ قال: بل نبي خليفة، قال: فإن الله ﷻ يقول لنبيه داود ؈: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾ ﴾ (ص)، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال الوليد: إن الناس ليغووننا عن ديننا"[2].

فانظر إلى مدى ما تنتجه هذه الصلة من فائدة للأمة بين رجل كالزهري، وبين خليفة كالوليد؟ ثم انظر هل ترى موقف الزهري موقف عالم يخضع لتأثير البيت المالك، ولا يخرج عن هواهم، ويستجيب إلى رغباتهم في وضع الحديث على رسول الله ﷺ، أم هو موقف العالم الناصح ينصح لدين الله والمسلمين، ويذب عن سنة رسول الله ﷺ أكاذيب الوضَّاعين، ويدفع عن خليفة المسلمين وقوعه تحت تأثير الرواة الكذابين، فلا يستمر في ظلم ولا يتمادى في باطل؟

ولننظر كذلك إلى ما رواه ابن عساكر بسنده إلى الشافعي أن هشام بن عبد الملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ (النور: ١١)، فقال هشام: من الذي تولَّى كبره منهم؟ قال سليمان: هو عبد الله بن أبي بن سلول، فقال هشام: كذبت؛ إنما هو علي بن أبي طالب، فقال سليمان بن يسار: أمير المؤمنين أعلم بما يقول، ثم وصل ابن شهاب، فقال له هشام: من الذي تولَّى كبره منهم؟ فقال الزهري: هو عبد الله بن أبي بن سلول، قال هشام: كذبت إنما هو علي بن أبي طالب، قال الزهري (وقد امتلأ غضبًا): أنا أكذب؟ لا أبًا لك! فوالله، لو ناداني منادٍ من السماء أن الله أحلَّ الكذب ما كذبت. حدثني فلان وفلان أن الذي تولَّى كبره منهم هو عبد الله بن أبي بن سلول[3]، وفي القصة: فقال هشام: إنا نهيج الشيخ، مما يدل على أنه لم يكن جادًّا في قوله: كذبت.

ألا ترى في هذه الحادثة ما يدلك على أن الصلة بين العلماء والخلفاء أدنى وأضعف من أن تصل إلى دينهم وأمانتهم؟ رجل يقول لخليفة المسلمين:

١. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠٠.

٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٣/ ١٢٢).

٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٥/ ٣٧١).

"لا أبا لك"- وهي كلمة لا يقولها رجل من العامة لآخر مثله يحترمه - لدليل على أن صلتهم بالخلفاء والأمراء ليست صلة ضعيف بقوي، ولا مخدوع بخادع، بل صلة واثق بدينه، يغضب إن كُذِّبَ، ويثور إذا حُرِّفت حقيقة من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ، ورجل يزأر في وجه الخليفة زئير الأسد؛ لأنه كذَّبه في تفسير آية من كتاب الله ﷻ خلاف ما يعلم أهل العلم من قبله.

إن الزهري كان من ذلك الطراز الممتاز في تاريخ الإنسانية الذين رباهم الإسلام وأخرجهم للدنيا آيات باهرات في صدق اللهجة وسمو النفس، والترفع عن الكذب ولو كان مباحًا[1]، إن موقف الزهري هذا وجرأته في الحق - وهو من أعلام علماء الحديث - هو المنهج الذي سار عليه رجال الحديث الأتقياء البررة، ومن شاء المزيد من هذه البطولات فليقرأ سيرة الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، ليرى مواقفهم الناصعة أمام حكام عصورهم، وتشددهم في إقرار الحق ودفع الباطل، والاعتزاز بكرامة الإيمان والعلم:

- فأبو حنيفة تؤدي به الجفوة بينه وبين الحكام إلى الزج به في غياهب السجون المظلمة الظالمة، ويلقى منيته في السجن كما في بعض الروايات.
- ومالك لـمَّا خالف حكام عصره آذَوه وخلعوا ذراعه، وأصابوه بالأمراض.
- أمَّا الشافعي فقد ضاق به الأمراء ذرعًا، وطاردوه من قطر إلى قطر، دون أن ينيلهم ما يرجون.
- وأما أحمد بن حنبل فكان يقف كالطود العظيم شامخًا بإيمانه وعلمه، ويحل به العذاب الظالم حتى يفقد وعيه، ولا ينحرف قيد أنملة نحو الباطل الذي كانوا يراودونه عليه.

هذه قبسات مضيئة سجلها التاريخ بأحرف من نور للفقهاء والمحدثين[2].

ثم إننا نسأل في النهاية ماذا يمكن أن يبتغي علماء الحديث من مسايرة الحكام والسلاطين، أيبتغون المال أم الشهرة؟ إن التاريخ يشهد بأن المال أو الشهرة لم يستعبدهم، وقد قيل: إنه لم يُر السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره.

ترى هل يبلغ الحمق والغباوة بهم أن يبيعوا دينهم وسمعتهم بين المسلمين، وهم لا يطمعون في مال ولا جاه ولا منصب[3]؟!

**ثانيًا. كان حكام المسلمين من الأمويين والعباسيين على درجة كبيرة من العلم والتقوى تمنعهم من تحريض الرواة والعلماء على اختلاق الأحاديث:**

لقد حرص أعداء الإسلام والسنة المطهرة على أن يصوِّروا لنا الملوك والأمراء من الأمويين والعباسيين بصورة جماعة دنيويين، كانوا في حياتهم العادية جاهليين، لا يمتُّون إلى تعاليم الإسلام وآدابه بصلة، وهذا افتراء على الواقع والتاريخ؛ فالنصوص التاريخية التي تمثِّل لنا العصر الأموي والعباسي، فيها أخبار

1. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٠٠: ٢٠٢ بتصرف.
2. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٤٨.
3. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٤٣٨) بتصرف.

تناقلتها الألسنة دون تحقيق، وهي من وضع غلاة الشيعة والروافض الذين أحدثوا الفتنة في صفوف الأمة الإسلامية، ومن هنا فلا يصح الاعتماد - دونما تمحيص - على كتب الأخبار وحدها فيما يتعلق بالأمويين والعباسيين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى (كما يقول د. مصطفى السباعي): فإنه على الرغم من هذا فإنا نجد نصوصًا كثيرة تكذِّب أعداء السنة فيما رموا به أمراء الأمويين والعباسيين، من انحراف عن الإسلام وتحدٍّ لأحكامه، فابن سعد يروي لنا في طبقاته عن نسك عبد الملك وتقواه قبل الخلافة، مما جعل الناس يلقبونه بحمامة المسجد، حتى لقد سُئل ابن عمر ﷺ: "أرأيت إذا تفانى أصحاب رسول الله ﷺ من نسأل؟ فأجابهم: سلوا هذا الفتى وأشار إلى عبد الملك".

وهذا الإمام مالك قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطئه، وأبرزه في جملة قواعد الشريعة، أما أبوه مروان بن الحكم فأقضيته وفتاواه كثيرة في الموطأ، وفي الصحيح عن عبد الله بن دينار قال: "شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك قال كتب: إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله وسنة رسوله ﷺ ما استطعت، وإن بنيَّ قد أقروا بمثل ذلك"[1].

ونرى مثل ذلك في الوليد بن عبد الملك، فلقد أنشئت في عصره أكثر المساجد المعروفة اليوم، حتى كان عصره للمسلمين عصرًا عمرانيًّا، ومثل ذلك يقال في بقية الخلفاء: بما فيهم يزيد بن معاوية الذي اتهم كذبًا وزورًا بأكاذيب من صنع الرافضة.

يقول العلامة ابن خلدون مدافعًا عن أمراء الدولة الأموية: "... وإن كانوا ملوكًا لم يكن مذهبهم في الملك مذهب أهل البطالة والبغي، إنما كانوا متحرِّين لمقاصد الحق جهدهم، إلا في ضرورة تحملهم على بعضها، مثل خشية افتراق الكلمة الذي هو أهم لديهم من كل مقصد، يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء، وما علم السلف من أحوالهم ومقاصدهم، فقد احتجَّ مالك في الموطأ بعمل عبد الملك، وأما مروان فكان في الطبقة الأولى من التابعين، وعدالتهم معروفة ثم تدرج الأمر في ولد عبد الملك، وكانوا من الدين بالمكان الذي كانوا عليه"[2].

ويقول أيضًا مدافعًا عن أمراء الدولة الأموية والعباسية معًا في معرض دفاعه عن أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد: "ثم إنه وقع مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به، مثل عبد الملك وسليمان من بني أمية، والسفاح، والمنصور، والمهدي، والرشيد من بني العباس، وأمثالهم ممن عُرفت عدالتهم، وحسن رأيهم للمسلمين، والنظر لهم، ولا يُعاب عليهم إيثار أبنائهم وإخوانهم، وخروجهم عن سنن الخلفاء الأربعة في ذلك، فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء، فإنهم كانوا على حين لم تَحْدُث طبيعة الملك وكان الوازع دينيًّا"[3]، وهو حفظ وحدة المسلمين، وإنه لفي رواية الإمام مالك في موطئه لأمراء بني أمية مثل عبد الملك بن مروان وأبيه مروان،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس، (١٣/ ٢٠٥)، رقم (٧٢٠٣).

٢. المقدمة، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٠٦.

٣. المرجع السابق، ص٢١١.

وجمعه لموطئه في أيام بني العباس، والدولة لهم، والحكم بأيديهم - لأكبر دليل على أن كثيرين من العلماء قد تحرَّوا المصداقية بعيدًا عن تأثير القوى المختلفة المتنازعة.

فلم يكن لهذا الصراع - في الغالب - تأثير على علماء المسلمين فيما يحفظون، ويدونون من حديث النبي ﷺ وإلا فلمَ لمْ يغيِّر وينكر أمراء بني العباس ما في الموطأ؟

فأين ما زعمه أعداء الإسلام من استغلالهم لعلماء المسلمين في وضع ما يوافق رغباتهم؟ نعم كان هناك من يتقرب إلى الملوك والأمراء بوضع ما يوافق فعلهم، ولكن هؤلاء الأدعياء لم يكونوا يمتُّون إلى العلم بصلة، وهم غير العلماء الذين نهضوا لجمع الحديث وتدوينه ونقده، وفي نفس الوقت لم يغفل الأمراء عن كذبهم، كما حدث من غيّاث بن إبراهيم النخعي مع الخليفة المهدي العباسي لما رآه يلعب بالحمام فحدثه بحديث أبي هريرة ﷺ: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر"[1]، وزاد فيه: "أو جناح"، فأمر له المهدي بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وإنما استجلبت ذلك أنا، فأمر بذبح الحمام فذبحت[2].

وقد أبطل بعض العلماء هذه القصة؛ لأن سبق الحمام لم يكن محرمًا في أي وقت، وقد مارسه المسلمون في كل مكان وزمان بإجازة النبي ﷺ، فلا يحتاج المهدي لمن يسوق له حديثًا حتى يباح له، كما أنه لا يُستساغ أن يكافئ المهدي مَنْ يكذب على رسول الله ﷺ، وهو الذي كان يقتل الزنادقة[3].

وعلى فرض صحة القصة، فإن المهدي لم يكن مغفلًا ولا جاهلًا، بل كان عاقلًا عالـمًا، من الملوك الذين ينشأون في رحاب العلم الذي هو شرط من شروط الولاية، فعامل المتزلِّف إليه بجود الملوك، وأراد قطع السبب الذي تزلف به الكذاب، وفطم نفسه عن التعلُّق بالحمام فذبحها - ولم يأت في الخبر أنه طرحها - ولم ينتفع بها آكل، ومثل هذا لايغيب عن مثل الخليفة المهدي العالم الذي نكل بالزنادقة أيما تنكيل أيام دولته، وعيَّن لهم رجلًا سماه "صاحب الزنادقة"، وكل إليه أمر إبادتهم والقضاء عليهم، وجاء عنه أنه قال: "والله لئن عشت لأقتلنَّ هذه الفرقة كلها حتى لا أترك منها عينًا تطرف".

وخلاصة القول: أن ما وقع من وضع أثناء تدوين السنة في أيام الأمويين والعباسيين، وقع من غلاة الرافضة، والزنادقة، وغيرهم ممن لا يمتُّون إلى العلم بصلة، وأمثال هؤلاء هم الذين كانوا في صراع دائم مع الدولة الأموية والعباسية، أما ما يزعمه أعداء الإسلام والسنة المطهرة، بأن الوضع أثناء التدوين وقع من العلماء الذين دأبوا على الوضع في السنة المطهرة نتيجة إغراء من الحكام المسلمين فهو كذب وافتراء[4]، فهؤلاء الحكام الذين عاصروا تدوين السنة كانوا على

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في الرهان والسبق، (٥/ ٢٨٧)، رقم (١٧٥٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٧٠٠).

٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٥٣/ ٤٢٥).

٣. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٤٣ بتصرف.

٤. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٤٣٩: ٤٤٣) بتصرف.

درجة كبيرة من العلم والتقوى والورع تمنعهم من إغراء العلماء بوضع الأحاديث أو غير ذلك®.

**ثالثًا. كثرة الأحاديث التي تشدد النكير على التصرفات السيئة لولاة الأمور، وخلو السنة من أحاديث تحابي الأمراء والحكام:**

إننا نعجب حقًّا أشد العجب من هؤلاء الذين يشككون في صحة السنة النبوية بدعوى أنها دُوِّنت في قصور الحكام والأمراء، وإننا نسأل هؤلاء: هل لو كانت السنة دُوِّنت في قصور السلاطين تبعًا لأهوائهم - كما تزعمون - كنا نجد فيها مثل هذا الحديث الذي فيه أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: "أي الجهاد أفضل؟ فقال: كلمة حق عند إمام جائر"[1]؟!

فمن هو السلطان الذي يسمح بتدوين هذا الحديث وأمثاله في قصره، ويمنح واضعه العطايا؟ أليس في هذا الحديث تحريض وترغيب في التصدِّي للسلاطين والإنكار عليهم؟ وأنت ترى أن هذا الحديث يجعل مقاومة الظَّلَمة أعلى مرتبة من مراتب الجهاد[2].

وهل لو كانت السنة قد دونت في قصور السلاطين تبعًا لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث: "من بايع أميرًا عن غير مشورة المسلمين فلا بيعة له ولا بيعة للذي بايعه"[3]، إن هذا الحديث يسدُّ منافذ كثيرة يمكن من خلالها أن يستبد الحكام بأمور المسلمين.

وهناك أحاديث كثيرة دوَّنها المحدثون، تدل دلالة قاطعة على أن السنة لم تدوَّن في قصور الخلفاء والأمراء تبعًا لأهوائهم؛ نذكر منها على سبيل المثال:

- أخرج الطبراني عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ أنه قال: "صنفان من أمتي لن تنالهما شفاعتي: إمام ظلوم غشوم، وكل غال مارق"[4].
- عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "أشد الناس عذابًا يوم القيامة رجل قتل نبيًّا أو قتله نبي، وإمام ضلالة"[5].
- أخرج أحمد عن عمرو بن مرة أن رسول الله ﷺ قال: "ما من إمام أو والٍ يُغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلَّة والمسكنة، إلا أغلق الله ﷻ أبواب السماء دون حاجته وخلته ومسكنته"[6].
- وأخرج الحاكم عن حذيفة ﷺ قال: "يكون

---

® في **"تقديم الأمويين خطبة العيد على الصلاة لا يعني وضعهم للأحاديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء. وفي **"تديُّن الخلفاء الأمويين وحرصهم على مصلحة الإسلام والمسلمين"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أحاديث فضائل الأمويين في صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث طارق بن شهاب ﷺ، رقم (١٨٨٤٨). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٤٦ بتصرف.

٣. صحيح: أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند عمر بن الخطاب، (١/ ٣٢٧)، رقم (٣٩١). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: الخلافة، باب: في أئمة الظلم، (٥/ ٢٣٥)، رقم (٨٠٠٥). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٧٠).

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (٥/ ٣٣٣)، رقم (٣٨٦٨). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٦. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عمرو بن مرة الجهني ﷺ، رقم (١٨٠٦٢). وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: صحيح لغيره.

أمراء يعذبونكم ويعذبهم الله"[1].

- وأخرج أحمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "ثلاثة لا ينظر الله - يعني إليهم - يوم القيامة؛ الإمام الكذاب، والشيخ الزاني، والعامل المزهو"[2].

- وأخرج البخاري ومسلم عن معقل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته، إلا حرَّم الله عليه الجنة"[3].

- ما روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم"[4].

إن ما ذكرناه آنفًا من أحاديث وغيرها كثير تسد منافذ كثيرة يمكن من خلالها أن يستبد الحكام بأمور المسلمين، فمن هو السلطان الذي يسمح بوضع هذه الأحاديث في قصره؟ ويمنح العطايا الجزيلة لمن يلف حبل المشنقة حول عنقه[5]؟

إننا نسأل هؤلاء المشككين في تدوين السنة النبوية: ماذا تقولون في هذه الأحاديث التي ظاهرها مجابهة السلطان إذا أمر بالمعاصي أو استحلها، أو عطَّل حدًّا من حدود الله؟ وماذا تقولون في تلك الأحاديث التي تشدد النكير على ولاة الأمور، وتتوعدهم بالعذاب الأليم إذا ظلموا الرعية؟

إن الذين رووا هذه الأحاديث هم الذين رووا لنا بقية السنة النبوية، وهذا إنما يدل على أنه ليس ثمة مصلحة لهؤلاء المحدثين والفقهاء إلا خدمة هذا الدين، وأنهم ليسوا أداة في أيدي الحكام يُسَخِّرونها متى شاءوا، وكيف شاءوا كما يزعم الزاعمون[6].

### رابعًا. الأمر بطاعة أولي الأمر، واجتناب الفتن، من حقائق القرآن وتعاليم الإسلام التي سبقت النزاع حول الحكم:

إن ما يزعمه أعداء السنة من أن أحاديث طاعة أولي الأمر، وأحاديث اجتناب الفتن قد وضعها أهل الحديث لتثبيت أنظمة الحكم، فتلك دعوى يردها النقل والنظر، يقول الأستاذ الصديق بشير: "**فأما النقل**: فإن الأحاديث التي ذكروها ومعظمها في الصحيحين اللذين هما أصح كتب السنة، وهي تدعو إلى طاعة الحكام والأمراء، وتدعو إلى اجتناب الفتن والنجاة من شرورها، ويظن أنها وُضعت من أجل تثبيت الحكام، إما بطاعتهم، أو باعتزال الأمر وتركه، فهذه الأحاديث

1. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: الفتن والملاحم، (٤/ ٤٨٢)، رقم (٨٣٤٢). وقال الحاكم: صحيح، وقال عنه الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.
2. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، (١٨/ ١٧١)، رقم (٩٥٩٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأحكام، باب: من استرعى رعية فلم ينصح، (١٣/ ١٣٥)، رقم (٧١٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: في باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، (٢/ ٥٥٦)، رقم (٣٥٦).
4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس، (١٣/ ٢٠٤)، رقم (٧١٩٩).
5. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٤٦ بتصرف.
6. ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير نصر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٤٢: ٣٤٧.

ـ لو افترضنا جدلًا صحة ادعائهم ـ يؤكدها القرآن الكريم ويصدقها، قال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩)، وقال الله ﷻ ذامًّا الفتن ومحذرًا من الارتكاس فيها: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال: ٢٥)، وقال الله ﷻ: ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ (البقرة: ١٩١).

وكون الفتنة أشد من القتل؛ لأن شرورها لا تنقطع كالنار لا تُبقي على شيء، فهذا إذن أكبر دليل على أن مجموع تلك الأحاديث التي تحض على الطاعة، وتجنب الفتن، سبقت الخلافات والنزاع حول الحكم.

**وأما النظر**: فإنه يكذِّب هذا الادعاء؛ لأن اجتماع الفقهاء أو أهل الحديث أو جميعهم على وضع هذه المبادئ ـ كما يزعم الزاعمون ـ لا يمكن أن يتحقق، واجتماعهم على الكذب على رسول الله ﷺ لا يتأتى، ففي زمن بني أمية كان هناك كثير من الصحابة أمثال: أبي هريرة (ت: ٥٩هـ)، والنعمان بن بشير(ت: ٦٤هـ)، وعبد الله بن عمرو (ت: ٦٥هـ)، وعبد الله بن عباس (ت: ٦٨هـ)، وعبد الله بن عمر (ت: ٧٣هـ)، وأنس بن مالك (ت: ٩٣هـ).

وكان هناك عدد كبير من الفقهاء والأعلام أمثال: سعيد بن المسيب (ت: ٩١هـ)، وعروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ)، وخارجة بن زيد (ت: ١٠٠هـ)، وأمثال: الشعبي (ت: ١٠٥هـ)، وسالم بن عبد الله (ت: ١٠٦هـ)، وابن سيرين (ت: ١١٠هـ)، وهذه الدولة العباسية بدأت بخلافة أبي العباس السفاح سنة ١٣٢هـ، وكان ممن حضر قيامها من أئمة الفقهاء ربيعة الرأي (ت: ١٣٤هـ)، وعطاء الخراساني(ت: ١٣٥هـ)، والأوزاعي (ت: ١٥٧هـ)، وأئمة المذاهب الأربعة.

فهل من الممكن أن يتفق أمثال هؤلاء ـ وهم من هم في الورع والعلم ـ على تثبيت نظام من الأنظمة، ودعوة الناس إلى مؤازرته والخضوع له، ولو أدى بهم ذلك إلى اختلاق الأحاديث، لتأكيد هذه الدعوى، وكأنهم شرذمة من المتآمرين؟ وإذا صح لغيرهم أن يفعلوا ذلك فهل يرضى هؤلاء بذلك، وهم يعلمون أنه خطر يهدد الإسلام، وأن السكوت عليه خيانة للمسلمين؟

ويحق لنا أن نسأل: كيف ترضى الفرق الأخرى، التي تنازع نظام الحكم القائم، بهذا الصنيع وهي تعلم أنه دسٌّ واختلاق؟ والعقل يقول: إنه لو أحسَّ هؤلاء بأن تلك الأحاديث موضوعة لغرض تثبيت نظام الحكم الذي ينازعونه لشنَّعوا بذلك أيما تشنيع، ولشهَّروا بواضعيها أيما تشهير، ولكن هذا لم نجده؛ لأنه لم يصح إلا في ذهن أعداء السنة، وقد فاتهم أن عصر بني أمية وبني العباس لم يخل من علماء نقد الحديث، وهم علماء الجرح والتعديل أمثال: شعبة بن الحجاج (ت: ١٥٩هـ)، وسفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ)، هؤلاء وغيرهم هم الذين غربلوا الحديث، وحذفوا الموضوعات وأظهروها، فهل غابت عنهم تلك الأحاديث التي ذكرها أعداء الإسلام، ومعظمها في الصحيحين، حتى يأتي أدعياء العلم في آخر الزمان ليبيِّنوا لنا أنها موضوعة؟

وحتى لو افترضنا أن أعداء السنة لا يقصدون بزعمهم هذا أن هؤلاء العلماء وضعوا هذه الأحاديث ـ أي اختلقوها ـ فإن مجرد تسخيرهم لها لتثبيت دعائم

الحكم الأموي تارة، والحكم العباسي تارة أخرى، مسبَّة أيضًا، وفرية لا يقولها عاقل.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المتأمل يجد أن إشاعة هذه الأحاديث النبوية مصلحة للناس قبل أن تكون مصلحة للحكام؛ لأنه في أغلب الفتن لا يتأذى بويلاتها إلا الناس، ولا يبلغ الحكام إلا دخانها، وفي الفتن تختلط الأمور وتتداخل، فيدعي كل طرف فيها أنه على حق، وأن غيره على باطل، ومن لم يتبين أي الأطراف على حق، كان أولى به أن يعتزل الفتن.

كما أن الإسلام جاء داعيًا إلى التكتل والجماعة، وحذر من الفرقة والانقسام؛ لأن هلاك المسلمين في تفرقهم شيعًا وأحزابًا، يقول ﷻ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، ويقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾ (الأنعام: ١٥٩)، ويقول ﷻ: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ (آل عمران: ١٠٥).

والأحاديث النبوية التي تدعو إلى الجماعة، وعدم الخروج عنها توضح هذه الحقيقة القرآنية، حقيقة أن فساد أمر المسلمين بافتراقهم، وهي حقيقة يعيها جيدًا أعداء السنة، إلا أنهم يتجاهلونها ليزعموا أن هذه الأحاديث موضوعة لخدمة الحكام، وذلك بعدم دفع المسلمين إلى الخروج على الحكام ولو كانوا جائرين، وتجاهلوا أن من شرع المسلمين عدم الخروج على السلطان لجور أو ظلم ما لم يأمر بمعصية"[1].

يقول شارح العقيدة الطحاوية: "قد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله ﷻ: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩)، كيف قال: وأطيعوا الرسول، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لايفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ للدلالة على من أطاع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله ﷺ.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، وقلَّ من خرج على إمام إلا كان ما تولَّد عن فعله من الشر أعظم ما تولد من الخير"[2].

إذن فطاعة ولي الأمر، والتحذير من الفتن والفرقة من حقائق القرآن الكريم، ومن أبرز تعاليم الإسلام، ولم يكن مقتصرًا على السنة النبوية فحسب، حتى يزعم الزاعمون أن علماء الحديث قد اختلقوا الأحاديث في ذلك إرضاءً للحكام والأمراء، وتثبيتًا لدعائم ملكهم.

بل إن من الحقائق التي لا مراء فيها أن علماء الحديث "كانوا حفظة الشريعة وحرَّاس الأرض: فهم فرسان هذا الدين؛ وقفوا بالمرصاد لحركة الوضَّاعين من أعداء الإسلام، وأسفر صمودهم عن أدق منهج وأحكمه في نقد الروايات وتمحيصها، والتمييز بين غثها وثمينها، فأبلوا في ذلك أحسن البلاء وبرزوا في هذا المضمار، واستحدثوا فيه العلوم وقعدوها، وضبطوها وأصّلوها، وجاءوا بالعجب العجاب في حفظ السنة

١. المرجع السابق، ص٣٤٢: ٣٤٧.

٢. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، (١/ ٢٥٢).

المطهرة"[1]، فكانوا آية تصدق آية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر).

وخلاصة القول: أن هذه الأحاديث التي استدل بها الزاعمون أحاديث صحيحة، ولم تدوَّن في قصور الأمراء أو وضعت لإرضاءهم كما يزعمون، وإنما هي أحاديث يؤيدها القرآن الكريم أيضًا، فلا مجال للقول بأنها من اختلاق المحدِّثين لطاعة الخلفاء.

**الخلاصة:**

- لم تكن علاقة العلماء عمومًا ومنهم علماء الحديث بالحكام علاقة وطيدة، بل كانت قلقة لدرجة أن بعضهم لا يقبل حديثًا في سنده رجل عُرف بالتردُّد على أبواب الملوك، كما كانوا يترفعون عن التردد عليهم، ولم يكونوا يتهاونون في الاحتجاج على الباطل، حتى ولو صدر من أصحاب القصور والصولجانات، ومن كانت له منهم علاقة بأحد الحكام، فهذه العلاقة لم تكن علاقة تابع بمتبوع، بل كانت علاقة عالم مرشد ناصح لأولي الأمر، طاعته واجبة في المعروف، كما أن نصيحته واجبة أيضًا.

- لم يكن ولاة الأمر من الأمويين والعباسيين جماعة دنيويين كما صورتهم الأخبار التي وضعها أعداؤهم من الشيعة، بل كانوا على درجة كبيرة من العلم والتقوى، تمنعهم من أن يشجعوا أحدًا على وضع واختلاق أحاديث على النبي ﷺ، ويكفينا أن نعلم أن الإمام مالكًا قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطئه، وكذلك بأقضية أبيه مروان وفتاويه، كما أن غالب خلفاء بني العباس قد عُرفوا بتحري الحق والعمل به، مثل: السفاح، والمنصور، والمهدي، والرشيد، وقد جمع مالك موطأه في عصر بني العباس.

- إن المتأمل في السنة النبوية يجد العديد من الأحاديث التي تشدد النكير على تصرفات ولاة الأمور، وتتوعدهم بعذاب شديد إذا ظلموا، وتحث على قول الحق عند السلطان الجائر، فهل لو دوِّنت السنة في قصور السلاطين تبعًا لأهوائهم كنا نجد مثل هذه الأحاديث.

- لقد حث القرآن الكريم في كثير من آياته على وجوب طاعة أولي الأمر، كما حذر من الفتنة التي تؤدي إلى تشتيت كلمة المسلمين، فهذا إذن مبدأ قرآني وجد قبل أن يكون هناك نزاع على الحكم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إشاعة الأحاديث التي تدعو إلى طاعة الحكام وتجنب الفتن تحقق مصلحة عامة الناس قبل أن تكون مصلحة للحكام؛ لأن أغلب الفتن لا يتأذى بويلاتها إلا العامة، ولا يبلغ الحكام إلا دخانها، كل هذا يؤكد أنه لا مصلحة للحكام في اختلاق مثل تلك الأحاديث.

1. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثاني الهجري، د. عبد المجيد محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص٣.

## الشبهة الخامسة عشرة

### اتهام الفقهاء بوضع الأحاديث لإرضاء خلفاء بني العباس(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغرضين أن الفقهاء كانوا يضعون الأحاديث المزوَّرة من أجل إرضاء خلفاء بني العباس وإشباع نزواتهم، ويستدلون على ذلك بما يلي:

- قصة غيَّاث بن إبراهيم النخعي الكوفي مع الخليفة المهدي الذي كان يهوى سباق الحمام؛ إذ تمكَّن المهدي من إقناع غَيَّاث بأن يسند حديثًا في هذا الصدد؛ فقال: "لا سباق إلا في خفٍّ أو حافر أو جناح"، فأجزل له المهدي العطاء، وواصل هوايته.
- أن الفقهاء كانوا يحضرون مجالس الخلفاء التي يُشرب فيها الخمر، فيتناقشون في أثنائها في حد شرب الخمر، وقد وجدوا للخليفة العباسي الراضي - الذي كان يلتزم بتحريم الخمر - من يحدِّثه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: "إن خفتم أن تسكروا فاكسروا حدته بالماء". رامين من وراء ذلك إلى إيهام المسلمين بأن السنة التي بين أيديهم من وضع الفقهاء لإرضاء الخلفاء.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) لقد أجمع المسلمون على جواز المسابقة في الجملة، فالمسابقة بغير عوض تجوز مطلقًا من غير تقييد بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور (وفيها الحمام بطبيعة الحال) والبغال والحمير، ومن هنا لم يكن المهدي بحاجة إلى تزوير حديث لممارسة هوايته.

٢) من المعروف بين علماء الحديث والفقهاء أن غَيَّاثًا لم يكن معدودًا بين المحدِّثين، فقد نبذه المحدثون كما نبذوا المئات من أمثاله، والمهدي نفسه كان يعلم أن الرجل كذَّاب، وقد قال لما قام غَيَّاث من عنده: "أشهد أن قفاك قفا كَذَّاب"، وهذا دليل على أن المسلمين كانوا قادرين على كشف المزوِّر من الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها.

٣) لا شك أن اتهام الفقهاء بهذه التهمة من الظلم البيِّن، فكيف يعقل أن يكونوا فقهاء ومحدِّثين، ويشربون الخمر، ويحضرون مجالسها، فضلا عن وضع أحاديث تُحِلُّها، وهم الذين دافعوا عن السنة ومحَّصوها وميزوا صحيحها من سقيمها؟! كما أن فضائل الراضي تنفي عنه ما نُسب إليه؛ إذ كيف يلتزم بالأحاديث الصحيحة التي تبين حرمة الخمر وتوضح حده، ثم يسوِّغ لنفسه أن يقبل حديثًا موضوعًا ومكذوبًا على النبي ﷺ في إباحتها؟!

**التفصيل:**

**أولا. إجماع العلماء على جواز المسابقة في الجملة بغير عوض ودون تقييد بشيء:**

إن المسابقة جائزة بالسنة والإجماع، أما السنة فقد روي أن النبي ﷺ سابق بين الخيل المضمَّرة[1] وبين التي لم تضمَّر[2]، وقد أجمع علماء المسلمين على جواز المسابقة.

---

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

١. تضمير الخيل: تقليل علفها مدة حتى يخف لحمها وتقوى على الجري.

٢. انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: السبق بين الخيل، (٦/ ٨٣)، رقم (٢٨٦٨).

والمسابقة مستثناة من ثلاثة أمور ممنوعة: هي القمار، وتعذيب الحيوان لغير الأكل، وحصول العِوَض والمعوض عنه لشخص واحد، وذلك إذا قُدِّم العوض لكلا المتسابقين ليأخذه السابق.

**والمسابقة نوعان: مسابقة بغير عِوَض، ومسابقة بعوض.**

**أما المسابقة بغير عوض:** فتجوز مطلقًا من غير تقييد بشيء معين كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور والبغال والحمير والفيلة، وكذلك تجوز المصارعة ورفع الحجر ليعرف الأشد، بدليل ما قالته عائشة رضي الله عنها: "سابقني النبي ﷺ فسبقته، فلبثنا حتى إذا رهقني اللحم سابقني، فسبقني، فقال: هذه بتيك"[1]. وصارع النبي ﷺ رُكانة، فصرعه النبي ﷺ، ومرَّ النبي ﷺ بقوم يرفعون حجرًا ليعرفوا الأشد منهم، فلم ينكر عليهم، وتقاس بقية أنواع المسابقة على المذكور.

**وأما المسابقة بعوض:** فلا تجوز عند الحنفية إلا في أربعة أشياء؛ في النصل، والحافر، والخف، والقدم؛ لأن الثلاثة الأولى آلات الحرب المأمور بتعلمها، قال ﷻ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠)، وقال النبي ﷺ: "وليس من اللهو إلا ثلاثٌ: تأديبُ الرجلِ فرسَه، وملاعبتُه امرأته، ورميُه بقوسِه..."[2].

في حين قال الجمهور غير الحنفية: لا يجوز السباق بعوض إلا في النصل والخف والحافر، أي في التدريب على حمل السلاح، وفي أعمال الفروسية، لقول النبي ﷺ: "لا سبق إلا في خف، أو نصل، أو حافر"[3].

والسَّبَق: هو ما يجعل للسابق على السبق من جُعْل، ولأن هذه الأمور آلات القتال، فيجوز التسابق إذن على كل ما هو نافع في الحرب.

أما المسابقة على الأقدام والمصارعة، فلا تجوز بعوض؛ لأنها لا تنفع في الحرب، وعليه، فإن المسابقة بغير عوض جائزة مطلقًا في الخيل، وغيرها من الدواب والسفن، وبين الطير - بما فيه الحمام - لإيصال الخبر بسرعة، كما أنها جائزة على الأقدام وفي رمي الأحجار والمصارعة[4].

وبهذا يتضح أن سباق الحمام ليس محرمًا، فإذا واصل المهدي هوايته فذلك لأنها حلال ككل المسابقات المشروعة.

ومن هنا فلم يكن المهدي بحاجة إلى مَنْ يزوِّر له الأحاديث حتى يستطيع ممارسة هوايته.

### ثانيًا. غيَّاث بن إبراهيم النخعي في ميزان الجرح والتعديل:

لقد بيَّن المحدثون والفقهاء أن غيَّاث بن إبراهيم النخعي ليس من أهل الحديث، ولا من الذين يُعتد برواياتهم، بل هو واحد من الذين اجترءوا على ساحة السنة، وتقرَّبوا إلى الملوك والأمراء والخلفاء بالفتاوى

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٤١٦٤). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني، رقم (١٧٣٧٣). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: حسن بمجموع طرقه وشواهده.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٩/ ١٣٦)، رقم (١٠١٤٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. انظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، (٥/ ٧٨٦: ٧٨٨).

الكاذبة والأقوال المخترعة التي نسبوها إلى الشريعة، وكذبوا على رسول الله ﷺ إرضاءً للأهواء والمصالح الشخصية.

فلم يكن غَيَّاث معدودًا بين المحدثين، وقد قال عنه الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه"، وَرَوى عن ابن عباس عن يحيى: "ليس بثقة". وقال الجوزجاني: "كان فيما سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث". وقال البخاري: "تركوه"[1].

إن وجود رجل كذَّاب، وضَّاع، متروك، نبذه المحدِّثون والفقهاء، كما نبذوا المئات من أمثاله ـ لا يثبت أن الفقهاء والمحدثين زوَّروا الأحاديث لإرضاء أمراء بني العباس، والمهدي نفسه كان يعلم أن الرجل منافق كذَّاب، وقد قال لما قام غيَّاث من عنده: "أشهد أن قفاك قفا كذاب"[2].

ولعلنا بذكر القصة التي دارت بين غياث بن إبراهيم النخعي والخليفة المهدي نلقي مزيدًا من الضوء على طريق دفع هذه الشبهة، فقد أُدخل غياث على المهدي، وكان المهدي يشتري الحمام ويلعب به، فقيل له: حدِّث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح"[3].

فزاد في الحديث "أو جناح"، فأمر له المهدي ببدرة وقيل بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه منه[4].

وتبدو القصة مختلقة؛ لأن سباق الحمام لم يكن محرمًا في أي وقت، وقد مارسه المسلمون في كل زمان ومكان بإجازة النبي ﷺ له، وبممارسة السبق مع الصحابة. ومما يدل كذلك على أن القصة مختلقة، ما ورد فيها من أن المهدي أمر لغياث بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذاب، فهل يكافؤه وهو يعلم أنه كذاب؟!

ولو فرضنا صحة القصة لكانت شاهدًا على أن المسلمين كانوا قادرين على كشف أي تزوير في أحاديث نبيهم ﷺ، مهما كان ضئيلًا، وإنهم كانوا يرفضونه كما فعل الخليفة المهدي[5].

**ثالثًا. إن لأصحاب الحديث وعلماء الأمة شرف يتنزهون به عن أفعال السفهاء، فما بالنا بوضع أحاديث تبيح الخمر مرضاة للخلفاء!**

إذا كان الحديث بعد القرآن هو عمدة أهل السنة، وإذا كانت دواوين أصحاب الحديث ـ بعد القرآن ـ دعائم الإسلام التي قامت عليها صروحه، فإن ذلك يدلنا على عظم مكانة المحدِّثين بين علماء أهل السنة جميعًا، وهم بحق يصدق فيهم قول سفيان الثوري رحمه الله: "الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث

١. ميزان الاعتدال، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٣٣٧).

٢. المرجع السابق، ص٤٣ بتصرف.

٣. هذه الزيادة "أو جناح" موضوعة، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الشيخ الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، أثناء الكلام على الحديث، رقم (٢٠٥٨)، والقصة بهذه الزيادة "أو جناح" أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، مرجع سابق، (١/ ٤٢).

٤. حماية السنة من الأكاذيب والأباطيل، د. صالح الفقي، دار النور، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٢٣ بتصرف.

٥. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٤٣ بتصرف.

حراس الأرض"[1].

ويقول أبو حاتم الرازي رحمه الله: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له الرجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثًا لا أصل له، ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثار وحفظوها"[2].

وإذا كنا متفقين على أنه لا قيام للإسلام بدون سنة، فقد صدق فيهم ما قاله الإمام أبو داود الطيالسي: "لولا هذه العصابة لاندرس الإسلام"، يعني أصحاب الحديث الذين يكتبون الآثار.

في حين يقول الخطيب البغدادي: "وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون من حفظ ملته، قبلوا شريعته قولًا وفعلًا، وحرسوا سنته حفظًا ونقلًا حتى ثبَّتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفَّاظ لأركانها.

وكل فئة تتحيز إلى هوًى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدَّتهم، والسنة حجتهم، والرسول ﷺ فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما رووا عن الرسول، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع.

ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله تعالى على نصرهم لقدير"[3].

ولو دققنا النظر قليلًا لوجدنا أن علماء الحديث أنفسهم كانوا لا يقبلون حديثًا في سنده رجل عُرف بالتردد على السلاطين، أو قبول هدايا منهم، أو كانت له حظوة عندهم، وهذا منهم احتياط عظيم لحماية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب.

فكيف يصح مع هذا اتهام علماء الحديث بأنهم وضعوا الأحاديث طمعًا فيما عند أمراء بني العباس[4]، وهل يُعقل أن يكون هناك فقيه ومحدث يدافع عن سنة النبي ﷺ ثم يعمل بأفعال السفهاء، ويحضر مجالس الخمر، بل يضع أحاديث في تحليلها مرضاة للخلفاء؟!

ولو فرضنا أن هناك فعلًا فقهاء فعلوا هذا، فهل من العقل أن يُطلق عليهم لفظ: فقهاء، وقد جُرِّحوا في عدالتهم؟!

ثم إننا إذا نظرنا في كتب التاريخ وجدنا أن الخليفة العباسي الراضي ـ الذي يزعم المدَّعون أن الفقهاء

---

١. شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص٩١.

٢. المرجع السابق، ص٨٩.

٣. السابق، ص٢٧، ٢٨.

٤. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مرجع سابق، ص٤٦ بتصرف.

وضعوا له حديثًا في إباحة الخمر ـ من الشخصيات التي برزت في حكم بني العباس، وكان لها كثير من الفضائل، قال أبو بكر الخطيب: "له فضائل منها: أنه آخر خليفة خطب يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس النُّدماء، وآخر خليفة له شعر مدوَّن، وآخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش. وكانت جوائزه وأموره على ترتيب المتقدمين منهم"[1]، وكان سمحًا جوادًا أديبًا فصيحًا محبًّا للعلماء.

"وعن أبي الحسن العباس بن عمر بن العباس الكلوذاني قال: سمعت أبا بكر محمد بن يحيى الصولي يقول: سمعت أمير المؤمنين الراضي بالله يقول: لله أقوام هم مفاتيح الخير، وأقوام مفاتيح الشر، من أراد به خيرًا قصد به أهل الخير وجعله الوسيلة إلينا فنقضي حاجته، فهو الشريك في الثواب والشكر، ومن أراد الله به سوءًا عدل به إلى غيرنا، فهو الشريك في الوزر والإثم، والله المستعان على كل حال"[2].

"فهل هذا الخليفة الصالح يمكن أن يقبل حديثًا مزورًا من محدِّث كاذب، لإخراجه من حال الصلاح والورع إلى حال المعصية واقتراف الكبائر؟ وهل كان مجبرًا على اجتناب الخمر، فيريد من يحللها له، أم كان طائعًا بإرادته كارهًا لها من تلقاء نفسه"[3]؟!

وإذا انتهينا من ذلك ونظرنا في الحديث الذي استدلوا به على تحليل شرب الخمر ونسبوه إلى عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: "إن خفتم أن تسكروا فاكسروا حدته بالماء" ـ وجدناه حديثًا موضوعًا، ولا أصل له في كتب السنة.

ثم إن تحريم الخمر ثابت بالأدلة القاطعة، ومنها: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها، لم يتب، لم يشربها في الآخرة"[4]، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: "سُئل رسول الله ﷺ عن البِتْع[5]، فقال: كل شراب أسكر فهو حرام"[6].

وعلى كل فإن هذه الفرية التي ألصقوها بالخليفة الراضي، تبدو ـ كسابقتها ـ مختلقة، وكما ذكرنا فإن الباعث على اختلاقها الرغبة في النيل من خلفاء بني العباس، فالنصوص المذكورة في تحريم الخمر صريحة وقاطعة، والعقل ينفي أن يأخذ الخليفة العباسي الراضي بحديث مزور، ويترك الأحاديث الصحيحة في تحريمها، وقد ثبت عنه أنه كان يلتزم بتحريم الخمر.

وعليه، فلو فرضنا جدلًا صحة هذه القصة لكانت دليلًا عليهم، وعلى كذبهم، لما عُلم من حال الراضي من التنزُّه عن ذلك.

**الخلاصة:**

- إن المسابقة بغير عوض جائزة مطلقًا من غير

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٥/ ١٠٣).
٢. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٤٣).
٣. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٨٤.

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، (٧/ ٣٠٩٩)، رقم (٥١٢٠).
٥. البِتْع: نبيذ العسل.
٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأشربة، باب: الخمر من العسل وهو البِتْع، (١٠/ ٤٤)، رقم (٥٥٨٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، (٧/ ٣٠٩٨)، رقم (٥١١٣).

تقييد بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور والبغال.

- إن مسابقة الطيور بغير عوض تجوز شرعًا، ومن ثم لم يكن الخليفة المهدي بحاجة إلى تزوير حديث في جواز ذلك.
- لقد تبين أن غَيَّاثًا أحد الذين اجترءوا على ساحة السنة وكذبوا على النبي ﷺ إرضاء للأهواء الشخصية، قال الإمام يحيى بن سعيد عنه: إنه كذاب، ليس بثقة ولا مأمون، والمهدي نفسه كان يعلم ذلك؛ فقد قال عنه لما قام: "أشهد أن قفاك قفا كذاب".
- القصة التي حدثت بين غياث والخليفة المهدي، تبدو مختلقة؛ إذ لا يعقل أن يترك الخليفة كذابًا يكذب على رسول الله ﷺ وهو يعلمه دون عقاب، ولو فرضت صحتها لكانت دليلًا على وعي العلماء والخلفاء بالكذابين والوضاعين مما يؤكد على الطمأنينة في كل ما أثبتوا صحته عن رسول الله ﷺ.
- إن لأصحاب الحديث وعلماء الأمة شرفًا يتنزهون به عن أفعال السفهاء؛ كشرب الخمر، وحضور مجالسها... فضلًا عن الإفتاء بتحليلها.
- إن ما كان عليه الخليفة العباسي الراضي من صلاح ينفي عنه ما نسب إليه من قبول حديث موضوع يحلِّل الخمر.

## الشبهة السادسة عشرة

### ادعاء أن علماء المسلمين كانوا يخترعون الكتب وينسبونها للنبي ﷺ لإثبات قواعدهم الفقهية حين تُعْوزهم الروايات(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المتقولين أن علماء المسلمين نسبوا للسنة ما ليس منها حين اخترعوا صحفًا مكتوبة وألصقوها بالنبي ﷺ على أنها تبيِّن إرادته، فهي نصوص مُخْتلقة لإثبات قواعدهم الفقهية التي أعوزتهم الروايات فيها، ويمثِّلون لذلك بمسألة تعريف الصدقة، وما يتصل بها من كتب تفصِّل شئون الزكاة وأنصبتها في الإبل والبقر والغنم ونحوها. ويتساءلون: أليس قبول مثل هذه الصحف ـ قريبة العهد ـ أيسر عند قوم قبلوا حلفًا بين اليمنية وربيعة يرجع لعهد تبع معد يكرب حين أظهره بعض الناس توفيقًا بين عرب الشمال وعرب الجنوب؟! وهم بذلك يرمون إلى: تشكيك المسلمين فيما يُنسب للنبي ﷺ من صحف مكتوبة بشأن أحكام الصدقة؛ تمهيدًا للتشكيك في السنة النبوية جملة وتفصيلًا، بغية إنكارها وترك العمل بمقتضاها.

**وجها إبطال الشبهة:**

1) لقد كان علماء المسلمين على حذر في قبول الصحف المكتوبة عن النبي ﷺ؛ ولذلك نقدوها وأجروا عليها قواعدهم الدقيقة، وما قبلوا منها إلا الصحيح الذي لا لبس فيه؛ ولذلك حكموا بالوضع

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق.

على مثل نُسخ ابن هدبة ودينار وأبي الدنيا الأشج وغيرهم، في مقابل إجماعهم مثلا على صحة كتاب أبي بكر إلى أنس.

٢) إن تلمُّس الدليل فيما لا يعد دليلا ضرب من فقدان المرجعية؛ إذ إن الناس قد يصدقون كل شيء إلا أن يكون متصلا برسول الله ﷺ منسوبًا إليه، فإنه يخضع لتمحيص شديد، ثم إنه لا يصح أن يُتخذ الاختلاف في صحة نص في مسألة ما وردت فيها عدة نصوص دليلا على وضع كل ما ورد فيها!

**التفصيل:**

**أولا. نقد علماء المسلمين للصحف المكتوبة:**

إذا أمعنت النظر في حرص الصحابة على حفظ حديث رسول الله ﷺ ونقله، وحرص التابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم على نقل هذا الحديث وجمعه، وتنقيته من شوائب التحريف والتزيُّد، وما قام به علماء السنة من جهود مُضْنية في تَتَبُّع الكذابين والوضَّاعين، وفضح نواياهم ودخائلهم، وبيان ما لفَّقوه للسنة من أحاديث مكذوبة، حتى جُمعت السنة في كتب صحيحة، وأشبعها النقاد بحثًا وتمحيصًا، ثم خرجوا من ذلك إلى الاعتراف بصحتها والتسليم بها، إذا أمعنت النظر في ذلك كله؛ أيقنت أن المستشرقين، ومن سلك سبيلهم في التشكيك في السنة يخبطون في أودية الأوهام، ويتأثرون بأهوائهم، وتعصبهم في الحكم على حقائق يعتبر العبث بها - في نظر المحقق المنصف - إسفافًا وتلاعبًا بالعلم، وليًّا لأعناق الحقائق التاريخية ميلًا مع نظريات الهوى والعصبية[1].

وقد كان من الجائز أن يكون لهؤلاء مسوغٌ في موقفهم لو أن علماءنا قبلوا هذه الصحف المكتوبة برمتها من غير ما بحث عن صحتها، لكنهم نقدوها وأجروها على قواعدهم الدقيقة واتخذوا جميع الوسائل لتمحيص الكلام المنسوب للنبي ﷺ والتمييز بين صحيحه وسقيمه، وهم الذين حفظوا ألوفًا من الأحاديث الموضوعة ليكشفوا حقيقتها للأمة، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد في عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث[2].

إن كل هذه القواعد وغيرها قد أُجريت على الصحف المكتوبة؛ ولذلك حكم علماء الحديث بالوضع على مثل نُسَخ ابن هدبة ودينار وأبي الدنيا الأشج وغيرهم، وفي الوقت ذاته نجدهم قد أجمعوا على صحة كتاب أبي بكر إلى أنس، وقد أخرجه البخاري والنسائي وأبو داود والدارقطني والشافعي والحاكم والبيهقي.

إننا في الوقت الذي نعترف فيه بوجود موضوعات بشأن الصدقة وتعريفها، يجب أن نقر بالصحيح المجمع عليه في هذا الباب كالإجماع - الذي أسلفنا ذكره - على صحة كتاب أبي بكر إلى أنس، والذي أخرجه البخاري قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال: حدثني أبي قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسًا حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: "بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي

---

١. المرجع السابق، ص١٨٤ بتصرف.

٢. الرد على المستشرقين في شبهاتهم حول السنة النبوية، محمد شيخ عبد الله، مكتبة عباد الرحمن، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص٣٦، ٣٧ بتصرف.

أمر الله بها رسوله، فمن سُئِلَها من المسلمين على وجهها فليُعْطها، ومن سُئِل فوقها فلا يُعْط..."[1].

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث ما نصه: "قوله: "حدثني ثمامة" هو عم الراوي عنه؛ لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك. وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء. وقواه أبو زُرْعة وأبو حاتم والعجلي، وأما النسائي فقال: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع في أكثر حديثه.

وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابًا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقًا فذكر الحديث.

وأخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه، ورواه أحمد في مسنده قال: "حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال: أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر..." فذكره.

وقال إسحاق بن راهويه في مسنده: "أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ..." فذكره.

فوضح أن حمادًا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعلَّه بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه"[2].

نخلص من النص السابق بعدة نتائج تتعاضد في مجملها على إثبات صحة كتاب أبي بكر لأنس رضي الله عنهما في الصدقة وهي:

- وُرود الكتاب في صحيح البخاري، وهو أصح كتب السنة، قاطع بصحته، بل اعتماد البخاري له في استنباط أصول زكاة الغنم.
- الراوي الوحيد الذي تُكلِّمَ فيه من رواة البخاري، وهو عبد الله بن المثنى، قال فيه ابن معين مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء، لكن كبار علماء الجرح والتعديل على قبول روايته.

ذكر ابن حجر لهذا الحديث طرقًا أخرى تعضده، وهي: طريق أحمد وأبي داود وإسحاق بن راهويه، وكلها عن حماد بن سلمة عن ثمامة.

هناك قاعدة ذكرها علماء الحديث مفادها: أن البخاري إذا خرَّج رواية لراوٍ متكلَّم فيه، فإنه يخرج له ما صفا من الروايات التي لم يُخطئ فيها هذا الراوي.

وإذا كان العلماء قد أجمعوا على صحة كتاب أبي بكر إلى أنس في الصدقة، فإنهم اختلفوا في غيره من الكتب بين تصحيح وتحسين، ومنها ما جاء مرسلًا، ومنها ما جاء منقطعًا.

ومهما يكن من أمر فإن علماء الحديث لم يتلقوا هذه الصحف بالقبول من غير ما نقد ولا فحص، ولم يعتمدوا فقط على مجرد النص المكتوب، بل رووا محتوياته بالطرق المعتادة، مشافهةً راويًا عن راوٍ وهكذا، فكان اعتمادهم عليها من ناحيتين: النص المكتوب، والرواية الشفوية المتصلة[3].

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، (٣/ ٣٧١، ٣٧٢)، رقم (١٤٥٤).
2. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٣/ ٣٧٢).
3. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢١٨ بتصرف.

### ثانيًا. كتاب الزكاة والصدقات كان من بين الكتب التي كتبها النبي ﷺ في أحكام الإسلام:

إذا كان هؤلاء المغرضون يطعنون في صحة بعض كتب النبي ﷺ ككتاب الصدقة ويزعمون أن المسلمين هم الذين كتبوا هذه الكتب، ونسبوها إلى النبي ﷺ وهي آراؤهم الخاصة وليست من أقوال النبي ﷺ - فإننا نسألهم لماذا كتاب الصدقة بالذات؟ وماذا عن بقية الكتب في الزكاة وغيرها؟ وماذا عن آلاف المسائل الأخرى التي اجتهد فيها العلماء برأيهم ولم ينسبوها إلى النبي ﷺ؟! ولماذا نسبوا كتاب الصدقة فقط ولم ينسبوا بقية آرائهم؟ ومتى كان الاختلاف في صحة نص في مسألة وردت فيها عدة نصوص، دليلًا على أن كل ما ورد موضوع لا أساس له؟! وهل يُتخذ من وجود نص قديم مكتوب منذ عهد الرسول ﷺ دليلًا على أنهم كانوا يخترعون الكتب حين تعوزهم الروايات؟ وهل يعجز الذين وضعوا الحديث في مختلف نواحيه أن يضعوا بضعة أحاديث تفصل مقدار الزكاة دون أن يلجئوا إلى اختراع نص مكتوب[1]؟!

وإذا تجاوزنا هذه التساؤلات إلى تساؤل آخر - من شأنه أن يلقي مزيدًا من الضوء على جانب من جوانب هذه الشبهة - مؤداه: هل ينكر أحد معاهدات الرسول ﷺ وكتبه إلى الملوك والرؤساء؟!

فهناك صلح الحديبية وهي معاهدة مشهورة بين الرسول ﷺ والمسلمين من جانب، وبين أهل مكة من جانب آخر، وهناك صلح خيبر، ومعاهدة أهل الحدود بين الحجاز والشام وغيرها.

1. المرجع السابق، ص٢٨ بتصرف.

وبعد صلح الحديبية كانت كتبه ﷺ إلى الملوك والرؤساء، فمنها رسالة إلى كسرى ملك الفرس، ورسالة إلى المقوقس عظيم القبط، ورسالة إلى هرقل قيصر الروم، ورسالة إلى النجاشي ملك الحبشة. فهذه الكتب وتلك المعاهدات ثابتة تاريخيًّا لا يستطيع أحد إنكارها.

وكما كتب ﷺ إلى الملوك والرؤساء، كتب عدة رسائل إلى عمال له، وإلى غير عمال، تضمَّنت بعض تشريعات الإسلام، وكان من بين هذه الرسائل، رسالة تضمنت أحكام الزكاة والصدقات؛ فقد روى الإمام أحمد بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: "كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة - في صحيفة - ولم يخرجها إلى عماله حتى تُوفي، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها..."[2].

ومن هنا يتبين لنا أن فريضة الزكاة التي وردت في القرآن مجملة كتبها الرسول ﷺ مفصلة وعمل بها، فلما وَلِيَ أبو بكر الخلافة كتب كتبًا وضمن هذه الكتب ما ورد في صحيفة رسول الله ﷺ الخاصة بالصدقات، ثم أرسلها إلى عماله في أقاليم الدولة الإسلامية[3].

"أما قضية النزاع بين عرب الشمال وعرب الجنوب، وتصديقهم نصًّا مكتوبًا من عصر تبع، فهذا من أغرب الأمور في هذا الموطن، إذ إن الناس يتساهلون في كل

2. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، (٦/ ٢٩٠)، رقم (٤٦٣٤). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
3. دراسات في السنة النبوية الشريفة، د. صديق عبد العظيم، مرجع سابق، ص١١٠: ١١٤ بتصرف.

شيء إلا أن يكون متصلًا برسول الله ﷺ منسوبًا إليه، فهنا تتفتح العيون، وهنا يقوم البحث والاستقصاء؛ لأنه دين، وما كان لأحد أن يقبل دين الله بالوهم والظن والهوى، ثم إن الذين قبلوا النص المكتوب في النزاع بين عرب الشمال وعرب الجنوب لم يكونوا من علماء الحديث، فما صلة هذا بالموضوع"[1]؟!

إن تلمُّس الدليل فيما لا يعد دليلًا ضرب من فقدان المرجعية، وكما رأينا فإن الواحد من هؤلاء المشككين يخترع الأكذوبة ويتخيلها، ويركِّب لها في نفسه هيكلًا، ثم يلتقط من هنا وهناك ما يوهم أنه يؤيد مقالته ويعضد وهمه، ولا يبالي أن يكذب في النصوص، أو يغالط في الفهم، أو يستدل بما ليس بدليل ويعرض عن الدليل البيِّن القاطع.

**الخلاصة:**

- لم يقبل المحدثون الصحف التي كُتبت على عهد النبي ﷺ هكذا دون نقد وتمحيص، بل نقدوها وأجروا عليها قواعدهم الدقيقة؛ ولذلك نجدهم يحكمون بصحة كتاب أبي بكر إلى أنس رضي الله عنهما في الوقت الذي يحكمون فيه بالوضع على مثل نسخ: ابن هدبة ودينار وأبي الدنيا الأشج وغيرهم.
- ورد كتاب أبي بكر إلى أنس رضي الله عنهما في صحيح البخاري، وهو أصح كتب السنة، واعتماد البخاري إياه في استنباط أصول زكاة الغنم كافٍ لقبوله والاطمئنان إليه، فضلًا عن أن العلماء أجمعوا على أنها نسخة من كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة.
- كما لا يستطيع أحد أن ينكر معاهدات الرسول ﷺ ورسائله إلى الملوك والرؤساء، بحكم كونها ثابتة تاريخيًّا؛ فإنه من الواجب بالمثل أن نقر بما كتبه رسول الله ﷺ إلى عماله على الأمصار وإلى غيرهم، وأن صحيفة الصدقة واحدة من تلك الصحف المكتوبة.
- إن الاستدلال بنص مكتوب من عصر تبع معد يكرب على سرعة تلقي الناس وقبولهم الصحف حتى وإن كانت موضوعة، وهذا من قبيل تلمُّس الدليل فيما لا يعدُّ دليلًا؛ إذ إن الذين قبلوا النص المكتوب في قضية النزاع بين عرب الشمال وعرب الجنوب لم يكونوا من المحدِّثين، كما أن الصحيفة المستَشْهَد بها إنما هي حلف بين اليمنية وربيعة، وفرق بين حلف منسوب لقبيلتين يخرجه بعض الناس توفيقًا بين فريقين، وبين حديث منسوب للنبي ﷺ يخرجه خليفة راشد تشريعًا للمسلمين.

## الشبهة السابعة عشرة

### الزعم أن التمسك الشديد بالسنة كان من دواعي الوضع(*)

**مضمون الشبهة:**

يزعم بعض المشككين أن التمسك الشديد بالسنة أدَّى إلى ظهور الوضع في الحديث. ويستدلون على ذلك بأن الناس تغالَوا في أنهم لا يقبلون من العلم إلا ما

(*) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

1. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢١٨.

اتصل بالكتاب والسنة اتصالًا وثيقًا، ولما كانت هناك أحكام للحلال والحرام مؤسسة على مجرد الرأي، فإنها لم تحظ عند العلماء بالقبول؛ لأنها مؤسسة على غير الحديث، بل إن كثيرًا من العلماء في ذلك العصر كان يرفضها ولا يمنحها أية قيمة، وربما شنَّع بعضهم على من ينحو هذا النحو.

ويستدلون كذلك بأن الحكمة والموعظة الحسنة إذا كانت من أصل هندي، أو يوناني، أو فارسي، أو من شروح التوراة والإنجيل لم يؤبه لها؛ فحمل ذلك كثيرًا من الناس أن يصبغوا هذه الأشياء كلها بصبغة دينية حتى يأخذ بها الناس ويقبلوا عليها، فوجدوا الحديث هو الباب الوحيد المفتوح على مصراعيه فوضعوا الأحاديث لتأييد ذلك، فكان من أثر ذلك أن نرى الحكم الفقهي المصنوع، والحكمة الهندية، والفلسفة الزرادشتية، والموعظة الإسرائيلية والنصرانية مدعومة بمرويات من الحديث.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) التمسك بالسنة والتشدد في قبول الأخبار والأحاديث أدى إلى تمحيصها، وتمييز صحيحها من سقيمها والاهتمام بها، والحفاظ عليها، وليس الوضع فيها كما يزعم المغرضون.

٢) القرآن الكريم والسنة النبوية هما مصدر التشريع الإسلامي، ولا يجوز لأحد أن يحكم في القضاء الإسلامي بخلاف ما جاء فيهما، ولا يجوز للمجتهد أن يجتهد في مسألة بغير الرجوع إليهما، ولم يثبت أن أحدًا من أتباع المذاهب الفقهية قد اجتهد في مقابلة النص.

٣) من المأثور أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، فما الداعي لرفضها ما دامت لا تصادم نصوص الشريعة، ولا روحها، ولا غايتها السامية، ولا آدابها المطلوبة، وما الداعي إذن لوضع الأحاديث، أو صبغ الحكمة بصبغة دينية؟!

**التفصيل:**

**أولا. التشدد في قبول الرواية أدى إلى صيانتها وحفظها، وليس إلى الوضع فيها:**

لقد بذل العلماء جهدًا عظيمًا لمقاومة الوضع في الحديث، وقد أدى هذا الاهتمام والتشدد في قبول الأحاديث، ورد ما خالف الصحيح منها، والاعتناء بالإسناد وجعله من الدين كل ذلك أدى إلى الحفاظ على السنة وتمحيصها ببيان صحيحها من سقيمها، فقد قيَّض الله ﷻ لسنة نبيه ﷺ رجالًا أمناء صدقوا في إخلاصهم لله ولرسوله، ونصبوا أنفسهم للذب عن السنة الشريفة فأفنوا أعمارهم في التمييز بين الصحيح والباطل صيانة للسنة النبوية وحفاظًا على الإسلام من الدسِّ والتحريف، وفي سبيل تنقيح السنة، وتنقيتها من الوضع بذل علماء الأمة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم جهودًا مخلصة، فوضعوا قواعد الجرح والتعديل، وكان من ثمرة أعمالهم "علم مصطلح الحديث" وهو يشتمل على أدق الطرق العلمية للتحقيق والتوثيق وأقومها في التمحيص والنقد[1].

ولقد اتخذ المحدِّثون والعلماء طرقًا عدة للحفاظ على السنة وصيانتها من كل دخيل عليها، ومما لا يليق نسبته للنبي ﷺ وكان من أهم ما اتخذوه للذود عن السنة

١. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص٩٢ بتصرف.

وصيانتها ما يلي:

١. **علم الإسناد:**

ولقد أشاد علماء الأمة به وأبانوا عن أهميته، وأنه لم يكن مثله لأمة من الأمم، قال محمد بن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم"، وقال أيضًا: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم"[١]، وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٢]، وقال أيضًا: "بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد"[٣].

٢. **التثبُّت من الأحاديث:**

وفي سبيل التثبت كانوا يتذاكرون الأحاديث فيما بينهم لمعرفة ما يأخذون منها، وترك ما ينكرونه، كما كانوا على جانب كبير من الوعي والحيطة بحيث يحفظون الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، خشية أن تختلط عليهم، وحتى يستطيعوا التمييز بين الصحيح وغيره بدقة فائقة وحيطة بالغة، وروى أبو بكر بن الأثرم: أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: إنك تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت. وقال الثوري: إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه[٤].

٣. **نقد الرواة ودراسة حياتهم وتاريخهم وبيان أحوالهم من صدق أو كذب:**

وقد وصلوا عن طريق هذه الدراسة إلى تمييز الصحيح من المكذوب، وكانت لديهم قواعد اتبعوها وساروا عليها من الأخذ من الرواة أو عدم الأخذ منهم، فحصروا المتروكين الذين يكذبون على رسول الله ﷺ والذين يكذبون في أحاديثهم العامة، وإن لم يكذبوا على النبي ﷺ، وأصحاب البدع والأهواء والزنادقة، والذين لا يفهمون ما يحدِّثون به، ومن لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم، وقد كانوا في حكمهم لا يخافون في الحق لومة لائم، ولا تأخذهم عاطفة ولو كان الراوي أخًا لأحدهم، يقول زيد بن أبي أنيسة: "لا تأخذوا عن أخي"[٥]. وقد أُلِّفت المصنفات الكبيرة في الرواة، وأُلفت كتب خاصة بالضعفاء فصار

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (٢/ ٢٨٣، ٢٨٤) بتصرف.

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين، (١/ ١٨١).

من السهل التمييز بين المحق والمبطل على أساس من القواعد الدقيقة حتى اكتمل هذا العلم منذ القرن الثالث الهجري على أيدي الأئمة الأعلام الذين أخذوا على عاتقهم حفظ السنة الشريفة، والذود عن حياضها، فألَّفوا الكتب الكثيرة في الجرح والتعديل.

**٤. وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييز الصحيح من غيره:**

لم يكتف العلماء بالتزام الإسناد، والتثبُّت من الأحاديث بالرحلة، ومراجعة الأحاديث، ودراسة الأسانيد والطرق، وإنما ضمُّوا مع هذا تقسيم الحديث إلى درجات: صحيح وضعيف، وذلك لمعرفة القوي من الضعيف وما يُقبل وما يُرد.

وقد وضع العلماء قواعد يعرفون بها الحديث الموضوع، وبيَّنوا العلامات الدالة على وضعه، منها ما هو في السند، ومنها ما هو في المتن[1].

ونخلص مما سبق إلى أن تشدد العلماء والمحدثين في قبول الرواية أدى إلى صيانتها وحفظها من الموضوع الذي ليس من كلامه ﷺ، ولكنه نُسب إليه عن طريق بعض الرواة الكذابين الذين افتضح أمرهم فلم يقبل أحد الأخذ عنهم، ولم يكن الوضع أبدًا من أسباب التشدد في قبول الرواية كما يزعمون، ولكن كانت له أسبابه ودواعيه المعروفة والمشهورة، التي أفاض العلماء في بيانها®.

**ثانيًا. لم يثبت أن أحدًا من أتباع المذاهب الفقهية قد اجتهد في مقابلة النص الصريح:**

لقد اتفق المسلمون سلفًا وخلفًا ـ إلا من لا يعتد بخلافهم من أصحاب البدع والأهواء ـ على أن الكتاب والسنة أصلان من أصول التشريع الإسلامي، لا يجوز لأحد أن يحكم في القضاء الإسلامي بخلاف ما جاء فيهما، ولا يجوز لمجتهد أن يجتهد في مسألة بغير الرجوع إليهما، ثم انقسموا قسمين:

- قسم يرى الأخذ بظواهر النصوص من غير تعليل ولا توسُّع في القياس، وهم الظاهرية، وأكثر أهل الحديث.
- وقسم يرى إعمال الفكر في استنباط الأحكام من النصوص، فعملوا بالقياس مع الكتاب والسنة، وبحثوا عن العلة وخصَّصوا العام، وقيَّدوا المطلق، وبينوا الناسخ من المنسوخ حين تقوم القرينة على ذلك كله، وهؤلاء هم جمهور المجتهدين وحَمَلة العلم منذ عصر الصحابة حتى يومنا هذا.

نعم، كان هناك تفاوت بينهم في الأخذ بالقياس والتعليل، وفي الإحاطة بالسنة وشروط صحتها والعمل بها، ومن هنا كان الخلاف بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، ولكنهم متفقون جميعًا على أنه لا يصح الاجتهاد في الفقه مجردًا غير منظور به إلى الحديث، بل أوجبوا على المجتهد أن يحيط بأحاديث الأحكام كلها لا يألو في ذلك جهدًا.

والمجمع عليه لدى الأئمة المجتهدين، أن المجتهد ينظر أولًا في كتاب الله ﷻ، ثم في سنة رسوله ﷺ وفي أقوال الصحابة ﷺ، ثم لا يتحول إلى الاستنباط

---

١. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص٩٢: ٩٥ بتصرف.

® في **"جهود العلماء في الحفاظ على السنة من الوضع"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

والقياس إن لم يكن هناك إجماع[1].

أخرج الحافظ ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم" عن الشافعي رحمه الله أنه قال: "ليس لأحد أن يقول في شيء: حلال أو حرام إلا من جهة العلم، وجهة العلم ما نُصَّ في الكتاب أو في السنة أو في الإجماع، فإن لم يوجد في ذلك فالقياس على هذه الأصول ما كان في معناها"[2].

وهكذا كانت أصول الأئمة المجتهدين، فهم يأخذون بكتاب الله ﷻ، فإن لم يجدوا في كتاب الله، فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجدوا في السنة فبالإجماع، فإن لم يجدوا، فبالقياس والاستنباط المؤسَّسَين على الكتاب والسنة، ولم يثبت عن أحد منهم أنه اجتهد من هوى نفسه،وإنما كانت له أصول يسير عليها في اجتهاده.

قال الحافظ ابن عبد البر: "أما كتاب الله فيغني عن الاستشهاد عليه، ويكفي من ذلك قول الله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (الأعراف: ٣)، وكذلك السنة يكفي فيها قوله ﷻ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وأما الإجماع فمأخوذ من قول الله ﷻ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١١٥)؛ لأن الاختلاف لايصح معه هذا الظاهر. وقول النبي ﷺ: "إن الله لا يجمع أمتي ـ أو قال: أمة محمد ـ على ضلالة"[3]، وعندي أن إجماع الصحابة لايجوز خلافهم؛ لأنه لا يجوز على جميعهم جهل التأويل"[4].

ولقد دافع الإمام أبو حنيفة ـ والذي ادُّعي أنه كان يفتي في المسائل برأيه ـ عن نفسه، وردَّ على ادعاءات خصومه القدماء ردودًا مفحمة، سجلتها الرواية الأمينة بكل إخلاص وصدق.

قال الإمام رحمه الله: "إنا نأخذ أولًا بكتاب الله ، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا قسنا حكمًا على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى"[5].

فالذي يفهم من كلام الإمام أبي حنيفة أن أحكام الحلال والحرام كانت مؤسسة على اجتهاد مؤسس على الحديث، وليس كما زعم المشككون من أنها كانت مؤسسة على مجرد الاجتهاد، فهذا لم يحدث أصلًا ، وكيف يستساغ قول هؤلاء الطاعنين إذا علم أن من قواعد أئمتنا المشهورة المسلمة لهم جميعًا أن الاجتهاد في مقابلة النص لا يجوز.

إذن القول بأن الأحكام كانت مؤسسة على مجرد الاجتهاد ثم وُضعت على هيئة أحاديث عندما دعت الحاجة إلى صبغها بصبغة دينية ـ زعم باطل لا أساس له من الصحة ولا دليل يؤيده، وكتبنا الإسلامية حافلة بما

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٤٠، ٢٤١ بتصرف.

٢. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٧٥٩).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الفتن، باب: لزوم الجماعة، (٦/ ٣٢٢)، رقم (٢٢٥٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢١٦٧).

٤. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، ص٧٥٩، ٧٦٠.

٥. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مرجع سابق، ص٨٣.

ينقضه، ومن ادعى ذلك فقد افترى الكذب بغير علم على أصول الأئمة المجتهدين.

فالحق الذي لا مراء فيه أن جل الأحكام التي يدور عليها الفقه في شتى المذاهب المعتبرة قد ثبتت بالسنة، ومن طالع كتب الفقه تبين له ذلك بكل جلاء؛ ولو حذفنا السنن، وما تفرَّع عليها واستنبط منها من تراثنا الفقهي، ما بقي عندنا فقه يُذْكر[1].

وبناء على هذا الأساس، فإنه لا يتصور أن يكون هناك مذهب فقهي، أو إمام مجتهد يتعمَّد في فقهه ترك حديث صحيح الثبوت، صريح الدلالة على الحكم، لا معارض له، والمراد صحته عنده هو، وصراحة الدلالة على الحكم عنده لا عند غيره.

وهذا ما عُني ببيانه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الوجيز القيم "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" الذي دافع فيه عن أئمة الفقه أمام بعض الحرفيين أو المتعجلين الذين اتهموهم بمخالفة الحديث وترك السنة، فقال: "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة - المقبولين عند الأمة قبولًا عامًّا - يتعمَّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

**أحدها:** عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

**الثاني:** عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

**الثالث:** اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ، وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة:

**منها:** ألا يكون الحديث قد بلغه؛ لأن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأئمة.

**ومنها:** أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده؛ لأن راويه قد يكون مجهولًا عنده.

**ومنها:** عدم معرفته بدلالة الحديث..." إلى آخر ما ذكره[2].

ونستطيع أن نؤكد هنا جازمين: أن جميع فقهاء المسلمين، من مختلف المدارس، وشتى الأمصار، ممن له مذهب باقٍ أو منقوض، متبوع أو غير متبوع، كانوا يرون الأخذ بالسنة، والاحتكام إليها، والرجوع إلى حكمها إذا تبينت لهم، جزءًا من دين الله، ولا يسعهم الخلاف عن أمرها ، يستوي في ذلك المنتمي إلى مدرسة الرأي والمنتمي إلى مدرسة الحديث[3].

وهذا مما يؤكد أن الزعم بأن الاجتهاد لم يكن مؤسسًا على الحديث لا أصل له من الصحة على الإطلاق.

ولو افترضنا جدلًا أنه وُجِد اجتهاد غير مؤسس على النص الموجود في مقابلة اجتهاد آخر مؤسس على النص الموجود، وكلاهما في حكم واحد، فالطبيعي حينئذ أن نأخذ بالاجتهاد المؤسس على النص؛ وذلك لأن الاجتهاد في مقابلة النص الصريح لا يجوز على الإطلاق.

١. المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٤٥ بتصرف.

٢. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، مرجع سابق، ص١١، ١٢.

٣. المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص٥١.

وعليه فإن القول بأن أحكام الحلال والحرام مؤسسة على مجرد الاجتهاد مع وجود النص قول باطل وفاسد لا يصح بأي حال من الأحوال أن يكون دليلًا على إثبات الوضع في الحديث®.

**ثالثًا. الدين قد اكتمل وبلغ غاية الكمال، ولكنه لا يرفض الأخذ من الثقافات الأخرى مادامت لا تصادم نصوص الشرع ومقاصده:**

إن دين الإسلام دين معرفة واسعة، ومعارفه ليست مقصورة على ما يدور في فلك المسلمين وحدهم من تشريعات خاصة، ووقائع تتصل بتاريخ حياتهم وجهادهم الطويل، وإنما تمتد معارفه إلى معارف أمم سالفة، وديانات سابقة تأخذ منها الحق لتؤيد به حقها، وتلفظ منها الباطل الذي لا يتفق وهديها[1].

وأهل السنة لا يرفضون الأخذ بالحكمة والموعظة الحسنة لمجرد أنها لم ترد في القرآن والسنة، ما دامت لا تصادم نصوص الشريعة، ولا روحها، ولا غايتها السامية، ولا آدابها المطلوبة، فلا نعلم إمامًا من الأئمة رفض الأخذ بها لمجرد أنها لم ترد في الكتاب والسنة النبوية[2].

ومن المأثور أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها.

ونحن إذا نظرنا في القرآن الكريم، وجدنا في آياته البينات ما يدعو نبي الإسلام وجماعة المسلمين إلى أن يرجعوا إلى علماء أهل الكتاب من اليهود والنصارى ليسألوهم عن بعض الحقائق التي جاءت في كتبهم، وجاء بها الإسلام فأنكروها، أو أغفلوها، ليقيم عليهم الحجة ولعلهم يهتدون.

ومن هذه الآيات الدالة على إباحة رجوع النبي ﷺ ومن تبع دينه من المسلمين إلى أهل الكتاب ليسألوهم عن بعض ما عندهم من الحقائق، قول المولى ﷻ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾﴾ (يونس).

وقصَّ علينا القرآن الكريم كثيرًا من أخبار بني إسرائيل وغيرهم من الأمم السابقة، ومن ذلك قصة قتيل بني إسرائيل الواردة في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴿٦٧﴾﴾ (البقرة) إلى قوله ﷻ: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ (البقرة).

وقصة أمر موسى عليه السلام لقومه أن يدخلوا الأرض المقدسة، وما كان من هلعهم وجبنهم، ثم دخولهم أرض التيه، وقصة ابني آدم هابيل وقابيل، وقصة المائدة، وقصة أصحاب الأخدود... إلخ[3].

وكذلك فعل رسول الله ﷺ فقص علينا كثيرًا من

---

® في **"استقلال السنة بالتشريع"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الأولى، والشبهة السابعة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"اعتداد الفقهاء جميعًا السنة مصدرًا ثانيًا للتشريع"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

١. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٤٥ بتصرف.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٤١ بتصرف.

٣. انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٤٥: ٤٧.

أخبار بني إسرائيل، ومن ذلك: حديث الأبرص والأعمى والأقرع عند البخاري، فعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأعمى، وأقرع، بدا لله ﷻ أن يبتليهم فبعث إليهم ملكًا..." إلى آخر الحديث[1].

ومن ذلك أيضًا قصة جريج العابد التي رواها البخاري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: "لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى، وكان في بني إسرائيل رجل يقال له: جريج، كان يصلِّي، جاءته أمه فدعته، فقال: أجيبها أو أصلِّي؟ فقالت: اللهم لا تمته حتى تريه وجوه المومسات..."[2]. ولذا قال رسول الله ﷺ: "بلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[3].

قال الحافظ ابن حجر: "أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان تقدم منه ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، وكان النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار... وقال مالك: المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا"[4].

ومن هنا جاءت القاعدة الأصولية: "شرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله أو رسوله علينا من غير نكير".

ولقد ثبت أن بعض الصحابة كأبي هريرة وابن عباس كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب يسألونهم عما في كتبهم.

وأبو هريرة وابن عباس وغيرهما ممن كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب كان لهم منهج سديد، ومعيار دقيق في قبول ما يلقى إليهم من الإسرائيليات، فما وافق شرعنا صدقوه، وما خالفه كذبوه[5].

فإذا ثبت أن بعض الصحابة قد أكثر من الأخذ عن كعب الأحبار، ووهب بن منبه حتى فاضت كتب التفسير بالإسرائيليات، كما فاضت كتب الصوفية والأخلاق بالحكم المنقولة عن الأمم الأخرى - إذا ثبت هذا كله، فكيف يصح الزعم أن المسلمين رفضوا الحكمة والموعظة الحسنة، إذا كانت من أصل غير إسلامي؟! فهذا ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة على الإطلاق[6].

**الخلاصة:**

- لقد اعتنى المحدِّثون والعلماء بالسنة النبوية أيما اعتناء؛ وذلك حفاظًا عليها وصيانة لها من التحريف

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٨)، رقم (٣٤٦٤).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: في قول الله ﷻ: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾، (٦/ ٥٤٩)، رقم (٣٤٣٦).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

٤. فتح الباري (بشرح صحيح البخاري)، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٥٧٥).

٥. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٥١ بتصرف.

٦. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٤٢ بتصرف.

والتغيير والوضع الذي ظهر بعد الفتنة الكبرى، فقد تتبعوا أحوال الرواة وكشفوا عن صدقهم أو كذبهم، واشترطوا الإسناد وجعلوه من الدين، ولم يخشوا في الله لومة لائم، حتى وإن كان الكاذب أخًا أو ابنًا أو غيره. فهل كل هذه الجهود كانت سببًا في الوضع أو سببًا في نفي الوضع عن السنة؟!

- إن جلَّ الأحكام التي يدور عليها الفقه في شتى المذاهب المعتبرة قد ثبت بالسنة، ومن طالع كتب الفقه تبين له ذلك بكل جلاء؛ ولو حذفنا السنن، وما تفرع عليها وما استنبط منها من تراثنا الفقهي ما بقي لنا فقه يُذْكَر.
- لا يتصور أن يكون هناك مذهب فقهي، أو إمام مجتهد يتعمد في فقهه ترك حديث صحيح الثبوت، صحيح الدلالة على الحكم، لا معارض له.
- إذا وجد لإمام من أئمتنا قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه؛ لأنه لا يتخيل أن يكون الحديث قد بلغه ويعمل بخلافه، أو يجتهد في مقابله.
- إن الاجتهاد غير المؤسس على الحديث الموجود بين يدي المجتهد لم يوجد أصلًا في تاريخ المذاهب الفقهية؛ وذلك لأن القاعدة تقول: "الاجتهاد في مقابلة النص لا يجوز"، وأما إذا لم يوجد النص فلا بأس بالاجتهاد.
- على الرغم من أن الدين الإسلامي قد اكتمل، وبلغ غاية الكمال في كل شيء، فإنه لا يرفض الأخذ بالحكمة والموعظة الحسنة، ما دامت لا تصادم نصوص الشريعة ولا غايتها السامية.

## الشبهة الثامنة عشرة

## اتهام أئمة المسلمين بوضع أحاديث تمجِّد نبيهم وأمتهم(*)

**مضمون الشبهة:**

يتهم بعض المغالطين أئمة المسلمين بوضع الأحاديث التي فيها مدح أو تمجيد لرسولهم ﷺ، أو وصف الأمة الإسلامية بأنها أحسن الأمم، وغير ذلك من الأوصاف، ويزعمون أنها أحاديث موضوعة مكذوبة على النبي ﷺ.

ويستدلون على ذلك باختلاف هذه الأحاديث وتناقضها وتعارضها مع القرآن.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إن في السنة الصحيحة كثيرًا من الأحاديث التي تمجِّد النبي ﷺ وأمته، مما يغني أئمة المسلمين عن الوضع في هذا الباب، فضلًا عن أنهم حماة السنة لا واضعوها.

٢) إن الله ﷻ هو الذي مدح النبي ﷺ وبيَّن فضل أمته، ثم جاءت السنة وعضدت ما أورده ﷻ، فكيف يدعون أن ثمة اختلافًا بين السنة والقرآن في هذا الصدد؟!

(*) منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، عزية علي طه، مرجع سابق. دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢م. المستشرقون والقرآن، د. إسماعيل سالم عبد العال، سلسلة دعوة الحق، العدد (١٠٤)، السعودية، ١٩٩٠م. الاستشراق والمستشرقون: ما لهم وما عليهم، د. مصطفى السباعي، دار الوراق، السعودية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

**التفصيل:**

**أولا. الأحاديث الصحيحة تبين فضائل النبي ﷺ وأمته:**

إن من الجهل بمكان أن نتهم أئمة المسلمين بوضع الأحاديث لا سيما في تمجيد ومدح نبيهم ﷺ؛ وذلك لأن السنة الصحيحة مليئة بهذا النوع من الأحاديث بما يغني المرء عن مجرد التفكير في وضع حديث في مدحه ﷺ.

ثم إننا لو تأملنا قليلًا لنقف - جدلًا - على دوافع أئمة المسلمين الذين وضعوا هذا النوع من الأحاديث، فإننا سنكتشف أمرًا عجبًا، وهو أن حبهم للنبي ﷺ هو الدافع الأول، وبه أيضًا تبطل هذه الشبهة؛ إذ كيف يحب إنسان رسول الله ﷺ ثم يكذب عليه، وهو القائل ﷺ: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعده من النار"[1].

وصدق الشاعر إذ يقول عن طاعة المحب لحبيبه:

**لو كان حبك صادقًا لأطعته**

**إن المحب لمن يحب مطيع**

إن السنة الصحيحة قد اشتملت على ما يغنينا في هذا الباب، فمن ذلك ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة، فتوضأ فجهش الناس نحوه فقال: ما لكم؟ قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ، ولا نشرب إلا ما بين يديك. فوضع يده في الركوة، فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون. فشربنا وتوضأنا،

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٤)، رقم (١١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على النبي ﷺ، (١/ ١٦٩).

قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة"[2].

ولقد ذكر ابن حجر رأي القاضي عياض في هذه القصة، إذ يقول: هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة، وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل ومجمع العساكر، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته ﷺ[3].

ولك أن تمعن النظر في هذا الحديث الذي رواه البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما "أن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة، فقالت امرأة من الأنصار (أو رجل): يا رسول الله، ألا نجعل لك منبرًا؟ قال: إن شئتم، فجعلوا له منبرًا، فلما كان يوم الجمعة دُفع إلى المنبر، فصاحت النخلة صياح الصبي، ثم نزل النبي ﷺ فضمه إليه، تئنُّ أنين الصبي الذي يسكن. قال: كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها"[4].

وعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "أُعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي، نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت الأرض لي مسجدًا وطهورًا، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث لقومه خاصة،

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (٦/ ٦٧٢)، رقم (٣٥٧٦).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٦٧٦).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (٦/ ٦٩٦)، رقم (٣٥٨٤).

وبعثت للناس كافة وأعطيت الشفاعة"[1].

ولم تقف الأحاديث الصحيحة عند تمجيد النبي ﷺ وبيان فضله فقط، وإنما تعددت الأحاديث الصحيحة التي تبين فضل هذه الأمة وتمدحها أيضًا؛ ومن هذه الأحاديث ما رواه الترمذي عن بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في قوله ﷻ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١١٠)، قال: "أنتم تُتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها عند الله"[2].

وعن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني، ثم الذي يلونهم، ثم الذي يلونهم"[3].

وروى أبو أمامة أن النبي ﷺ قال: "طوبى لمن رآني وآمن بي وطوبى سبع مرات لمن لم يَرَني وآمن بي"[4].

ولا شك أن هذه الأحاديث التي ذكرناها غيض من فيض، ولن يتسع المجال هنا أن نسرد كل الأحاديث الصحيحة التي تمجد النبي ﷺ وتُبيِّن فضله وفضل أمته، ومن أراد المزيد فعليه الرجوع إلى كتب السنة، وإن اقتصر على كتابي البخاري ومسلم - وهما أصح كتب السنة - فإنه سيجد بغيته.

**ثانيًا. إن مدح النبي ﷺ ووصف أمته بأنها خير الأمم لم يكن في السنة فحسب، بل في القرآن أيضًا:**

إن وصف أمة النبي ﷺ بالخيرية والأوصاف الحسنة لم يكن من النبي ﷺ فحسب، وإنما كان من الله ﷻ، إذ يقول في كتابه العزيز: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١١٠)، فهذه الآية تدحض دحضًا تامًّا الشبهة القائلة بأن الأحاديث التي تمدح النبي ﷺ أو تصف أمته بالخيرية تتعارض مع القرآن الكريم، فقد قال مجاهد: "كنتم خير أمة؛ إذ كنتم تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، وقيل: إنما صارت أمة محمد ﷺ خير أمة؛ لأن المسلمين منهم أكثر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيهم أفشى"[5].

وهو تشريف متعلق بالتكليف، فمن فعل هذا الفعل وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان بالله نال الأجر، وكانت له الخيرية.

ولا غرابة في ذلك فلقد فضل الله ﷻ بني إسرائيل على غيرهم من الأمم لما استقاموا على أمر الله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (البقرة)، إلا أنهم لم يصونوا هذه النعم وذلك التفضيل، وهو الحال مع هذه الأمة إن تولت، قال ﷻ: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: "جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا"، (١/ ٦٣٤، ٦٣٥)، رقم (٤٣٨).

٢. حسن: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة آل عمران، (٨/ ٢٨٠)، رقم (٣١٨٨). وحسَّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٠٠١).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، (٥/ ٣٠٦)، رقم (٢٦٥٢). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، (٩/ ٣٦٥٩)، رقم (٦٣٥٢).

٤. حسن لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث أبي أمامة الباهلي، رقم (٢٢٢٦٨). وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: صحيح لغيره.

٥. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٤/ ١٧١).

لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾ (محمد).

فالجزاء من جنس العمل، قانون رباني مطَّرد، ولذا وعد الله ﷻ المؤمنين العاملين الصالحين بالاستخلاف في الأرض وتمكين الدين لهم، وحصول الأمن، وطلب منهم جل شأنه أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئًا، وأن يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويطيعوا رسوله ﷺ، فإذا فعلوا ذلك فإن الله ﷻ سيرحمهم، قال ﷻ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ (النور)، ويقول ﷻ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣)، فأي فضل بعد وصف هذه الأمة بأنها أمة وَسَط بين الأمم وشهيدة عليهم جميعًا؟ وأي فضل بعد وصف الرسول الكريم بأنه سيكون شهيدًا على خير أمة؟ونضيف إلى ذلك أن الله تعالى وصف هذه الأمة بأنها أمة واحدة فقال: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (الأنبياء: ٩٢).

وبلغ الأمر ذروته عندما أعلن الله ﷻ رضاه عن عباده الذين أطاعوا رسوله ﷺ واستجابوا لدعوته فقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ (التوبة).

أبعد هذا الفضل فضل؟! وهل يحتاج المسلمون إلى وضع أحاديث تبين فضلهم، وفضل نبيهم بعد بيان الله له؟! وهل تتعارض الأحاديث التي تمدح هذه الأمة مع هذه الآيات التي ذكرناها وغيرها؟!

هذا بالنسبة إلى بيان القرآن الكريم لفضل هذه الأمة ومكانتها،أما عن مدح الله ﷻ لنبيه محمد ﷺ وتمجيده، فإن القرآن الكريم حافل بمثل هذا؛ إذ قال الله ﷻ فيه: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ (القلم). ماذا يحتاج أئمة المسلمين لتمجيد نبيهم بعد هذا الوصف العظيم من الله ﷻ؟! إن هذا هو قمة المدح والتمجيد له ﷺ. وقال تعالى مبينًا أنه ﷺ لا يتكلم إلا عن وحي من الله ﷻ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ (النجم)، فهذا بيان كافٍ لأخلاقه ﷺ.

وعليه فلا تعارض بين أحاديث وصف الأمة بالخيرية ومدح النبي ﷺ، وبين القرآن، أليس هو القائل ﷺ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (الأنبياء)؟ وجاء قول النبي ﷺ في المعنى نفسه في الحديث الذي رواه الإمام مسلم، قال رسول الله ﷺ (كما في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه): "أنا محمد، وأحمد، والمقفى، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة"[1]. وقال ﷺ: "إني لم أُبعث لعَّانًا، وإنما بعثت رحمة"[2]، فهل في هذه الأحاديث صحيحة الإسناد تعارض مع القرآن الكريم كما زعموا؟!

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ، (٨/ ٣٤٧٦)، رقم (٥٩٩٣).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها، (٩/ ٣٧٢٠)، رقم (٦٤٩٠).

ونخلص مما سبق كله إلى أن في السنة الصحيحة كثيرًا من الأحاديث التي تمدح النبي ﷺ وتمجِّده وتبين فضل هذه الأمة المحمدية مما يكفي الأئمة والمسلمين في هذا المجال، ويبتعد بهم عن وضع أحاديث في هذا الصدد، بالإضافة إلى أن هذه الأحاديث التي نحن بصددها تتفق وما جاء به القرآن الكريم، ولا تعارض بينهما؛ وبذلك فلا مجال لهذه الشبهة المزعومة.

**الخلاصة:**

- إن في السنة الصحيحة ما يغني أئمة المسلمين عن وضع أحاديث لمدح النبي ﷺ، ومن يتصفح كتب الصحاح يجد ما يثلج الصدر، ويقر العين من الأحاديث التي تبيِّن فضل النبي ﷺ.
- إن ورع هذا الفريق ـ أئمة المسلمين ـ لَيمنعهم من الوضع في هذا الشأن؛ وإذا كان هذا الوضع حبًّا للنبي ﷺ فهل يكذب المحبُّ على من أحب؟!
- بالرجوع إلى كتاب الله ﷻ، يتضح للقارئ من أول وهلة أن هذه الشبهة قد انبنت على دليل فاسد والقاعدة الأصولية تقول: "ما بُني على فاسد فهو فاسد"؛ إذ إن القرآن الكريم يتفق أيما اتفاق مع الأحاديث الصحيحة التي تمدح النبي ﷺ وتصف هذه الأمة بالخيرية، أليس هو القائل ﷻ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١١٠)، كما قال ﷻ: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (الأنبياء)، فأي اختلاف أو تناقض بين القرآن والسنة في هذا الصدد، أو أي وضع هذا الذي يتحدثون عنه، وأين هم هؤلاء الأئمة الذين وضعوا الحديث، وأين الأحاديث التي وضعوها في هذا الصدد، وهل كان الإسلام أو نبيه ﷺ في حاجة لها؟!

## الشبهة التاسعة عشرة

### الزعم أن السنة من وضع الزهَّاد والصالحين ومسلمي أهل الكتاب(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغرضين أن الزهاد والصالحين كان لهم دور بارز في وضع أحاديث مختلقة على رسول الله ﷺ، مثل أحاديث فضائل السور، ويستدلون على ذلك بقول المحدث أبي عاصم النبيل: "ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث"، ويقول مثل ذلك يحيى بن سعيد القطان. كما يزعمون أن مسلمي أهل الكتاب كان لهم دور بارز في وضع كثير من الأحاديث. مستدلين على ذلك بالإسرائيليات التي تعجُّ بها كتب التفسير، مما أحدث فوضى في المرويات واختلاطًا بين الصحيح وغيره، وأصبح من العسير التمييز بينهما.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) إذا كان هناك وضع واختلاق في الحديث النبوي فقد بيَّنه العلماء، وذكروا أسبابه وأفردوه بالتصنيف، وأنشئوا لذلك علوم الحديث والمصطلح.

٢) إن قول بعض العلماء "ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث" المقصود منه الجُهال من

(*) السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

الصالحين والزهَّاد، وليست الكلمة على إطلاقها، والمقصود بكذبهم هو قبولهم الأحاديث المكذوبة دون تمحيص، وليس اختلاقها.

٣) لقد وقف العلماء من الإسرائيليات موقفًا حازمًا؛ فلم يقبلوا منها إلا ما ورد الشرع بتصديقه فقط، وعُرِفت على أنها إسرائيليات، وليست أقوالًا للنبي ﷺ.

**التفصيل:**

**أولا. موقف العلماء من الموضوعات:**

الواضح أن المشككين في السنة يريدون أن يوهموا الناس أن السنة المطهرة كلها غير صحيحة، وأنها من وضع الناس قديمًا وحديثًا، والحق أنه إذا كانت هناك أحاديث كثيرة موضوعة ـ وهذه حقيقة يعترف بها المسلمون أنفسهم ـ فإن هؤلاء الحاقدين قد غفلوا أو تجاهلوا ـ عن عمد ـ موقف علماء الإسلام الأفذاذ من الوضع في الحديث، وكيف واجهوا هذه المشكلة.

لا مراء في أن الله ﷻ قيَّض لحفظ الحديث علماء أجلاء وقفوا حياتهم على خدمة الحديث، واتخذوا جميع الوسائل لغربلة الحديث والتمييز بين صحيحه وسقيمه، حفظوا ألوفًا من الأحاديث الموضوعة ليكشفوا حقيقتها للأمة، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد في عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث، وأنشئوا علم الجرح والتعديل، ودوَّنوا في ذلك المدونات، وأحصوا فيها بالنسبة لكل راوٍ: متى ولد؟ ومن أي بلد؟ وكيف هو في الدين، والأمانة، والعقل، والمروءة، والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وهل رحل؟ وإلى أين؟ وذكروا شيوخه الذين يُحَدِّث عنهم وبلدانهم ووفياتهم، ووضعوا قواعد لنقد المتن حتى تبين لهم الحديث الصحيح من الضعيف، وبذلك تحقق وعد الله بحفظ هذه الرسالة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين [1].

ولا يزال العلماء في جد واجتهاد حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قواعد نقدية راقية، بها يميزون الخبيث من الطيب من الحديث، وكانت هذه القواعد أرقى ما يمكن أن يصل إليه عقل بشري في تحقيق نسبة الأقوال إلى أصحابها.

وقد شهد بذلك القريب والبعيد، والصديق والعدو، وذلك فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء قال مرجليوث: "ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم"[2].

وقد قيل لعبد الله بن المبارك: "هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة، ثم قرأ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر)"[3].

وقال عبد الله بن المبارك أيضًا: "الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[4].

وذكر أن هارون الرشيد قد أمر بقتل زنديق، فقال الزنديق: يا أمير المؤمنين أين أنت من أربعة الآف

---

١. حجية السنة، د. الحسين شواط، نقلا عن: الرد على المستشرقين في شبهاتهم حول السنة النبوية، محمد شيخ عبد الله، مرجع سابق، ص٣٦، ٣٧ بتصرف.

٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (١/ ب).

٣. المرجع السابق، (١/ ٣).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

حديث وضعتها فيكم أحرِّم فيها الحلال وأحلُّ فيها الحرام، ما قال النبي ﷺ منها حرفًا واحدًا؟ فقال هارون له: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري ينخلانها فيخرجانها حرفًا حرفًا[1]؟

وقال الدارقطني: "يا أهل بغداد، لا تظنوا أن أحدًا يقدر يكذب على رسول الله ﷺ"[2]، فهذه الأعمال الثابتة العظيمة الخالصة لله تعالى جعلها الله سببًا لحفظ سنة رسول الله ﷺ.

ويقول د. محمد لقمان السلفي في كتابه "اهتمام المحدثين بنقد الحديث": "إن المحدثين اعترفوا بوجود فتنة الوضع في الأحاديث النبوية لأغراض وأهداف ذكروها في مصنفاتهم، ولكن الجهود التي بُذِلت في سبيل القضاء على هذه الفتنة وتمييز الأكاذيب والأباطيل من الأحاديث الصحيحة، والأصول والقواعد التي روعيت في هذا الصدد والدقة واليقظة والانتباه التي كانت دأب المحدثين والأسفار المضنية، ومتاعب التحقيق والتنقيح التي تحملها النقاد ـ كانت أعظم وأضخم بكثير من الفتنة، ولا يوجد لها مثيل في عالم الثقافة حتى اضطر بعض المستشرقين ـ رغم أنفهم ـ أن يعترفوا بهذا كله.

وقد وضع العلماء قواعد وضوابط محكمة ساعدت على نقد الحديث، وبيان صحيحه من ضعيفه.

والتزموا بهذه القواعد والأصول بكل شدة، وفي كل مرحلة من مراحل النقد، حتى أصبحت الأحاديث الصحيحة واضحة المعالم ناصعة الوجود، كما حُصِرت الموضوعات ودوِّنت في الكتب، حتى لا يندس موضوع بين الصحاح، فإذا جاء بعد ذلك مفترٍ وزعم كذبًا وزورًا أن الموضوعات اختلطت بالصحيح، حتى أصبح من العسير التمييز بينهما قلنا له: هات الدليل، وإلا كان قوله عبثًا وهوى"[3].

فقد منح الله تاريخ السنة أفذاذًا عباقرة أولياء صَفَّوها من شوائب المتنطعين والمتشدقين، ولئن كانت حبات الملح التي ذوِّبت في الماء قد وجد الناس طريقًا للحصول عليها مرة أخرى عن طريق عملية الترشيح الكيماوي، فإن ما ألصقه ـ بل ما حاول إلصاقه ـ جماعات المغرضين وذوي الأهواء، كانت كحبات الخرز الأسود في صندوق اللؤلؤ الحر الأصيل، وبرادة الحديد وسط كتل الماس، فالتقطها العلماء وأخرجوها من السنة وبوَّبوا لها، ولرجالها حتى صارت للسنة الإسلامية كتبها النقية، وصار للملتصقات المكذوبة ورقاتها، وللوضاعين مثلها أيضًا[4].

كما يتبين أن علماء الإسلام، لا سيما المحدثون هم الذين عرَّفوا الوضع، وبيَّنوه، وذكروا أسبابه، وسمُّوا الوضاعين من الناس، وصنفوا الكتب المختلفة في الموضوعات، ثم جاء المشككون وأرادوا أن يتخذوا من حديث العلماء عن الوضع وأسبابه ذريعة لإيهام الناس

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٧/ ١٢٧). تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، (١/ ١٣٢). تذكرة الحفَّاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٢٧٣).

٢. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الحافظ السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (٢/ ٣٩٢).

٣. اهتمام المحدثين، د. محمد لقمان، ص٤٥١، ٤٥٢، نقلا عن: الرد على المستشرقين في شبهاتهم حول السنة النبوية، محمد شيخ، مرجع سابق، ص٣٨: ٤٠.

٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص١٤٤ بتصرف

بعدم صحة السنة كلها لوجود الموضوع بها، ويستدلون على ذلك بأقوال العلماء تدليسًا على الناس، ولا يذكرون أن علماء الحديث الذين بيَّنوا الأمور، وميَّزوا الغث من الثمين، هم أنفسهم الذين تحدثوا عن الوضع وأسبابه، والوضاعين، وطرق معرفتهم، وهذا فخر يفتخر به المسلمون، وهو دليل على حفظهم لسنته ﷺ وليس عيبًا يعيب السنة كما يريد المغرضون أن يوهمونا بذلك.

وبهذا يتبين قيمة ما قام به العلماء من جهود جبارة لتنقية السنة مما أصابها من فساد، وإنها لجهود لا يسع المنصف إلا أن ينحني حيالها إجلالًا، ويعترف بأنها تكاد تكون فوق مستوى البشر، فجزاهم الله خيرًا®.

**ثانيًا. المقصود من "الصالحين الزهاد" هنا هم الجهال منهم فقط، وكذبهم هو قبولهم الأحاديث المكذوبة دون تمحيص، وليس اختلاقها:**

مما هو معلوم أن كثيرًا من جهال الصالحين والزهَّاد وضعوا أحاديث علي النبي ﷺ ترغيبًا في فعل الخير، وترهيبًا من فعل الشر، عن جهل منهم بحقيقة هذا الدين السمح ، ولكن لم يختلط أمرهم على المحدثين كما يزعم أعداء الإسلام ، ولم تدوَّن مروياتهم في كتب السنة الصحيحة بلا تمييز، وإنما وقف لهم علماء الإسلام بالمرصاد ، فبيَّنوا زيفها كما وضحنا في الوجه السابق.

يقول د. عبد الكريم الخضير: هناك أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمُّد له، وذكر منها غلبة الزهد، والعبادة على بعض الناس حتى جعلتهم يغفلون عن الحفظ، والتمييز، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة[1]، حتى قال أبو عاصم النبيل: "ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث"[2].

ونستدل على أن العلماء الأوائل لم يتركوهم يضعون الحديث دون بيان زيفهم وجهلهم بما روي عن عبد الله بن المبارك قال: "قلت لسفيان الثوري: إن عبَّاد بن كثير من تَعرِف حاله، وإذا حدَّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذُكر فيه عبَّاد أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه"[3].

فهو - أي عباد بن كثير - صالح زاهد، لكن لا يقبل هؤلاء المحدثون حديثه؛ لأنه يقبل الحديث دون تمحيص وتدقيق جهلًا منه. وها هو ذا يحيى بن سعيد القطان لم يجهل حالهم ، ولم يلتبس عليه أمرهم؛ إذ يقول: "لم تر أهل الخير في شيء أكذب منه في الحديث"، قال مسلم: يقول أي يحيى بن سعيد القطان: "يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب"[4].

وعن أيوب السختياني قال: "إن لي جارًا، وذكر من فضله ، ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته

---

® في "جهود العلماء في الحفاظ على السنة من الوضع" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الرابع، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

1. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د. عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، الرياض، ط٢، ١٤٢٦هـ، ص١٣٩.
2. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٢٧٩).
3. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٥).
4. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٥).

جائزة"[1]، وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال: "بَقيَّة صدوق اللسان، ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر"[2].

فبقية مع صدقه وصلاحه، لا يأخذ عنه عبد الله بن المبارك؛ لأنه يأخذ عن أناس لا يدقِّق النظر فيهم.

وقال الإمام يحيى بن معين: "إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة"[3].

قال السخاوي مفسرًا "أي: أناس صالحون، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث"[4]، فهل هؤلاء الناس الصالحون الذين حطُّوا رحالهم في الجنة منذ زمن بعيد تركهم يحيى بن معين دون تجريح وبيان لضعفهم، وعدم اعتمادهم رجالًا للحديث؟!

وقد نبه الإمام مالك رحمه الله إلى وجود هذا الصنف من الوضاعين فقال: "لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدِّث"[5].

وهكذا بهذا المنهاج العظيم الذي لا تعرف له الدنيا بأسرها مثيلًا خاب ظن هؤلاء الوضاعين من جهلة الزهاد والصالحين وغيرهم من الكفرة والزنادقة والمبتدعة والمتصوفين، كما قال الإمام الشعراني في العهود الكبرى: "واعلم يا أخي أن أكثر من يقع في خيانة هذا العهد المتصوفة الذين لا قدم لهم في الطريق، فربما رووا عن رسول الله ﷺ ما ليس من كلامه لعدم ذوقهم، وعدم فرقانهم بين كلام النبوة وكلام غيرها، وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول: إنما قال بعض المحدثين: أكذب الناس الصالحون؛ لغلبة سلامة بواطنهم، فيظنون بالناس الخير وأنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ فمرادهم بالصالحين: المتعبدون الذين لا غوص لهم في علم البلاغة، فلا يفرقون بين كلام النبوة وغيره، بخلاف العارفين فإنهم لا يخفى عليهم ذلك"[6].

ويتضح مما سبق أن صلاح الكذابين: ليس المراد منه الصلاح الحقيقي الذي يتمثل في صلاح العلماء وأئمة الدين وحفاظ الحديث، بل هو الصلاح الذي تحدث عنه الأئمة سابقًا، وإلا كان يجب أن يكون سعيد بن المسيب وعروة والشافعي ومالك وأحمد وأبو حنيفة والبخاري ومسلم وغيرهم من أئمة المسلمين، من أكذب الناس في الحديث، وهل هذا يُعْقَل؟!

بالإضافة إلى أنه إذا كان أئمة المسلمين هم أكذب الناس في الحديث ـ كما يتصور هؤلاء المغرضون ـ فمن إذن الذي كشف كذبهم؟ ومن الذي عرَّفنا بالموضوع

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (1/ 177، 178).
2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (1/ 176).
3. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، مرجع سابق، (6/ 412).
4. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، نقلا عن: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (1/ 420).
5. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص402.
6. قواعد التحديث، جمال الدين القاسمي، مرجع سابق، ص164.

وأسبابه وبأصنافه وبعلاماته، وصنَّف فيه المصنفات المتعددة[1]؟

وبناء عليه فإن كان الصالحون والزهاد قد وضعوا أحاديث فإن هؤلاء ليسوا الصالحين الحقيقيين، وإنما الجهلة منهم الذين لا معرفة لهم بالعلم، وهم لم يضعوا أحاديث من عند أنفسهم، وإنما كانوا يأخذون عمن لا يوثق فيهم دون تمحيص وتدقيق لما ينقلون، كما قال يحيى بن سعيد القطان" يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب". ومع ذلك ظهر كذبهم جليًّا واضحًا للعلماء، الذين بينوا الصحيح من الزائف حتى لا يختلط الأمر على العامة من المسلمين، وبالفعل تحقق ما أراده العلماء من التفريق بين الصحيح والموضوع.

### ثالثًا. موقف العلماء من الإسرائيليات:

لقد كان سلف الأمة العدول من العلماء المحدثين والرواة والنقاد والفقهاء على وعي كامل بكل ما روي عن بني إسرائيل وأساطيرهم التي سجلها المفسرون في طيات كتبهم للإذن بالتحديث عن بني إسرائيل في قوله ﷺ: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[2]، فانبرى الكثير منهم لمحو هذه الأساطير، أو تصحيحها، وتبيان زيفها وزورها.

كما ذكره ابن حجر العسقلاني إذ قال: قال مالك: المراد - يعني من الحديث عن بني إسرائيل - جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلم كذبه فلا.

وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحديث بالكذب ، فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوِّزونه فلا حرج عليكم في التحديث عنهم، وهو نظير قوله: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم"[3].

ولم يرد الإذن ولا المنع من التحديث بما يقطع بصدقه، وقد فطن ابن حجر إلى معنى دقيق حين قال: "لا حرج"؛ أي لا تضيق صدوركم بما تسمعونه من الأعاجيب، فإن ذلك وقع لهم كثيرًا... والمراد رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ٢٤﴾ (المائدة: ٢٤)، وقولهم: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾ (الأعراف: ١٣٨)[4].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه في"مقدمة أصول التفسير" قسَّم الإسرائيليات وموقف المسلمين منها إلى ثلاثة أقسام:

- **ما يوافق الصحيح من شريعة الإسلام وأخبار القرآن:**

وهذا يجب على المسلمين الإيمان به، ويدخل تحت هذا القسم قصة الخضر مع موسى عليه السلام، وقصة (جريج

---

١. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٤٢١) بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

٣. إسناده حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه، رقم (١٧٢٦٤). وحسَّن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٤. الإسرائيليات والموضوعات وبدع التفسير قديمًا وحديثًا، حامد أحمد الطاهر البسيوني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٤، ١٥ بتصرف.

العابد)، وبعض ما جاء من التوراة والإنجيل مبشرًا بالنبي ﷺ، معرفًا بصفاته.

- **ما يخالف شريعة الإسلام، وأخبار القرآن الكريم:**

كالطعن في عصمة الأنبياء، وهو ما نقله المسلمون عن اليهود بشأن يوسف عليه السلام في الهمّ بامرأة العزيز، وقصة الخطيئة المزعومة لداود عليه السلام، وخاتم سليمان عليه السلام، والتوراة مليئة بهذا الصنف من القصص التي تتهم الأنبياء بالوقوع في الشرك والزنا وغيرها من التهم الأخلاقية التي تأبى طبيعة النبوة أن تقع في أمثالها، حتى صاح ابن حزم في الرد على ابن النغريلة اليهودي قائلًا: "تالله ما رأيت أمة تقرُّ بالنبوة، وتنسب إلى الأنبياء ما يشبه هؤلاء الكفرة"[1].

وقد جاء النهي صريحًا عن سؤال أهل الكتاب والأخذ عنهم فيما يتعلق بهذه المسألة، فقد روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تقرءونه محضًا لم يُشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدَّلوا كتاب الله وغيَّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلًا، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ والله، ما رأينا منهم رجلًا يسألكم عن الذي أُنزل عليكم"[2].

والصحابة لن ينهوا عن هذا من باب الرأي، وإنما لا بد لهم سماع عن النبي ﷺ.

- **ما ليس في شريعتنا ما يوافقه، ولا ما يخالفه:**

أي المسكوت عنه فلا إيمان به ولا تكذيب ، وهذا هو الأكثر الذي نُقل عن أهل الكتاب ولعله الذي نهى النبي ﷺ عن تصديقه أو تكذيبه، كما جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم"[3].

وهذا القسم تجد كتب التفسير مملوءة به؛ إذ يذكر فيها أسماء أصحاب أهل الكهف وعددهم، واسم الغار، وطيور إبراهيم عليه السلام، والشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام، وما دار في سفينة نوح عليه السلام بينه وبين إبليس، وما إلى ذلك[4].

على أننا نود أن نذكر هنا بعض الملاحظات على علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ونقلوا لنا هذه الإسرائيليات، أمثال عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار، وتميم الداري، ووهب بن منبه، وهي:

١. أنهم لم يخترعوا هذه الإسرائيليات أو يلفِّقوها

---

١. الفصل في الملل والنحل، ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ٢٣٩).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، (١٣/ ٣٤٥)، رقم (٧٣٦٣).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، (١٣/ ٣٤٥)، رقم (٧٣٦٢).

٤. انظر: الإسرائيليات والموضوعات وبدع التفسير قديمًا وحديثًا، حامد أحمد الطاهر البسيوني، مرجع سابق، ص١٣ بتصرف. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (١٣/ ٣٦٦).

من عندهم، وإنما كانت لهم مصادرهم الإسرائيلية التي نقلوا عنها، فروايتهم للكذب والاختلاق لا تعني كذبهم واختلاقهم.

٢. لكن هذا لا يعفيهم من مسئولية الوساطة، فقد كانوا وسطاء في حمل ونقل معارف أهل الكتاب إلى المسلمين، وما يتحملونه هنا أنهم فتحوا الباب أمام ضعفاء الإيمان كي ينسبوا إليهم المزيد من الضلالة والافتراءات التي تتفق ونوع ما رووه من القصص.

٣. أن نقلهم كان في الجانب القصصي والأعاجيب بعيدًا عن العقيدة والتشريع.

٤. أنهم لم ينسبوا أيًّا من هذه الأباطيل إلى النبي ﷺ، فليسوا بوضَّاعين للحديث كغيرهم.

٥. أن العلماء ـ علماء الجرح والتعديل، وهم سيف مسلول على رقاب الرواة ـ عدلوهم ولم يذكروا فيهم جرحًا[1].

أما بالنسبة للصحابة الذين نقلوا الإسرائيليات عن أهل الكتاب فهم عدول، أمثال عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وهناك بعض المجروحين الذين روَّجوا الإسرائيليات، وقد أحصاهم العلماء وبينوا شأنهم كغيرهم من الوضاعين للحديث، ولكننا نقرر بعض الحقائق فيما نقله الصحابة عن أهل الكتاب:

١. أن الصحابة لم يكونوا ليأخذوا عن أحدهم شيئًا يتعارض مع المقررات الدينية الثابتة في القرآن والسنة، ومن ثم ينحصر مجال الأخذ فيما لا يمس جوهر العقيدة، أو المبادئ الدينية المقررة.

٢. أن الصحابة لم يأخذوا من أحد شيئًا وهم يشكون في صدق إسلامه؛ لأن هذا يخالف المبادئ المقررة لديهم في التلقي والرواية.

٣. لو فرضنا ـ جدلًا ـ أن الصحابة نقلوا عن أهل الكتاب ما يخالف عقيدة المسلمين أو شرائعهم فهذا يُنقد ويُمحص مثل غيره من المرويات، ولا يشفع له أن يكون ناقله صحابيًّا.

٤. أن علماء المسلمين من الصحابة والتابعين أخذوا عن أهل الكتاب في مجالات محدودة بعيدة عن العقائد والأحكام، وأكثر أخذهم من أهل الكتاب كان في مجال القصص، لا سيما التفصيلات التي لم ترد في القرآن والسنة[2].

ومع تقرير الحقائق السابقة فيمن نقلوا لنا هذه الإسرائيليات سواء من أهل الكتاب أو الصحابة أو التابعين فإن العلماء لم يهوِّنوا من شأنها، بل وقفوا لها بالمرصاد، ونقَّحوا كتب التفسير والحديث منها، ولم يقبلوا منها إلا ما صدقه القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، كما تصدوا للوضاعين والكذابين في الحديث حتى صفَّوه من الشوائب.

وبذلك فإن الإسرائيليات التي رواها مسلمو أهل الكتاب نقلت إلينا على أنها إسرائيليات لا على أنها أحاديث قالها النبي ﷺ، فالفرق بينهما واضح، ولقد لقيت هذه الآثار ما لقيته السنة النبوية من تمحيص وغربلة دقيقة من جانب علماء الحديث، مما يجعلنا نطمئن إلى سلامة ما بين أيدينا من دواوين السنة من

١. الإسرائيليات والموضوعات وبدع التفسير قديمًا وحديثًا، حامد أحمد الطاهر البسيوني، مرجع سابق، ص٣٠.

٢. المرجع السابق، ص٣٨: ٤٠ بتصرف.

الوضع من قبل مسلمي أهل الكتاب، أو غيرهم®.

**الخلاصة:**

- لقد قيَّض الله ﷻ لحفظ السنة علماء أجلاء وقفوا حياتهم على خدمة الحديث، واتخذوا جميع الوسائل لغربلته وتمحيصه، حتى استطاعوا التمييز بين صحيحه وسقيمه على أكمل وجه.
- لقد درس العلماء جميع الرواة وبينوا حال كل منهم ، سواء كانوا من العدول أو من جهلة الزهاد والصالحين، الذين قبلوا أحاديث مكذوبة على النبي ﷺ جهلًا منهم.

® في **"ثبوت عدالة الصحابة بالقرآن والسنة والإجماع"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة الخامسة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثاني، من الشبهة التاسعة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة)، والوجه الثالث، من الشبهة الثالثة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"موقف الصحابة من روايات أهل الكتاب"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"ثناء الله تعالى ونبيه على الصحابة وتزكيتهم"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"عدالة الصحابي لا تتوقف على حجية قوله"** طالع: الشبهة الثالثة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"العصمة والاجتهاد ليسا شرطين في عدالة الصحابة"** طالع: الشبهة الرابعة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"عدالة الصحابة الأعراب"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"حكم رواية الإسرائيليات في الشريعة الإسلامية وحكمته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة)، والوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من الجزء العاشر (السمعيات). وفي **"نفي وصف الصحابة بالضلال"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة والعشرين، من الجزء التاسع (النبوات).

- إن المقصود بالصالحين والزهاد الذين قبلوا أحاديث مكذوبة على النبي ﷺ هم الجهّال منهم فقط، لا العلماء الصالحون كلهم.
- لقد وقف العلماء المعاصرون لهؤلاء الجهلة من الصالحين بالمرصاد، فبينوا جهلهم وزيفهم، والأمثلة على ذلك كثيرة.
- إن هؤلاء الزهاد لم يكذبوا على النبي ﷺ، وإنما تساهلوا في قبول الموضوع والمكذوب دون تدقيق وفحص له.
- إن موقف العلماء من الإسرائيليات هو موقف النبي ﷺ، وهو قبول ما يتفق مع تعاليم الإسلام، وترك ما يخالفه، وعدم تصديق أو تكذيب ما لم يرد فيه نص عندنا.
- إن ما رُوي من الإسرائيليات يخص الجانب القصصي كثيرًا، ولا يتناول أصول الدين أو الأمور العقدية؛ لذلك فلا يحدث اضطرابًا أو خلطًا في السنة النبوية.
- إن هذه الإسرائيليات رويت على أنها إسرائيليات من أقوال أهل الكتاب، ولم تنسب إلى النبي ﷺ، وبذلك فرواتها ليسوا بوضَّاعين في الحديث النبوي، ولا يطعن ذلك في السنة النبوية.
- إن المرويات من الإسرائيليات قد نقدت ومحِّصت مثل السنة تمامًا حتى تميز صحيحها من سقيمها، وبذلك فلا خلط بين الصحيح والضعيف فيها.



## الشبهة العشرون

### دعوى إهمال المُحَدِّثين الأسباب السياسية الدافعة للوضع في الحديث(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغرضين أن علماء الحديث، قد أهملوا البحث في الأسباب السياسية الداعية إلى الوضع في الحديث، ويستدلون على ذلك بأن أصحاب المذاهب السياسية قد أكثروا الوضع في الحديث، ولم يتنبه المحدِّثون لذلك الأمر. رامين من وراء ذلك إلى إنكار جهود المحدثين في تنقية الحديث الصحيح من الموضوع.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) كان من أسباب العناية بالحديث سندًا ومتنًا، ظهور المذاهب السياسية المختلفة في أواخر القرن الأول الهجري؛ فكيف يدَّعون أن المحدثين أهملوا النظر في الأسباب السياسية الدافعة للوضع، وهم أوَّل من كشف ذلك وقاومه؟

٢) اهتمام المحدثين بنقد روايات الشيعة - وهم إحدى الفرق السياسية - والتنبيه على عدم الأخذ عنهم، ونبذ أقوالهم، كل ذلك يؤكد اهتمام المحدثين بالأسباب السياسية الدافعة للوضع في الحديث.

٣) كان لبعض الخوارج - وهم من الفرق السياسية أيضًا - دور في وضع الحديث، وهذا ما حدا بالمحدثين إلى التشديد في قبول الرواية عنهم.

**التفصيل:**

**أولا. عناية المحدثين بنقد الأحاديث سندًا ومتنًا مع بداية ظهور الخلافات السياسية:**

إن أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه في الكتب الجامعة لمتونه، عنوا كذلك بالبحث عنه من نواحٍ أخرى تتصل به من جهة سنده ومتنه، مما يتوقف عليه قبوله أو ردّه، والبحث عن حال الحديث من هذه الجوانب هو الأساس الذي يُعرف به صحة الحديث أو عدم صحته؛ إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث، والصحيح من العليل، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد.

وإذا كانت السنة لم تدوَّن تدوينًا عامًّا إلا آخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري، فلا يشكلن عليك أن مباحث الرواة وشروطها، والرواة وصفاتهم، والتعديل والتجريح، لم تكن مدونة آنئذ؛ لأنها كانت منقوشة في الحوافظ والأذهان، وعلى صفحات القلوب، شأنها في ذلك شأن متون الأحاديث، وما كان أئمة الحديث الجامعون بغائبة عنهم هذه القواعد، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة، فكان وجودها في الأذهان، وإن لم توجد في الأعيان، وكان من أثر هذه المعرفة ما نُقل إلينا من التثبُّت البالغ والتحوُّط الشديد في قبول المرويات وتدوينها، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب، أو الغلط، أو الخطأ.

وإنك لتلمس هذا جَليًّا في الكتب التي ألفت في القرون الأولى، فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية، ومن ذلك ما نجده في ثنايا كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد

(*) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

في أسئلتهم له ومحاورتهم معه، وما كتبه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وما ذكره أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في بيان طريقته في كتابه "السنن"، وما ذكره الإمام الترمذي في كتابه "العلل"، الذي هو في آخر "جامعه" من تصحيح وتحسين وتضعيف، وما ذكره الإمام البخاري في تواريخه الثلاثة.

ومن هنا يتبين لنا أن نقد المرويَّات، وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازمًا لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد[1].

وردًّا على فرية إهمال المحدثين للأسباب السياسية الدافعة للوضع يقول د. أبو شهبة: ولا أدري كيف يقولون إنهم لم يتعرضوا ـ أي علماء الحديث ـ لبحث الأسباب السياسية، وقد جعلوا من قواعدهم: عدم قبول رواية أهل الأهواء والمبتدعة من الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، ومنهم من فصل بين الداعية وغيره، فقبلوا رواية غير الداعية وردوا رواية الداعية، وما ذلك إلا لأن احتمال تزيده احتمال قريب، بل انظر إلى دقتهم في التعويل على البواعث في الجرح، ويتمثل ذلك واضحًا جليًّا في تفصيلهم في الراوي الداعية، وهو: أن يروي ما يؤيد بدعته أو يروي ما يخالفها، فردوا رواية الأول، وقبلوا الثاني؛ لأن الباعث على التزيُّد والاختلاق في الأول قريب محتمل، وفي الثاني بعيد جدًّا، وكذلك تفصيلهم في الراوي غير الداعية، بين أن يروي ما يؤيد بدعته أو يردها ويخالفها، فردوا رواية الأول دون الثاني.

كما جعلوا من قواعدهم التي تدل على الوضع: أن يكون الحديث في فضائل علي وراويه شيعي، أو في ذمه وراويه ناصبي، أو في ذم أعدائهم وراويه رافضي، إلى غير ذلك، ولو رجع هؤلاء إلى الكتب المؤلفة في الموضوعات مثل كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللآلـئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي، و"تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة" لابن عراق، لوجدوا أن العلماء انتبهوا غاية الانتباه إلى أحاديث الفضائل في الأشخاص، والأمكنة، والأجناس، والأمم، وبوَّبوا لذلك الأبواب في كتبهم، وقد استغرق ذكر الفضائل في كتاب "اللآلئ" ما يزيد عن مائة صحيفة، فكيف بعدما ذكرناه يستجيزون لأنفسهم أن يقولوا: "إن العلماء لو اتجهوا هذا الاتجاه لانكشفت أحاديث كثيرة، وتبين وضعها مثل كثير من أحاديث الفضائل..."؟!

أما إذا كانوا يقصدون أنهم لم يحكموا على كل ما ورد في الفضائل بالوضع، فهذا ما لا نوافقهم عليه وما لا نرتضيه لبحث علمي[2].

وتأكيدًا لما سبق فقد وضع المحدثون أيضا شروطًا عامَّة للرواية المقبولة، بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواة وسلامتهم من الكذب والخطأ والغفلة في النقل، ومن هذه الشروط:

١. **الإسلام**: وهو الانقياد ظاهرًا وباطنًا لله ﷻ والامتثال في كل أمر ونهي.

٢. **التكليف**: وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل، فلا تقبل رواية الصبي والمجنون.

٣. **العدالة**: وهي ملكة تحمل على ملازمة التقوى

---

١. المرجع السابق، ص٢٨، ٢٩ بتصرف.

٢. السابق، ص٢٨٦، ٢٨٧.

والمروءة والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، وذلك بألا يفعل كبيرة، ولا يصر على صغيرة، ولا يكون مبتدعًا.

٤. **الضبط**: هو الحفظ الصحيح لكل ما يسمع من شيخه أو يكتبه.

وبناء على هذه الشروط فقد ردوا رواية من كثر غلطه وغفلته وساء حفظه، وكذا من تساوى صوابه وغلطه، واعتبروا حديثه منكرًا، ومن هنا نجد أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية، ولم يأخذوا إلا عن العدل الفطن اليقظ، ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين وأصحاب الأوهام[١].

ولذلك قد يكون الرجل موصوفًا بصفات الراوي الضبط إلا أنه قد يكون من أهل البدع والأهواء فلا يأخذون عنه الحديث.

روى مسلم في صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٢].

وابن سيرين يشير بهذا إلى ما كان عليه الأمر في عصر التابعين بعد ظهور الفتن، وتفرق المسلمين إلى مذاهب دينية، وأخرى سياسية، واستباح بعض الدعاة لهذه المذاهب الكذب على رسول الله ﷺ ترويجًا لها وتمكينًا، فكان ذلك مدعاة للتشدد في رواية الحديث، والتأكد من صحته وصدقه على نطاق أشمل وأشد حيطة وحذرًا مما كان عليه الأمر في عهد الصحابة الكرام ﷺ[٣].

يقول د. عمر الأشقر: ومن يدرس طرائق أهل الأهواء في وضعهم الحديث يجد أنهم سلكوا في ذلك طرقًا ثلاثة:

**الأول**: وضع الأحاديث التي تشيد بالأئمة الذين ينتسبون إليهم، كما فعل الشيعة الذين غلوا في تعظيم أئمتهم، وكما فعل الذين وضعوا الأحاديث في فضل معاوية والدولة الأموية، ونحوهم.

**الثاني**: الأحاديث التي تذم خصومهم، كتلك التي وُضعت كذبًا وزورًا في سب الصحابة الأبرار، أو ذمت معاوية، وخلفاء الدولة الأموية، ونحوهم.

**الثالث**: الأحاديث التي وضعت لتأصيل الآراء والأحكام والنظريات التي تضمنها مذاهب واضعيها، أو تذم وتبطل ما عليه خصومهم في معتقداتهم وتوجهاتهم.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الطرق الثلاث طريقان آخران، ذكرهما ابن عراق:

**أحدهما**: وضع أحاديث فيها شناعات تنكر من العقلاء، يعزونها إلى مخالفيهم لتسفيه أقوالهم ومذاهبهم، كالأحاديث التي تشبه الله ﷻ بخلقه، والتي وضعها عليهم خصومهم لتسفيه معتقدهم.

**الآخر**: جعل الحكم القياسي حديثًا لفظيًّا منسوبًا إلى رسول الله ﷺ[٤].

---

١. السابق، ص٣٠: ٣٢ بتصرف.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٣. حماية السنة من الأكاذيب والأباطيل، د. صالح الفقي، مرجع سابق، ص٨٢ بتصرف.

٤. تنزيه الشريعة المرفوعة، ابن عراق الكناني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (١/ ١١). وانظر: الوضع في الحديث النبوي، د. عمر سليمان الأشقر، مرجع سابق، ص٧٥، ٧٦.

بهذا يتبين بجلاء اهتمام المحدثين بدراسة كافة الجوانب عند نقد الحديث بما في ذلك الجانب السياسي ®.

## ثانيًا. أثر الشيعة في وضع الحديث، ونقد علماء الحديث لمروياتهم:

أجمع العلماء على أن للشيعة أثرًا بارزًا في الكذب

® في **"شروط قبول الإسناد"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"منهج المحدثين في التحقق من صحة الحديث"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الثالث، من الشبهة الثانية، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة). وفي **"شروط الحديث الصحيح وأنواعه وعلامات عدم صحة الحديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"جهود العلماء في نقد الحديث سندا ومتنا"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة)، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"معايير قبول الراوي والرواية"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة)، والوجه الأول، من الشبهة الخامسة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"استخدام العلماء قواعد الحكم على الأحاديث منذ ظهور الوضع"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء. وفي **"الخلافات السياسية لم تؤثر في الرواية عن رسول الله"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"انشغال أهل البيت بالسياسة كان سببا في قلة مروياتهم"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"معنى علم النقد الحديثي ونشأته المبكرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"قبول رواية المنفرد ما دام ثقة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات).

ووضع الحديث، ولم يخالف في ذلك أحد، بل إن نفرًا من الشيعة أنفسهم يُقرُّون بأن بعض من انتسب إليهم كان يفتري ويتقوَّل على رسول الله ﷺ وآل بيته، ويذكر ابن أبي الحديد أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها في مقابلة هذه الأحاديث[1].

وتميز الروافض من بين الشيعة بكثرة الوضع وغزارته، وشهرتهم بالكذب معروفة عند الأئمة من قديم.

وينقل ابن تيمية اتفاق أهل العلم - بالنقل والرواية والإسناد - على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب[2]، كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة، ومعرفة الأدلة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل بالإلحاد.

ونقل ابن تيمية قول الإمام مالك عندما سُئل عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم ولا تَرْو عنهم فإنهم يكذبون، وكذلك قول الشافعي: لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة[3].

١. انظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، (١/ ٤٨، ٤٩).
٢. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، (١/ ٩٠).
٣. المرجع السابق، (١/ ٩٠، ٩١) بتصرف.

واشتهرت طائفة الخَطَّابِيَّة بين الروافض بالإمعان في الكذب وشهادة الزور، فيروي الخطيب البغدادي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: "وتقبل شهادة أهل الأهواء إلَّا الخطابية من الروافض؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"[1].

وقال الخطيب أيضًا: "قال أبو أيوب: سئل إبراهيم عن الخطابية، فقال: صنف من الرافضة"[2].

وهؤلاء الرافضة كانوا إذا استحسنوا أمرًا جعلوه حديثًا، فقد روى الخطيب في الجامع بإسناده عن حماد بن سلمة قال: "حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - تاب، قال: كنا إذا اجتمعنا واستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا"[3].

ومع ما لعليٍّ وآل البيت رضي الله عنهم في قلوب المؤمنين من رفيع المنزلة وعظيم المكانة بما ثبت لهم من فضل في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة، فإن الروافض لم يتورعوا أن يحملوا على عليٍّ وآل البيت ما هم في غنًى عنه[4].

بيد أننا نتساءل لماذا كانت الشيعة وفرقهم أكثر وضعًا عن غيرهم من الفرق الأخرى؟ وهنا يتجلى دور العلماء في بيان العوامل السياسية وإبراز دورها في عملية الوضع في الحديث.

ويجيب د. عمر فلاتة عن هذا التساؤل بقوله: "لو أمعنا النظر لرأينا أن ثمة مؤثرات حدت بكثير من منتسبي الشيعة إلى الوضع في الحديث، وهذه المؤثرات يمكن تقسيمها إلى قسمين: مؤثرات خارجية، ومؤثرات داخلية.

**فالمؤثرات الخارجية تتمثل فيما يأتي:**

1. انخراط الكثير من أعداء الإسلام في صفوف كثير من الشيعة، وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحب آل بيت رسول الله ﷺ، وهم يهدفون بذلك إلى نشر آرائهم الباطلة، وبث نظرياتهم المعادية للإسلام، فاتخذوا التشيع ستارًا يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم والوصول إلى مآربهم، وقد استغلوا مكانة آل بيت رسول الله ﷺ في نفوس المسلمين، وبعدهم عن السلطة بعد تنازل الحسن عن الحكم، فأشعلوا نار الفتنة وأذكوها حتى اشتد أوارها باسم آل البيت ليبلغوا ما أرادوا، فلم يكتفوا بتفريق كلمة المسلمين؛ حيث غدوا يشتم بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا، ويضرب بعضهم رقاب بعض، حين بثُّوا تعاليمهم المخالفة للإسلام، فسووا بين الأئمة وبين الأنبياء، بل جعل بعضهم الأئمة آلهة عبدوها من دون الله، وطعنوا في الذات العلية، وجعلوها مكانًا للجهل والتناقض.

2. انتحال بعض الكذابين والفَسَقَة مذهب التشيُّع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت والأخذ بترتهم[5]، وإنما غرضهم من ذلك الوصول إلى السلطة والحياة في ظل الإمرة.

وقد سوّغوا لأنفسهم الكذب ووضع الحديث

---

1. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (1/ 367).
2. المرجع السابق، (1/ 381).
3. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (1/ 210).
4. الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته، أبو عبد الله محمد بن رسلان، مكتبة البلاغ، مصر، ط2، 2005م، ص28، 29.
5. التِّرة: الثأر.

والحض عليه، بل تجاوزوا الأمر في ذلك حتى ادعوا الإمامة، بل النبوة، ويكفي في ذلك مثالًا قيام المختار الثقفي الكذاب الذي طلب من بعض الصحابة الكرام وأبنائهم أن يقوُّوه بأحاديث يضعونها على لسانه ﷺ، ليبلغ بها الوصول إلى الإمارة السلطة"[1].

وعلى الرغم من كل هذا فإننا لا نتصور قط أن يوافق الحسن والحسين، أو محمد بن الحنفية، أو جعفر الصادق أو زيد بن علي، وغيرهم من أهل البيت على الكذب على رسول الله ﷺ جَدِّهم، وهم على جانب عظيم من الورع والتقى والصفاء، وإن أهل البيت لأرفع بكثير من أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، لهذا وجب أن نبيِّن أن أهل البيت براء من هذا كله، وإنما حمل إثم الوضع باسمهم من لف حولهم من شيعتهم، وكثر الوضع وأساءوا إلى إمامهم علي ﷺ أكثر مما أحسنوا إليه بذلك[2].

**أمَّا المؤثرات الداخلية فتتضح في بعض آراء انفرد بها الشيعة:**

ومحور هذه الآراء يتعلق بالإمامة وغيرها ومن ذلك:

١. جعلوا شرط الإمامة الأفضلية، وقالوا بفضل عليٍّ ﷺ على الإطلاق بعد رسول الله، وقد ذكر الشوكاني في كتابه "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" جملة من هذه الأحاديث، ومنها: "من لم يقل علي خير الناس فقد كفر"، "والنظر إلى علي عبادة"، "وحب علي يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب"، و"من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في حكمه، ويحيى في زهده، وموسى في بطشه؛ فلينظر إلى علي"، و" من مات وفي قلبه بغض لعلي بن أبي طالب فليمت يهوديًّا أو نصرانيًّا"، و " من أحبني فليحبّ عليًّا، ومن أبغض عليًّا فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أبغض الله أدخله الله النار"[3].

٢. اقتضى إثباتهم الوصية له من رسول الله ﷺ التقول عليه، بأن وضعوا أحاديث تنص على أنه وارثه، وأنه وصيه من بعده، ومنها: "وصيِّي، وموضع سرِّي، وخليفتي في أهلي، وخير من أخلف بعدي علي"، و "إن لكل نبيٍّ وصيًّا ووارثًا، وإن وصيِّي ووارثي علي بن أبي طالب".

٣. دعوى الشيعة أن الأئمة محيطون بالأحكام المتعلقة بأفعال العباد، وأن النبي ﷺ لقَّنهم إياها، سواء فيما وقع أو فيما سيقع، وأن معرفة هذه الأحكام استأثر الأئمة بها، فلا يعلمها غيرهم إلا من طريقهم، كل هذا سوَّغ لبعض من انتسب إليهم أن يضع في ذلك أحاديث ينسبها إليهم، ويسلسل إسناده بأئمتهم.

فقد اشتهر لدى أئمة الحديث نسخ موضوعة ألصقت بآل البيت من ذلك:

- نسخة أحمد بن عامر بن سليمان الطائي عن آل البيت.

١. الوضع في الحديث، د. عمر حسن فلاتة، مرجع سابق، (١/ ٢٤٧، ٢٤٨).

٢. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٩٦ بتصرف.

٣. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، تحقيق: المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ت، ص٣٤٢: ٣٨٣.

- نسخة محمد بن سهل بن عامر البجلي عن موسى الرضا عن آبائه.
- نسخة أحمد بن علي بن صدقة عن علي بن موسى الرضا عن آبائه.

وغير ذلك من النسخ التي حكم عليها الجهابذة بالوضع والكذب.

٤. سوَّغ قول الشيعة بالبداء الوضع والكذب على الله ﷻ، وعلى رسول الله ﷺ، فإذا كُشف أمره وبدت عورته وأسقط في يده، زعم أنه بدا لله غير ما أخبر[1].

ويذكر د. مصطفى السباعي جنايتهم وتقوُّلهم على الصحابة فيقول عنهم: "وكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت ﷺ، وضعوا الأحاديث في ذم الصحابة وخاصة الشيخين وكبار الصحابة، حتى قال ابن أبي الحديد: فأما الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج، وأن عمر ﷺ ضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه. وجعل في عنق علي حبلًا يقاد به، وفاطمة خلفه تصرخ، وابناه الحسن والحسين يبكيان، ثم أخذ ابن أبي الحديد في ذكر الكثير من المثالب، ثم قال: "فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله"، وكذلك وضعوا الأحاديث في ذم معاوية ﷺ: "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه". وفي ذم معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما: "اللهم أركسهما في الفتنة ودُعَّهما في النار دعًّا".

وهكذا أسرفت الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها، وبلغت من الكثرة حدًّا مزعجًا، حتى قال الخليلي في الإرشاد: "وضعت الرافضة في فضائل عليّ وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث"، ومع ما في قوله من المبالغة؛ فإنه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث.

ويكاد المسلم يقف مذهولًا من هذه الجرأة البالغة على رسول الله ﷺ، لولا أن يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة، فانتقلوا إلى الإسلام بعقلية وثنية، لا يهمها أن تكذب على صاحب الرسالة، لتؤيد حبًّا ثاويًا في أعماق أفئدتها، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون"[2].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الشيعة هم أول من بدءوا الوضع في الحديث، وأن أوَّل باب طرقه الوضاعون في الحديث هو فضائل الأشخاص، كما أن ذلك يوضح لنا أن المحدثين والعلماء تنبهوا لهذه العصبية، وفطنوا لهذه المسالك فنخلوا الأحاديث على أسسها ولم يهملوا هذه الجوانب.

وقد ضارع الشيعةَ الجهلةُ من أهل السنة، فقابلوا ـ مع الأسف ـ الكذب بكذب مثله، وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقًا، ومن ذلك: "ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذو النورين".

---

١. الوضع في الحديث، د. عمر حسن فلاتة، مرجع سابق، (١/ ٢٤٧: ٢٤٩) بتصرف.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٨٣، ٨٤.

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية ﷺ والأمويين فوضعوا أحاديث مثل قولهم: "الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل، ومعاوية"، "أنت مني يا معاوية وأنا منك"، "لا أفتقد في الجنة إلا معاوية فيأتي آنفًا بعد وقت طويل، فأقول: من أين يا معاوية؟ فيقول: من عند ربي يناجيني وأناجيه، فيقول: هذا بما نيل من عرضك في الدنيا".

وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء حديث وصاية علي ﷺ المكذوب وصاية العباس ﷺ، "العباس وصيي ووارثي".

وتأسيسًا على ما سبق، فإن الوضع في الأحاديث ومناقب الرجال شهد نشاطًا ملحوظًا على أيدي غلاة الشيعة وخصومهم، وانسحب ذلك على الحكومات والآراء في تلك الفترة، مما عمق هوة الخلاف بين هذه الأحزاب؛ فعاشت الأمة الإسلامية ما بين التناحر السياسي، والتشيع الدافع إلى الوضع في الحديث، قيض الله لهم علماء بيَّنوا زيف هذا كله، فردُّوا كل الأحاديث التي جاءت بها هذه الفرق، وجعلوا من شروط قبول الحديث ألا يوافق مذهب صاحبه، فإن وافقه ردُّوه، واحتاطوا لأنفسهم من الأخذ والرواية عن أصحاب هذه المذاهب، وَنَبَّهُوا غيرهم على عدم الأخذ عنهم.

أبعد هذا يُتهم المحدثون بإهمالهم الأسباب السياسية للوضع في الحديث؟ وإذا كان هذا حالهم كما يدعون، فكيف عرفنا الأحاديث الموضوعة من الصحيحة إن لم يكونوا هم أول من نَبَّهُوا على ذلك واهتموا به®؟!

® في **"وضع غُلاة الشيعة الأحاديث في مدح علي وآل البيت"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من هذا الجزء.

**ثالثًا. أثر الخوارج في وضع الحديث، ودور العلماء في كشف ذلك وتمحيصه:**

**اختلفت نظرة الباحثين إلى دور الخوارج في وضع الحديث إلى فريقين:**

**الفريق الأول:** يرى أن الخوارج كغيرهم من الفرق الإسلامية؛ كان لبعض الجاهلين والمتعصبين منهم دور في الكذب على رسول الله ﷺ، انتصارًا أو تعصبًا للآراء التي ينتحلونها، وقد استدلوا فيما ذهبوا إليه بأدلة هي:

١. قال الرامهرمزي: "حدثني الحسين بن عبد الله الجشمي من ولد مالك بن جشم، حدثنا عبيد بن هشام حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم قال: قال لي رجل من الخوارج: إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم إنا كنا إذا هوينا أمرًا جعلناه في حديث"[1].

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده إلى أبي نعيم الحلبي قال: "حدثنا أبو عبد الرحمن المقري، عن ابن لهيعة، قال سمعت شيخًا من الخوارج وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيَّرناه حديثًا"[2].

وهكذا أشارت الروايتان إلى أن الخوارج كانوا يضعون الحديث فيما يؤيد آراءهم.

٢. قال الرامهرمزي: "حدثنا الحضرمي حدثنا ابن نمير، حدثنا ابن إدريس عن الأعمش قال: جالست إياس بن معاوية فحدثني بحديث؛ قلت: من يذكر هذا؟ فضرب لي مَثَل رجل من الحرورية، فقلت: إليَّ

١. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٤٢٤.
٢. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٣٧٦).

تضرب هذا المثل؟ تريد أن أكنس الطريق بثوبي فلا أدع بعرة ولا خنفساء إلا حملتها"[1].

ويعلق د. عمر فلاتة على ذلك بقوله: فقد دلّ كلام الأعمش على أن الخوارج يجانبون الصدق في مروياتهم، ولذا مثل رواياتهم بالبعر والخنفساء تحقيرًا واستهانة، ولو لم يظهر له من كذبهم ما شَبَّه حديثهم بها شبه.

**الفريق الثاني**: يرى أن الخوارج لم يكن لهم دور في وضع الحديث، ولم يقم دليل يثبت به أنهم وضعوا حديثًا، ويستدلون على ذلك بما يأتي:

١. روى الخطيب البغدادي في الكفاية وأخرجه عن أبي داود سليمان بن الأشعث قال: "ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثًا من الخوارج"[2].

٢. كذلك ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعة قال: ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم، ومع هذا لا نقدر أن نرميهم بالكذب، لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم، وكذلك قوله: ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مُصَنِّفيها بالكذب الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث، لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب[3].

وبعد أن عرض صاحب كتاب الوضع في الحديث لضعف الآثار السابقة، وصل إلى حكم مفاده أن الخوارج لم يكن لهم أثر في وضع الحديث ويسوق الأدلة على ذلك ومنها:

- أن النظر في الكتب المؤلفة لجمع الأحاديث الموضوعة والتي تناولت كل الجزئيات التي تطرق إليها الوضع بما في ذلك أحاديث الفرق والمذاهب التي وضعت تأييدًا أو انتصارًا لتلك المذاهب، فإنا لا نرى لآراء الخوارج التي بنوا عليها مذهبهم ذكرًا في تلك المؤلفات، مما يدل على أن الخوارج لم يسلكوا هذا السبيل انتصارًا لمذهبهم، أو للدعوة إلى آرائهم، وإذا ثبتت براءتهم فيما انفردوا به مع إعوازهم إلى الانتصار والتأييد، فإن تبرئتهم فيما شاركوا فيه غيرهم أولى وألزم.
- أن كثيرًا من طوائف الخوارج يقتصرون في الاحتجاج على ظواهر القرآن، ولا يحتجون بالسنة؛ ولذا فقد خالفوا المشهور من السنة، بل المتواتر في بعض ما ذهبوا إليه؛ كقولهم بإسقاط الرجم عن الزاني؛ إذ ليس في القرآن ذكره، وإسقاط حد القذف عمن قذف المحصن من الرجال، مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء؛ لأن القرآن نص عليهن دون الرجال، وكقولهم: إن الصلوات ركعتان بالعشيِّ وركعتان بالغداة لا غير؛ لقوله ﷻ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾ (هود: ١١٤)، وحيث إنهم لا يقولون بحجية السنة، فمن الطبيعي أنهم لا يلجئون إلى الوضع في الحديث لعدم حاجتهم إليه.
- أن من أصول الخوارج أن مرتكب الكبيرة

---

١. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

٢. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٣٨٩).

٣. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، مرجع سابق، ص٩٦، ٩٧ بتصرف.

كافر، والكذب عندهم من الكبائر؛ ولذا فهم يكفِّرون الكاذب.

- اتصافهم بالشدة والغلظة والغلو الشديد لما يعتقدون مما لا يحتاجون فيه إلى ما قالوا برهانًا، مع عدم قولهم بالتقية، واعتمادهم على السيف والقوة في إدخال الناس إلى بدعهم حيث لم يعرف الجدل والمناقشة إليهم سبيلًا.

- كونهم أعرابًا أقحاحًا؛ إذ لم يكن للموالي والعجم أثر أو تأثير عليهم في بدعتهم، مع اتصافهم بالبداوة والحياة المجانفة للمدنية، والحضارة ـ التي من شأنها المداهنة والملق ـ هي الدافع إلى الكذب وتبريره.

- شهادة جماعة من أئمة الحديث، وعلماء الأمة بصدق الخوارج، وترفُّعهم عن الكذب وصحة حديثهم مع مخالفتهم له ومن هؤلاء: أبو داود، وابن تيمية وغيرهما[١].

وممن ذهب إلى تبرئة الخوارج من الوضع في الحديث د. مصطفى السباعي، حيث يقول بعد عرضه للروايات القائله بالوضع: "لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، ولكني رأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة؛ فقد كان الخوارج كما ذكرنا يكفِّرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقًا، والكذب كبيرة، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ؟

يقول المُبرِّد: "والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذوي المعصية الظاهرة"، وكانوا في جمهرتهم عربًا أقحاحًا؛ فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس من الزنادقة والشعوبيين كما وقع ذلك للرافضة، وكانوا في العبادة على حظ عظيم، شجعانًا صرحاء، لا يجاملون، ولا يلجئون إلى التقية كما يفعل الشيعة. وقوم هذه صفاتهم يبعد جدًّا أن يقع منهم الكذب. ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة كزياد والحجاج، وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا الحكام والخلفاء بمنتهى الصراحة والصدق، فلماذا يكذبون بعد ذلك؟ على أني أعود ـ والحديث للدكتور مصطفى السباعي ـ فأقول: إن المهم عندنا أن نلمس دليلًا محسوسًا يدل على أنهم ممن وضعوا الحديث، وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن"[٢].

ويقول د. عجاج الخطيب بعد معالجته للآثار التي تثبت الوضع للخوارج وتفنيدها وإبطالها: وهكذا يثبت أن الخوارج لم ينغمسوا في حمأة الوضع، لما عرف عنهم من الورع والتقوى. بيد أن هذا الأمر ـ عدم وضع الخوارج للحديث ـ لم يكن مطلقًا أو ممنوعًا نهائيًّا، ولكن لكل قاعدة استثناءات، ولكل فرقة شذوذ، ومن الخوارج أيضًا فقد ذهبت طائفة مارقة منهم إلى الوضع في الحديث، ولكنه كان قليلًا، يؤيد ذلك صاحب كتاب "الحديث والمحدثون" بعد عرضه للخوارج، والتعريف بهم وبأهم صفاتهم، وعوامل قلتهم للوضع فيقول:

---

١. الوضع في الحديث، د. عمر حسن فلاتة، مرجع سابق، (١/ ٢٣٦، ٢٣٧) بتصرف.

٢. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٨٥، ٨٦.

فكل هذه العوامل كان لها أثر في تقليل الكذب في الحديث من الخوارج بالنسبة إلى غيرهم من الفرق الأخرى. ومع ذلك لم يعدموا أفرادًا منهم اصطنعوا الأكاذيب واختلقوا الأحاديث[1].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الخوارج يتحرون الصدق في الحديث ولا يكذبون فيه، ولم يقعوا في حمأة الكذب، ولم يعرف عنهم التجرؤ على رسول الله ﷺ أو التقول عليه سوى فئة ضالة منهم ـ وهم قليل ـ عبثت بالحديث، بيد أن الله قيَّض للسنة من يكشف زيف أقوالهم وسوء فعالهم، كما أبطل كيد غيرهم من الفرق المنتسبة للإسلام وغير المنتسبة إليه.

فإذا كان العلماء والمحدِّثون قد قاموا بهذا الجهد العظيم في نقد المرويات وتمييز صحيحها من سقيمها وقعَّدوا لذلك القواعد التي لم تصل إلى مثلها أمة من الأمم قبلهم ولا بعدهم ومنها عوامل الوضع وأسبابه، آخذين في الحسبان التعصب المذهبي والانتماءات السياسية ودورها في وضع الحديث ـ فكيف يقال بعد ذلك: إن علماء الحديث أهملوا الدوافع السياسية الدافعة للوضع®؟!

**الخلاصة:**

- لقد بقي الحديث النبوي الشريف نقيًّا لا يعتريه الكذب، ولا يدخله التحريف طوال مدة اجتماع كلمة الأمة الإسلامية على خلفائها الراشدين، ولكن بعد أن وقعت الفتن واختلف الناس، وغدوا فرقًا وأشياعًا، واندس في جسد الأمة الإسلامية أصحاب المصالح والأهواء، وأصبح كل فريق يسعى لمطلبه، وتحول الخلاف على شخصية الخليفة إلى خلاف سياسي اصطبغ بالصبغة الدينية، ومن هنا فقد قامت كل فرقة على نظريات تخصها، ووضعت في الحديث ما يؤيد وجهة نظرها، فنشأ الوضع في الحديث، وكان أول الوضع من قِبَل الشيعة في مناقب الرجال لتقوية من يرونه أهلًا للإمامة وأحق بها.
- قام المحدِّثون بجهود عظيمة في كشف الأحاديث الموضوعة ووضع قواعد لنقد المرويات مع تقنين أسباب الوضع وبيان سمات الوضاعين، وكان من أبرز أسلحتهم في ذلك: قواعد الجرح والتعديل، وأسس الحكم على الرجال والأسانيد، واستعملوا ذلك ليخلصوا السنة الصحيحة من المكذوبة والموضوعة، ووضعوا لذلك شروطًا لا بد أن تتوفر في الراوي، وكان من عمدة هذه الشروط ألا يكون من أصحاب البدع والأهواء والمذاهب السياسية التي استباحت الكذب على النبي ﷺ، فكيف يدَّعي أصحاب الأهواء بعد ذلك أن العلماء أهملوا الأسباب السياسية الدافعة للوضع، وهم الذين كشفوا حقيقة هذه الأسباب ونظَّروا لها القواعد، وكان على رأسها ظهور الفرق والمذاهب الكلامية الفلسفية، ونبَّهوا على ضرورة البعد عن أصحاب هذه المذاهب والآراء، وعدم الأخذ عنهم.
- وبعد كل هذا الجهد العظيم الذي قام به المحدثون في تنقيح الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، فاعتنوا بنقدها سندًا ومتنًا عناية فائقة،

---

1. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٥٨م، ص٨٧.

® في **"الخلافات السياسية لم تؤثر في الرواية عن رسول الله"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والثلاثين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

وحذروا من الرواية عن أصحاب هذه البدع والأهواء، هل يُتَّهمون بإهمال الأسباب السياسية الداعية للوضع؟!

- لقد كشف علماء الأمة الأفذاذ أثر الشيعة البارز في وضع الحديث، كما بيَّنوا دور الروافض الذين تميزوا بكثرة الوضع، وكان للوضع من قبل الشيعة مؤثرات دفعتهم إلى كثرته، ومن ذلك **أسباب خارجية منها:** دخول الكثير من أعداء الإسلام في صفوف الشيعة، وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحب آل البيت، وهم يرمون من وراء ذلك إلى نشر آرائهم الباطلة، كما أنهم انتحلوا مذهب التشيع للوصول إلى السلطة والجاه، فوضعوا الكثير من الأحاديث التي تؤيد وجهتهم وأحقيتهم.

**أما المؤثرات الداخلية الداعية للوضع:** فقد كان على رأسها شرط الإمامة عندهم أو أفضلية علي بن أبي طالب على غيره من الصحابة وأحقيته بالإمامة دونهم، وكذلك الوصية لعليٍّ ﷺ مما جعلهم يلصقون بسيدنا عليٍّ ﷺ أوصافًا لا تليق به أو بمكانته في الإسلام، هذا فضلًا عن قولهم بالبداء، والذي سوَّغ لبعضهم الوضع والكذب على الله ﷻ.

- لقد تطاول الشيعة ـ بدعوى حبهم لآل البيت ـ على الصحابة ﷺ، ووضعوا في ذلك مرويات باطلة وأحاديث مكذوبة، فحدا ذلك بفريق من الوضاعين من الأحزاب الأخرى، إلى أن يضعوا في مقابلها أحاديث ترفع من شأن من أنقصهم الشيعة، فوضعوا أحاديث في فضل الأمويين والعباسيين وغيرهم.

- اختلف الباحثون حول الخوارج، وهل لهم دور في وضع الحديث أم لا؟ وانقسموا حيال هذا الأمر إلى فريقين: الأول يرى أنهم وضعوا الحديث، والفريق الآخر يرى براءة ساحتهم من هذا الوضع، والرأي الراجح في هذه المسألة هو قلة وضع الخوارج مقارنة بغيرهم من الفرق الضالة الأخرى، وذلك لأنهم لا يكذبون ويتحرون الصدق مما جعلهم لا يتقولون على النبي ﷺ رغم مروقهم من الدين.

## الشبهة الحادية والعشرون

### ادعاء أن القواعد الكلية للحكم على الحديث الموضوع لم تُعْرَف إلا في القرن الثامن الهجري(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المتوهمين أن القواعد والضوابط الكلية للحكم على الحديث الموضوع لم تُعرف إلا في القرن الثامن الهجري، ويستدلون على ذلك بأن أول من جمع هذه القواعد والضوابط الكلية هو ابن قيم الجوزية، والذي توفي في منتصف القرن الثامن الهجري (٧٥١هـ)، في كتابه "نقد المنقول والمحك المميِّز بين المردود والمقبول"، كما أن صحيحي البخاري ومسلم لم يُعْرَضَا على هذه القواعد. ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في صحة الأحاديث الصحيحة الواردة عنه ﷺ عامة، والطعن في أحاديث صحيحي البخاري ومسلم خاصة.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إن المتأمل لجهود علماء الأمة في مقاومة الوضع

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد عفانة، مرجع سابق.

في الحديث النبوي ليجد أن هذه الجهود قد بدأت منذ ظهور الوضع في أثناء الفتنة، ومن حينها والسنة محاطة بسياج من التوقِّي والنقد، فلا ينفذ إليها دَخَل، ولا يخلص إليها دخيل، وقد مارس العلماء قواعد الحكم على الحديث الموضوع على أرض الواقع مباشرة منذ فجر الرواية والتحديث، وقد جاءت بعض هذه القواعد في مؤلفاتهم، كما راعوها في تأليفهم تطبيقًا، وذلك كله كان قبل القرن الثامن الهجري.

٢) اتفق العلماء على أن أصح كتابين بعد كتاب الله صحيحا البخاري ومسلم، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وليس ذلك ناتجًا إلا عن فحص، وتدقيق، وتطبيق لقواعد وضوابط الحكم على الحديث، وما استدراكات الحاكم والدارقطني والبيهقي إلا دليلٌ على تناول الصحيحين بالفحص.

**التفصيل:**

**أولا. ممارسة علماء الحديث قواعد الحكم على الحديث الموضوع منذ فجر الرواية والتحديث:**

لم تكن ضوابط الرواية وقوانينها إلا ثمرة من ثمرات تصدِّي العلماء للوضع في الحديث، ونتيجة من نتائج جهودهم في نفي الكذب عن سنة رسول الله ﷺ، وقد بدأت جهود العلماء منذ عصر الراشدين ﷺ في حيطة السنة بسياج من التوقِّي والنقد، فلا ينفذ إليها دخل، ولا يخلص إليها دخيل، وإنما تبقى على أصل نقائها بغير شائبة تشوبها.

وقد سلك العلماء في مقاومة الوضع مسالك شتَّى، منها التثبت في السماع والتشديد فيه، وقد بدأ الأمر مبكرًا على عهد أبي بكر الصديق ﷺ، وهو كما قال الذهبي عنه: "أول من احتاط في قبول الأخبار"، وقصته في توريث الجدة مشهورة، وكذلك الفاروق عمر ﷺ، ومواقفه في ذلك معلومة، قال عنه الذهبي: "وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل"، وكان علي ﷺ شديد التحرِّي في الأخذ، بالغ التثبت فيه.

وجاء في صحيح مسلم أن محمد بن سيرين قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1]، وفيه عن سليمان بن موسى قال: "لقيت طاوسًا فقلت: حدَّثني فلان كيت وكيت، قال: إن كان صاحبك مليًّا فخذ عنه"[2].

قال النووي: "قوله: "إن كان مليًّا": يعني ثقة ضابطًا متقنًا، يوثق بدينه ومعرفته، ويعتمد عليه كما يعتمد على معاملة الملي بالمال ثقة بذمته".

وبمثل هذا وصَّى الأئمة طلَّاب علمهم، فقد أخرج الخطيب بسنده عن معن بن عيسى، قال: "كان مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه، وإذا كان لا يُتَّهم أن يكذب على رسول الله، ولا من صاحب هوًى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث"[3].

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ٢١٢).

إذا علمنا ذلك وغيره، تبيَّن ـ بما لا يدع مجالًا للمماحلة أو اللجج ـ مدى تثبتهم وحيطتهم في قبول المرويات، وحرصهم على الأخذ عن الأثبات الثقات، كل ذلك في القرون الأولى المتقدمة على القرن الثامن الهجري.

ومن مسالكهم في مقاومة الوضع، الكشف عن معايب رواة الحديث، وهذا مسلك سلكه العلماء منذ مطلع فجر الرواية والتحديث، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن سعيد بن جبير قال: "قلت لابن عباس: إن نوفًا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل، فقال ابن عباس: كذب عدو الله..."[١]، وتتابع العلماء على ذلك لا يحابون أحدًا، ولو كانوا آباءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، حتى ليتكلم الرجل في أبيه من أجل الدين.

قال ابن حبان: "سئل علي بن المديني ـ وهو شيخ البخاري ـ عن أبيه، فقال: اسألوا غيري، فقالوا: سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف"[٢]، بل كان علماء الحديث يتقربون إلى الله عز وجل ببيان أحوال الكاذبين على رسول الله ﷺ فكان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل[٣].

وقال محمد بن بندار لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ): "إنه لَيَشْتَدُّ عليَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذَّاب، فقال أحمد: إذا سَكَتَّ أنت وسكتُّ أنا، فمتى يُعرف الجاهل الصحيح من السقيم"[٤].

لقد ألزم العلماء أنفسهم ببيان أمر الكذابين، وإظهار حالهم ليُتَوَقَّف عن الاحتجاج بهم. ومن هاتيك المسالك أيضًا تضييق الخناق على الوضاعين، وذلك بمواجهتم المباشرة مع الوضاعين؛ ليكون ذلك زاجرًا لهم عن التمادي في الكذب والاختلاق، وقد كان ذلك بتعنيفهم للوضاعين بمقاطعتهم، وعدم إلقاء السلام عليهم، وذلك بعد تذكيرهم بالله مع تماديهم في الكذب، وإن تمادوا بعد ذلك وكذبوا استعدى العلماء عليهم السلطان ليزدجروا عن وضعهم وإفكهم.

وثمة مسلك في غاية الأهمية، وهو فحص الإسناد والذي تأسس بناء عليه علم الجرح والتعديل، فقد برز الفحص عن الإسناد درعًا يتحطَّم عليه الكذب، ويتبين به الصحيح من الزائف؛ إذ الإسناد للحديث كالنَّسب للرجل.

يقول ابن المبارك صحيحه: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٥].

وعن محمد بن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٦].

وقد قيل: إن أول من فتَّش عن الإسناد الشعبي،

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذ سئل: أي الناس أعلم، (١/ ٢٦٣)، رقم (١٢٢).

٢. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، مرجع سابق، (٢/ ١٥).

٣. المرجع السابق، (١/ ١٩).

٤. طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، نقلا عن: الوضع في الحديث، محمد سعيد رسلان، مرجع سابق، ص١٢١ وما بعدها.

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: أن الإسناد من الدين... (١/ ١٧٣).

وقيل: محمد بن سيرين، والأقرب أن التفتيش عن الإسناد ونقد الرجال كان معمولًا به من جهة الصحابة أنفسهم وبوصية منهم، فقد روى ابن عبد البر عن ابن معين أنه قال: "كان فيما أوصى به صهيب بنيه أنه قال: يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة"[1]. وقد كان الزهري (ت: ١٢٤هـ) لا يحدِّث إلا بالإسناد. وعلم الجرح والتعديل علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة عن مراتب تلك الألفاظ[2]، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي لتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس لها بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك غاشًّا لعوام المسلمين، إذ لا يؤتمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع"[3].

مما سبق يتضح للعيان أن قواعد التحديث والحكم على الحديث عُرفت منذ ظهور الوضع، وقد استخدم العلماء هذه القواعد والضوابط فعليًّا وعمليًّا، من التثبت في السماع والكشف عن معايب رواة الحديث وتضييق الخناق على الوضاعين وفحص الإسناد الذي أدى بدوره إلى ظهور علم الجرح والتعديل، ولقد كان كل هذا يتداول بين العلماء، يمارسون هذه القواعد، لينفوا الزيف عن السنة، ويدفعوا عنها الدخيل.

ولقد كان كل هذا في وقت مبكر جدًّا، وليس كما يدَّعي المتوهمون أنه لم يكن ثمة معرفة بهذه القواعد قبل القرن الثامن الهجري.

وإذا قلنا: إن قواعد التحديث والمحدثين تتغيَّا معرفة الرواة والمرويات؛ ببيان صفاتهم وأحوالهم، والطرق الموصلة إلى ذلك وتَتَبُّعها ونقدها، وبيان ما لها وما عليها، وكذلك المنهج الذي ساروا عليه في التأليف والنقد، والتعديل والتجريح، إذا قلنا هذا، فإن هذا الأمر قد هيمن على الحركة العلمية الحديثية من حين اهتم أبناؤها بجمع الحديث النبوي، بل من حين عرف الصحابة الكرام أهمية الحديث ومكانته بالنسبة للتشريع عمومًا وخصوصًا.

وعليه يمكن القول بأن هذه القواعد قد نشأت في وقت مبكر، تزامن مع بدء الرواية والتحمُّل والأداء، وقد كان لدى الصحابة ما يمكن أن نطلق عليه "قواعد تحديث" أو "أصول الحديث".

مما يقطع بأن لهذه القواعد بدايات مبكرة، وإن لم تأخذ شكل العلوم المدونة في الكتب، والمسماة باسمها الخاص المشعر بها، أو لم تتبلور في صورة علم محدد مدوَّن من هذه الناحية.

---

١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مطابع الشويخ، المغرب، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، (١/ ٤٥).

٢. انظر: الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته، د. محمد سعيد رسلان، مرجع سابق، ص١٢١: ١٦٥.

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٨٢).

معنى هذا أن البدايات الأولى للقواعد قد ظهرت في عهد النبوة وإن لم تأخذ صفة الانتشار، أو تتبلور في صورة أفكار واضحة محددة، شأن كل العلوم التي حُدِّدت معالمها فيما بعد ووُضِعت عليها أسماؤها.

وإننا لا نبالغ إذا قلنا: إن القواعد والضوابط للحكم على الحديث لم يبتدعها علماء الحديث، بل إن الصحابة الكرام قد مهدوا الطريق لها؛ إذ يرجع الفضل للصحابة في بدء علم الرواية بما وعته صدورهم، ثم بما وضعوا للرواية من قوانين، ومنها: إحجام كثير من أعلام الصحابة عن الإكثار من الرواية؛ لأن الحديث عن رسول الله شديد، ومنه التشدد في قبول الأخبار والتثبت في السماع، ومنها ظهور بعض المصطلحات الحديثية خاصة ما يتعلق بالجرح والتعديل، بل لقد اعتبر الحاكم زعماء الطبقة الأولى من طبقات الجرح والتعديل: أبا بكر وعمر وزيد بن ثابت، وقال: إنهم قد جرَّحوا وعدَّلوا وبحثوا عن صحيح الروايات وسقيمها.

هذه بعض الأدلة التي يقف القارئ من خلالها على أن لقواعد المحدثين بدايات مبكرة تزامنت مع عصر الرواية ومراحلها الأولى.

ومن ثم يمكن القول: إن القرن الأول الهجري يُعَدُّ بداية التكوين الرسمي لقواعد المحدثين، وبعده وخلال القرن الثاني الهجري مرت القواعد بعدة أدوار اكتملت من خلالها سائر مباحثها وأنواعها. كل هذا، وهذه القواعد معروفة بين العلماء مشتهرة بينهم تجري على ألسنتهم ألفاظ الجرح والتعديل والحكم على الرجال وعلى الأحاديث.

وبعد ذلك بدأ تدوين هذه القواعد في مؤلفات خلال القرن الثالث الهجري، الذي يُعَدُّ بحق العصر الذهبي لتدوين السنة وعلومها، حتى شمل التدوين سائر فروعها، وبرزت الاصطلاحات الحديثية التي تداولها العلماء.

فلما كان منتصف القرن الرابع الهجري وما بعده ظهرت الكتب الخاصة، والتي تعد من أمهاتها، ولا تزال المرجع الذي لا غنى عنه لمبتغي هذا العلم، منها:

- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، وهو لأبي محمد الحسيب بن عبد الرحمن بن خلَّاد الرَّامَهرْمزي (ت: ٣٦٠هـ).
- معرفة علوم الحديث، وهو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، وقد بحث في اثنتين وخمسين قاعدة من قواعد علوم الحديث.
- الكفاية في معرفة أصول علوم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وهما للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).
- الإلماع في أصول الرواية والسماع للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ).
- علوم الحديث، لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)[1].

وهكذا قُعِّدَت القواعد في مسائل النقل، وعلل الحديث، والجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، وتقييم أحوال الرواة في الأسانيد ضبطًا وعدلًا، واتصالًا وانقطاعًا، وقبولًا وردًّا حتى انكشف الصبح

١. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٣: ٢١ بتصرف.

لذي عينين، وتميز صحيح الأحاديث من سقيمها، وأصيلها من منحولها، بفضل الله ﷻ، ثم بفضل همة المخلصين من علماء الأمة وصلحاء البرية؛ إذ تصدَّى فريق من حفاظهم للتأليف، والإبانة عن الثقات من الرواة، واقتصر المؤلفون في كتبهم على العدول من أهل الثقة والأمانة والتثبت والحفظ والإتقان، ومن متقدِّمي هذا الفريق: الإمام أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت: ٢٦١هـ)، وأبو حاتم بن حبان البستي (ت: ٣٨٥هـ).

وتصدَّى فريق ثانٍ للتأليف والإبانة عن "الضعفاء" من الرواة، تحذيرًا للأمة منهم، وتنبيهًا للباحثين من التعويل على نقلهم، واقتصر المؤلفون في كتبهم على ذكر أسماء وأحوال المجروحين من أهل الغفلة، والكذب، ووضع الأحاديث زورًا على النبي ﷺ، ومن هذا الفريق الأئمة الحفاظ من أمثال البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، والنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ومحمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، والدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)[1]، وهم من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين.

ومن هذه الكتب كذلك، كتاب الضعفاء لابن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، وهو شيخ البخاري، وكتاب الضعفاء لابن البرقي (ت: ٢٤٩هـ)، وكتاب الضعفاء للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وكتاب الضعفاء للجوزجاني السعدي (ت: ٢٥٩هـ)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للبرذْعي (ت: ٢٩٢هـ)، والضعفاء لابن الجارود (ت: ٢٩٩هـ)، والضعفاء والمتروكين للنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، والضعفاء للساجي (ت: ٣٠٧هـ)، والضعفاء للعقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، والضعفاء للجرجاني (ت: ٣٢٣هـ)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

وكثير غير هذه الكتب مما أُلف في القرون المتقدمة على القرن الثامن الهجري بقرون، والتي تدل على وعي تام من العلماء بقواعد وضوابط الحكم على الحديث ومعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

كما أولى أئمة النقد وعلماؤه التصنيف في الكذابين والضعفاء أهمية كبيرة، اعتنوا أيضًا بتأليف الكتب في الأحاديث الموضوعة، ومن هذه الكتب: موضوعات النقاش(ت: ٤١٤هـ)، الأباطيل للجوزقاني (ت: ٥٤٣هـ)[2].

وقد بدأت حركة جمع الحديث ونقده وتمييز صحيحه من ضعيفه، والبحث في أحوال الرجال والحكم لهم أو عليهم - في القرن الثالث الهجري، ففي هذا العصر أُلفت كتب الحديث، فظهر صحيح البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وكذلك صحيح مسلم (ت: ٢٦١هـ)، وسنن ابن ماجه (ت: ٢٣٧هـ)، وسنن أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) وجامع الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، وسنن النسائي (ت: ٣٠٣هـ)[3].

ولا يشك عاقل في أن هؤلاء الذين ألَّفوا في الصحيح كالبخاري ومسلم، أو في السنن كابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والنسائي كانوا على دراية واسعة بقواعد الحكم على الحديث وضوابطه، وعلى علم كامل

١. انظر: الموضوعات، ابن الجوزي، مرجع سابق، (١/ ١٨، ١٩).

٢. انظر: الوضع في الحديث، د. عمر فلاتة، مرجع سابق، (٣/ ٤٥٣، ٤٥٤).

٣. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، د. محمد حمزة، مرجع سابق، ص٢٠٣.

بأسس تمحيص الروايات ونقدها، وإلا لما درأ كل منهم الأحاديث غير الصحيحة وأقصاها عن مؤلَّفه، أو أدرجها وأشار إلى درجة ضعفها كما فعل الترمذي، فعلى أي أساس فعلوا ذلك، إلا على أساس معرفة القواعد والضوابط التي كانوا يمارسونها ويباشرونها على أرض الواقع، كل ذلك قبل القرن الثامن.

وأما أن ابن القيم هو الذي أفرد هذه القواعد في مصنَّف مستقل، فإن هذا لا يعني عدم وجودها قبله، سواء كانت موجودة بالممارسة الفعلية أو كانت في بطون الكتب كما ذكرنا، وما زاد ابن القيم على أن جمع شتات هذه القواعد والضوابط في مكان واحد.

إن التقول بعدم معرفة العلماء لقواعد الحكم على الحديث الموضوع وضوابطه إلا في القرن الثامن الهجري قول بغير دليل، والواقع يرده ويحكم ببطلانه، وهو اعتساف بغير تدبر، يتنزَّه عنه الباحث عن الحق®.

### ثانيًا. صحيحا البخاري ومسلم في ميزان النقد:

لقد سطع في سماء علوم الحديث الإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، والإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ)، وصار لكتابيهما الصحيحين منزلة لا تُضارع في هذا المجال.

ولذلك صوَّب خصوم الإسلام سهامهم نحو هذين العلمين؛ لأن في النيل منهما نيلًا من المعارف التي برزا فيها، ولذا سعوا لتحقيق ذلك بكل ما أوتوا من دهاء ومكر وخديعة.

إن صحيحي البخاري ومسلم كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، والأمة لا تجتمع على ضلالة كما في الحديث الشريف من طرق متعددة[1].

لقد كانت هناك عناية تامة من الإمام البخاري، والإمام مسلم في انتقاء الأحاديث التي أودعها كل منهما كتابه، وفي وضع شروط خاصة وعالية في وضع المتون والأسانيد حتى لا يدون في الكتابين إلا ما كان صحيحًا، ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح، "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم"، واشتهرا بالصحيحين[2].

لقد كان البخاري ومسلم على درجة عالية من الدقة في انتقاء الرجال والأخذ عنهم، ولقد انتقى البخاري كتابه وجامعه الصحيح، والذي تبلغ عدة أحاديثه أربعة آلاف حديث دون المكرر والمعلقات والمتابعات من ستمائة ألف حديث، وانتقى مسلم جامعه، والذي تبلغ عدة أحاديثه أربعة آلاف أيضًا بإسقاط المكرر من كثير

---

® في **"قواعد الحكم على الأحاديث أدق من قواعد الحكم على أخبار المؤرخين"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"جهود العلماء في الحفاظ على السنة من الوضع"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثالثة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"معنى علم النقد الحديثي ونشأته المبكرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"قواعد معرفة الحديث الموضوع ونقده"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية، من الجزء السابع (الإسناد والمتن). وفي **"اهتمام علماء الحديث بنقد المتن والسند على السواء"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٧٣، ٧٤ بتصرف.

٢. مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، أبو عمر عبد العزيز بن ندي بن عبد الرحمن العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٣.

من الأحاديث التي كان يحفظها[1].

ولا ريب أن دَرْأَهم للأحاديث الأخرى التي لم يذكروها في صحيحيهما دليل على معرفتهم الواعية الفاحصة بقواعد الحكم على الحديث ونقده وتمحيصه، فاختيارهم لرجال بأعينهم، وبشروط صارمة، دليل على معرفة قواعد التحديث، والحكم على الرجال، أي معرفة قواعد الجرح والتعديل.

وأما أن قواعد الحكم على الحديث لم يعرض عليها صحيحا البخاري ومسلم فهذا كلام غير صحيح، ولا دليل عليه؛ وإليك البيان:

إن صحيحي البخاري ومسلم لم يؤخذا قضية مسلَّمة فَأُبْعِدَ عنهما بحث النقاد وتوثيقهم لهما، وإنما الذي حدث هو العكس، فقد درس الأئمة كلًّا من الكتابين سندًا ومتنًا، وعرضوهما على أدق المقاييس النقدية الصحيحة التي التزمها صاحبا الصحيحين في كتابيهما، فنظر الأئمة فيما اشترطه كل منهما، هل وفَّى به أم أخلَّ؟

فكانت النتيجة أن استدرك جماعة من الحفاظ على البخاري ومسلم عدة أحاديث رأوا أنهما أخلا فيهما بشرطهما، وأنها لا تبلغ في صحتها مبلغ ما غلب عليهما إخراجه، وتكلموا في هذه الأحاديث من جهة أسانيدها، ومن جهة متونها، ولا يصل استدراكهم على هذه الأحاديث إلى حد النزول بها إلى درجة الوضع، بل ولا حتى إلى درجة الضعف الذي لا يُحتمل، وغاية ما هنالك أنهم رأوا قصورها عن درجة ما دأب عليه الشيخان، وما التزماه من إخراج أصح الصحيح.

يدل على ذلك ما قاله الحافظ العقيلي (ت: ٣٢٢هـ): "لما صنف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة". قال الإمام النووي: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه... وقد ألف الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) في بيان ذلك كتابه المسمى بـ "الاستدراكات والتتبع"[2]، وذلك في مائتي حديث معًا في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهم استدراك، ولأبي عليّ الغسَّاني الجياني في كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره"[3].

إن ما قام به الدارقطني وغيره من علماء الحديث من استدراكات على صحيحي البخاري ومسلم لهو دليل على الحرية التي كان يتمتع بها المسلمون مع كتب الصحاح، باعتبارها كتب حديث تُطبَّق عليها القواعد والضوابط الحديثية، ولو كانت هذه الكتب منتقاة أحاديثها من آلاف الأحاديث.

وإن هذا النقد ليدل على الإتقان الذي يبث في النفوس الاطمئنان إلى سلامة السنة المعتمدة لدى الأمة من التزوير والخلل؛ إذ لم ينظر المحدثون إلى هذين الإمامين نظرة تقديس ترفعها إلى درجة العصمة من

١. انظر: السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، مرجع سابق، ص٣٠٨: ٣١٩.

٢. وسمي كذلك بـ "الإلزامات والتتبع"، وطبعته تحت هذا العنوان: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق ودراسة: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

٣. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣٣).

الخطأ والسهو، ولكن ليعلم أن بعض هذه الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين كان مرجع النقد فيها إلى عدم التزام شروطهما التي التزما بها في الرواية، وهذا لا يعني أن هذه الأحاديث ضعيفة أو مكذوبة، ولم يقل بذلك أحد من علماء الحديث الخبراء بأصول الرواية متنًا وسندًا، بل قال بعض هؤلاء النقاد: إن ما أُخذ على الإمامين معتمد عند الحفاظ ووارد من جهات أخرى[1].

وإذا كان الصحيحان ليس بهما أحاديث ضعيفة فضلًا عن أن تكون فيها أحاديث موضوعة، فماذا يقصد المدعون بتطبيق قواعد الحكم على الحديث الموضوع عليها؟ إن كانوا يقصدون أن بهما أحاديث موضوعة تطبَّق عليها القواعد والضوابط للحكم على الحديث الموضوع، فهذا ما لا يقول به متأمل منصف أو باحث متحرر.

لقد كان نقد الكتابين ابتداءً من المشايخ المعاصرين للإمامين، وما تلا ذلك من القرون، مرورًا بأبي الحسن الدارقطني، وأبي علي الغساني، وأبي مسعود الدمشقي، ومن بعدهم من أرباب وأئمة هذا الشأن.

ومثاله: عَرضُ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري كتابه "الصحيح" على سيد الحفاظ، إمام الجرح والتعديل أبي زرعة الرازي.

قال مكي بن عبدان: "سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا ـ المسند ـ على أبي زرعة، فكل ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أن له علة وسببًا تركته. وكل ما قال: إنه صحيح ليس له علة، فهو الذي أخرجت[2]. فاستقر الأمر على قبول الكتابين، وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث"[3]®.

**الخلاصة:**

- بدأت مقاومة الوضع في السنة منذ عهد الخلفاء الراشدين، وقد تمثَّل ذلك في تثبتهم وحيطتهم في السماع والتشدد فيه، كما ظهر ذلك في قول ابن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"، وفي وصايا الأئمة بذلك مثل مالك بن أنس، مما يدل على حرصهم على الأخذ عن الأثبات الثقات.
- ظهر الكشف عن معايب رواة الحديث منذ فجر الرواية والتحديث، وقد وردت رواية عن ابن عباس تؤكد هذا، ثم تتابعت جهود العلماء في القرن الثاني والثالث وما بعدهما، لتمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وكان العلماء يتقربون إلى الله ببيان أحوال الرواة الكذَّابين على رسول الله ﷺ.
- لقد كان من مسالك مقاومة الوضع فحص الإسناد، والذي أدَّى إلى ظهور علم الجرح والتعديل، وكان ذلك في مرحلة مبكرة بعد الفتنة مباشرة، أي بعد سنة أربعين للهجرة، أي قبل نهاية القرن الأول، فإذا

---

١. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص٧٥ بتصرف.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٥٦٨).

٣. مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. ابن عبد الرحمن العتيبي، مرجع سابق، ص١٣، ١٤.

® في **"إجماع الأمة على صحة صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الشبهة الثانية عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

علمنا أن علم الجرح والتعديل وهو أهم علم لمعرفة حال الرواة، قد نشأ مبكرًا كما رأيت، علمنا أن هذه القواعد كانت موجودة معروفة قبل القرن الثامن الهجري خلافًا لما يتقوَّله المدَّعون.

- يُعَدُّ القرن الأول الهجري بداية التكوين الرسمي لقواعد المحدثين، ثم اكتملت بمرورها بعدة أدوار في القرن الثاني الهجري، ثم بدأ تدوين هذه القواعد في مؤلفات في القرن الثالث الهجري وليس في القرن الثامن، علمًا بأنها كانت تستخدم وتمارس فعليًّا وإن لم تكن مدونة، فقد كانت حية فعلية يتداولها العلماء ويمارسونها، ويحكمون على الرواة والأحاديث من خلالها منذ عهد الصحابة ﷺ.

- إذا علمنا أن البخاري ومسلمًا وأصحاب السنن قد ألَّفوا كتبهم في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقد قاموا باستبعاد الأحاديث الضعيفة فضلًا عن الموضوعة، إذا علمنا ذلك تأكد أنهم كانوا على معرفة تامة بهذه القواعد والضوابط لانتقاء الرواة، والحكم على الحديث.

- كتب العلماء في الوضاعين والضعفاء والكذابين، والكتب التي تحدثت عن قواعد المحدثين، والحكم على الأحاديث، كانت كلها في القرون المتقدمة على القرن الثامن الهجري، وهذا مما يكذب ادعاء المبطلين بعدم معرفة قواعد الحكم على الحديث الموضوع قبل القرن الثامن الهجري.

- إن طرق معرفة وضع الحديث، سواء كانت عائدة إلى الراوي أو المروي، والتي كان يستخدمها العلماء للحكم على الحديث، تدل على معرفتهم بهذه القواعد وممارستها.

- إذا كان ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) هو الذي جمع قواعد الحكم على الحديث الموضوع في كتاب واحد فإن ذلك لا يدل على أن هذه القواعد لم تكن معروفة قبله؛ لأنه لم يزد على أن جمع القواعد التي كان يستخدمها العلماء ويمارسونها ـ والتي كانت موجودة في بطون الكتب ـ في كتاب واحد، ولقد سُبق ببعض المحاولات في ذلك.

- صحيحا البخاري ومسلم لم يكونا بمنأى عن العرض على قواعد النقد الحديثي، فلقد تناولهما العلماء بالبحث والفحص سندًا ومتنًا، وطبَّقوا عليهما القواعد النقدية الحديثية، وفيما استدركه عليهما الدارقطني، وأبو علي الغسَّاني والحاكم والبيهقي وأبو مسعود الدمشقي دليل على ذلك.

- لا يوجد حديث واحد موضوع في صحيحي البخاري ومسلم، حتى نقول: إن قواعد الحكم على الحديث الموضوع لم تطبق عليهما، وأما إذا كان المقصود أن القواعد النقدية الصحيحة لم تطبَّق عليهما فهذا أيضًا غير صحيح؛ لأن العلماء لم يضعوهما موضع القداسة، بل تناولوهما بالفحص متنًا وسندًا، فاستقر الأمر على قبول الكتابين، عدا أحرف يسيرة بيَّنها العلماء، وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لها من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث.



## الشبهة الثانية والعشرون

### دعوى أن أحاديث التفسير كلها موضوعة(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغالطين أن السنة مليئة بالأحاديث الموضوعة، خاصة أحاديث التفسير، ويستدلون على ذلك بما نُقل عن الإمام أحمد من قوله: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي"، وأن البخاري انتقى سبعة آلاف حديث فقط من بين ستمائة ألف كانت متداولة في عصره. ويتساءلون: كيف لنا أن نعتمد على السنة وهي ملأى بالأحاديث الموضوعة؟! رامين من وراء ذلك إلى القول بأن السنة موضوعة.

**وجوه إبطال الشبهة:**

١) إن أحاديث التفسير كغيرها من الأحاديث تم فحصها وتمييز صحيحها من سقيمها، وقد ثبت كثير منها بطرق صحيحة لا غبار عليها، مما يؤكد تواتر الأحاديث الصحيحة التي تبين القرآن، ومنها أحاديث التفسير.

٢) إذا صحَّت مقولة الإمام أحمد فإنها لا تعني التشكيك في أحاديث التفسير كلها، بدليل ثبوت أحاديث التفسير في أمهات الكتب، وفي مسند الإمام أحمد نفسه.

٣) لم يُرِد الإمام البخاري أن يحصر الصحيح كله في كتابه، إنما أراد أن يجمع أبواب الإسلام لتقريب السنة من الأمة، وألا يجمع إلا ما كان على شرطه الذي اشترطه على نفسه في تصنيف كتابه.

**التفصيل:**

**أولا. إن كثيرًا من أحاديث التفسير قد ثبت بطرق صحيحة لا غبار عليها:**

لا يخفى على كل من طالع كتب السنة أن كثيرًا من أحاديث التفسير قد ثبت بطرق صحيحة لا غبار عليها، وما من كتاب في السنة إلا وقد أفرد فيه مؤلفه بابًا خاصًّا لما ورد في التفسير عن الرسول ﷺ أو الصحابة أو التابعين، وقد اشترط علماء التفسير على من يفسر كتاب الله ﷻ أن يعتمد فيه على ما نُقِل عنه ﷺ في ذلك[1].

قال الإمام أبو جعفر الطبري في تفسيره: "إن مما أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره ونهيه وندبه وإرشاده"[2].

وإن مهمة الرسول ﷺ تجاه القرآن قد اتضحت من خلال قوله ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤)، فمهمة الرسول ﷺ هي بيان القرآن، وتتعدد وسائل بيان الرسول للقرآن وتتنوع، فمنها البيان العملي الذي أشارت إليه السيدة عائشة بقولها عن رسول الله ﷺ: "كان خلقه القرآن"[3]، ومنها

---

(*) حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق.

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٢٦ بتصرف.

٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مرجع سابق، (١/ ٧٤).

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٤٦٤٥). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

البيان النظري الذي يعتمد على شرح المبهم، أو تفصيل المجمل، أو تخصيص العام، أو تقييد المطلق.

وفي هذا المعنى يقول الإمام أحمد: "الأمر بالصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك مجمل". ولا يُعرف تفسير ما جاء مجملًا في مثل هذه القضايا التشريعية إلا بالرجوع إلى سنة الرسول ﷺ، فهو وحده صاحب الشأن في بيانها، وليس للعقول مجال لإعمال الرأي فيها؛ لأنها لا تُدرك إلا بواسطة الوحي.

وقد أثبت ذلك الإمام السيوطي بقوله: "وقد يقع التبيين بالسنة، مثل: "وأقيموا الصلاة"، "وآتوا الزكاة"، "ولله على الناس حج البيت"، وقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نُصُب الزكوات في أنواعها. وهناك آثار في التفسير لا يصح تجاهلها، ولا يسوغ لأي عالم إنكارها، وقد ذكر الشافعي أنه لا يحل تفسير المتشابه إلا بسنة عن النبي ﷺ أو خبر عن أحد من أصحابه، أو إجماع العلماء"[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: السنة تفسِّر الكتاب وتبينه[2].

وقد وضح من كلام الأئمة أنه لا بد من السنة لبيان مجمل الكتاب وتوضيح مشكله، ولا يماري في هذا الحق الدامغ، أو يحاول طمس الواقع الملموس إلا جاهل أو ضال[3]. ولن يصبح لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) فائدة إذا صح الادعاء القائل بأن أحاديث التفسير لم يصح منها شيء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنقول في التفسير بالمأثور ليست كلها أحاديث للنبي ﷺ، ولكن منها ما هو خبر عن النبي ﷺ، ومنها ما هو خبر عن أهل الكتاب، ومنها ما هو قول للصحابي علمه من رسول الله ﷺ أو فهمه من النص، ولا شك أن فهمهم أولى؛ لمعايشتهم الوقائع والأحداث ومعاينتهم أسباب النزول، ونزول القرآن بلغتهم ولسانهم الذي لم يكن قد اختلطت به عُجمة بعد، ولقد كان المفسرون على وعي كامل وهم ينقلون كل ذلك؛ فلم ينسبوا رواية من الإسرائيليات أو قول الصحابي للنبي ﷺ بل نقلوها على حالها منسوبة لأصحابها، ثم إن ذلك كله قد مُحِّص وفُحِّص فحصًا دقيقًا سواء ما كان من السنة أو غيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك، والمنقول إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك.

وهذا القسم ـ أي الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه ـ عامته ما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته، وذلك كاختلافهم في لون كلب أهل الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرِبَ به القتيل من البقرة، وفي قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر ونحو ذلك، فهذه الأمور طريقة العلم بها النقل، فما كان منها منقولًا نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ

---

1. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الإسنوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٥٠٢.
2. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٢/ ١١٩٤).
3. منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٣٥٠، ٣٥١ بتصرف.

قُبِل، وما ليس كذلك بأن نُقِل عن أهل الكتاب ككعب ووهب وُقِفَ عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم..."[1]، وكذا ما نُقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض، وما نُقل عن الصحابة نقلًا صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين. وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثيرًا، ولله الحمد، وإن قال الإمام أحمد: "ثلاثة لا أصل لها: التفسير والملاحم والمغازي"؛ وذلك لأن الغالب عليها المراسيل.

أما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان..."، ثم ذكر ابن تيمية الجهتين اللتين هما مثار الخطأ فقال:

"**إحداهما:** حمل ألفاظ القرآن على معان اعتقدوها، لتأييدها به.

**الثانية:** التفسير بمجرد دلالة اللغة العربية من غير مراعاة المتكلم بالقرآن وهو الله ﷻ، والمنزل عليه، والمخاطب به"[2].

ويحقق الشيخ الزرقاني هذه المسألة ثم يصل إلى نتيجة مفادها قوله: "وكلمة الإنصاف في هذا الموضوع أن التفسير بالمأثور نوعان:

**أحدهما:** ما توافرت الأدلة على صحته وقبوله، وهذا لا يليق بأحد رده، ولا يجوز إهماله وإغفاله، ولا يجمل أن نعتبره من الصوارف عن هدي القرآن، بل هو على العكس عامل قوي من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن.

**ثانيهما:** ما لم يصح لسبب من الأسباب، وهذا يجب رده ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يغتر به أحد، ولا يزال كثير من أيقاظ المفسرين؛ كابن كثير، وابن جرير الطبري، والقرطبي، وغيرهم يتحرَّون الصحة فيما ينقلون ويزيفون ما هو باطل أو ضعيف ولا يحابون ولا يجبنون"[3].

ولذلك أوجب علماء الإسلام النظر في سلسلة الرواة، رجلًا رجلًا لا سيما أن لدينا من كتب الجرح والتعديل ما يفي بهذه الغاية، ولا يكفي الاعتماد على ذكر السند في كتاب كبير كتفسير ابن جرير، فقد يذكر ابن جرير أو غيره أشياء غير صحيحة، ويسوق أسانيدها ثم لا يبين المجروح من رجال السند ولا المعدَّل فيهم؛ وعذره في ذلك أن أحوال الرجال كانت معروفة لأهل ذلك الزمان، فيستطيعون أن يحكموا في ضوء هذه المعرفة بقبول الخبر أو برده.

ولقد اعتنى المحققون من المحدثين والمفسرين بنقد هذه المرويات في التفسير قديمًا وحديثًا، وبينوا ما يُقبل

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الشهادات، باب: لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، (٥/ ٣٤٤) معلقًا.

٢. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٣/ ٣٤٤: ٣٥٥) بتصرف.

٣. مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، (٢/ ٢١).

منها وما لا يقبل.

وبذلك يتأكد لنا بطلان الادعاء القائل بأن أحاديث التفسير كلها موضوعة، أو لم يصح منها شيء، فقد ميَّز العلماء بين صحيحها وسقيمها®.

**ثانيًا. أحاديث التفسير في كتب الحديث:**

إن المطَّلع على تاريخ التأليف في كتب السنة النبوية يجد أن المحدثين اهتموا بجمع الأحاديث الصحيحة والحسنة، وتفننوا في التصنيف فيها، فوجدنا من اهتم بجمع الصحيح البالغ أعلى درجات الصحة خاصة، كالبخاري ومسلم، ومن حاول أن يسير على نهجهما كابن خزيمة وابن حبان والحاكم في استدراكاته عليهما.

ووجدنا أيضًا من جمع الصحيح والحسن، كما هو عند أصحاب السنن، وقد نجد الضعيف وشيئًا من الموضوع فيها، إلى غير ذلك من أنواع التأليف في السنة. ثم إن الحديث عن **كثرة** الموضوع في السنة ينقضه كثرة المؤلفات التي اعتنت بالصحيح المتعبد به لله ﷻ، ولو كانت الموضوعات بالكثرة التي يصفونها لوجدنا مؤلفات ظهرت في التاريخ نفسه الذي ظهرت فيه دواوين السنة الصحيحة، تحاول جمع هذه الموضوعات، والواقع أن هذه التآليف تأخر ظهورها إلى أوائل القرن الخامس الهجري بظهور كتاب "موضوعات النقَّاش" (ت: ٤١٤هـ)، وبعد ذلك تواترت الكتب التي تتحدث عن الموضوعات مثل: "الموضوعات" لابن الجوزي، و "ترتيب الموضوعات" للذهبي، و"اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي.

ويحسن بنا قبل أن نتكلم عن أحاديث التفسير في كتب الحديث أن نشير إلى عدد من كتب الحديث، ونعرف درجة صحتها من كلام العلماء عنها، وبعد ذلك نتحدث عن أحاديث التفسير فيها.

- فهذا الإمام مالك، وهو أقدم من ألَّف كتابًا جامعًا لحديث رسول الله مقسمًا على أبواب الفقه، وسماه الموطأ.

وقد أثنى عليه العلماء قديمًا وحديثًا وتلقته الأمة بالقبول؛ فقد قال عنه الإمام الشافعي: "ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك".

وقال مغلطاي: "أول من صنف في الصحيح مالك".

وقال الشيخ أحمد شاكر: "والحق أن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة، والمرفوعة إلى رسول الله صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين".

أما المرسل والمنقطع والمعضل فيه، فقد قال ابن عبد البر: "وجميع ما في الموطأ من قول مالك (بلغني)، ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثًا، كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف".

وقد وصل ابن الصلاح هذه الأربعة في تأليف مستقل.

- أما مسند الإمام أحمد فقد بلغ عدد ما جمعه صاحبه فيه ثلاثين ألف حديث أو يزيد.

وأحاديث المسند تدور بين الصحيح والحسن والضعيف، قال السيوطي: "كل ما في مسند الإمام أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن".

---

® في **"بيان السنة للقرآن وتأكيدها له وأدلة أمر الله للنبي بذلك"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والشبهة الثالثة، من الجزء الثامن (الإلهيات)، والوجه الأول، من الشبهة التاسعة والثلاثين، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

• أما صحيح البخاري فقد قال عنه ابن حجر: "عدد أحاديث البخاري بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا".

وقال النسائي: "ما في هذه الكتب كلها كتاب أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري". وقال السيوطي: "البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله، وعليه الجمهور".

• وهذا صحيح مسلم قال عنه ابن الصلاح: "وجملة ما في صحيح مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف".

وذهب أبو علي النيسابوري وبعض المغاربة إلى تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري - وإن كان هذا مرجوح - وقال: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث".

يتضح مما سبق إذن أن هذه الكتب المذكورة وغيرها مثل: صحيح الترمذي، وسنن النسائي، وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه - هذه الكتب قد تلقتها الأمة بالقبول، وإن كان فيها شيء ضعيف أو غير صحيح فهو يسير، وقد بيَّنه العلماء[1].

وإذا جئنا إلى أحاديث التفسير في هذه الكتب نجدها متعددة ومتنوعة، فموطأ الإمام مالك مقسم على أبواب الفقه من عبادات ومعاملات وحدود... إلخ، ومالك يذكر في كل باب الأحاديث والأقوال التي وردت فيه، وهذه الأحاديث ما هي إلا بيان لمجمل القرآن، فنحن لا نعرف كيفية إقامة الصلاة من خلال قوله ﷻ: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (البقرة: ٤٣)، وإنما نعرف ذلك بعد قراءة أحاديث رسول الله في الصلاة.

ومسند الإمام أحمد نفسه مليء بالأحاديث التي تفسر آيات من القرآن الكريم، ومن ذلك ما رواه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "لما نزلت: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴿١﴾ ﴾ (النصر)، قال رسول الله ﷺ: نُعِيَتْ إليَّ نفسي، بأنه مقبوض في تلك السنة"[2].

ومن يتصفح صحيح البخاري يجد كتابًا كاملًا بعنوان "التفسير"، ويجد العديد من الأبواب التي تتصدرها آيات قرآنية وتحتها حديث أو أكثر في شرحها هذه الآيات.

وكذلك نجد في صحيح مسلم كتابًا اسمه التفسير"، ونجد كثيرًا من الأحاديث مرتبطة بالآيات القرآنية.

وكذلك الأمر في كتب السنة الأخرى؛ إذ نجدها ملأى بالأحاديث المتعلقة بالقرآن شرحًا، أو تقييدًا، أو تخصيصًا، أو إضافة، أو غير ذلك.

وبذلك يتأكد بطلان الزعم القائل بعدم صحة أحاديث التفسير.

أما الاحتجاج بعبارة الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي" على عدم صحة كل أحاديث التفسير فهو خطأ شنيع؛ فالراجح أن هذه العبارة موضوعة عليه؛ لأن الإمام أحمد قد ذكر في مسنده أحاديث كثيرة في التفسير، فكيف يُعقل أن يخرج

---

١. انظر: في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، مرجع سابق، ص٢٨٤: ٣٤٨. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٣٦٩: ٤١٨.

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عباس، (٣/ ٢٦٥)، رقم (١٨٧٣). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

هذه الأحاديث في مسنده، ثم يحكم بأنه لم يصح منها شيء، كما أن مقتضى العبارة يحكم على أخبار العرب ومغازي المسلمين بالكذب، وهذا ما لم يقله أحد.

وإذا سلمنا بصحة نسبة العبارة إلى الإمام أحمد، فإنها لا تُفيد أن كل أحاديث التفسير موضوعة؛ لأنه لم يقل: لم يصح في التفسير شيء، ولكن قال: "ثلاثة لا أصل لها"، والظاهر نفي كتب خاصة بهذه العلوم الثلاثة، بدليل ما جاء في الرواية الثانية مصرحًا: "ثلاثة كتب".

وهذا المعنى هو ما فهمه الخطيب البغدادي إذ يقول: إن هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، فأشهرها كتابان: للكلبي ومقاتل بن سليمان، وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه[1].

كما أن نفي الصحة لا يستلزم الوضع أو الضعف، وقد عُرف من الإمام أحمد خاصَّةً نفي الصحة عن أحاديث مقبولة، وقال العلماء في ذلك: إن هذا اصطلاح خاص به.

قال اللكنوي: "كثيرًا ما يقولون: لا يصح، ولا يثبت، ويظن من لا علم له أنه موضوع، وهومبني على جهله بمصطلحاتهم وعدم وقوفه على مصرحاتهم؛ فقد قال علي القاري في تذكرة الموضوعات: لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع"[2]، وقال ابن حجر: "لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف؛ لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحسن"[3].

ويحتمل أن يكون المراد من عبارة الإمام أحمد أن ما صح في التفسير قليل، بالنسبة لما لم يصح، وقد حملها على هذا المعنى كثير من أهل العلم[4].

مما سبق يتبين عدم صحة الادعاء القائل بكثرة الأحاديث الموضوعة في التفسير، ونحن لا ننكر وجود بعض الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة، في هذا الباب ولكنها ضئيلة جدًّا إذا ما قورنت بالأحاديث الصحيحة والمقبولة.

ومما يدحض هذه الشبهة أن مسند الإمام أحمد مليء بالأحاديث التي ترتبط بتفسير القرآن، فكيف يقال بعد ذلك: إن أحاديث التفسير لم يصح منها شيء®؟!

**ثالثًا. لم يُرِد الإمام البخاري أن يحصر الصحيح في كتابه، إنما أراد أن يجمع أبواب الإسلام:**

روي عن الإمام البخاري أنه قال: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"[5]. إن البخاري لم يُرِد أن يجمع الصحيح كله في كتابه، وإنما أراد أن يجمع أبواب الإسلام، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، على أن تكون هذه الأحاديث صحيحة، فغطى أبواب الإسلام من عقيدة، وشريعة، وآداب، وفضائل، وتفسير، وأشراط

١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٢٣٢).

٢. الرفع والتكميل، أبو الحسنات اللكنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ، ص١٩١.

٣. نتائج الأفكار في تخريج الأذكار، ابن حجر العسقلاني، نقلا عن: المرجع السابق، ص١٩٥.

٤. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص١٥٣، ١٥٤ بتصرف.

® في **"آراء علماء الحديث في الصحيحين"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثالث (أبو هريرة).

٥. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص١٥، ١٦.

الساعة، غطى كل ذلك بأحاديث صحيحه، وكان حريصًا على ألا يطول الكتاب، فإنه لم يكن يضعه لجمع الأحاديث الصحيحة، وإنما وضعه لتقريب السنة من الأمة[1].

قال الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "ألزم الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلمًا إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بها... وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما، وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيحين كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله"[2].

فالواضح أن الإمامين البخاري ومسلمًا تركا إخراج أحاديث كثيرة في صحيحيهما إيثارًا لترك الإطالة أو رأيا أن غيرها مما ذكراه يسد مسدَّها.

ويؤيد هذا ما ذكره إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري إذ قال: سمعت البخاري يقول: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول"[3].

فالبخاري لم يلتزم أن يُخرِّج كل ما صح من الحديث، ويشهد لصحة ذلك قوله: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[4]، وقال أيضًا: "لم أُخَرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر"[5].

وعليه فإن القول بأن البخاري دوّن أربعة آلاف حديث، من ستمائة ألف خوفًا من الوضع والتقول، قول في غاية البطلان®.

**الخلاصة:**

- أحاديث التفسير هي المبيِّنة للقرآن الكريم، وهي محفوظة بحفظ الله ﷻ للقرآن؛ لأن الله تعهد بحفظ القرآن في قوله ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر)، وحفظ المبيَّن يقتضي حفظ المبيِّن، وهذا يدحض الزعم القائل بعدم صحة أحاديث التفسير كلها؛ لأنه إذا صح هذا الزعم فلن يصبح لقوله ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤) معنى ولا فائدة.
- كتب السنة مليئة بالأحاديث الصحيحة التي تفسِّر القرآن أو آيات منه، ومن ذلك صحيحا البخاري ومسلم، وهما أصح كتب السنة، فقد عقد كلٌّ منهما كتابًا في جامعه بعنوان "التفسير"، وتحته الأحاديث التي

١. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص٥٢.

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (١/ ١٣٠).

٣. هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص٩.

٤. المرجع السابق، ص٥١٢.

٥. السابق، ص٩.

® في **"هدف البخاري من جمع صحيحه الانتقاء لا الحصر"** طالع: الشبهة الرابعة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح ولم يلتزما حصره"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثالث (أبو هريرة).

تتعلق بتفسير القرآن وبيانه، وكذلك نجد كتب السنة الأخرى مليئة بالأحاديث التي تفسر آيات من القرآن.

- أما مقولة الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي"، فالراجح أنها موضوعة عليه؛ وذلك لكثرة الأحاديث المفسِّرة للقرآن في مسنده، وإذا صحَّ أنه قالها فهو لا يقصد بها أن كل أحاديث التفسير لا تصح؛ إذ كيف يُعقل أن يعتمد عليها في كتابه إذا كان يعتقد عدم صحتها؟!
- لقد حرص الإمام البخاري على ألا يطول جامعه، فإنه لم يضعه لحصر الأحاديث الصحيحة، وإنما وضعه لتقريب السنة من الأمة، ولقد كان البخاري يحفظ مائة ألف حديث صحيح، ولكنه لم يدونها جميعًا في كتابه، وقد صرح بذلك كثيرًا.

## الشبهة الثالثة والعشرون

### الزعم أن السنة مليئة بالأخطاء التاريخية(*)

**مضمون الشبهة:**

يزعم بعض المشككين أن السنة النبوية مليئة بالأخطاء التاريخية، لما فيها من أغلاط واضطرابات في الأحداث التاريخية التي أخبرت بها، بسبب الوضع الذي تسرَّب إليها، فأصبحت سجلًّا مضطربًا من الأغلاط التاريخية الفادحة، ومن هنا يرون أن السنة لا تُبنى عليها الحقائق التاريخية، ولا يعوَّل عليها في دراسة التاريخ.

**وَجْهَا إبطال الشبهة:**

1) إن المعارف التاريخية والأحداث التي أخبر بها النبي ﷺ، لم يكن الرسول ﷺ ليعلمها ويخبر بها من تلقاء نفسه، وهو الأمي الذي لم يقرأ كتابًا في التاريخ أو العلم، وإنما هي وحي من الله إليه، تثبت الأحداث التاريخية كل يوم صدقها وصحتها، ومن أصدق من الله حديثًا.

2) لقد جاءت السنة النبوية لتبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم من القرآن الكريم، وقد حوت بين طياتها أحداثًا تاريخية صادقة، مما يجعلها أحد مصادر التاريخ الصادقة، وليس هناك دليل على وجود أيٍّ من هذه الأغلاط التاريخية المزعومة في الأحاديث الصحيحة، وأما الأحاديث غير الصحيحة فلا يُعتد بها، وقد تناولها العلماء بالفحص والتمحيص.

**التفصيل:**

**أولا. ما ورد في السنة من علوم ومعارف وأخبار وحي من الله ﷻ:**

اشتمل القرآن على سِيَر كثير من الأنبياء والمرسلين وأخبار كثير من الأمم السابقة، والنبي ﷺ هو المبلِّغ عن ربه ﷻ، وهو المبيِّن لما جاء في كتاب الله، بوحي من الله، فيعلم النبي ﷺ الصحابة علومًا ومعارف غير ما ورد في القرآن، أو يبيِّن ما جاء في القرآن من قصص وأخبار، وهذا هو الشطر الثاني من رسالته ﷺ، قال تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾ (البقرة).

(*) الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، د. أحمد محمد بوقرين.

وهذه العلوم والمعارف التاريخية وأخبار القدماء وأحداث القصص التاريخي القرآني - لم يكن ليعلمها النبي ﷺ من تلقاء نفسه، ولم يتعلمها في أماكن التعليم، أو في أديرة الأحبار والرهبان، وإنما علّمه الله ﷻ إياها، وفي ذلك يقول تعالى في مناسبات تتصل بها: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ (٤٩) ﴾ (هود). ويقول عز من قائل عن قصة ابنة عمران: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ (٤٤) ﴾ (آل عمران)، وعن أخبار الرسل الكرام وقصصهم يقول الله ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ (هود: ١٢٠).

فالرسول ﷺ كان يوضِّح لصحابته ما يغيب عن أذهانهم من أمور، ويذكر لهم مدلولاتها وما حوته من إشارات تاريخية، وذكر لسير الأنبياء والمرسلين، وأخبار عن أحداث الماضين من الشعوب البائدة والأمم الفانية المنقرضة.

وكل هذا بوحي من الله له، ومن أصدق من الله حديثًا، ومن أصدق من الله قيلًا[1].

لقد جاء لفظ التبيين في جانب رسول الله ﷺ بقوله ﷻ: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤)، وهو قصد مقصود وراءه دلالات يبحث عنها، وهي: أن بيان الله للقرآن إنما هو لنبيِّه ﷺ، ومصدره هو الله ﷻ، ومستقبِلُه رسول الله ﷺ، وطريقه الوحي في صورة ما من صوره، أما التبيين فهو من رسول الله ﷺ للناس، ومصدره رسول الله ﷺ المتلقي عن الله، ومستقبِله المخاطَبون بهذا القرآن، وطريقة عرضه عليهم اللغة والكلام[2].

إن السنة وكل ما أخبر به النبي ﷺ وحي من الله له: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤) ﴾ (النجم)؛ ولذا قال ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق"[3]، وقال الله ﷻ: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾ (الأحزاب: ٣٤).

وقد نقل القرطبي رحمه الله عن أهل العلم بالتأويل تفسير الحكمة ها هنا بالسنة، فإذا كانت الحكمة معناها السنة، والله ﷻ قرن بين الكتاب والسنة في الإنزال، فهذا يقتضي كونها من عند الله تعالى.

وقد جاء في السنة أن السنة وحي، فقد قال النبي ﷺ: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه..."[4].

قال ابن حزم رحمه الله: "فصحَّ أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله ﷻ لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم في أن كل

---

١. الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العِمَري، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص١٠ بتصرف.

٢. رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م، ص٣٥٣.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، (١٠/ ١٥، ١٦)، رقم (٦٥١٠). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث المقدام بن معد يكرب الكندي، رقم (١٧٢١٣). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

وحي نزل من عند الله فهو ذكر منزَّل"[1].

وقال أبو البقاء الحسيني: "والحاصل أن القرآن والحديث يتحدانْ في كونهما وحيًا من عند الله"[2].

إذا كان الأمر كذلك، وإذا كان كل ما يتحدَّث به النبي ﷺ وحيًا من عند الله، فكلامه ﷺ الصدق، وحديثه الحق، ومن أصدق من الله حديثًا ومن أصدق من الله قيلًا؟

وليس في القرآن الكريم - بفضل الله - مقولة واحدة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم الحديث، كما يقول المستشرق موريس بوكاي، وكذلك السنة وحي من الله تعالى ليس بها خطأ أو غلط، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وأنَّى لهذا النبي الأمي أن يأتي بشيء من هذه الأخبار من تلقاء نفسه؟ وقد كان بعض أهل الكتاب يسأل النبي ﷺ عن شيء أو حدث أو شخصية؛ كأهل الكهف، وخبر موسى والخضر، و ذي القرنين، ويأجوج ومأجوج... إلخ، فينتظر النبي ﷺ الوحي حتي يأتيه فيجيبهم، وما كان أحد من أهل الكتاب يكذب النبي ﷺ؛ لأن كل ما جاء به صحيح صادق، لأنه بوحي من الله تبارك وتعالى، ومن أصدق من الله قيلًا®؟

١. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، (١/ ١١٧).

٢. مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٣١، ١٣٢.

® في **"السنة وحي من عند الله"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة السابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها).

## ثانيًا. السنة النبوية سِجِلٌّ صادق، له أهميته في دراسة التاريخ:

إن القرآن الكريم في الأصل كتاب هداية، لكنه يعدُّ أيضًا مصدرًا صادقًا من مصادر التاريخ لما حواه من إشارات تاريخية، وذكره لأحداث جسام في الأزمنة الغابرة؛ وكذلك الحديث النبوي الذي جاء في الأصل لتبيين القرآن الكريم يعدُّ أيضًا من مصادر التاريخ، فهو مصدر توضيحي تحليلي صادق لكل هذه الأحداث التاريخية القديمة التي حدثت في تاريخ الأقوام السابقين وحياتهم، ومرجع تفسيري لقصص الأنبياء، وغيرها من القصص الواردة في القرآن الكريم.

ومن هنا تأتي أهمية دراسته بوصفه مصدرًا تاريخيًّا مهمًّا، يوضِّح ما جاء في القرآن مجملًا، ويفسر ما ورد عامًّا، ويحلل الدقائق التاريخية، ويلقي عليها الضوء لتظهر في جلاء ووضوح[3].

إن كل ما جاء عن النبي ﷺ من أخبار وأحداث تاريخية، وأخبار الأمم السابقة، وحياة الأنبياء والمرسلين، بدءًا من حديث بدء الخلق وخلق آدم، وانتهاء بما سيكون في أمته - كل هذا صحيح صادق غير مكذوب، هذا إن كان في الأحاديث الصحيحة المعتمد عليها في دراسة التاريخ، ولقد تنبَّأ النبي ﷺ بأشياء سوف تحدث، من مثل استيلاء المسلمين على ملك كسرى وفتح القسطنطينية، وقد حدث كل هذا بالفعل، وغير ذلك مما تحقق وقد تنبَّأ به الرسول ﷺ، وما هو آت لا محالة مما أخبر به الصادق ﷺ، وليس هناك

٣. الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العمري، مرجع سابق، ص١١.

دليل واحد لحدث رواه النبي ﷺ أو أخبر به وكان خطأً.

ولو كان فيما يخبر به النبي ﷺ من خطأ أو غلط تاريخي، أو وهم في رواية الأحداث لشنع به أهل الكتاب فيما يحكيه ويرويه عن ربه، ولو وَجَدَ العرب - الذين كانوا يَوَدُّون لو ظفروا بما يتوصلون به إلى تكذيب النبي ﷺ وإقصاء الناس عنه - لو وجدوا ذلك لما سكتوا عن النبي ﷺ، بل لأذاعوا ذلك ونشروه، وشهَّروا به ﷺ.

وما دمنا نتحدث عن الحديث النبوي وعلاقته بالتاريخ، فإننا ينبغي علينا أن ننظر سريعًا في عناصر التاريخ الأساسية وهي: الزمان، والمكان، والأحداث، وعالم الغيب وارتباطه بعالم الواقع، والأشخاص والأبطال.

- وأما العنصر الأول من هذه العناصر وهو الزمان، فقد جاء في الحديث النبوي أنواع من الزمان يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. **الزمن الكوكبي.**
٢. **ما قبل الزمن الكوكبي.**
٣. **ما بعد الزمن الكوكبي.**
٤. **الزمن النفسي.**

**والزمن الكوكبي**: هو الزمان الذي نقيم عليه حساباتنا وأقسامها ومضاعفاتها، وقد ورد في أحاديث الرسول ﷺ ذكر ما يتصل بهذا الزمن وأجزائه، مثل حديث "إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض"[١]، وحديث "خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة..."[٢].

وبهذا الزمن تتحدد أعمار الأفراد ومراحل السنين، فعن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا يُؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله ورزقُه وشقي أو سعيد"[٣]، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي لا يتسع المقام لذكرها.

وبهذا الزمن تتحدد العبادات اليومية؛ كالصلوات الخمس، والعبادات السنوية؛ كالصيام والحج، والعبادات ذات الطابع الاقتصادي كالزكاة.

**أما ما قبل الزمن الكوكبي**: وهي تلك المدة الزمنية التي خُلقت فيها السماوات والأرض، فقد جاء في الأحاديث ذكره، وقد جاء بعضها إجابة على أسئلة اليهود لرسول الله ﷺ.

**أما ما بعد الزمن الكوكبي**: فهو المدة التي جاءت بعد خلق الكون إلى أن يأذن الله بانتهاء كل العوالم الدنيوية، وقد جاءت أشراط الساعة والحديث عن قيام الساعة والحشر والموقف الصعب في عرصات القيامة، جاء كل ذلك في الحديث النبوي، وقد تحققت كثير من أشراط الساعة، وسيكون ما أخبر به النبي الصادق الأمين ولتعلمن نبأه بعد حين.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع أرضين... (٦/ ٣٣٨)، رقم (٣١٩٧).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجمعة، باب: فضل يوم الجمعة، (٤/ ١٤٤٠)، رقم (١٩٤٣، ١٩٤٤).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، (٦/ ٣٥٠)، رقم (٣٢٠٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، (٩/ ٣٧٥٩)، رقم (٦٥٩٩).

**أما الزمن الرابع فهو الزمن النفسي**: وهو الذي يبدو فيه إحساس الإنسان بطول الزمن أو قصره.

إن الزمان في الحديث النبوي مقاييس معلومة ومقاييس مجهولة، سابقة ولاحقة وإحساس به قصرًا وامتدادًا، يطغى على القياس المعلوم[1].

- أما العنصر الثاني من العناصر الأساسية فهو المكان، والقرآن الكريم مصدر تاريخي مهم، بل أقدم المصادر العربية المدونة لتاريخ العرب في عصر الجاهلية وعصر النبوة، وأصدقها على الإطلاق؛ لأنه تنزيل من رب العالمين، لا سبيل إلى الطعن أو الشك في صحة نصه.

ففيه ذكر لبعض مظاهر حياة العرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وفيه ذكر لبعض أخبار الأمم البائدة (عاد وثمود)، وفيه أخبار عن أصحاب الفيل (أبرهة الحبشي وجيشه)، وسيل العَرِم، وهو السيل الذي أصاب سد مأرب، وأصحاب الأخدود (أهل نجران الذين أحرقهم ذو نُواس الحميري في أخاديد).

ولقد أثبتت الدراسات التاريخية والكشوف الأثرية الحديثة في الأماكن المختلفة صحة ما ورد في القرآن الكريم من أخبار العرب البائدة ودقتها.

فلقد ورد في القرآن الكريم أن قبائل عاد وثمود قد بادت بصاعقة دمرت كل شيء، وأن الله أرسل عليهم في أماكنهم ريحًا صرصرًا عاتية أتت على كل شيء.

وفي عصر النبوة تتجلَّى الأهمية التاريخية للقرآن الكريم؛ إذ إن النبي ﷺ تولَّى توضيح ما جاء في القرآن الكريم من ذكر أماكن وتحديد مساكن، وتفسير لكل ما جاء في القرآن الكريم من أمور تتصل بالجوانب التاريخية، هذا بالإضافة إلى توضيح تطور الدعوة الإسلامية، وما اتصل بها من غزوات وفتوحات واتصال بالأمصار المختلفة.

وما ذلك إلا لأن الحديث النبوي الشريف كان مواكبًا للقرآن، مسايرًا لأحداثه، موضحًا لمعانيه، مفصِّلًا لمجمله، مبيِّنًا لغامضه.

والباحث المدقق في الحديث النبوي يجد تحديدًا دقيقًا لكثير من الأماكن، وتفسيرًا جيدًا لأماكن الأحداث الطارئة على تاريخ الدعوة الإسلامية، كما يجد ذكرًا وتحليلًا للعديد من الأمور التاريخية التي وردت في القرآن، أو التي لم تَرِد في القرآن، وإنما كان الرسول ﷺ يذكرها للعلم والتوضيح، تمامًا كما كان يذكر الكثير من الأحكام والقوانين الخاصة بالمجتمع الإسلامي المتطور.

من هنا يمكن القول بأن الحديث النبوي يُعَدُّ مصدرًا مهمًّا، بل من أصدق المصادر التاريخية.

وعلى الحديث النبوي الشريف اعتمد المؤرخون على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم في إيراد شروح تفصيلية لما ورد في القرآن الكريم، من أخبار مختصرة عن بعض الأحداث وأماكنها في الجاهلية وعصر النبوة.

وقد ورد في الحديث ذكر لأماكن عدة ترتبط بأحداث التاريخ الإسلامي، وسَيْر الدعوة، وتعاقب الأحداث[2].

- والعنصر الثالث هو عنصر الأحداث،

1. انظر: الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العمري، مرجع سابق، ص٥٥: ٩٧ بتصرف.

2. المرجع السابق، ص١٠٩: ١١٢ بتصرف.

والأحداث التي سجلها الحديث النبوي كثيرة، منها أحداث حدثت قبل البعثة النبوية، كالأحداث التي حدثت لأنبياء الله ورسله السابقين والإرهاصات الأولى لبعثته، ومنها ما حدث في عهده من جهاده وغزواته ومعجزاته، ومنها ما تنبأ به ﷺ كأحداث الفتوحات والفتن والصراعات، وأحداث رجوع المسيح، وأحداث فتنة الدجال ويأجوج ومأجوج وغير ذلك.

والرسول ﷺ المصطفى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحَى علَّمه شديد القوى، كان من إرادة الحق ﷻ أن يطلعه على أمور مستقبلية، جعل أخبارها وذكر أحداثها على لسانه ﷺ تأييدًا لصدق نبوته، ودليلًا على صحة رسالته.

أما الأحداث التي تنبَّأ بها وحدثت في حياته، فمثل تنبئه بمصرع كسرى، وأسر الشيماء بنت بقيلة الأزدية، وإسلام عمير بن وَهْب وغيرها.

وأما الأحداث التي تنبَّأ بها وحدثت بعد وفاته، فمنها أحداث تتصل بالفتوحات، كما تتصل بالفتن والاضطرابات، وما ينشأ عنها من صراعات، وأحداث تتصل بما يحدث في الكون، كما ذكر أمورًا مستقبلية من مثل مبعث المسيح ابن مريم عليه السلام وظهور الدَّجَّال[١].

- وأما العنصر الرابع من عناصر التاريخ فهو عالم الغيب وارتباطه بعالم الشهادة، وقد احتفل الحديث النبوي الشريف بذكر هذا العالم الغيبي، وتناول كل عناصره وجزئياته تناولًا دقيقًا، ينمُّ عن سعة علم واتساع أفق ومعرفة إلهامية من الله لنبيِّه ﷺ لكي يذكرها ويوضحها ويتحدث من خلالها عن خصائص هذا العالم اللامحسوس ومضامينه، مثل الإله (الله ﷻ)، والملائكة، والجن والشياطين، وكتب الله، وأنبياء الله ورسله[٢].

- أما العنصر الخامس والأخير فهو الأشخاص والأبطال، وقد احتفل الحديث النبوي بالحديث عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة برسول الله ﷺ في حياته وتحدَّث عنهم وسجل أخبارهم في حديثه الشريف[٣].

إن السنة بحر واسع عميق، مليء باللآلئ والكنوز والثروات الثمينة التي لا يجدها إلا من يحسن الغوص في الأعماق، ولا يقف عند الشواطئ أو السطوح.

ففيها من جوامع الكلم وجواهر الحِكَم ولطائف المعارف وروائع التوجيه ونوابع التثقيف ما لا تجد معشاره في كتب وتراث كبار الفلاسفة[٤].

وفي السنة كثير من الحقائق التاريخية والأحداث والوقائع الحقيقية، ومن ادَّعى غير ذلك فليأت بحديث واحد فيه خطأ أو غلط تاريخي، شريطة أن يكون حديثًا صحيحًا، ليس ضعيفًا ولا موضوعًا؛ لأن العلماء قد وضَّحوا الضعيف والموضوع في ضوء المنهج النقدي الذي لم يُعرف له مثال في التاريخ، ألا وهو منهج الإسناد، حتى قال مرجليوث: "ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم".

فإن كان هؤلاء المغرضون يقصدون بادِّعائهم وجود

---

١. السابق، ص١٩٧.

٢. السابق، ص٢٧٣.

٣. السابق، ص٤٠٩.

٤. السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٣٠١.

أخطاء تاريخية بالحديث النبوي في أحاديث بعينها فليأتونا بها، وسوف نبيِّن لهم وَهْمَهم في فهمها إن كانت صحيحة؛ لأنه لا يرد عن النبي ﷺ حديث صحيح يخالف الواقع أو الحقائق التاريخية.

ونضرب مثلًا لذلك ما ورد في صحيح مسلم عن المغيرة بن شعبة قال: "لما قدمتُ نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرءون: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾ (مريم: ٢٨)، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك؛ فقال: إنهم كانوا يسمّون بأنبيائهم والصالحين قبلهم"[١].

والحقيقة أن ما ابتكره المحدّثون من علم مصطلح الحديث، الذي تفردت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم، وتميزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنن فيه يُعَدُّ من أكبر النتائج النافعة التي تولدت عن تلك الحملة الضارية على السنة النبوية المطهرة ولله دَرُّ القائل:

**قصدتَ مساتي فاجتلبتَ مسرتي**

**وقد يحسن الإنسانُ من حيثُ لا يَدْري**

كما كان هذا العلم صخرةً صلبةً تكسَّرت عليها كل المؤامرات التي حيكت في الظلام على أحاديثه ﷺ وخرجت السنة النبوية من المعركة الطويلة سليمة منتصرة، ولا يمكن أن تكون حركة الوضّاعين، وما وضعوا من أحاديث دليلًا على ضعف السنة بمجموعها، وبالتالي عدم حجيتها؛ لأن ما وضعوه لم يخفَ على المحدثين.

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحب من الأسماء، (٨/ ٣٢٥٨)، رقم (٥٤٩٤).

يقول الأستاذ محمد أسد: "فوجود الأحاديث الموضوعة إذن لا يمكن أن يكون دليلًا على ضعف نظام الحديث في مجموعه؛ لأن تلك الأحاديث الموضوعة لم تخف قط على المحدثين، كما يزعم بعض النقاد الأوربيين عن سذاجة"[٢].

ولقد كان حريًّا بهؤلاء أن يتحاشوا ادعاءاتهم الكاذبة، ويظهروا - لو كانوا منصفين للبحث العلمي حقًّا - كيف أبان القرآن والسنة وجه الحق فيما دخل على بعض القصص الديني والتاريخي من زيف أو تحريف، سواء في كتب العهدين القديم والجديد أو في كتب التاريخ القديمة. ويوضِّحوا ما تضمنه القرآن والسنة من إشارات لا تخلو من أصول علم التاريخ وبذور فلسفته، وغير ذلك مما جاء فيه على أكمل نظام وأتقن ترتيب[٣].

يقول د. شوقي ضيف: "فالحديث هو الذي فتح باب الكتابة التاريخية، وهيَّأ لظهور كتب الطبقات في كل فن، وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث وغير مشاركته في علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة"[٤].

ويكفينا في التدليل على أهمية دراسة الحديث وأثره في علم التاريخ أن قواعد مصطلح الحديث باتت هي أصح طريقة علمية لتصحيح الأخبار والروايات، يقول

٢. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٤٢٢، ٤٢٣).
٣. أباطيل الخصوم حول القصص القرآني: عرض ومناقشة، د. عبد الجواد محمد المحص، الدار المصرية، الإسكندرية، د. ت، ص٩٧، ٩٨ بتصرف.
٤. السنة في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٥٧).

د. أسد رستم أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية: فإنهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النبي ﷺ وأفعاله لفهم القرآن، فقالوا في قوله ﷻ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ (النجم) ما تُلِي منه فهو القرآن، وما لم يتل فهو السنة، فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا[1].

والذي يطالع دواوين السنة ـ وخاصة الصحيحين ـ يجد حشدًا ضخمًا من الأحاديث النبوية التي تشير إلى وقائع وأحداث تاريخية ماضية؛ كقصص الأنبياء والأمم السابقة وبدء الخلق، كما أن هناك كثيرًا من الأحاديث التي تدل على أمور تحدث في المستقبل؛ كأحاديث الفتن وغيرها، وكثير من هذه الأحاديث صحيح ثابت تلقته الأمة بالقبول، وصدقت بما جاء فيه، وآمنت بكل ذلك؛ لأن الذي نطق بها رسول الله ﷺ الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ (النجم).

وقد اعتمد علماء الأمة على تلك الأحاديث في بيان الحقائق التاريخية وإثباتها، بل تعتبر عندهم من أقوى الأدلة بعد القرآن الكريم، ولذلك ملئت بها كتب السيرة والتاريخ، وحكَّموها في كثير من أخبار أهل الكتاب، فقبلوا منها ما أيدته الأحاديث النبوية، وردوا منها ما خالفته، وتوقفوا فيما لم يرد شاهد من القرآن الكريم أو السنة عليه، قال الحافظ ابن حجر في بيان معنى قوله ﷺ: "لا تصدِّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم"[2] قال: "أي: إذا كان ما يخبرونكم به محتملًا لئلا يكون في نفس الأمر صدقًا فتكذبوه أو كذبًا فتصدقوه؛ فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه"[3].

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يستندون في ذكر الحقائق التاريخية وتصويبها على ما جاء في كتاب الله وما نص عليه رسول الله ﷺ، فقد رُوي عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عبَّاس: إن نَوْفًا البكاليَّ يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله، حدثنا أبي بن كعب عن النبي ﷺ: "قام موسى النبي خطيبًا في بني إسرائيل، فُسئل أي الناس أعلم؟ فقال: أنا أعلم، فعتب الله عليه إذ لم يردَّ العلم إليه، فأوحى الله إليه: أن عبدًا من عبادي بمجمع البحرين هو أعلم منك..."[4]، فقد استدل ابن عباس رضي الله عنهما على صدق الخبر وحقيقته بحديث رسول الله ﷺ، وكذَّب بذلك نوفًا، وتلك حقيقة تاريخية دل عليها الحديث.

بل أكثر من ذلك، فقد كانوا يلجئون إلى الأحاديث

---

1. المرجع السابق، (1/ 59) بتصرف.

2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، (8/ 20)، رقم (4485).

3. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (8/ 20).

4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سُئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، (1/ 263)، رقم (122). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل الخضر عليه السلام، (8/ 3505)، رقم (6047).

في فض النزاع، إذا اختلفوا في حقيقة تاريخية، كما يلجئون إليها في الأحكام.

روى البخاري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما: أنه تمارى هو والحر بن قيس بن حصن الغزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس: هو خضر فمرَّ بهما أُبي بن كعب، فدعاه ابن عباس، فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لُقيِّه؛ هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: "بينما موسى يمشي في ملأ من بني إسرائيل جاءه رجل..."[1].

ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصَّلة لجميع الأشخاص الذين ذُكروا على أنهم رواة أو محدِّثون، سواء أكانوا رجالًا أم نساءً، فقد خضعت تراجمهم لبحث دقيق من كل ناحية، ولم يُعَدّ منهم في الثقات إلا أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تمامًا مع القواعد التي تعتبر، على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة[2].

**الخلاصة:**

- إن العلوم والمعارف والوقائع والأحداث التاريخية التي أخبر بها النبي ﷺ إن هي إلا وحي من الله لنبيِّه، وما كان له وهو الأمي أن يعلم ذلك ويخبر به من تلقاء نفسه، إن هو إلا وحي يوحَى.

- لما كان القرآن الكريم مصدرًا مهمًّا من مصادر التاريخ بما تضمنه من إشارات تاريخية وذكر لأحداث جسام حقيقية، كان الحديث النبوي كذلك مصدرًا تاريخيًّا وسجلًّا من السجلات المهمة الصحيحة في دراسة التاريخ، بل هو مصدر تفسيري تحليلي لكل هذه الأحداث؛ لأنه يبين مبهم القرآن، ويفصِّل مجمله، ويحلل دقائقه التاريخية.

- في الحديث النبوي تتجلى عناصر التاريخ الأساسية الخمسة، وهي الزمان، والمكان، والأحداث، وعالم الغيب، والأشخاص والأبطال، وكل ما ورد فيه متعلق بهذه العناصر أتى في أصدق سرد، وأحكم كلام، ومن ادَّعى غير ذلك فليأت بحديث واحد به خطأ تاريخي يقوم دليلًا على صحة ما ذهب إليه: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ (البقرة).

- لا يُعتد بالحديث الضعيف أو الموضوع، ولا يُستدل به على وجود أخطاء أو أغلاط تاريخية في الحديث؛ لأن علماء الحديث قد بيّنوا كل هذا وأظهروه، فوجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة لا يُعَدُّ دليلًا على ضعف نظام الحديث أو وجود الخطأ؛ لأن ذلك لم يخفَ قط على المحدِّثين.

- الحديث الشريف هو الذي فتح باب الكتابة التاريخية، وهيَّأ لظهور كتب الطبقات في كل فن، ويكفي في التدليل على أهمية دراسة الحديث وأثره في علم التاريخ - أن قواعد مصطلح الحديث باتت أصح طريقة علمية لتصحيح الأخبار والروايات.

- إن في دواوين السنة حشدًا ضخمًا من الأحاديث التي تشير إلى وقائع وأحداث تاريخية ماضية، كقصص

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، (٦/ ٤٩٧)، رقم (٣٤٠٠).

٢. الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، د. أحمد محمد بوقرين، مرجع سابق، ص ٤٠.

الأنبياء وأخبار الأمم السابقة، ولم يعثر فيها على أي خطأ، وقد أثبتت الدراسات التاريخية والكشوف الأثرية صحة ما جاء في القرآن والسنة من الوقائع والأخبار، ولو أنصف هؤلاء لأظهروا كيف أبان القرآن والسنة وجه الحق فيما دخله التحريف في الكتاب المقدس ـ بعهديه القديم والجديد ـ من وقائع التاريخ.

## الشبهة الرابعة والعشرون

### الزعم أن الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ كلها صحيحة(*)

**مضمون الشبهة:**

يدَّعي بعض المغالطين صحة كل الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ وقد دفعهم إلى ذلك حبهم الشديد له، وهذه الأحاديث التي يدَّعون صحتها كثيرة نذكر منها: "اللهم إن عبدك عليًّا احتبس نفسه على نبيك فرد عليه شرقها"، وفي رواية: "اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت"، وقوله: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه"، وقوله: "إن الله تعالى أوحى إليَّ في عليٍّ ثلاثة أشياء ليلة أُسري بي، أنه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحجلين"، وقوله: "المبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن عَبد وُد يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة". رامين من وراء ذلك إلى إدخال أقوال موضوعة في السنة على أنها من أقوال النبي ﷺ.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إن هذه الأحاديث التي وردت في مضمون هذه الشبهة لا يصح منها شيء في ميزان النقد الحديثي، فهي إما موضوعة وإما ضعيفة، وقد بين المحدِّثون كذبها أو ضعفها وعللها.

٢) إن منزلة علي بن أبي طالب ﷺ ومكانته في الإسلام ثابتة بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة، فليس في حاجة لمن يضع له أحاديث تعلي شأنه.

**التفصيل:**

**أولا. الأحاديث التي يدَّعون صحتها في فضل علي ﷺ لا تصح في ميزان النقد الحديثي:**

كان من أهم أسباب الوضع في الحديث النبوي التعصب لمذهبٍ ما أو شخصٍ بعينه، فيضع المتعصبون من الأحاديث ما يُعلي من شأن هذا المذهب، أو ذلك الشخص، وكان عليُّ بن أبي طالب ﷺ ممن امتطى اسمَه الكريم أناسٌ مغرضون ذوو مآرب، وعلى رأسهم إمام الباطنية عبد الله بن سبأ الذي خلَّف من بعده مدرسة ضالة شَوهت جمال التاريخ الإسلامي، وجعلت عليًّا ﷺ ـ حاشاه ـ وكأنه مُكَمِّل للنبوة، فكأن النبوة لم تكتمل قبله، وكأن الله لم يُنزِّل في كتابه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣).

بل إن بعضهم رفعه إلى درجة الألوهية، فجاءوا إليه وقالوا: أنت هو، قال: من أنا؟ قالوا: أنت هو، قال:

---

(*) رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

ويلكم من أنا؟ قالوا: أنت ربنا. قال: ارجعوا فأبوا، فضرب أعناقهم، ثم خَدَّ لهم[1] في الأرض، ثم قال: يا قنبر ائتني بحزِم الحطب فحرَّقهم بالنار وقال:

**لـمَّا رأيتُ الأمرَ أمْـرًا مُـنْكـرًا**

**أوْقَـدتُ نـارِي ودعـوتُ قَنْـبَرا[2]**

وعلى نهج هؤلاء سار أقوام، فوضعوا أحاديث مكذوبة في عليٍّ ﷺ، منها ما هو خاص بالوصية والإمامة، ومنها ما يتحدث عن خلقه قبل البشر، ومنها ما يتحدث عن فضله على سائر الخلق يوم القيامة، ومنها ما يجعله في مرتبة أعلى من الأنبياء والمرسلين، وما إلى ذلك مما لا يخفى على ذوي الألباب من الأهداف الخفية التي يرمون إليها، وقد وفَّق الله ﷻ علماء الحديث إلى بيان معرفة الموضوع من هذه الأحاديث والضعيف، وبيان عللها، حتى فَرّقوا بين الحق والباطل منها. وأما ما استدل به أصحاب هذه الشبهة من أحاديث في فضائل علي ﷺ فإنها لا تصح، وإليك بيانها كما أوردها الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة:

**الحديث الأول:** "اللهم إن عبدك عليًّا احتبس نفسه على نبيك فردَّ عليه شرقها"، وفي رواية: "اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت".

هذا الحديث قال عنه الألباني: موضوع، أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢/ ٩) من طريق أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني محمد بن موسى عن عون بن محرر عن أمه أم جعفر عن أسماء بنت عميس "أن النبي ﷺ صلى الظهر بـ "الصهباء"، ثم أرسل عليًّا ﷺ في حاجة فرجع وقد صلى ﷺ العصر، فوضع النبي ﷺ رأسه في حجر علي (فنام) فلم يحركه حتى غابت الشمس، فقال النبي ﷺ (فذكره باللفظ الأول وزاد): قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الأرض، ثم قام فتوضأ وصلى العصر، ثم غابت وذلك في الصهباء".

قال الطحاوي: "محمد بن موسى هو المدني المعروف بـ "الفطري"، وهو محمود في روايته، وعون بن محمد هو عون بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه هي أم جعفر ابنة محمد بن جعفر بن أبي طالب"، ثم يقول: وهذا سند ضعيف مجهول، أما الرواية الثانية من طريق الفضيل بن مرزوق، وإن كان من رجال مسلم فإنه مختلف فيه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في التقريب بقوله: "صدوق يهم"، وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" (٤/ ١٨٩): "وهو معروف بالخطأ على الثقات، وإن كان لا يتعمَّد الكذب"، وقال فيه ابن حبان: "يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات"، وقال فيه أبو حاتم الرازي: "لا يُحتج به"، وقال يحيى بن معين: "هو ضعيف".

ثم قال الألباني: والحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٣٥٦)، وقال: موضوع بلا شك، وقال الجوزقاني: هذا حديث منكر مضطرب، هذا من ناحية السند، أما من ناحية المتن فقد نقل الألباني كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الرد على الروافض"، حيث قال: وحديث رد الشمس لعلي، قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما، وعدوا ذلك من معجزات النبي ﷺ، لكنَّ المحققين من أهل العلم

---

١. خَدَّ لهم: حفر لهم الأخاديد.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، ص٢٤٤.

والمعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع، ثم إن تفويت الصلاة بمثل هذا إما أن يكون جائزًا، وإما ألا يكون، فإن كان جائزًا لم يكن على علي ﷺ إثم إذا صلى العصر بعد الغروب، وليس علي أفضل من النبي ﷺ، وقد نام ﷺ ومعه علي وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس، ولم ترجع لهم إلى الشرق. وإن كان التفويت محرمًا فتفويت العصر من الكبائر، وعلي كان يعلم أنها الوسطى وهي صلاة العصر، وقد روي عن النبي ﷺ كما في الصحيحين أنه قال: "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارًا"[1]، وهذا كان في الخندق، وهذه القصة كانت في خيبر كما في بعض الروايات، وخيبر بعد الخندق، فعلي أجل قدرًا من أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ﷺ ورسول الله ﷺ، ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه، ثم إذا فاتت لم يسقط الإثم عنه بعود الشمس. وأيضًا فإذا كانت هذه الواقعة في خيبر في البرية أمام العسكر، والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة، وكان هذا مما يراه العسكر، ومثل هذا مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان، فلو نقله الصحابة لنقله عنهم أهل العلم، كما نقلوا أمثاله.

وجملة القول: أن العاقل إذا تأمل فيما سبق من كلام الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يُحتج به، تيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له[2].

**الحديث الثاني**: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه".

يقول الألباني: موضوع أخرجه ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار"، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣/ ١٠٨/ ١)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٢٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٤٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/ ١٥٩/ ٢) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا. وقال ابن جرير والحاكم: صحيح الإسناد، وردَّه الذهبي بقوله: "بل موضوع"، ثم قال الحاكم: "وأبو الصلت ثقة مأمون"، فتعقبه الذهبي بقوله: "لا والله لا ثقة ولا مأمون".

وقال في كتابه "الضعفاء والمتروكين": اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم، وقال غيره: رافضي، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له مناكير، وكان يتشيَّع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب[3].

ثم يقول الألباني: لم يوثقه أحد سوى ابن معين، وقد اضطرب في توثيقه.

أما بالنسبة لمتن الحديث فقد نقل الألباني ما قاله ابن

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الدعوات، باب: الدعاء على المشركين، (١١/ ١٩٧)، رقم (٦٣٩٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، (٣/ ١٢٠٧)، رقم (١٣٩٩).

٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، مرجع سابق، (٢/ ٣٩٥: ٤٠١).

٣. المرجع السابق، (٦/ ٥١٨، ٥١٩).

تيمية في "منهاج السنة"، حيث قال: حديث "أنا مدينة العلم وعلي بابها" أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبَيَّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يُبلِّغ العلم عنه إلا واحد، فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المُبلِّغ عنه العلم واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم الغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنة المتواترة، ثم إن علم الرسول ﷺ من الكتاب والسنة قد طبق الأرض، وما انفرد به علي عن رسول الله ﷺ فيسير قليل، وأجلّ التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان، وتعليم معاذ للتابعين، ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي رضي الله عنه، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد: كشريح وعبيدة وعلقمة ومسروق وأمثالهم[1].

وبناء على هذا فإن الحديث موضوع سندًا ومتنًا.

**الحديث الثالث:** "إن الله تعالى أوحى إليَّ في عليٍّ ثلاثة أشياء ليلة أسري بي: أنه سيد المؤمنين وإمام المتقين وقائد الغُرِّ المحجَّلين" فهذا الحديث موضوع، ويوضح الشيخ الألباني ذلك فيقول: هذا الحديث موضوع، أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" (ص٢١٠) عن مجاشع بن عمرو، حدثنا عيسى بن سوادة النخعي، حدثنا هلال بن أبي حميد الوزَّان عن عبد الله بن عُكيم الجهني مرفوعًا، وقال: تفرَّد به مجاشع.

قلت: وهو كذاب ـ أي مجاشع ـ وكذا شيخه عيسى بن سوادة، وبه وحده أعله الهيثمي في "المجمع" (٩/ ١٢١)، فقصر. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحلُّ نسبته إلى الرسول المعصوم ﷺ، ولا نعلم أحدًا هو: سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، غير نبينا ﷺ، واللفظ مطلق، ما قال فيه: من بعدي. وأقرَّه الذهبي في "مختصر المنهاج" (ص٤٧٣)[2].

**الحديث الرابع:** "المبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن عبد ودٍّ يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة". قال الألباني: كذب، أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٢) من طريق أحمد بن عيسى الخشاب: حدثنا عمرو بن أبي سلمة: حدثنا سفيان الثوري عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعًا. سكت عنه الحاكم، قال الذهبي في تلخيصه: قبَّح الله رافضيًّا افتراه.

ثم قال الألباني: وعلته الخشاب هذا، فإنه كذاب؛ كما قال ابن طاهر وغيره، ولعله سرقه من كذاب مثله، فقد أخرجه الخطيب (١٣/ ١٩) من طريق إسحاق بن بشر القرشي عن بهز بن حكيم به.

وإسحاق هذا هو الكاهلي الكوفي، وهو كذاب أيضًا، وقد سبقت له أحاديث موضوعة. وقصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن عبد ودٍّ وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة، وإن كنت لا أعرف لها طريقًا مسندًا صحيحًا، وإنما هي من المراسيل والمعاضيل[3].

وهناك أحاديث كثيرة موضوعة أو ضعيفة في فضل

---

١. السابق، (٦/ ٥٢٩، ٥٣٠).

٢. السابق، (١/ ٥٢٨).

٣. السابق، (١/ ٥٧٦، ٥٧٧).

علي بن أبي طالب وآل بيته.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: "ولكن ينبغي أن يعرف أنه قد كُذب على علي وأهل بيته - لا سيما على جعفر الصادق - ما لم يكذب على غيره من الصحابة، حتى إن الإسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم إليه وكذلك المعتزلة، وكذلك فرقة التصوف يقولون: إن الحسن البصري صحبه، وإنه دخل المسجد فرأى الحسن يقصُّ مع القصاص فقال: ما صلاح الدين؟ قال: الورع، قال: فما فساده؟ قال: الطمع فأقره وأخرج غيره؛ وقد اتفق أهل المعرفة بالمنقولات على أن الحسن لم يصحب عليًّا ولم يأخذ عنه شيئًا، وإنما أخذ عن أصحابه كالأحنف بن قيس، وقيس بن سعد بن عباد، وأمثالهما ولم يقص الحسن في زمن علي؛ بل ولا في زمن معاوية؛ وإنما قصَّ بعد ذلك، وقد كانوا في زمن علي يكذبون عليه حتى كان الناس يسألونه كما ثبت في صحيح البخاري عن أبي جحيفة قال: سألت عليًّا رضي الله عنه هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن - إلا فهمًا يُعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل[1]، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"[2][3].

وبعد، فهذه بعض الأحاديث التي وضعها مُدعو حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذين استحلوا الكذب على رسول الله ﷺ، وغيرها كثير مما هو على شاكلتها من إخبار عن غيب، أو إفراط في تقديس علي، أو غير ذلك، مما لا يخفى على المحدثين الذين بيَّنوا زوره وبطلانه؛ لأن كلام النبي ﷺ نور لا يُرى في تلك الأحاديث المكذوبة الموضوعة في حق علي رضي الله عنه، والذي هو في غنًى عن الوضع عليه؛ إذ قد ثبت فضله بالطرق الصحيحة التي لا يمتري فيها أحد، وهذا ما سنبينه في الوجه التالي®.

### ثانيًا. مكانة علي رضي الله عنه في القرآن والسنة الصحيحة:

إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحد الصحابة الأطهار، رابع الخلفاء الراشدين، ابن عم النبي ﷺ وصهره، وهو من المنزلة العالية والمكانة الرفيعة التي لا ينكرها إلا صاحب هوى - ليس في حاجة إلى وضع أحاديث تعلي من شأنه، فشأنه عالٍ، وقدره عظيم بشهادة القرآن والسنة الصحيحة؛ يقول الله عز وجل في فضل الصحابة ومنهم علي رضي الله عنه: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ (٢٠) يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ (٢١) خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ (٢٢) ﴾ (التوبة)، وقال عز وجل: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ

---

١. العقل: الدِّية.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الديات، باب: العاقلة، (١٢/ ٢٥٦)، رقم (٦٩٠٣).

٣. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٣/ ٢٤٤).

® في **"وضع غُلاة الشيعة الأحاديث في مدح آل البيت"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أثر الشيعة في وضع الأحاديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العشرين، من هذا الجزء. وفي **"اختلاق قصة وصاية النبي لعلي بالإمامة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٨٩)﴾ (التوبة)، وقال ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (٤١)﴾ (النحل)، وقال ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا (١٨)﴾ (الفتح)، وقال ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١٠)﴾ (الحديد).

ولا شك أن عليًّا من هؤلاء الفائزين، المبشرين برحمة ربهم، الموعودين بالخيرات، الخالدين في الجنة، الذين فازوا برضا الله عنهم، وهل هناك أعظم من شهادة الله تعالى في كتابه بعدالة الصحابة ومنهم الإمام علي بن أبي طالب، ووعده تعالى إياهم بالخيرات، وأنهم خالدون في الجنة أبدًا، بل لقد نزل قرآن في علي بن أبي طالب وبعض الصحابة خاصة؛ مثل قول الله ﷻ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ (١٩) يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ (٢٠) وَلَهُم مَّقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ (٢١) كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٢٢) إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ (٢٣)﴾ (الحج).

روى البخاري بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة. وقال قيس بن عباد: وفيهم أنزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (الحج: ١٩)، قال: هم الذين تبارزوا يوم بدر، حمزة وعلي وعبيدة أو أبو عبيدة بن الحارث، وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة"[1].

وعلي رضي الله عنه أحد من نزل فيهم قول الله ﷻ: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ (٦١)﴾ (آل عمران)، وكان ذلك في وفد نجران حينما جادلهم النبي ﷺ في عيسى ابن مريم، وأنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى أمه الطاهرة، وكذَّبهم في أنه الله أو ابن الله أو ثالث ثلاثة، ودعاهم إلى الإسلام، فأبوا، فدعاهم إلى المباهلة، فعن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: لما نزلت ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١) دعا رسول الله ﷺ عليًّا، وفاطمة، وحسنًا وحسينًا رضي الله عنهم فقال: "اللهم هؤلاء أهلي"[2].

هذا هو علي رضي الله عنه ومكانته العظيمة في القرآن الكريم. وقد وردت في السنة الصحيحة أحاديث كثيرة في فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، منها:

١. ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فتحركت الصخرة فقال رسول الله ﷺ: "اهدأ فما عليك

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: قتل أبي جهل، (٧/ ٣٤٦)، رقم (٣٩٦٥).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل علي بن أبي طالب، (٨/ ٣٥٤٠)، رقم (١٦٠٣).

إلا نبيٌّ أو صِدِّيق أو شهيد"[١].

٢. عن علي ﷺ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقلت: يا رسول الله، إنك تبعثني إلى قوم هم أسنّ منّي لأقضي بينهم قال: "اذهب فإن الله تعالى سيُثَبِّتُ لسانك ويهدي قلبك"[٢].

٣. وقال ﷺ: "أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة"[٣].

٤. عن حبشي بن جنادة السلولي ـ وكان قد شهد حجة الوداع ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي"[٤].

٥. عن علي ﷺ قال: "لما توفي أبو طالب أتيت النبي ﷺ فقلت: إن عمّك الشيخ قد مات، قال: اذهب فواره، ثم لا تحدث شيئًا حتى تأتيني، قال: فواريته ثم أتيته، قال: اذهب فاغتسل ثم لا تحدث شيئًا حتى تأتيني، قال: فاغتسلت ثم أتيته قال: فدعا لي بدعوات ما يسرني أن لي بها حمر النعم وسودها، قال: وكان علي ﷺ إذا غسَّل ميتًا اغتسل"[٥].

٦. عن ذر الهمداني قال: قال علي: "والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ: ألا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق"[٦].

٧. عن ابن أبي ليلى قال: "حدثنا علي أن فاطمة رضي الله عنها شَكَتْ ما تلقى من أثر الرحى، فأُتي النبي ﷺ بسبي فانطلقت لتطلب منه من يخدمها من السبايا فلم تجده، فوجدت عائشة فأخبرتها، فلما جاء النبي ﷺ أخبرته عائشة بمجيء فاطمة، فجاء النبي ﷺ إلينا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبت لأقوم فقال: على مكانكما، فقعد بيننا، حتى وجدت برد قدميه على صدري، وقال: ألا أعلمكما خيرًا مما سألتماني؟ إذا أخذتما مضاجعكما تكبران أربعًا وثلاثين، وتسبحان ثلاثًا وثلاثين، وتحمدان ثلاثًا وثلاثين، فهو خير لكما من خادم"[٧].

٨. عن مصعب بن سعد عن أبيه: أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف عليًا، فقال: أَتُخَلِّفني في الصبيان والنساء؟ قال: "ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس نبي بعدي"[٨].

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، (٨/ ٣٥٥٢)، رقم (٦١٣٠).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب، (٢/ ٧٣)، رقم (٦٦٦). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، حديث عبد الرحمن بن عوف الزهري ﷺ، (٣/ ١٣٦)، رقم (١٦٧٥). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. حسن: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: مناقب علي بن أبي طالب، باب رقم (٨٦)، (١٠/ ١٥٢)، رقم (٣٩٦٧). حسَّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٧١٩).

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب ﷺ، (٢/ ١٣٦)، رقم (٨٠٧). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الدليل إلى حب الأنصار وعلي، (٢/ ٤٥٧)، رقم (٢٣٦).

٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عليٍّ، (٧/ ٨٨)، رقم (٣٧٠٥).

٨. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك، (٧/ ٧١٦)، رقم (٤٤١٦).

٩. عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: "لأعطين هذه الراية غدًا رجلًا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قال: فبات الناس يدركون ليلتهم: أيهم يُعطاها؟ فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يُعطاها. فقال: أين علي بن أبي طالب؟ فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه. قال: فأرسلوا إليه، فأتي به، فبصق رسول الله ﷺ في عينيه، ودعا له فبرأ حتى كأنه لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال علي: يا رسول الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: انفُذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خير لك من أن يكون لك حمر النعم"[1].

ويكفي للتدليل على فضله رضي الله عنه أن البخاري خصَّص بابًا في صحيحه لبيان فضله ومكانته بين المؤمنين فسماه "باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمِيِّ أبي الحسن رضي الله عنه"، وذكر فيه سبعة أحاديث تبيِّن فضله وعلمه. فهل بعد هذا كله، وبعد المكانة العالية التي كانت لعلي بن أبي طالب، هل هو في حاجة لمن يضع له أحاديث تعلي من شأنه®؟!

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، (٧/ ٥٤٤)، رقم (٤٢١٠).

® في **"ثبوت فضل آل البيت بالأحاديث الصحيحة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السابعة عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"أبو هريرة من رواة أحاديث فضائل علي"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (أبو هريرة). وفي **"احتواء صحيح البخاري على مناقب ومرويات لأهل البيت"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

**الخلاصة:**

- إن هذه الأحاديث التي استدلوا بها على فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يصح منها شيء في ميزان النقد الحديثي، وقد تصدَّى العلماء لها، ولمثلها من هذه الأحاديث وبينوا أنها موضوعة أو ضعيفة، موضحين علة ذلك الحكم سندًا ومتنًا.
- إن التعصب للمذهب الشيعي، ولشخص علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان السبب في وضع مثل هذه الأحاديث، ولكن علماء الحديث أوضحوا أن كلام النبوة له نور لا يُرى في تلك الأحاديث المكذوبة.
- لقد ذكر القرآن الكريم فضل علي بن أبي طالب ومكانته الرفيعة؛ إذ هو أحد الصحابة الكرام الذين أثنى عليهم القرآن جملة في آيات عديدة فبين أنهم أعظم درجة عند الله عز وجل، وهم الفائزون المبشرون برحمة الله ورضوانه وجناته التي تجري من تحتها الأنهار.
- إذا كانت هذه مكانة عليٍّ في القرآن، فإن السنة النبوية لم تترك بيان فضله، فقد صحت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ منها:
  - أنه شهيد.
  - أنه في الجنة.
  - أنه من النبي ﷺ والنبي ﷺ منه، ولا يؤدي عن النبي ﷺ إلا هو.
  - أنه لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا كافر.
  - أنه كان من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام إلا أنه لا نبي بعد محمد ﷺ.
- إن هذه المكانة العالية والمنزلة العظيمة لعلي رضي الله عنه لا يحتاج بعدها إلى من يضع أحاديث تبيِّن فضله.



## الشبهة الخامسة والعشرون

### إنكار الأحاديث الواردة في فضائل البلدان وأهلها(*)

**مضمون الشبهة:**

ينكر بعض المغرضين بعض الأحاديث الثابتة في فضل بعض البلدان والأمصار، زاعمين أن "النعرة القومية" لدى أهالي الأقاليم والمدن والأمصار المفتوحة كانت سببًا في وضع جملة هذه الأحاديث التي تثني على هذا الإقليم أو ذاك، وعلى حسب ما يزعمون فإن النعرة القومية كانت سببًا لوضع المصريين حديثًا في فضل مصر وشعبها ونصه هكذا: "إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يُسمَّى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحمًا". وهم من وراء إنكار الأحاديث الثابتة في فضل بعض البلدان وأهلها يرمون إلى وصم السنة بتهمة الوضع؛ تمهيدًا لإنكار نصوصها جملة، وترك العمل بمقتضاها.

**وجها إبطال الشبهة:**

١) إن فضل بعض البلدان والأمصار ثابت بالقرآن والسنة الصحيحة، والحديث الذي في حق مصر حديث صحيح، كما أنه ليس فيه ثناء واضح مباشر على شعب مصر حتى يُزْعَم أن المصريين وضعوه تحت إملاء النعرة القومية.

٢) إن مع الاعتراف بكثرة الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة التي جاءت في الثناء على بعض الأمصار، فإن علماء الحديث قد فحصوها حديثًا حديثًا، وبيَّنوا صحيحها من موضوعها.

**التفصيل:**

**أولا. فضائل بعض البلدان والأمصار ثابتة بالأحاديث الصحيحة:**

العصبية القومية مرضٌ قلَّ أن تسلم منه أمة من الأمم؛ فقد وضع الشعوبيون مثلًا أحاديث في ذم العرب، ومدح أنفسهم وإعلاء شأنهم، ومما وضعوه في ذلك حديث "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية"[1]، فقابلهم جهلة العرب بالمثل فوضعوا: "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية"[2]، ومثل هذا كثير يمكن أن يقال في الأحاديث الموضوعة في فضائل بعض البلدان والقبائل.

بيد أن هذا لا يعني أن كل ما ورد في فضائل الأمصار والبلدان موضوع لا أساس له، فلقد أثنى القرآن الكريم على بعض البلدان التي فتحها المسلمون؛ فقال الله: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾ (الإسراء: ١)، وقال ﷻ لنبيه موسى عليه السلام: ﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ ﴾ (طه)، وقال أيضًا: ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾ (المائدة: ٢١).

وفي فضائل المدينة أخرج البخاري أحاديث عدة في كتاب فضائل المدينة عن عليّ بن أبي طالب، وعن أنس (حديثين)، وعن أبي هريرة (حديثين) وعن غيرهم؛

---

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة؟ د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق.

١. موضوع: ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، مرجع سابق، (١/ ١١١).

٢. موضوع: ذكره الفتني في تذكرة الموضوعات، (١/ ١١٣).

فعن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: "المدينة حرم من كذا إلى كذا، لا يُقطع شجرها، ولا يحدث فيها حدث، من أحدث حدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"[1].

- وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "حُرِّم ما بين لابتي المدينة[2] على لساني، قال: وأتى النبي ﷺ بني حارثة فقال: أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم، ثم التفت فقال: بل أنتم فيه"[3].

- وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "أمرت بقرية تأكل القوي، يقولون: يثرب، وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد"[4].

- وأخرج البخاري ستة أحاديث في ذكر "أَسْلَم" و "غِفَار" و"مزينة" و"جهينة" و"أشجع"، وأنهم موالي النبي ﷺ؛ فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار وأشجع مواليَّ، ليس لهم مولى دون الله ورسوله"[5]. وعنه ﷺ أيضًا أن رسول الله ﷺ قال: "أَسْلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها"[6].

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة، (٤/ ٩٧)، رقم (١٨٦٧).

٢. لابتي المدينة: ناحيتيها.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة، (٤/ ٩٧)، رقم (١٨٦٩).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة، (٤/ ٩٧)، رقم (١٨٧٠).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: مناقب قريش، (٦/ ٦١٧)، رقم (٣٥٠٤).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع، (٦/ ٦٢٦)، رقم (٣٥١٢).

إن المبدأ الإسلامي العظيم هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (الحجرات: ١٣)، فإذا أثنى النبي ﷺ على بلد أو قوم أو مصر فعلى هذا الأساس، فلا غَرو أن يوصي النبي ﷺ بأهل مصر خيرًا "فإن لهم منكم صهرًا وذمة" ـ أو كما قال ـ وقد كان ردُّ كبير القبط على رسالة النبي ﷺ خير رد[7]، وهو الذي كتب إلى النبي ﷺ ما نصّه: "بسم الله الرحمن الرحيم... لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط، سلام عليك، أما بعد فقد قرأت كتابك، وفهمت ما ذكرت فيه، وما تدعو إليه، وقد علمت أن نبيًّا بقي، وكنت أظن أنه يخرج من الشام، وقد أكرمت رسولك، وبعثت إليك بجاريتين، لهما مكان في القبط عظيم، وبكسوة، وأهديت إليك بغلة لتركبها، والسلام عليك".

هذا ما كتبه المقوقس، وهو يدل على أنه اقتنع بالقرآن الكريم والإسلام، ولكن تردد في القبول، وتلطف في الرد، وبنى تردده على أنه كان يظن أن نبي آخر الزمان سيخرج من الشام[8]. فما العجب ـ إذن ـ أن يوصي النبي بأقباط مصر خيرًا، "فإن لهم صهرًا وذمة"؟ أو لم تكن هاجر زوج إبراهيم عليهما السلام مصرية؟

هذا وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده أحاديث عديدة في الثناء على بعض الأمصار، لكنها ليست مقتصرة على البلاد التي فتحها المسلمون، بل عليها وعلى أماكن في قلب الجزيرة العربية.

٧. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟ د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٨٥، ٨٦ بتصرف.

٨. خاتم النبيين ﷺ، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٣/ ٨٦٧).

وأما الحديث الذي جاء في مسند أحمد في فضل مصر فإنه صحيح، ولا غبار عليه، ولم يكن قد وضع تحت إملاء النعرة القومية كما زعموا، وإليكم نص الحديث؛ قال النبي ﷺ: "إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحمًا"[1]، هذا وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه تحت باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنكم ستفتحون أرضًا يُذكر فيها القيراط، فاستوصوا بأهلها خيرًا، فإن لهم ذمة ورحمًا"[2].

وفي رواية عنه أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ: "إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحمًا"، أو قال: "ذمة وصهرًا"[3].

وكلا الحديثين كما رأيت ورد في أَصَحِّ كتب السنة بعد صحيح البخاري، ألا وهو صحيح مسلم، وليس في هذا وضع أو اختلاق تحت تأثيرات النعرة القومية كما يزعمون، فإن قواعد النقد الحديثي لا تعرف العصبية القومية أو القبلية.

وإذا وقفنا على ما عليه هذا الحديث من الصحة وثبوته إلى النبي ﷺ علمنا أن الزعم بأن النعرة القومية كانت سببًا في وضعه زعم لا أساس له من الصحة.

١. صحيح، أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث المشايخ عن أبي بن كعب ﷺ، رقم (٢١٥٦٠). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: وصية النبي ﷺ بأهل مصر، (٩/ ٣٦٧٠)، رقم (٦٣٧٥).

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: وصية النبي ﷺ بأهل مصر، (٩/ ٣٦٧٠)، رقم (٦٣٧٦).

**ثانيًا. تمحيص العلماء لأحاديث فضائل البلدان وأهلها:**

خلصنا فيما سبق إلى نتيجة مؤداها أن ثمة أحاديث صحيحة - وليست بالقليلة - وردت في فضائل بعض البلدان وأهلها، وإن كانت هذه النتيجة في الوقت ذاته لا تعني التسليم بصحة كل ما ورد في هذا الشأن، بل إننا معترفون بكثرة الأحاديث التي وُضعت في فضائل البلدان أو ذمها، ولسنا مبالغين إذا قلنا: إنه "لا تكاد توجد مدينة من مدن الدولة الإسلامية إلا وضع فيها حديث يشيد بفضلها أو يظهر ذمها والحط منها، أو يحذر من السكنى بها أو يرغب في ذلك، ولعَلَّ تَنَقُّل مقر السلطة بين الحجاز والشام والعراق كان له دور في ذلك"[4].

فقد وضعت أحاديث في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق وجدة والإسكندرية وعسقلان وقزوين ونصيبين وخراسان، وكذلك وضعت أحاديث في ذم القسطنطينية وطبرية وأنطاكية وصنعاء ومصر والبصرة وبغداد والسودان، إلى غيرها من الأحاديث التي تشير إلى أن العصبية القبلية والفخر بالجنس أو اللون أو الدم أو المدن كان له أثر بارز في وضع الحديث والاختلاق على رسول الله ﷺ.

ومن ذلك ما ورد من الأحاديث في ذم الحبشة والسودان، "قال ابن القيم: كل ما ورد من الحديث في ذم الحبشة والسودان فهو كذب"[5]، وكذلك أيضًا ما

٤. الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن عثمان فلاتة، مرجع سابق، (١/ ٢٦٢).

٥. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م، ص١٠١.

جاء في فضلهم ففيه ضعف. روى ابن حبان في الضعفاء: "اتخذوا السودان، فإن فيهم ثلاثة فيهم سادات الجنة: لقمان الحكيم، والنجاشي، وبلال"[1].

لقد "وجد العلماء في كل باب أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة أو موضوعة، فخصصوا للصحيح بدرجاته المختلفة كتبًا، وللموضوعات كتبًا، فليس الوضع في باب "فضل البلدان وذم البلدان" شيئًا خاصًّا به دون سائر الأبواب، فهذا ابن الجوزي رحمه الله يخصص كتابًا ضخمًا في الموضوعات بعنوان: "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، وقد أورد أحاديث واهية في ذم الإسكندرية وفضل عدن ودمشق وحمص ومرْو والأردن والشام والبصرة، وكذلك في ذم بعضها"[2].

ومهما يكن من أمر فقد صحَّت أحاديث في فضائل بعض البلدان وأهلها، فليست كل الأحاديث التي وردت في فضائل البلدان موضوعة، وقد صح في فضل اليمن حديث: "أتاكم أهل اليمن، هم أرق أفئدة، وألْيَنُ قلوبًا، الإيمان يمان، والحكمة يمانية، والفخر والخيلاء في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم"[3].

إن ورود كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة في فضائل بعض البلدان وأهلها، والتي محَّصها العلماء والمحدثون - لا تجعلنا نتبنى مبدأ التعميم في الحكم، فننكر الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائل بعض البلدان وأهلها؛ لأنه لا يجوز التعميم إلا بحقه.

وعليه فإنه كما ضعَّف المحدِّثون بعض الأحاديث في باب فضائل بعض البلدان وأهلها، فإنهم أيضًا أثبتوا صحة بعض الأحاديث في بعض البلدان وأهلها مدحًا أو ذمًّا، وليس أمامنا إلا أن نردَّ ما ضعفوه، أو أخرجوه من جملة الكلام المنسوب للنبي ﷺ، وأن نقبل ما قبلوه منه، وثقتنا في قبول هذه الأحاديث الصحيحة لا تقل عن ثقتنا في رفض تلك الأقوال الموضوعة!

**الخلاصة:**

- على الرغم من تسليمنا بكثرة الأحاديث التي وُضعت في فضائل البلدان وأهلها، فإننا لا نسلم بأن كل ما ورد في هذا الشأن موضوع لا أساس له، فلقد أخرج البخاري في فضائل المدينة عدة أحاديث صحيحة، وأخرج كذلك ستة أحاديث في ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع، وكذا أخرج مسلم في صحيحه أحاديث في فضائل أهل اليمن، وعمان وفارس.
- إن الحديث الذي جاء في مسند أحمد في حق مصر ليس فيه ثناء على شعب مصر حتى يقال: إن المصريين وضعوه تحت إملاء النعرة القومية؛ إذ لا غضاضة في أن يوصي النبي ﷺ بهم خيرًا "فإن لهم صهرًا وذمة".
- رغم كثرة الأحاديث الموضوعة في فضائل البلدان ومناقب أهلها، فإن علماء الحديث قد فحصوها ونقدوها حديثًا حديثًا، ولم يمنعهم من ذلك مجيئها في بعض المسانيد، ومن ذلك مثلًا الحديث الخاص بفضل

---

١. الموضوعات، ابن الجوزي، مرجع سابق، (١/ ٢٣٢).

٢. كيف ولماذا التشكيك في السنة؟ د. أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٨٨، ٨٩.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: قدوم الأشعريين وأهل اليمن، (٧/ ٧٠١)، رقم (٤٣٨٨).

عسقلان، وكذلك ما ورد من الأحاديث في ذم الحبشة والسودان.

- إن من المنطق ـ أمام تثبُّت المحدثين بشأن الأحاديث الواردة في باب فضائل البلدان وأهلها ـ ألا نعمِّم الحكم عليها بقبول مجمل أو رفض مجمل، وهم الذين قبلوا بعضًا وردّوا بعضًا.

- إننا وإن لم نقبل من هذه الأخبار ما وصفه جهابذة الحديث بالوضع، فإننا نقبل الأخبار الأخرى الصحيحة الثابتة في فضائل بعض البلدان ومناقب أهلها، بثقة في القبول لا تقل عن تلك الثقة في الرفض.





## المصادر والمراجع


- أباطيل الخصوم حول القصص القرآني: عرض ومناقشة، د. عبد الجواد محمد المحص، الدار المصرية، الإسكندرية، د. ت.
- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثاني الهجري، د. عبد المجيد محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، مكتبة نزار الباز، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- اختلاف الحديث، الإمام الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اختلاف الحديث، الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط١.
- أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة النبوية، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الاستشراق والمستشرقون: ما لهم وما عليهم، د. مصطفى السباعي، دار الوراق، السعودية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الإسرائيليات والموضوعات وبدع التفسير قديمًا وحديثًا، حامد أحمد الطاهر البسيوني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- أصل الشيعة وأصولها، آل كاشف الغطاء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، د. ت.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٣، د. ت.
- الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اهتمام المحدثين، د. محمد لقمان.

- إيقاظ الهمم، القلاني.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥١م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
- بين الشيعة وأهل السنة، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- تاريخ الأمم والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: السيد هاشم، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تأسيس الشيعة لعلوم الشريعة القرآنية، حسن الصدر، شركة الطباعة والنشر، بغداد، ١٩٥١م.
- التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره، د. محمد بن مطر الزهراني، مكتبة الصديق، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
- تدوين وتوثيق السنة في حياة الرسول والصحابة، د. جمال محمود خلف، مكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٧م.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الإسنوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مطابع الشويخ، المغرب، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، ١٩٣٨م.
- تنزيه الشريعة المرفوعة، ابن عراق الكناني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.
- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مكتبة التوعية، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- جمهرة رسائل العرب، أحمد زكي صفوت.
- حاشية زاد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- حجية السنة والرد على الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، د. ت.
- حجية السنة، د. الحسين شواط.
- حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار المنهاج، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د. عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، الرياض، ط٢، ١٢٤٦هـ.
- الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العِمَري، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م.
- الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٥٨م.
- حماية السنة من الأكاذيب والأباطيل، د. صالح الفقي، دار النور، القاهرة، ١٩٩٥م.
- خاتم النبيين ﷺ، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- دراسات في الحديث النبوي، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- دراسات في السنة النبوية، صديق عبد العظيم أبو الحسن، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين، محمد الغزالي، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، دار القاهرة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.
- الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، د. علي محمد محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الرحيق المختوم، المباركفوري، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- رد السهام الموجهة إلى السنة في العصر الحديث من خلال جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود إبراهيم، دار التوعية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م.
- الرد على المستشرقين في شبهاتهم حول السنة النبوية، محمد شيخ عبد الله، مكتبة عباد الرحمن، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة، د. أحمد محمد بوقرين.
- الرد على شبهات منكري حجية السنة، د. عبد الغني محمد عبد الخالق، مكتبة السنة، القاهرة، د. ت.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الرفع والتكميل، أبو الحسنات اللكنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، تأليف أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الإيمان، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية حجية وتدوينًا، محمد صالح الغرسي، مؤسسة الريّان، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢.
- السنة النبوية: مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار النصر، القاهرة، ١٩٨٩م.
- السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢، د. ت.
- السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت.
- سنن الدارمي، عبد الله أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- السنن الكبرى، الإمام أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.

- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عرض وتفنيد ونقض، د. عبد العظيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، محمد الزرقاني.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر.
- شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الشفاعة: محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، د. مصطفى محمود، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٩م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير نصر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، ١٩٩٢م.

- طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى.
- الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- عدالة الصحابة ﷺ في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، دار الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٠م.
- علوم الحديث، ابن الصلاح، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- علوم السنة وعلوم الحديث، د. عبد اللطيف محمد عامر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الفصل في الملل والنحل، ابن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، تحقيق: المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- في رحاب السنة النبوية، د. إبراهيم عوضين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- قضايا حديثية، أشرف خليفة عبد المنعم السيوطي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، د. ت.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار العقيدة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، الحافظ أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م.

- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- كتابة الحديث بأقلام الصحابة، د. ساجد الرحمن الصديقي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الحافظ السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- مجلة روز اليوسف، بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٩٩م.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- المدخل إلى السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي ، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- مدخل إلى القرآن والحديث، د. عدنان محمد زرزور، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مسائل الإمام أحمد، أبو داود.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المستشرقون والقرآن، د. إسماعيل سالم عبد العال، سلسلة دعوة الحق، العدد (١٠٤)، السعودية، ١٩٩٠م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الفارسي الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.
- المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، عبد المتعال الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مصادر الشعر الجاهلي، د. ناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت، ط٧، ١٩٨٨م.
- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معالم السنة، عبد الرحمن عتر.
- المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- المقدمة، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، أبو عمر عبد العزيز بن ندي بن عبد الرحمن العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية، محمد سعيد منصور، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، د. عزية علي طه، دار البحوث، القاهرة، ١٩٨٧م.
- الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الموطأ، الإمام مالك، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

- نتائج الأفكار في تخريج الأذكار، ابن حجر العسقلاني.
- الوزراء والكتاب، أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، د.ت.
- الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن عثمان فلاتة، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د. ت.
- الوضع في الحديث النبوي، د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته، أبو عبد الله محمد بن رسلان، مكتبة البلاغ، مصر، ط٢، ٢٠٠٥م.




موسوعة

# بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الثالث: السنة النبوية

المجلد الأول

ج ٢

شبهات

حول تدوين السنة والوضع فيها